أحمد نوري النعيمي

مدرس مساعد في كلية القانون والسياسة
جامعة بغداد

السياسة الخارجية التركية

بعد الحرب العالمية الثانية

(رسالة ماجستير)

ساعدت جامعة بغداد على نشره
تسلسل التعضيد ٩٩ للسنة الدراسية ١٩٧٤/١٩٧٥

دار الحرية للطباعة - بغداد

١٩٧٥

الاهــــداء

إلى أخي

هاشم نوري النعيمي

شكر وتقدير

يسرني ان اقدم عظيم شكري وتقديري الى الاستاذين الدكتور محمود خيري عيسى ، والدكتور محمود اسماعيل محمد لما بذلاه من جهد كبير في الاشراف على جميع مراحل هذا البحث ، ويعود لهما الفضل في انجازه .

واود ان اسجل شكري للعون الكريم الذي لمسته من اساتذة العلوم السياسية بجامعة انقرة واخصهم بالذكر الاستاذ الدكتور محمد كونلوبولو .

ولا يفوتني ان اشكر جميع من قدم لي المراجع والتسهيلات خلال مراحل اعداد هذا البحث .

احمد النعيمي

مقدمة

تصدر باستمرار كثير من الرسائل والبحوث حول مواضيع متعددة ، الا أن المكتبة العربية لا زالت تفتقر الى بحث مستقل وشامل في السياسة الخارجية التركية ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولقد دعاني الى اختيار موضوع « السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية » من بين عدة سياسات خارجية ، بالرغم من صعوبته اعتبارات عدة منها :-

١ - تركيا دولة مجاورة لدولتين عربيتين هما العراق وسوريا ، وقد نشأت في الماضي مشاكل كثيرة بينها وبين هاتين الدولتين العربيتين .

٢ - تشغل تركيا موقعا استراتيجيا هاما في السياسة الدولية ، اذ أن موقعها الجغرافي يسهل لها السيطرة على خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية بين كثير من الدول البلقانية ، والشرق الاوسط . بالاضافة الى ذلك تقف تركيا حجر عثرة امام التغلغل السوفيتي تجاه البحر الابيض المتوسط ، وأراضي البترول في الشرق الاوسط ، كما انها تحتل مركزا هاما للعمليات الحربية ضد الاتحاد السوفيتي .

٣ - عدم تردد تركيا في الاعتراف باسرائيل عند نشوئها في عام ١٩٤٨ ، في الوقت الذي رفض العثمانيون مطالب اليهود في فلسطين .

٤ - عضوية تركيا في التكتلات العسكرية الغربية .

ولقد اكتنفت هذه الرسالة بعض الصعوبات والعراقيل ومنها :

١ - ندرة المصادر العربية .

٢ - قلة المصادر الاجنبية .

وقد دفعتني هذه العوامل للسفر الى تركيا ، ومكوثي فيها لفترة طويلة ، استطعت خلالها الاطلاع على المراجع الانكليزيـة والتركيـة ، وبعض الوثـائق الهامة ، كما أجريت مقابلات شخصية مع رؤساء الاحزاب السياسية . ولعلي بذلك قد استطعت ان أذلل هذه العراقيل والصعوبات التي كانت تحـول دون انجاز الرسالة .

وحين استتم في يدي متطلبات البحث ومصادره باشرت في اعداده ، فقسمته الى باب تمهيدي وثلاثة أبواب ، وقد تناولت في الباب التمهيدي الموقع الجغرافي لتركيا ، ونبذة تاريخية عن التطورات السياسية التي مرت بها تركيا .

وبعد ذلك انتقلت الى الباب الاول اذ قسمته الى فصلين حيث احتوى الاول منهما على الاطار النظري لصنع القرار في السياسة الخارجية ، أما الثاني فقـد تناولت فيه صنع القرار في السياسة الخارجية التركية .

أما بالنسبة للباب الثاني فقد بحثت فيه المعسكر الغربي مقسما أياه الى أربعة فصول ، تطرقت في الفصل الاول الى انضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ ، ووقفت في الفصل الثاني على السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، وخصصت الفصل الثالث بالحديث عن قضية قبرص ، مبينا تأثير هذه المشكلة على السياسة الخارجية التركية ، وردود الفعل في الرأي العام وانهيت هذا الباب بفصل أخير عن التطورات الحديثة في تركيا تجاه الغرب .

وخصصت الباب الثالث بتركيا والشرق الاوسط اذ قسمته الى أربعة فصول أيضا ، تناولت بالبحث في الفصل الاول حلف بغداد وتركيا ، أما الفصل الثاني فقد بحثت فيه موقف تركيا من اسرائيل والدول العربية من عام ١٩٤٧-١٩٥٦ ، واما الفصل الثالث فقد خصصته بموقف تركيا من العرب واسرائيل بعد انقلاب عام ١٩٦٠ ، كما وخصصت الفصل الرابع بدراسة التطورات الحديثة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية .

وبانتهاء هذا الفصل الاخير أكون قد أنهيت هذا البحث الذي لم أضن عليه من وقتي وجهدي ، واني لارجو أن أسد به نقصا تفتقر اليه المكتبة العربية .

الباب التمهيدي

١ ـ الموقع الجغرافي لتركيا .

٢ ـ نبذة مختصرة عن التطورات السياسية التي مرت بها تركيا .

١ – الموقع الجغرافي لتركيا

في أية مناقشة علمية للسياسة الخارجية ، لا يمكن اهمال العامل الجغرافي، وفي هذا الصدد كتب Sir Austen Chamberlain قائلا : – « ان الحقائق الجغرافية تعتبر عاملا مهما وحاسما لمجرى التاريخ البريطاني وشرحه ، وهي المبادىء الرئيسية التي يشغل ذهن رجل الدولة البريطاني »[١].

وقد كان للحاجز المائي لبريطانيا أثره الحاسم في سياستها الخارجية في جميع أطوار تاريخها الطويل ، وتعطينا هذه الفكرة مفتاحا لفهم واحدة من أكثر السياسات الخارجية نجاحا في التأريخ . فبريطانيا لم تغز ولم تهزم منذ القرن الخامس عشر ، وهزيمتها الوحيدة في الثورة الاميركية لا تتعلق بوضعها الجغرافي .

ويقول نابليون بونابرت في هذا الصدد : « ان الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة »[٢] .

كما أكد موسوليني على العامل الجغرافي ، عندما القى خطبته عام ١٩٢٤، جاء فيها : « ما كانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا ، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية »[٣] .

---

(١) Hupe, Robert Strauzs and Possony, Stefant, *International Relations*, Second Edition, New York, 1954, PP. 51-52.

(٢) غالي ، بطرس بطرس (دكتور) وعيسى ، محمود خيري (دكتور) : المدخل في علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ٣ ، ١٩٦٦ ، ص ٦٤٨

وفي الواقع اذا اردنا دراسة الاوضاع السياسية في كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا من حيث التأثير على اعداد السياسة الخارجية ، يجب ان نضع نصب أعيننا العامل الجغرافي لكل منها .

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا والاسلحة الحديثة ، قد قللت من أهمية الموقع الجغرافي ، الا انها لم تستطع ان تأخذ المكان الاول في تقرير سياسة الدولة[٤] .

ذلك لان الموقع الجغرافي لاي دولة ليس هو العامل الوحيد في استراتيجية هذه الدولة ، بل لها علاقة وثيقة بظروف الدولة الاقليمية والسياسية الدولية .

ان الدولة التي لا يتغير موقعها الجغرافي عبر العصور والاجيال يكون بالامكان ان تتغير علاقات هذه الدولة مع القوى الدولية وبصورة مستمرة ، وان هذه النقطة في التغير هي الاساس في اعطاء الدولة أهمية استراتيجية .

وبعد هذه المقدمة العامة عن العامل الجغرافي ، يجب الآن ان نلقي نظرة على الموقع الجغرافي لتركيا ، ومساحتها ونفوسها وأهمية موقعها الجغرافي .

١ ـ الموقع الجغرافي :

تتألف تركيا من شبه جزيرة الاناضول والولايات الشرقية ، ومنطقتي قارص واردهان ولواء الاسكندرونة في آسيا ، ومن تراقيا في أوربا ، وهي على شكل مستطيل يبلغ طوله حوالي ١٠٠٠ ميل وعرضه ٤٢٠ ميل وتقع بين خطي الطول ٢٦ر٤٥ شرق غرينتش وبين خطي عرض ٣٦ر٤٢ شمالا[٥] .

ويحدها من الشمال البحر الاسود وبلغاريا ، ومن الشرق روسيا وايران ومن الجنوب العراق والجمهورية العربية السورية والبحر الابيض المتوسط ، ومن الغرب بحر ايجة واليونان[٦] .

---

(٤) غالي ، بطرس بطرس ، مرجع سابق ، ص ٦٤٩ .
(٥) شلاش ، محمد حسن : الجغرافية العسكرية ، بغداد ، مطبعة الارشاد ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٢ .
(٦) شلاش ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

٢ ـ المساحة والنفوس :

تبلغ مساحة تركيا ٢٩٦ر١٨٥ ميلا مربعا أو ٦٢٧ر١١٩كم مربعا منها ٢٣ر٤٨٥كم في اوربا ، والباقي في آسيا ، لذا فهي تقدر بقدر مساحة العراق بمقدار ١¾ المرة .

أما نفوسها فقد قدرت حسب احصائية عام ١٩٥٩[٧] بـ ٢٦ر٨٨٠ر٠٠٠ مليون نسمة[٨] .

٣ ـ اهمية الموقع الجغرافي :

ان أهمية تركيا من ناحية موقعها الجغرافي تنحصر في كونها تؤلف جسرا لاقصر طريق بين قارتي آسيا واوربا وعليه تكون بمثابة الجسر البري الذي يصل بين آسيا واوربا كما انها تطل على البحر الاسود من الشمال حيث تسيطر على مضيقي البسفور والدردنيل اللذين هما مفتاح البحر الاسود والمنافذ الوحيدة للبحر الابيض المتوسط ، وبموقعها هذا فانها تكون سدا منيعا تجاه التوسع الروسي نحو الجنوب وتطل كذلك على البحر الابيض المتوسط من الجنوب ، حيث يعتبر شريان المواصلات لدول الغرب ، كما تعتبر تركيا موقعها هذا بمثابة حلقة الوصل بين أغنى ثلاث مناطق للنفط في العالم ، وهي منطقة قفقاسيا ومنطقة نفط رومانيا ومنطقة نفط الشرق الاوسط[٩] .

---

(٧) شلاش ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .
(٨) وقد بلغت نفوس تركيا حسب تعداد عام ١٩٧٣ بـ ٣٩ مليون نسمة (اذاعة انقرة ١٨ حزيران ١٩٧٣) .
(٩) الدركزلي ، سليمان : جغرافية العراق والاقطار المجاورة العسكرية ، بغداد ، مطبعة البرهان ، ١٩٥٦ ، ص ٣٤٨ .

٢ ـ نبذة تاريخية عن التطورات السياسية التي مرت بها تركيا

ظل حكم السلاجقة قائما في بلاد الروم أعواما طوالا ، وذلك من عام (١٠٧١-١٣٠٠) ، ثم اكتسح المغول آسيا الصغرى ، وانتزعوا السلطة من السلاجقة .

في هذه الفترة ، ظهرت جماعة من الاتراك في أقصى الشمال الغربي من آسيا الصغرى ، يمتون بصلة نسب الى السلاجقة ، وكان السلاجقة قد دفعوا هذه الجماعة الى منطقة آسيا الصغرى ، للتخلص منهم ، اذ كانت هذه الجماعة أهل بداوة وخشونة .

وقد بدأت هذه الجماعة بالتآزر والتعاون فيما بينها ، وخاصة حين بدت مظاهر الضعف على حكومة السلاجقة ، وكان هذا الوهن خير دافع بانتزاع السلطة من المغول في آسيا الصغرى[١٠] .

وقد لم شعث هذه الجماعة ، عثمان بن ارطغرل ، الذي أصبحت الدولة فيما بعد تنتسب اليه ، وكان ينتسب الى عشيرة تركية تعرف باسم « قايي خان » وتعيش على مقاطعة تابعة لدولة سلاجقة الروم .

تولى عثمان رئاسة العشيرة بعد وفاة والده ، ثم نال رتبة الامارة من السلطان السلجوقي « علاءالدين » « كيقباد » ، وفي سنة ١٢٩٩ أصبح عثمان سلطانا مستقلا

(١٠) Davison, Roderic H., *Turkey*, New York; Englewood Cliffs, 1968, P. 22.

بعد انقراض دولة السلاجقة ، واستقلال امرائها العديدين في مختلف انحاء بلادها »[١١] .

وتصلبت شكيمة وعزيمة هذه الدولة ، بعد فتح مدينة القسطنطينية ، حيث استطاع سلاطين آل عثمان بعدئذ التغلغل الى اوربا[١٢] .

الا أن كيان الامبراطورية العثمانية ، قد تقوض كثيرا في مطلع القرن التاسع عشر ، وذلك عندما ظهرت روسيا على المسرح السياسي في العلاقات الدولية .

وقد تبنى بطرس الاكبر ، قيصر روسيا ، سياسة مفادها تخليص روسيا من عزلتها التقليدية ، والتوسع غربا على حساب بولندا والسويد عن طريق بحر البلطيق ، وجنوبا على حساب تركيا ، وذلك بغية السيطرة على البحر الاسود وبحر مرمرة والبحر المتوسط[١٣] .

وكان أول امتياز نالته روسيا ، السماح لها في عام ١٧٧٤ بحرية مرور سفنها التجارية في داخل المضايق التركية ، بموجب معاهدة « كجوك قينارجي » .

ثم عمدت روسيا بعد ذلك الى السيطرة على المضايق ، الا ان فرنسا وانجلترا قد وقفتا ضد هذه السياسة ، ولعل نابليون بونابرت هو الذي لفت أنظار الدول الى أهمية المضايق ، اذ أن حملته على مصر ، وافلاته من الاسطول البريطاني ثم عودته الى فرنسا ، وقبضه على الحكم ، ومحاولته التقرب من الامبراطورية العثمانية ، قد أثار الشكوك والمخاوف عند الساسة الانكليز فما كان

(١١) الحصري ، ساطع : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ، دار العلم للملايين ـ الطبعة الثانية ، ١٩٦٠ ، ص ١٣ .

(١٢) Roderic, *Op. Cit.*, P. 25.

(١٣) Roderic, *Op. Cit.*, P. 99.

من بريطانيا ، الا أن لبت النداء الى تركيا الانضمام الى جانب روسيا وبريطانيا واعلان الحرب على نابليون ، ووضع الأسطول التركي وحصون الدردنيل تحت اشراف الحلفاء ، ولكن تركيا رفضت هذا التهديد ، فأعلنت عليها الحرب وارسلت حملة بحرية ، مقتحمة المضايق ، وكان الاتراك قد حصنوا شواطيء البوسفور بمساعدة الفرنسيين ، وكانت نتيجة هذه الحرب ، انهزام الاسطول البريطاني[١٤] .

وقد بحثت القوى الكبرى في القرن التاسع عشر ، مصير الامبراطورية العثمانية ، وذلك عندما دب الضعف في كيانها ، وتهدد أوصالها ، وبالرغم من ذلك ، فأنه من الممكن اعتبارها من القوى العظمى في هذه الفترة .

ولقد كان هناك عدة عوامل أدت الى أفول نجم الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر ، ومنها :

١ ـ منازعة بعض القوى الكبرى لها في هذه الفترة ، مثل روسيا والمانيا .

٢ ـ عدم ادخال السلاطين العثمانيين ، أساليب الاختراع والتكنولوجيا الحديثة في شتى مناحي الحياة في عصر النهضة .

٣ ـ انتشار بعض المفاهيم الجديدة ، مثل الديمقراطية ، والقومية .

وانهارت الدولة العثمانية بصورة أبدية ، نتيجة اشتراكها في الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا اذ انها وقعت على معاهدة لوزان ، وبمقتضاها تنازلت عن جميع ممتلكاتها غير التركية ، ووضع العراق والاقاليم التي كانت تابعة لها في شرقي البحر الابيض المتوسط تحت الانتداب البريطاني والفرنسي[١٥] .

---

(١٤) Roderic, *Op. Cit.*, P. 102.

(١٥) Dhar, Sailendra Nath, *International Relations and World Politics Since 1919*, Asia Publishing House, 1967, P. 17.

وبعد حرب الاستقلال أعلن المجلس الوطني التركي الكبير (Great National Assembly) عام ١٩٢٣ ، اعلان الجمهورية والغاء الخلافة، واصبح مصطفى كمال الملقب باتاتورك (ويعني أبو الاتراك) أول رئيس للجمهورية ، وعصمت اينونو أول رئيس للوزراء .

وأقدمت الحكومة الجديدة بسن دستور للبلاد ، الذي أصبح ساري المفعول الى عام ١٩٦٠ ، وقد احتوى هذا الدستور على المبادىء الآتية[١٦] .

١ ـ الجمهورية Republicanism .

٢ ـ الوطنية Nationalism التي لا تبنى على الدين أو العنصر بل على المواطنة المشتركة ، والاخلاص للوطن .

٣ ـ الشعبية ، وتعني المساواة أمام القانون ، والتخلي من الامتيازات .

٤ ـ الدولية Etatisme وتعني تدخل الدولة في الاقتصاد القومي .

٥ ـ العلمانية Secularism ، وتعني فصل الدين عن الدولة .

وقد أحاط وجود هذه الدولة بعد انشائها مخاطر محدقة كثيرة ، وجاءت هذه المخاطر من جيرانها الشمالي ـ الاتحاد السوفيتي ـ حيث ان للاخير مطامع تقليدية في تركيا ، وقد مرت العلاقات السوفيتية التركية بمرحلتين[١٧] :

---

(١٦) Lenczowski, George, *The Middle East in World Affairs*, New York; Cornel Univercity Press, 1962, P. 120.

(١٧) الجمال ، أحمد عبدالقادر (دكتور) ، من مشكلات الشرق الاوسط ، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٥ ، ص ٤٩٧ .

١ ـ المرحلة الاولى : مرحلة التعاون والصداقة :

وقد ساعدت قضية الموصل[١٨] والاسكندرونة[١٩] والمضايق[٢٠] بصورة غير مباشرة على تعزيز العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، ذلك ان معاهدة لوزان لم تحل هذه المشكلات الثلاث • وقد انتهت هذه المرحلة قبل بداية الحرب العالمية الثانية •

وقد دفعت هذه المشاكل تركيا الى أن تعيد النظر في اتفاقية السلام ، وهي نفسها التي أدت بها الى خطب ود الاتحاد السوفيتي •

وعقدت تركيا اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٣٤ ، منحت بمقتضاها قرضا قدره ثمانية ملايين دولار للانفاق على المشاريع الصناعية ، وفي

(١٨) وقد نصت معاهدة لوزان على بقاء لواء الموصل تحت الاحتلال البريطاني ، الى ان يمكن الوصول الى حل جذري ونهائي لها ، وكانت منطقة الموصل تشمل وقتئذ على المناطق الاتية : الموصل ، كركوك ، سليمانية ، واربيل • وقد عرضت بريطانيا قضية الموصل بعد النزاع عليها بين العراق وتركيا على عصبة الامم ، وتشكلت لجنة دولية ، وعندما انتهت اللجنة من تأدية مهامها ، رفعت تقريرها لمجلس العصبة ، فاصدر الاخير قراره في ١٦ كانون الاول عام ١٩٢٥ ، بضم لواء الموصل للعراق ، على شرط بقاء الوصاية البريطانية على العراق لمدة لاتقل عن ٢٥ عاما •

شعرت تركيا بخيبة الامل ، فاعترضت على قرار المجلس ، ووصفته بانه مخالف للقانون ، محتجة بان المجلس ليس من اختصاصه التحكيم ، وفي اليوم التالي ، اي في ١٧ كانون الاول عام ١٩٢٥ ، سارع وزير خارجية تركيا بالسفر الى باريس ، حيث عقد معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع روسيا، مدتها عشر سنوات ، قابلة للتجديد • راجع : فاضل حسين (دكتور) : مشكلة الموصل ـ رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة انديانا ، بغداد ١٩٦٧ •

(١٩) كانت مشكلة الاسكندرونة ، معقدة للغاية ، بسبب اشتراك سوريا فيها كطرف ثالث الى جانب تركيا وفرنسا ، وكانت اتفاقية « فرانكلين بوبون » التي عقدت في عام ١٩٢١ ، قد نصت على نظام اداري خاص للواء الاسكندرونة • واعترفت فرنسا اخيرا بحق تركيا بضم لواء الاسكندرونة لها ، وفعلا قامت تركيا بضمها لها في عام ١٩٣٩ • راجع أمين شاكر : تركيا والسياسة العربية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٥ ، ص ١٢١ ـ ١٢٤ •

(٢٠) وسوف نقف بالتفصيل على قضية المضايق في الباب الاول من رسالتنا هذه •

هذا الصدد صرح عصمت اينونو الذي كان رئيسا للوزراء : « ان روابطنا مع الاتحاد السوفيتي العظيم تتطور في كل يوم في شتى المجالات »[٢١] •

كما صرح مكسيم ليتفينوف في كانون الاول ١٩٣٣ في اللجنة التنفيذية المركزية السوفيتية : « ان العلاقات مع تركيا العظيمة هي نموذج لما يجب ان تكون عليه الروابط مع أي دولة أجنبية »[٢٢] •

وقد وجدت تركيا من مصلحتها التقرب من الاتحاد السوفيتي ، على الرغم من تباين النظم السياسية بينهما ، وقابلته الاتحاد السوفيتي بالمثل ، وكان تقرب الاتحاد السوفيتي من تركيا اتجاها حازما في سياسته الخارجية في تلك الفترة ، لانه استطاع أن يظهر أمام دول آسيا التي تطمح في ضمها الى جانبه بأن موسكو هي الصديق الحقيقي الوحيد لهذه الدول ، زد على ذلك ، أن ترسيخ أواصر صداقته مع تركيا كان يحمل بين طياته أمل الحصول على حل مرض لمسألة المضايق اذا نشبت حرب بين الاتحاد السوفيتي ودول الغرب الرأسمالية ، وهي مسألة لا يمكن لاية حكومة سوفيتية ان تتجاهلها •

٢ ـ المرحلة الثانية : مرحلة الفتور في العلاقات

وتبدأ هذه المرحلة قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد تحول هذا الفتور الى عداء شديد في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي[٢٣] •

وكان من نتائج هذه المرحلة ، ارضاخ السياسة التركية لقبول مساعدات الولايات المتحدة بموجب مبدأ ترومان عام ١٩٤٧ ، والانضمام الى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥١ ، ونرجىء الكلام عن هذه المرحلة في الباب الاول من رسالتنا هذه •

(٢١) Jane, Degras, ed., *Soviet Documents of Foreign Policy*, London: Royal Institute of International Affairs, Vol. 3, 1953, P. 52.

(٢٢) Dogras, *Op. Cit.*, P. 52.

(٢٣) الجمال ، احمد عبدالقادر ، مرجع سابق ، ص ٤٩٧ •

وقد أصبح هدف مؤسسي الجمهورية الرئيسي ، هـو الذود عن كيـان الجمهورية ، وأصبحت المحافظة على سلامة الجمهورية وحمايتها هي هدف السياسة الخارجية منذ عام ١٩٢٣ .

واستطاع مؤسسو الجمهورية في عام ١٩٣٣ انهاء اتفاق جديد ، بخصوص ديون الامبراطورية ، حيث انخفضت الديون من ١٠٧ مليـون جنيه تركي الى ٨ مليون جنيه(٢٤) .

وقد ساعد تحسن الظروف الدولية في الثلاثينات من هذا القرن ، ان تلعب الدبلوماسية التركية دورا ايجابيا في السياسة الدولية ، وفي هذه الفترة انضمت تركيا الى عصبة الامم ، تعبيرا عن نياتها السليمة ، وتقربا من معسـكر اوروبـا الغربية ، وكانت معاهدتها مع اليونان بدء نشاط السياسة التركية في شؤون البلقان، ولكنها شعرت بالقلق فيما بعد ، عندما وجدت موسوليني يشير الى البحر المتوسط بقوله « بحرنا » ولا يخفي اطماعه في منطقة الشرق الاوسط ، يضاف الى ذلـك ان ايطاليا كانت تحتل جزر الدوديكانيز ، ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز ، وهي على مرمى قذيفة من الساحل التركي (٢٥) .

ووجدت تركيا من البلقان ، خط دفاعها الرئيسي للوقوف في وجه التوسـع الايطالي ، واستطاعت أخيرا عقد حلف البلقان مع اليونان ويوغسلافيا ورومانيـا في ٩ شباط ١٩٣٤ ، في ضمان متبادل للمحافظة على السلم والاستقلال والسيادة، وانشأ الحلف اداة استشارية بين الدول الموقعة عليه ، كما اشارت احدى موادها الى التعاون الثقافي والاقتصادي فيما بينها(٢٦) .

ولو ان بلغاريا انضمت لهذا الحلف لاستقر الحال ، ولاصبح الحلف ذا خطر ، الا ان بلغاريا بالرغم من الجهود التي بذلت لضمها ، بقيت بعيدة عن

---

(٢٤) الجمال ، أحمد عبدالقادر : مرجع سابق ، ص ٤٩٦ .

(٢٥) مكريدس ، روي : مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة الدكتور حسن صعب ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٦ ، ص ٥٨١ .

(٢٦) مكريدس ، روي : مرجع سابق ، ص ٥٨١ .

الحلف بسبب عداء بلغاريا لتركيا ، ذلك لان الاخيرة حكمت بلغاريا لمدة تقارب عن خمسمائة سنة .

وقد علق أحد المراقبين على حلف البلقان قائلا :(٢٧) « ان حلف البلقان هو حلف دول صغيرة ، يجمعها هدف مشترك ، هو درء الخطر عن حدودها من عدوان دول صغيرة وضعيفة » ، ويبدو واضحا للعيان ان دول الحلف قـد نسيت تماما ، صيانة حدودها من عدوان دولة كبيرة قوية .

وقد أمكن حل مشكلة المضايق بما يرضي تركيا ، بعد اتفاقية مونترو في ٢٠ تموز عام ١٩٣٦ ، وتمكنت من تحقيق غايتها الرئيسية باعادة تسليح المضايق، ووافقت كل الدول التي وقعت معاهدة لوزان فيما عدا ايطاليا التي قاطعت المؤتمر.

وبهذه المعاهدة ، عاد أشراف تركيا العسكري عـلى هـذا الممر المـائي الاستراتيجي الهام ، وقوى مركزها في منطقة البحرين الاسود والابيض .

ولذلك ارتأت تركيا ان تكون حجر الزاوية في الدفاع عن الشرق الاوسط لتعزيز مركزها الدولي ، وتأمين نصيبها من المعونات الامريكية .

وفي عام ١٩٣٧ ، أبرمت تركيا حلف سعد أباد مـع العـراق وايـران ، وافغانستان ، وقد أخذ الحلف بمبدأ عدم التدخل في شـؤون بعضهم البعض ، وعدم استخدام القوة ، والتشاور حول المنازعات الدولية التي تخص مصالحهم المشتركة(٢٨) .

وفي الواقع لم يكن هناك سجل لمشاورات دارت بين الدول الاعضاء في هذا الحلف فيما يتعلق بالمنازعات الدولية ، كما لم ينقض أي منهم الحلف ، ولكنهم تناسوه بعد نشوب الحرب العالمية الثانية .

وعقدت تركيا محالفة مع بريطانيا وفرنسا في تشرين الاول ١٩٣٩ ، وقد تعهدت فيها الدولتان بتقديم المساعدة والمعونة الى تركيا في حالة وقوع هجوم عليها

---

(٢٧) Theodore, Geshkoff, *Balken union*, New York, Columbia Unevorsity Press, 1940, P. 228.

(٢٨) Lewis, Geoffrey, *Turkey*, Third Edition, London, P. 117.

من قبل دولة اوربية ، كما تعهدت تركيا بتقديم المساعدة اذا ما انتقلت الحرب الى منطقة البحر الابيض المتوسط ، وتضمنت الاتفاقية شرطا مقتضاه الا تضطر تركيا الى الاشتراك في أي نزاع عسكري ضد الاتحاد السوفيتي على أي صورة من الصور ، حيث جاء في البروتوكول رقم (٢) المضاف الى المعاهدة ما يلي :

« ان الالتزامات التي تعهدت بها تركيا بموجب المعاهدة الوارد ذكرها أعلاه، لايمكنها أن تجبرها على عمل يؤدي الى الاشتراك في اصطدام مسلح مع الاتحاد السوفيتي ، أو تؤدي نتائجه الى ذلك »[٢٩] .

وحددت مدة سريان الاتفاقية بخمسة عشر عاما ، والحق بها اتفاقيات مالية نالت تركيا بمقتضاها ٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني من كل من فرنسا وبريطانيا لشراء المؤن الحربية ، وقرضا قدره ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ذهبي ، ومبلغا اضافيا قدره ٣٥٫٠٠٠٫٠٠٠ لتصفية الديون التجارية المتجمدة لفرنسا وبريطانيا[٣٠] .

ولم يرحب الاتحاد السوفيتي هذه المحالفة ، وعليه فقد انتقدته انتقادا شديدا ، وأعلن مولوتوف في الخطاب الذي القاه يوم ٣١ تشرين الاول استهجانه لعمل تركيا في هذا الشأن[٣١] .

وقد اتصفت السياسة الخارجية التركية بحذر شديد أبان الحرب العالمية الثانية ، وحافظت على سياستها التقليدية التي رسمتها للابتعاد من النزاع المسلح والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها .

وكان موقفها سلبيا حتى عام ١٩٤٠ ، ثم سقطت فرنسا ، ودخلت ايطاليا الحرب فجأة ، فوجدت حكومة تركيا نفسها أمام خطر محدق ، حيث اشتدت الحرب الى البحر الابيض المتوسط ، وكان على تركيا وفقا لمعاهدة عام ١٩٣٩ ،

(٢٩) Ataov, *Turkkaya*, *Turkihs Foreign Policy* 1939-1945, Ankara Uneversitesi Basimevi, -365, P. 61.

(٣٠) Ataov, *Op. Cit.*, P. 61.

(٣١) David, Dallin J., *Soviet Russian's Foreign Policy* 1939-1942, New Haven, Conn, 1942, P. 111.

تقديم المساعدة لكل من بريطانيا وفرنسا في حالة انتقال الحرب الى البحر الا[بيض] المتوسط ، ولكن سقوط فرنسا في تموز ١٩٤٠ ، حال دون تطبيق هذه المعاه[دة].

وزاد ضغط الحلفاء على تركيا في عام ١٩٤٤ ، بغية التعاون معهم ، وعندما بدأت الدائرة تدور على المانيا ، قطعت تركيا علاقاتها الدبلوماسية معها ، وأعلنت أخيرا الحرب عليها في ٢٣ شباط ١٩٤٤[٣٢] .

ذلك هو موقف تركيا في الحرب العالمية الثانية ، لم تكن تستهدف به الا ضمان سلامة أراضيها وحماية مصالحها ، اذ كانت من الشعور بالعزلة في هذه المنطقة الحساسة من العالم بحيث لا تملك الا نهج هذا السبيل ، ومما لا ريب فيه انها خلال هذه الفترة الحالكة من تاريخها ، قد لقيت كثيرا من العنت والضغط ، الا انها استطاعت تفادى التعرض للغزو ، واجتياز الازمة بسلام .

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة ، طالب ستالين بانهاء المعاهدة التي عقدها الاتحاد السوفيتي مع تركيا عام ١٩٢٥ ، واعادة النظر في الحدود السوفيتية من ناحية قارص واردهان ، وتعديل اتفاقية مونترو ، الا أن تركيا رفضت جميع هذه المطالب .

(٣٢) Actor, *Op. Cit.*, P. 125.

الباب الأول

صنع القرارات
في السياسة الخارجية التركية

البـاب الاول

صنع القرارات
في السياسة الخارجية التركية

من الممكن تحديد أهداف السياسة الخارجية التركية في نقطتين اساسيتين :

١ ـ حماية أمن الدولة وبقائها .

٢ ـ تعزيز رفاهية المواطنين[١] .

في الواقع ان جميع الأحزاب السياسية في تركيا متفقة فيما بينها على متابعة أهداف محددة في السياسة الخارجية ، وفي هذا الصدد يقول فروح بوزبيلي[٢] : « ان جميع الاحزاب السياسية متفقة فيما بينها في متابعة أهداف سياسية واحدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، ان هذه الاحزاب تؤمن بشعار السلم في الداخل والسلم في الخارج ، وتقف ضد فكرة استخدام القوة في العلاقات الدولية »[٣] .

والحق ان اصطلاح قومية السياسة الخارجية من أكثر المصطلحات الشائعة في تركيا ، وخاصة في فترة نظام تعدد الأحزاب السياسية ، ونتيجة لهذا الفهم نشأت آراء متباينة حول هذا الموضوع ، فكان منهم من فهم هذا المصطلح بأنه مكانة تركيا في داخل المعسكر الغربي وذلك ابتداءا من عام ١٩٤٦ الى يومنا هذا .

من الممكن القول في هذا المضمار وجود وحدة بين الاحزاب السياسية باستثناء حزب العمل التركي تجاه هذا المفهوم الى عام ١٩٦٠ .

---

(١) Robison, Richard D., *The First Turkish Republic*, New York, 1963, P. 171.

(٢) ان بوزبيلي درس الحقوق في انقرة ، وترأس البرلمان التركي عدة سنوات عندما كان عضوا في حزب العدالة ، وحري بالذكر ان بوزبيلي رشح نفسه في انتخابات رئاسة الجمهورية التي جرت في آذار ١٩٧٣ ، وقد حصل على ٦٠ صوتا فقط .

(٣) مقابلتنا مع فروح بوزبيلي في انقرة ٢٦ نيسان ١٩٧٢ .

ولكن مما يلفت النظر ان مفهوم « قومية السياسة الخارجية » قد أدى الى تطور خطير في داخل تركيا ، حيث أثيرت في بعض الاحيان آراء تنادي بانه يجب ان تكون قرارات السياسة الخارجية بمثابة « قرارات قومية » وان النقد وعدم الاتفاق في السياسة الخارجية سيلحق الضرر بمصالح تركيا ، وبعبارة اخـرى يجب ان يكون هناك اتفاقا مسبقا في الرأي بـين الحزب الحاكم ، والاحزاب السياسية الاخرى[٤] .

ولقد حاول الحزب الحاكم في تركيا من عام ١٩٥٠–١٩٦٠ ، توسيع تفسير هذا المفهوم ، كما سعى الى توضيح قرارات تطبيق السياسة الخارجية بانها نتائج طبيعية لهذه المبادئ[٥] .

ولم يكن موضوع السياسة الخارجية موضع مناقشة بين الاحزاب السياسية أو الحكومة أو الطبقة المثقفة ، حيث ان الاحزاب التركية والطبقة المثقفة لم تقف في وجه ارتباطات تركيا الدولية ، والمبادئ الاساسية للسياسة الخارجية ، في هذا الموضوع فقد كان ثمة اتفاق في الاراء على اعتبار السياسة الخارجية هي « سياسة خارجية قومية » وذلك من عام ١٩٥٠–١٩٦٠ .

ولكن بعد انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، بدأت الطبقة المثقفة بمناقشة مبادئ السياسة الخارجية علانية ، كما عارض حزب العمل التركي « قومية السـياسة الخارجية »[٦] .

وفي هذا الباب سأقف على موضوعين ، أتناول في الموضوع الاول الاطـار النظري لصنع القرارات في السياسة الخارجية ، وابحث في الموضوع الثاني عـن صنع القرارات في السياسة الخارجية التركية .

---

(٤) Soysal, Mumtaz, *Dis Politika ve parlamanto*. Ankara, Seving Matbaasi, 1967, P. 237.

(٥) Mumtaz, *Op. Cit.* P. 237.

(٦) Tamkoc, Metin, "Traditional Diplomacy of Modern Turkish Diplomats," *Foreign Policy*, Vol. 1, No. 4, Ankara, Tisa Matbaacilik Sanayii, 1971, P. 96.

الفصل الاول

الاطار النظري لصنع القرارات في السياسة الخارجية

من الاولى والاجدر بحث مفهوم السياسة الخارجية قبل دراسـة صـنع القرارات في السياسة الخارجية ، اذ يعرف بوتر السياسة الخارجية بانها « البرامج القومية للعمل في العلاقات الدولية ، كما انها تشير الى الحوافز والغايات القوميـة والتي يمكن تحقيقها بواسطة أجهزة وزارة الخارجية »[٧] .

أما كورت فيعرفها « تحدد السياسة الخارجية لدولة من الدول مسلكها تجاه الدول الاخرى » انها برنامج ، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنـة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب »[٨] .

ويؤخذ على هذين التعريفين هو انهما لا يعتبران الحـرب اداة مـن أدوات السياسة الخارجية[٩] .

ويعرف نورمان هل السياسة الخارجية بأنها « نشاط الدولة قبـل الـدول الاخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا عـلى أساس الفلسفة أو الايديولوجية التي يتمسك القادة بها »[١٠] .

---

(٧) Putter, *Pitman, An Introduction to the study of International Organization*, New York, 1948, P. 22.

(٨) Hart, J., *How Foreign Policy is made, New York*, 1949, P. 12.

(٩) الشاوي هشام : الوجيز في فن المفاوضة ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ٣٨

(١٠) Hill, Norman, *International politics*, New York: Happer and Row, 1963, P. 73.

ويتضمن فحوى السياسة الخارجية لاي دولة من الدول كلا من الاهداف التي تبغي تحقيقها في علاقاتها الدولية والقوة الكامنة التي بحوزتها بغية تنفيذ هذه الاهداف ، الا انه لا توجد عوامل ثابتة أو مطلقة عند بحث موضوع السياسة الخارجية ، لان الدول ترسم سياستها تبعا لمجموعة من المبادىء الجغرافية والعسكرية والاقتصادية ، غير ان النموذج الذي تتبناه في فترة زمنية ومكانية معينة قد لا يكون له وجود في فترة زمنية اخرى[*] .

وبعد هذه المقدمة يجدر التمييز بين مفهوم صنع القرارات في السياسة الخارجية ، واعداد السياسة الخارجية ، اذ يقصد بالاول بأنه « عملية نتائج عن اختيار خطة ضمن عدد محدود ، وذو طابع اجتماعي من البدائل التي تستهدف الى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلة التي يعالجها صانعو القرار[11] .

ويشير المفهوم الثاني الى « وضع منهج للنشاط الاداري والعملي بغية تحقيق الاهداف الوطنية بحيث يشمل هذا المنهج تحديدا زمنيا لتحقيق الاهداف ، ويعين الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذه السياسة »[12] .

وحرى بالذكر ان صنع القرارات في السياسة الخارجية يخضع اساسا للسياسة الداخلية ، ويمكن القول في هذا المضمار بأن السياسة الخارجية هي استمرارية السياسة الداخلية . وعلى هذا الاساس فان صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد ـ القيادة ـ أو على مستوى الجماعة ـ طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية ـ أو على مستوى حالة العلاقات السلبية[13] .

(*) مقلد ، اسماعيل صبري : العلاقات السياسية الدولية ، الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧١ ، ص ٨٧ ، ١١٦ ، ٢٦٥ ، ٣٣٢ .

(11) Snyder, Richard C., H.W. Bruck, and spain, Burton, *Foreign Policy Decision Making*, New York, P. 90.

(12) Dentsch, Karl, The Analysis of *International Relations*, Englewood Prentice-Hal, 1968, P. 77.

(13) دبيع ، حامد (دكتور) : مذكرات في نظرية الدعاية الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٠ ص ١١ـ١٢ .

« ان السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية كل منهما يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية بحيث ان اختلاط الواحد منها بالاخر هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الارادة الحاكمة . تطورات معينة فرضت هذا الارتباط ، حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم بأنه من العبث تصور امكانية الفصل بين الناحيتين الا اذا اردنا تشويه نشاط الدولة العصرية »[14] .

وفي الواقع ان عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية ليست بعملية بسيطة ، لان هناك عوامل تكتنف بها ، وهذه العوامل هي :ـ

١ ـ طبيعة الظروف الموضوعية التي تدفع الى صنع قرار معين .
٢ ـ طبيعة القيم المتضاربة في كل مرحلة تمر بها صنع القرار .
٣ ـ العلاقة المتبادلة بين هذه القيم وبين تقاليد المؤسسات التي يتم في داخلها القرار .
٤ ـ تأثير الخلفيات الثقافية والطبيعية والمصلحية لمتخذي القرار على اختيارهم النهائي للقرار .
٥ ـ تأثير الضغوط التي يفرضها الوسط المحلي على متخذي القرار .
٦ ـ تأثير الخبرات والمهارات المتواجدة على واضعي القرار[15] .

---

(14) دبيع ، حامد (دكتور) ، مذكرات في نظرية السياسة الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٣ ، ص ١٠ . راجع ايضا :

Frankel, Joseph, *The Making of Foreign policy, London*H Oxford Uneversity Press, 1965, PP. 71-80.

(15) مقلد ، اسماعيل صبري ، « اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤ اكتوبر ، ١٩٦٨ ، ص ١٤٢ .

المبحث الاول

اهداف السياسة الخارجية وعملية صنع القرار

من الصعوبة بمكان تحديد أهداف أية دولة من الدول في السياسة الخارجية، وان كانت هناك محاولات بين اساتذة العلاقات الدولية لترتيب هـذه الاهداف ، وعلى سبيل المثال فان هناك :

١ ـ أهداف بعيدة المدى ، وأهداف قصيرة الأجل •

٢ ـ أهداف ايجابية ، وأهداف سلبية •

كما بذل البعض ، الجهود الرامية لايجاد العلاقة بين هذه الاهداف[١٦] •

وعلى الرغم من تعدد الاهداف في السياسة الخارجية فانه بالامكان تعيين هذه الاهداف ، اذ تكمن في النقاط الآتية :

١ ـ حماية الامن الوطني •

٢ ـ تنمية الرفاهية الاقتصادية •

٣ ـ زيادة السمعة الوطنيـة •

جميعها أبعاد مختلفة تعبر عن مفهوم المصالح الوطنية[١٧] •

في الحقيقة ان هناك ثمة اتفاق في الاراء بين المختصين في العلاقات الدولية ، على أن الهدف الرئيسي في السياسة الخارجية للدولة ، على الرغم من تبايـن أنظمتها السياسية والايديولوجية ، وتعداد سكانها هو حماية وجودهـا الذاتي ودعم أمنها[١٨] •

(١٦) Snyder *Op. Cit.*, P. 82.

(١٧) Norman, *Op. Cit*, PP. 75—76.

(١٨) Dyke Van, Vernon; *International politics*, Appletoncentury-Crofts, New York, 1966, PP. 175—177.

وحري بالذكر فان الامن القومي يصير أحد أهداف السياسة الخارجية الا انه ليس بالهدف الوحيد •

وهناك معايير مختلفة تستخدم عند تقييم الاهداف وتصنيفها ، وهذه المعايير هي :[١٩]

١ ـ معيار الرغبة في الهدف :

ومؤدى هذا المعيار هو تقدير أو تقييم الاهـداف طبقا لدرجـة ارتباطها بالصالح القومية للدولة ، ويعتبر الحاجة ضرورية في هذا التقييم ، وذلك عند اعادة النظر في الاهداف التي لم تكن متاحة ، وذلك للاسباب الآتية :

أ ـ ظهور بعض الحقائق والابعاد التي كانت خافية عن الاذهان •

ب ـ التغير الاستثنائي على أهداف الدولة ، الامر الذي يستوجب اعادة التقييم من جديد وفقا لمتطلبات هذا التغير •

٢ ـ المعيار الخاص بمدى توافر الاهداف ، او عدم توافرها من عدمه :

ويقتضي هذا المعيار اجراء تحليل كامل ودقيق للموقف من جانب الوحـدة المتخصصة بصنع القرار بغية الاتفاق على رأي بات بالنسبة لتوافر الاهداف •

ان الوقوع في خطأ هذا التحليل يؤدي الى انتقاص الاساس الذي تعتمد اليه عملية التقييم •

ومن المعلوم ان هناك اعتقادا شائعا في كثير من المجتمعات وذلك بعدم اعطاء الطابع الشرعي على بعض الاهداف غير المرغوبة ، أو غير المعترف بها والتي تعوق في تحقيق تلك الاهداف ذات الطابع الشرعي •

٣ ـ المعيار الخاص بامكانية الحصول على الهدف :

وتعني بذلك هو تقييم قابلية الدولة في اطار امكانيات معينة ، وحري بالذكر من انه يتعين على واضعي القرار التأكد من ان الوصول الى أهـداف محـددة لا يؤثر في الحصول على غيره من الاهداف المرغوب فيها •

(١٩) مقلد ، اسماعيل صبري : اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ •

المبحث الثاني

المبادئ الاساسية في عملية صنع القرارات

تحتوي عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية على مجموعة من المبادىء الاساسية ، ويمكن تحديد هذه المبادىء في النقاط الاتية :

١ – **البيئة الخارجية** External Environment بجميع جوانبها وضغوطها ، وبجميع جوانب التداخل والتفاعل فيها ، لان هذه البيئة تفسح المجال أمام امكانيات جديدة للتعرف ، كما قد تضع العراقيل والضغوط في طريق بعض امكانات التعرف الاخرى البديلة[٢٠] .

وقد ميز هارولد وسبراوت بين نوعين من البيئات وهما :

أ – **البيئة السيكلوجية** Psychological Environment وتشير هذه البيئة الى الاختيارات الفردية لواضعي قرارات السياسة الخارجية .

ب – **البيئة الفعالة** Operational Environment وهي البيئة التي تنفذ في اطارها قرارات السياسة الخارجية[٢١] .

٢ – **البيئة الداخلية** Internal Environment وتأخذ هذه البيئة قوتها من المبادىء الاجتماعية الموجودة ، ومن النظام السياسي والاقتصادي

(٢٠) مقلد ، اسماعيل صبري (دكتور) : العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ٢ ص ٢٥٠

(٢١) Harold sprout, *Environment study of international politics*, in *James N. Rosenau, International politics and Foreign Policy*, The Free Press of Glencoe, Inc., 1961, P. 109.

للدولة ، ومن المؤسسات غير الرسمية مثل الاحزاب السياسية ، وجماعات الضغط[٢٢] .

ان طبيعة النظام السياسي تؤثر بشكل أو اخر على صنع القرارات في السياسة الخارجية ، واذا كان النظام ديمقراطيا فان هذا يعني المشاركة الواسعة في المداولات والمشاورات عند مناقشة وتقييم القرار السياسي ، الامر الذي يؤدي الى تعدد في مراكز اتخاذ القرار[٢٣] .

٣ – الرموز والمؤشرات التي تستخدم في الدلالة على مضمون محدد لكل من البيئتين الخارجية والداخلية .

٤ – ان ايمان واضعي القرارات بمجموعة من القيم والمفاهيم يؤدي الى تجانس في الاراء .

٥ – البناء الوظيفي والاداري والهيئات الذي ينشأ من مجموعة عملية اتخاذ القرارات .

٦ – مجموعة من عمليات التكرار والاجراءات وتوحيد النماذج التنظيمية .

٧ – الحاجة الى الملاحظة في عملية اتخاذ القرار .

٨ – عمليات المناقشة والمفاوضة والاختلاف التي ينشأ منها القرار[٢٤] .

(٢٢) Scott, Andrew, *The Functioning of International Political System*, New York; The Macmillan Company 1967, P. 85.

(٢٣) Scott, *Op. Cit.*, P. 80.

(٢٤) Scott, *Op. Cit.*, P. 80.

المبحث الثالث

اختيار السياسات

هناك مجموعة ملاحظات بالنسبة لاختيار القرارات في السياسة الخارجية يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ، وهي :

أولا : ان صانعي القرارات في اختيارهم للسياسات لا يختارون من بين كل السياسات البديلة الممكنة ، وانما يختارون فقط تلك البدائل المنظورة لهم التي تكون أكثر قبولا من بين كل السياسات الممكنة ، اذ قد تتواجد بعض السياسات البديلةمن النوع غير المنظور هي أكثر واقعية من الناحية السياسية ، في حين ان بعض السياسات البديلة الممكنة قد لا تكون مرغوبة من جانب سياسي ، غير ان عدم الِمام صانع القرارات بانموذج الاول هو الذي حداه تبنى النوع الثاني .

ثانيا : ان اتساع البدائل المنظورة والمقبولة سياسيا قد يفتح المجال أمام واضعي القرارات التكيف مع تغير الزمن والظروف وطبيعة المشكلة .

ثالثا : عدم تواجد أحكام موضوعية متفق عليها لترشيد أحكام صانعي القرارات في السياسة الخارجية ، وعلى هذا الاساس فان جل السياسات التي يصل اليها صانعو القرارات تعاني من بعض نقاط الضعف وذلك نتيجةللعوامل الآتية :(٢٥)

١ ـ غموض أو عدم التأكد من الاهداف عند صانع القرارات ، ويؤدي هذا الغموض الى الصعوبة في دعم قراراته .

(٢٥) Scott, *Op. Cit.*, PP. 93—94.

٢ ـ ان بعض الاتجاهات المألوفة عند المجتمع قد يعوق الى اختيار سياسةمعينة .

٣ ـ ان عملية صنع القرارات قد تعوز الى تبني أهداف شاملة .

٤ ـ ان متابعة صانعي القرارات مصالح متباينة عن مصالح المجتمع يؤدي الى اختيار قرارات غير رشيدة .

٥ ـ من الممكن ان يختار صانعي القرارات قرارات رشيدة ، الا ان مثل هذه القرارات بحاجة الى تأييد شعبي .

٦ ـ ان الاختلافات والمنازعات بين صانعي القرارات تقود الى اتخاذ قرارات خاطئة .

٧ ـ ليس من الصحيح أن تكون البدائل الممكنة منظورة عند صانعي القرارات ، ونتيجة لذلك من الممكن اهمال اختيار سياسة مرجوة .

٨ ـ يمكن ان يؤدي تعقد الموقف الى عدم فهمه بصورة جيدة من قبل صانعي القرارات .

٩ ـ ان الميول الشخصية قد تقف حجر عثرة أمام اختيار بعض البدائل الممكنة .

١٠ـ تأثير العاطفة على أحكام صانعي القرارات في السياسة الخارجية .

١١ـ ان جهاز اتخاذ القرارات قد يكون مثقلا بالمهمات والواجبات التي تعوق اتخاذ قرار رشيد .

١٢ـ ان جهاز اتخاذ القرارات قد يكون مكدسا بمعلومات مفرطة .

١٣ـ ان جهاز اتخاذ القرارات يصبح من المتعذر عليه اصلاح ما قام به .

١٤ـ ان القصور في جهاز الاتصالات يؤدي الى الفشل في اتخاذ القرارات .

١٥ـ استناد القرارات على معلومات ناقصة .

١٦ـ استناد القرارات على معلومات خاطئة .

١٧ـ عدم الفهم الصحيح للمعلومات المتاحة .

١٨ـ ان قصور جهاز اتخاذ القرارات قد يرجع الى التنوع في الطرق وبالتالي يؤدي الى التحريف والاخفاق .

المبحث الرابع

المواقف في السياسة الخارجية

يعرف الموقف بأنه « مفهوم تحليلي يشير الى العلاقـة بين الحوادث والاهداف والاوضاع ، وبين العوامل المنظمة الاخرى التي تكون مركز اهتمام واضعي القرارات »[٢٦] .

وقد قسم ريتشارد سنايدر المواقف في السياسة الخارجية الى الاقسام الآتية :

١ ـ المواقف المنظمة المحددة والمواقف غير المنظمة والتي تشير الى الغموض وعدم الاستقرار ، اذ انه من الصعوبة بمكان لصانعي القرارات استنتاج دلالات محددة لها .

٢ ـ المواقف الضاغطة ، والمواقف غير الضاغطة ، وقد يكون الضغط ناتجا من اطار الجهاز الذي يتخذ فيه القرار ، أو من خارجه .

٣ ـ المواقف الحاسمة ، والمواقف غير الحاسمة ، ويركز التفرقة في هـذا الصدد على مدى ارتباط الموقف بالاهداف الرئيسية التي يكون مركز اهتمام صانعي القرارات .

٤ ـ نوع التأثير الذي يكتنف بالموقف من حيث درجة التهديد والعداء .

٥ ـ كيف يتم تفسير المشكلة ، وكيف يتم تحديد طابعها الوظيفي الرئيسي ، هل هو سياسي أو معنوي أو اقتصادي أو عسكري أو مركب من كـل هـؤلاء .

---

(٢٦) راجع ايضا :
Snyder, *Op. Cit.*, PP. 80—81.
Frankel, *Op. Cit.*, PP. 179—186.

٦ ـ المواقف من حيث البعد الزمني ، لان هناك مواقف تعوز الى خاصيـة الثبات .

٧ ـ مدى فرض العوامل الموضوعية على صانعي القرارات ، ومدى تأثير المواقف التي تفتقر الى ضغط العوامل الموضوعية[٢٧] .

في الحقيقة ان الذي يقرر اتجاهات وردود فعل صانعي القرارات من هذه المواقف هو خاصية الاهداف التي يهدفون من وراء هـذه القرارات ، ومدى ارتباطها باستجابات معينة[٢٨] .

---

(٢٧) Snyder, *Op. Cit.*, P. 81.
(٢٨) Snyder, *Op. Cit.*, PP. 81—82.

المبحث الخامس

القيود على القرارات في السياسة الخارجية

هناك عدة قيود على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، وتنحصر هذه القيود في النقاط الآتية :

١ ـ الأهداف البديلة .

٢ ـ الطرق البديلة .

٣ ـ الجمع بين الأهداف البديلة والطرق في استراتيجيات أو مشاريع .

٤ ـ مصادر عملية اتخاذ القرارات مثل الوقت والطاقة ، والخبرات والمعلومات .

٥ ـ درجة ضغوط المحيط الخارجي(٢٩) .

ومن الممكن تقسيم هذه القيود الى الانواع الآتية :

١ ـ القيود الخارجية :

لا شك ان القيود الخارجية لها تأثيرها على اتخاذ القرارات وعليه فان السلوك الرشيد Rational Behaviar يجب عليه عدم التأكيد على أهمية بعض الطرق دون الاخرى .

وبعد ذلك يلزم على صانع القرار اجراء تقسيم للقيود المحتملة ، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم هذه القيود الى نوعين :

أ ـ امكانية سوء التقدير أو الخطأ فيه محدود بصورة نسبية ، وتخضع هذه القيود الى سيم كيفي وكمي .

(٢٩) Snyder, *Op. Cit.*, P. 100.

ب ـ قيود لا يمكن اخضاعها لمعايير القياس الكمي ، وانما تجرى لها تحليلا كيفيا ، وفي هذا المجال فان الاجتهاد الشخصي يقوم بدور مؤثر .

٢ ـ القيود الداخلية :

ان صنع القرارات في السياسة الخارجية في اطار تنظيمات واسعة معقدة لدرجة كبيرة ، اذ تتطلب الى تأدية عدد من الوظائف ، ومهارات متعددة ، وبالامكان تحديد مصادر القيود الداخلية في النقاط الآتية :

أ ـ المعلومات Information :

لا شك في أن صانعي القرارات في السياسة الخارجية يعوزهم المعلومات اللازمة ، أو قد تكون المعلومات المتواجدة لديهم غير دقيقة ، وكل هذه العوامل لها تأثير في تقديرات صانعي القرارات لخطط العمل البديلة .

ب ـ الضعف في الاتصال Communications Failures :

من الممكن تواجد المعلومات الصحيحة في اطار الوحدة التي يتخذ فيها القرار ، الا ان هذه المعلومات لا تنقل الى أيدي صانعي القرارات ، مما يؤدي الى عرقلة المشاركة في العملية .

جـ ـ السوابق Precedent :

ان بعض الاعمال السياسية السابقة ، أو الاحكام السياسية الحالية ، لابد وان تقيد المداولات التي يستند عليها صانعي القرارات ، كما قد تعوق على اجراء تغييرات أساسية في طبيعة مشاريع السياسة الخارجية .

د ـ ان ندرة الموارد والخبرات والطاقات لها تأثيرها البارز في تقييد الاعمال البديلة التي يمكن ان يعتمد عليها صانعي القرارات .

هـ ـ الادراك او القدرة على الفهم Perception :

وهذه العملية لها تأثير فعال في تحديد العمل حول ما يقوم به صانعو القرارات ، اذ يتصرف من خلال الادراك والحكم والقيود الخارجية ذات التأثير الهام .

ومن الطبيعي فان صانعي القرارات قد يعطون أهمية لبعض العوامل أو يستغنون عنها .

٣ ـ القيود المختلطة :

وقد أصبح واضحا من الملاحظات السالفة الذكر ان القيود الداخلية تؤدي الى تقوية القيود الخارجية ، أو تقليل تأثيرها ، وعليه لا بد من بحث العلاقة بين القيود الداخلية والخارجية ، وتحديد ما اذا كان بالامكان التحكم في أحدها عن طريق التحكم في الاخر ، وذلك بافتراض انه لم يكن هناك انفصال تام بينهما(٢٠) .

(٢٠) Snyder, *Op. Cit.*, PP. 100—103.

المبحث السادس

خصائص القرارات في السياسة الخارجية

يلخص ريتشارد سنايدر خصائص القرارات في السياسة الخارجية في المبادىء الآتية :

١ ـ تواجد مدى واسع من الاهداف والخطط الخاضعة لنطاق من التفسيرات الممكنة .

٢ ـ انعدام التجانس بالنسبة لاوضاع الاطراف التي تختصها قرارات السياسة الخارجية ، ويؤدي هذا الوضع الى بروز امكانية ظهور ردود فعل مستاء أو عداء أو مطاليب .

٣ ـ وجوب الوصول الى نوع من الاندماج لمجموعة من المفاهيم والادراك قبل ان يتم التوصل لاجماع الاراء بشأنها .

٤ ـ تميز المواقف التي تتخذ في اطارها القرارات بالتعقيد ، وعدم الاستقرار، وينجم من ذلك الى صعوبة اجراء التنبؤ والسيطرة على النتائج .

٥ ـ تتصف مصادر المعلومات بالاتساع والتشعب ، كما ان هناك مشاكل اخرى بالنسبة لتصنيف هذه المعلومات وتبويبها .

٦ ـ افتقدان النسبي لفرص التجريب وندرة تكرار المواقف .

٧ ـ صعوبة اجراء القياس لفعالية المنظمات والنتائج السياسية .

٨ ـ الحاجة لمناقشة البدائل على أساس عدم خضوعها للاختبار الدقيق بصورة مستمرة .

٩ ـ مرور فترة زمنية بين ظهور مشاكل الموقف ، وتوضيح مضمونها الكلي .

١٠ – وجود صراعات بين القيم والمبادىء التي يدين بها صانعو القرارات تبعا للعقيدة والفلسفة التي يعتنقونها ، وبالنتيجة لابد وان تؤدي هذه الصراعات الى تبني حل يتسم بالاعتدال لحسم المعضلات الدولية .

وجدير بالاشارة ان هذه الخصائص تحدد السمات التي يختص بها صنع القرار في اطار السياسة الخارجية ، غير ان هذه الخصائص لا تكون واضحة الا في حالة تأثير مقتضيات الموقف على وحدات صنع القرار في مكان وزمان معينين[٣١] .

(٣١) Snyder, *Op. Cit.*, PP. 104—105.

المبحث السابع

ظاهرة القيادة وأثرها في عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية

وقد جرى التقليد بين فقهاء السياسة الخارجية على عدم الاهتمام بظاهرة القيادة السياسية في عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية . غير ان الابحاث الميدانية والتطبيقية اثبتت عكس ذلك ، اذ ان هذا المتغير يمثل العامل الاصيل الذي تتبع عملية التلاعب بالقوى والمواقف[٣٢] .

وفي حقيقة الامر ان القيادة لا تعني شخصا وانما تعني قيما ، وان الظاهرة لاتفرض ولا تختلط بأسلوب ممارسة السلطة ، وانما تصير عملية علاقة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة[٣٣] .

وفي هذا الصدد يتحتم علينا ان نلقي ضوءا على عنصر القيادة في عملية المواجهة ، ويمكن تلخيص ذلك في المبادىء الاتية :

١ – الحساسية

وتعني امكانية فهم طبيعة الموقف وخصائصه ، فالقيادة هي نوع من السلوك الذي يخرج عن السلوك المعتاد ، وهي لذلك أكثر قدرة على الخضوع للاستجابة بالموقف .

٢ – عملية الاختيار :

ان عملية الاختيار عمل ارادي ولا يمكن ان يقوم بها الا قائد وزعيم . على

(٣٢) ربيع ، حامد (دكتور) ، نظرية السياسة الخارجية ، ص ٣٤ .
(٣٣) ربيع ، حامد ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

ان اختيار القرار ليس فقط مجرد اختيار نموذج للحركة وانما هو عمليــة تفضيل وقدرة على الموازنة يتلاعب فيها أكثر من متغير واحد .

٣ ـ **الناحية الإيديولوجية :**

وتقوم هذه الناحية بعملية ربط بين الحركة والفكر ، بين المواجهة وما تعنيه ، والتقاليد وما تفرضه .

٤ ـ **عنصر الثقة :**

وهذا العنصر لا يمكن ان ينبع الا من شخص الزعيم . فالقيادة ليست شخص فقط ، وانما علاقة بين القائد وجماعته . وهـذه العـلاقة تفرضها خصائص الظاهرة القيادية .

كذلك فان عملية الاتصال بابعادها المختلفة التي تنبع من الظاهرة القيادية والتي تصير أساسية في بعض المواقف وبصفة خاصة عندما تتعرض للمعارك المصيرية تنبع وتتحدد بطبيعة القيادة[٣٤] .

(٣٤) ربيع ، حامد (دكتور) : نظرية السياسة الخارجية ، ص ٣٤ .

الفصل الثاني

صنع القرارات في السياسة الخارجية التركية

من الممكن بحث هذا الموضوع في مبحثين ، بحيث أتناول في الاول دور المؤسسات الرسمية في صنع القرار ، وفي الثاني اتطرق الى دور المؤسسات غير الرسمية في صنع القرار .

المبحث الاول

دور المؤسسات الرسمية في صنع القرارات

ان المؤسسات الرسمية لها تأثير فعال عـلى عملية اتخـاذ القرارات في السياسة الخارجية ، اذ تشكل هذه المؤسسات عوامل محددة للقـدرة عـلى اتخاذ القرار الرشيد وتنفيذه ، لانها تشكل أحيانا أدوات لانجـاز أهـداف السياسة الخارجية ، وتشمل هذه المؤسسات على :

١ ـ دور السلطة التنفيذية في صنع القرارات .

٢ ـ دور السلطة التشريعية في صنع القرارات .

٣ ـ وزارة الخارجية .

١ ـ دور السلطة التنفيذية في صنع القرارات

ان السلطة التنفيذية بموجب دستور عام ١٩٢٤ ، و ١٩٦١ يتولاهـا رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء[١] . وعلى هذا الاساس يقتضي عـلى

(١) The Turkish Constitution, July 20, Ankara, 1961 P. 20.

الباحث دراسة دور رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في بنديــن مستقلين وهمــا :

ا ـ رئيس الجمهورية :

رئيس الجمهورية في تركيا هو رئيس الدولة الاعلى ، ويمثل بهذه الصفة الجمهورية التركية ، ويرأس مجلس الوزراء، اذا دعت الضرورة الى ذلك، ويبعث الممثلين الاتراك الى الدول الاجنبية ، ويستقبل ممثليها المرسلين الى تركيا، ويصدق على الاتفاقيات الدولية ويعلنها[2] .

اما بالنسبة لعملية صنع القرارات في السياسة الخــارجيـة فــان رئيس الجمهورية يعتمد غالبا على هيئة استشارية التي تتألــف من رئيس الوزراء ووزير الخارجية والقوادالعسكريين ، وزعماء الاحزاب السياسية ذات النفــوذ[3] .

ويقول في هذا الصدد آلب ارسلان توركش رئيس حزب الحركة القومي[4] :ـ « ان رئيس الجمهورية في عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية يعتمد على الاحزاب السياسية الرئيسة في البلد »[5] .

ولذلك فان رؤساء الجمهوريات في تركيا ، قد ساهموا في عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية بالتعاون مع مجلس الوزراء .

وقد احتل منصب رئاسة الجمهورية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانيــة رؤساء خمسة وهم على التوالي : عصمت اينونو (١٩٣٨-١٩٥٠) ، وجــلال

---

(٢) The Turkish Constitution, *Op. Cit.*, P. 35.

(٣) Thomkoe, Metin, "*Traditional Diplomacy of Modern Turkish Diplomats*", *Op. Cit.*, P. 97.

(٤) ان توركش من مواليد قبرص ، وهو ضابط كبير في الجيش التركي ، وقد ساهم مساهمة فعالة في انقلاب عام ١٩٦٠ ، واصــبح نائبــا لرئيــس الجمهورية ، وبعد خلافات دب بينه وبين مجلس قيادة الثورة نفي الى الهند ورجع من منفاه الى تركيا عام ١٩٦٥ حيث قام بتكوين حــزب الحركــة القومي .

(٥) المقابلة الشخصية مع آلب ارسلان توركش في مقر حزب الحركة القومــي في انقرة في ٢٢ نيسان ١٩٧٢ .

بايار (١٩٥٠-١٩٦٠) ، وجمال كورســل (١٩٦٠-١٩٦٦) ، وجودت ساناي (١٩٦٦ ـ ١٩٧٣) ، وفخري كوروتورك .

ب ـ مجلس الوزراء :

يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء ، يعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير[6] .

ان مجلس الوزراء مسؤول امام المجلس الوطني التركي الكبير عن تأمين الامن القومي ، وتهيئة القوات المسلحة للحرب ، وله الحق في تصديق المعاهدات الدولية الهامة ، وتحديد فترة سريانها دون اقرارها من المجلس الوطني التركي الكبير[7] .

ومن المعلوم ان رئيس الجمهورية في تركيا هو رئيس الجهاز التنفيذي من الناحية الاسمية فقط ، لان السلطة تمارس من قبل مجلس الوزراء ،ولكن جرى التقليد بان يقوم رئيس الجمهورية بمبادرات هامة في ميدان السياســة الخارجية ، وذلك باستخدام سلطاته الدستورية ليترأس مجلس الوزراء ، اذا دعت الضرورة الى ذلك[8] .

أما في الشؤون الاقل أهمية ، فان مجلس الوزراء لا يــرجع في قراراتــه في السياسة الخارجية الى رئيس الجمهورية .

وقد لعب مجلس الوزراء دورا مهما في صنع القرارات في الســياســة الخارجية متخطيا سلطاته في الدستور التركي ، كما انه اتخــذ قــرارات في السياسة الخارجية دون الرجوع الى المجلس الوطني التركي الكبير ، واحتــل هذا المنصب بعد الحرب العالمية الثانية ، ستة رؤساء ، هم على التوالي : عدنان

---

(٦) The Turkish Constitution, *Op. Cit.*, P. 20.

(٧) *Siyasal Bilgilok Dergisi*, Vol. XIX, No. I, Mart, 1964, PP. 78.

(٨) Eren, Nuri, *The Foreign policy of Turkey*, in Black, Joseph, *Foreign Policies in a world of change*, New York, 1963, P. 312.

مدريس وعصمت اينونو وسعاد خيري اوركوبلو وسليمان ديميريل ونهاد ايريم وفريد ملن .

٢ ـ السلطة التشريعية

تمارس السلطة التشريعية في تركيا المجلس الوطني التركي الكبير . ويتألف هذا المجلس من مجلس النواب والشيوخ[٩] .

ويمكن حصر أهم اختصاصات المجلس الوطني التركي الكبير في السياسة الخارجية في النقاط الاتية :

١ ـ ان تصديق الاتفاقيات التي تعقد مع الدول الاجنبية أو المنظمات الدولية باسم الجمهورية التركية ، مرهون بموافقة المجلس الوطني التركي الكبير .

٢ ـ اعلان حالة الحرب في الحالات التي تعتبرها القوانين الدولية مشروعة ، وكذلك ارسال القوات المسلحة التركية الى البلاد الاجنبية ، والاذن لقوات مسلحة أجنبية بالاقامة داخل الحدود التركية ، وذلك باستثناء الحالات التي تقتضيها الاتفاقيات الدولية المعقودة بين تركيا وبين حلفائها ، والتي توجب قواعد المجاملة الدولية ارسالها أو وجودها[١٠] .

ولكن في الواقع ان المجلس الوطني الكبير لم يساهم مساهمة فعلية في عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية ، حيث ان النصيب الاوفى في هذه العملية قد وقع على عاتق السلطة التنفيذية ، وان ارسال الجيش التركي الى كوريا في ١٩٥٠ ، وعملية قصف القواعد القبرصية في عام ١٩٦٤ من قبل القوات التركية ، والاعتراف بالصين الشعبية في عام ١٩٧١ ، دون أخذ موافقة السلطة التشريعية ، خير دليل على ذلك .

(٩) The Turkish constitution, *Op. Cit.*, P. 23.

(١٠) The Turkish constitution, *Op. Cit.*, P. 24.

ان قيمة هذه الصلاحيات أمر مشكوك فيها من حيث التطبيق ، وفي نظر الباحث ان السياسة الخارجية قد فقدت حصانتها في المجلس الوطني التركي الكبير .

٣ ـ العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في صنع القرارات في السياسة الخارجية التركية

ان موضوع العلاقة بين هاتين السلطتين في عملية اتخاذ القرار في الشؤون الخارجية ، يجب بحثه من جوانب متعددة ، وفي اطار دستوري عام ١٩٢٤ ، و١٩٦١ .

أ ـ العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بموجب دستور عام ١٩٢٤ :ـ

في فترة نظام الحزب الواحد جعل دستور عام ١٩٢٤[١١] الغلبة للسلطة التشريعية عن طريق دمجها بالسلطة التنفيذية ولقد هيأ هذا الوضع للسلطة التشريعية ان يجعل مراقبة السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية شيئا رمزيا ، ولكن هذا النظام قد أعطى نتائج معكوسة في التطبيق[١٢] .

ولقد كان للسلطة التنفيذية الهيمنة في السياسة الخارجية على السلطة التشريعية ، ويعزى السبب في ذلك الى ان الاشخاص الذين كانوا يترأسون السلطة التنفيذية ، كانوا هم ـ أيضا ـ قابضين على الحزب الممثل في البرلمان وعليه لم يظهر أي صوت معارض في البرلمان التركي في مسائل السياسة الخارجية حيث كانت المعاهدات تصدق باجماع الاراء[١٣] .

في خضم هذه القضايا كان من الطبيعي ان تكون السلطة التنفيذية في

(١١) اصبح دستور عام ١٩٢٤ معمولا به الى تاريخ انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ .

(١٢) Gercek, Celik, *Turkiye'nin Dis Politike Tarihi*, Ankara, Seving Hatbasi, 1969, P. 100.

(١٣) Price, Philips. M., *History of Turkey from Empire to Republic*. London, 1956, P. 148.

نظام الحزب الواحد الذي كان معمولا به الى عام ١٩٤٦ هي المصدر الوحيد في تنظيم وممارسة السياسة الخارجية .

ومن جهة اخرى فان التطبيقات في فترة تبني نظام تعدد الاحزاب بعد عام ١٩٤٦ لم تكن مختلفة عن مرحلة نظام الحزب الواحد ، حيث ان السلطة التنفيذية كان لها اليد الطولى في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، والسبب في ذلك هو ان الحزب الحاكم كان يتمتع بالاكثرية المطلقة في المجلس الوطني التركي الكبير .

لم يكن هناك أي اختلاف جوهري بين الاحزاب الممثلة في المجلس الوطني التركي الكبير الى تاريخ الانقلاب في ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، وكان هناك على العموم اتفاق حول المسائل التي تهم القضايا الخاصة بالعلاقات الخارجية ، وفي حالات استثنائية كانت تحدث اختلافات جوهرية لا في جوهر السياسة الخارجية ، وانما في تطبيق هذه السياسة .

وأما في موضوع تصديق الاتفاقيات فقد كان المجلس الوطني التركي الكبير مستمرا في عدم اعطاء هذه المسألة أي أهمية تذكر ، وعلى سبيل المثال ، فقد كانت الاتفاقية الموقعة مع الولايات المتحدة في ١٢ تموز ١٩٤٧ بموجب مبدأ ترومان تحتوي على مواد تمس السيادة الوطنية ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد صدق المجلس الوطني التركي الكبير عليها دون أي معارضة(١٤) .

وفي انتخابات عام ١٩٥٠ ، فاز الحزب الديمقراطي(١٥) ، وترأس عدنان مندريس الوزراء(١٦) ، ونتيجة لذلك فقد أصبح حزب الشعب الجمهوري حزبا

---

(١٤) Gerock, Op. Cit., P. 205.

(١٥) فاز الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس على ٣٩٦ صوتا في انتخابات عام ١٩٥٠ من مجموع ٤٨٧ صوتا .

(١٦) ولد عدنان مندريس في انقره في عام ١٨٩٩ ، وتخرج من كلية الحقوق ، وحكم الى عام ١٩٦٠ ، واطاح به الجيش في ٢٧مايس ١٩٦٠ ، ونفذ عليه حكم الاعدام في نفس السنة .

معارضا(١٧) ، وفي هذه الفترة بالذات وافق مندريس بارسال فرقة تركية الى كوريا تحت اشراف الامم المتحدة ، وقد أدى هذا الاجراء من قبل مندريس الى بلورة الخلاف مع الاحزاب السياسية في المجلس الوطني التركي الكبير .

ولقد كان من صلاحيات المجلس الوطني التركي اعلان حالة الحرب ، وارسال القوات المسلحة التركية الى البلاد الاجنبية ، والاذن لقوات مسلحة أجنبية بالاقامة داخل الحدود التركية ، وعليه فقد أدى ارسال القوات التركية الى كوريا ، الى مناقشات حادة بين الحزب الحاكم والاحزاب المعارضة .

وصرح عصمت اينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي قاد المعارضة السياسية طيلة حكم الرئيس عدنان مندريس لجريدة « حريت – حرية » فقال(١٨) .

« كنت أتمنى ان استفتي حول هذا الموضوع بصفتي رئيسا لحزب حكم تركيا فترة طويلة .

ان الاتفاق المبدئي حول القضايا الوطنية ، وخاصة حول قضايا الدفاع عن الوطن بين السلطة والمعارضة أمر ضروري للغاية .

ان الحكومة في هذا المضمار ، لم تسأل حتى المجلس الوطني التركي الكبير ، في حين ، أننا خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت الحرب تطرق أبواب تركيا ، والجيوش الالمانية كانت ترابط على حدودنا ، استفتينا المجلس رأيه حول قطع العلاقات الاقتصادية مع المانيا » .

ان حزب الشعب الجمهوري بالرغم من معارضتهم في ارسال الفرقة التركية الى كوريا ، الا انهم شاركوا في مناقشة زيادة رواتب الجنود المرسلين الى كوريا .

وقد استوضح بولكباش ومردان كمال اوغلو النائبان في مجلس النواب

---

(١٧) ان مؤسس حزب الشعب الجمهوري هو مصطفى كمال اتاتورك ، وحكم هذا الحزب تركيا من عام ١٩٢٤ – ١٩٤٦ .

(١٨) Aydemir, Sevket Sureyye, *Ikingi Adem*, 111 Cit., 1950—1964,, Istanbul, Yukselen Mathaasi, 1968, P. 303.

معرفة الاسباب الحقيقية لارسال الجيش الى كوريا ، وبذلك صارت القضية موضع نقاش في المجلس الوطني التركي الكبير .

فقد تحدث عدنان مندريس رئيس الوزراء (السابق) في الجلسة الطارئة للمجلس الوطني التركي الكبير في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٠ ، قائلا : « ان تركيا عضو في منظمة الامم المتحدة وعليها الامتثال بميثاقها .

ويقع على الامم المتحدة تطوير المادة (٤٣) من ميثاقها[١٩] وذلك بغية الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، ومن البديهي ان الامم المتحدة لن تقف مكتوفة الايدي ضمان ان تكتمل وجودها ، لذلك أحلت المادة (٤٢)[٢٠] من نظامها الى جانب بعض الاحكام العامة ، اتخاذ التدابير اللازمة في الحفاظ على السلم والامن الدولي ، وبناء على ذلك فقد ارسلنا الجنود الى كوريا وفقا لهذه المادة »[٢١] .

---

(١٩) جاء في المادة ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة ما يلي : (١) يتعهد جميع اعضاء الامم المتحدة من اجل الاشتراك في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه ، ووفقا لاتفاق او اتفاقات ما يلزم من القوات المسلحة ، والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين ، ومن ذلك حق المرور . (٢) يجب ان يحدد ذلك الاتفاق او تلك الاتفاقيات ، عدد هذه القوات وأنواعها ، ومدى استعدادها وأماكنها عموما ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم . (٣) تجري المفاوضة في الاتفاق او الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء على طلب مجلس الامن ، وتبرم بين مجلس الامن وبين اعضاء مجموعات من اعضاء الامم المتحدة ، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات اوضاعها الدستورية .

(٢٠) تنص المادة ٤٢ ما يلي : اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض او ثبت انها لم تف به ، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي او لاعادته الى نصابه ويجوز أن تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية او البرية التابعة لاعضاء الامم المتحدة .

(٢١) Aydemir, Ou. Cit., P. 302.

وتحدث فائق باروجي الناطق بلسان حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني الكبير ، مؤكدا على ان اعلان الحرب وارسال الجيوش الى دولة أجنبية يدخل في اختصاص المجلس الوطني التركي الكبير بمقتضى المادة ٢٦ من دستور عام ١٩٢٤[٢٢] .

وأجاب مندريس قائلا : « ان ارسال الجنود الى كوريا ، لا يعني المشاركة في الحرب ، لذلك لا ينبغي استئذان المجلس حوله »[٢٣] .

ويثار سؤال بهذا الصدد : لماذا لم تحذو الدول الاخرى في داخل الامم المتحدة حذو تركيا في ارسال الجيوش الى كوريا تحت اشراف الامم المتحدة ؟ ولماذا لم تفسر هذه الدول ميثاق الامم المتحدة بالشكل الذي فسره عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا السابق ؟ ونرجيء الاجابة على هذا السؤال في الباب الاول من هذه الرسالة .

وفي جلسة ١١ ديسمبر ١٩٥٠ ، ناقش عدنان مندريس التقريرين المقدمين من قبل عثمان بولوكباشي ، وكمال تورك أوغلي ، النائبين في مجلس النواب التركي ، وقد استند مندريس الى نفس حججه السابقة قائلا : « شاركنا في كوريا بموجب ميثاق الامم المتحدة ، وقرار مجلس الامن ، لان تركيا وجميع الدول ترى وجوب تعميم هذا الميثاق في العالم . ان الدول عند انضمامها الى الامم المتحدة ، قد وافقت من حيث المبدأ على تقييد جزء من سيادتها .. أما الحالة في كوريا ، فانها ليست حربا ، بل حركة تأديب » .

ثم بدأ مندريس بشرح القرارات والبحوث التي جرى بحثها في الامم المتحدة ، ومنها القرار المتخذ في ١٠ حزيران ١٩٥٠ تحت رقم ٤٧٣ المبلغ الى تركيا من قبل السكرتارية العامة[٢٤] .

---

(٢٢) Aydemir, Ou. Cit., P. 302.

(٢٣) Aydemir, Op. Cit., P. 307.

(٢٤) Aydemir, Op. Cit., P. 310.

واستطاعت الحكومة في نهاية المطاف ان تحصل على ٣١١ صوتا من أصوات الحزب الديمقراطي لقاء ٣٢ صوتا للاحزاب المعارضة فيما يتعلق بارسال الجنود الى كوريا(٢٥) ٠

ان هذه المناقشات في المجلس الوطني التركي الكبير لم تنصب على صواب السياسة التي اتبعت حول هذا الموضوع أو عدمه ، لان المناقشات كانت تدور على كيفية اتخاذ هذا القرار من قبل الحكومة دون الرجوع الى أخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير ٠ وبالاحرى ان هذه الانتقادات لم توجه الى قرار وسياسة الحكومة ازاء ارسال الجيش الى كوريا ، وانما وجهت لكون هذا القرار مخالفا للقواعد الدستورية ٠

ونجد مثالا اخر بهذا الصدد في عام ١٩٥٤ ، حين أقدمت الحكومة على ابرام حلف البلقان بينها وبين يوغسلافيا واليونان ، حيث لم يسمع أي صوت معارض ، بل صدقت هذه المعاهدة باجماع الاراء في المجلس الوطني التركي الكبير(٢٦) ٠

ويمكن تبرير ذلك ، ان هذا الحلف في نظر الاحزاب السياسية المعارضة كان من متطلبات الدفاع عن الامن القومي التركي ، وتطبيقا لمبدأ « قومية السياسة الخارجية » ، ولكن بعد فترة من ابرامه ، وظهور نقاط الضعف فيه ، بدأت الانتقادات توجه الى سياسة الحكومة من قبل هذه الاحزاب ٠

قدمت الحكومة الى المجلس الوطني التركي الكبير ، لائحة قانون في عام ١٩٥٦ ، تضمنت اجراء تعديل في النص التركي لقوات حلف شمال الاطلسي (بحجة ان أخطاء وقعت في ترجمة هذا النص في وقته) ، وتوقيع معاهدة بين تركيا والدول التي ترسل قواتها الى تركيا ، التي تتضمن تعيين الجهة التي لها الصلاحية في النظر في الجرائم التي ترتكب اثناء اداء الواجب الرسمي(٢٧) ٠

(٢٥) Aydemir, *Op. Cit.*, P. 310.
(٢٦) Mumtaz, *Op. Cit.*, P. 238.
(٢٧) Gercek, *Op. Cit.*, P. 206.

وعلى الرغم من ان هذه اللائحة تحدد من صلاحيات السلطة القضائية التي لها مساس مباشر بسيادة تركيا ، فقد وافق عليها المجلس الوطني التركي الكبير دون أي مناقشة ٠

وخلال نشوب ثورة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، قامت الولايات المتحدة بانزال جنودها في لبنان ، حيث استخدمت قاعدة انجرلك الجوية في أدنة وبالق أسير (Balikesir) ، دون أخذ موافقة رئاسة اركان الجيش التركي(٢٨) ٠

فكان لاستخدام هذه القاعدة في تركيا من قبل الولايات المتحدة ، ردود فعل قوية للاحزاب السياسية التركية ، حيث طالبت الحكومة اجراء مناقشة عامة حول هذا الموضوع في المجلس الوطني التركي الكبير ٠

والموضوع الذي جرى النقاش حوله في المجلس الوطني التركي الكبير هو : هل ان القوات الامريكية قد استخدمت قاعدة انجرلك الجوية وبالق أسير في تركيا دون علم الحكومة ، أم أن هناك اذنا مسبقا ؟ ٠

وقد صرح عصمت اينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني التركي الكبير : « أليس من الواجب ان يحاط البلد علما حول الأحداث الاخيرة ؟ هل هبطت الطائرات الامريكية في قاعدة انجرلك الجوية في ادنه بوحي ارادتها ، أم ان هناك طلبا مسبقا من حكومتنا(٢٩) ٠

ولكن الحكومة التركية لم تبد أي ميل لايضاح هذه النقطة ٠

ان الولايات المتحدة لم تقف عند حد استخدام قواعدها في تركيا ، وانما حاولت ممارسة السلطة الفعلية فيها ، وتبدو هذه النقطة جلية ، عند ابرامها اتفاقية ثنائية مع الحكومة التركية في ٥ آذار ١٩٥٩ أي بعد انسحاب العراق من حلف بغداد ، وقد أثارت احدى مواد هذه الاتفاقية مناقشات مثيرة بين

(٢٨) Tunckant, Haydar, Ikilianlasma - Iscin Icyuzu, Ankara Ekim Yayinevi, 1970, P. 182.
(٢٩) Aydemir, *Op. Cit.*, P. 342.

الاحزاب السياسية المعارضة وبين الحزب الديمقراطي الحاكم (وقتئذ) في المجلس الوطني التركي الكبير ، حيث جاء في المادة الاولى من هذه الاتفاقية ما يلي[٣٠] : « اذا ما وقع عدوان على تركيا ، وتقدمت بطلب الى الولايات المتحدة ، فان الاخيرة وفقا لدستورها ، تتدخل بصورة عملية ، بما في ذلك استخدام قواتها المسلحة على حسب ما يتفق عليه بين الدولتين » .

ان ورود عبارة العدوان في هذه الاتفاقية ، قد أدى الى تساؤلات واسعة النطاق في تركيا ، وخاصة في أوساط الاحزاب السياسية المعارضة ، وذلك عند عرض تصديقها في المجلس الوطني التركي الكبير .

وصرح فطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا (السابق) في لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الوطني التركي الكبير ، بشأن مصطلح العدوان المباشر أو غير المباشر ، يعني تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لتركيا ، في حالة وجود حركة ترمي الى تغيير في اسس الدولة من قبل قوى هدامة سرية[٣١] .

ان الاحزاب السياسية المعارضة ، كانت تنظر بقلق بالغ الى امكانية استخدام هذه المادة من قبل الولايات المتحدة ، للتدخل في الشؤون الداخلية التركية .

وسجل بولاند اجويد النائب عن حزب الشعب الجمهوري وقتئذ[٣٢] اعتراضه قائلا[٣٣] : « ان مصطلح العدوان مبهم للغاية ، وليس هناك من دولة اوربية تحتمل التدخل الامريكي في شؤونها الداخلية ، فيما اذا وقع عدوان غير مسلح من قبل السوفيت على أراضيها » .

(٣٠) Zinner, Paul, *Documents on American Relations*, New York, 1960, P. 398.

(٣١) ويقصد زورلو بكلمة « قوى هدامة سرية » الاحزاب اليسارية في تركيا .

(٣٢) بولاند اجويد اصبح رئيسا لحزب الشعب الجمهوري في ١٩٧٢ خلفا لعصمت اينونو .

(٣٣) Bilge, Suat, A., *Olaylarla Turk Dis Politikasi* (1919-1965), Ankara, Seving Matbaasi, 1969, P. 331.

وأكد اجويد بأن هذه المادة من الاتفاقية ، تخص الدول العربية ، وذلك لاحتمال تشوب ثورات وانقلابات فيها .

واختتم اجويد حديثه قائلا : « ان أحداث لبنان هي نصب أعيننا ، وعندما رأى كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية ، انه لا يطيق بقاء امام المعارضة القوية ، فلذا اعتبر هذه المعارضة تدخلا سوفيتيا غير مباشر ، فاستدعى القوات الامريكية للتدخل في الشؤون الداخلية لبلده »[٣٤] .

وأجاب فطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا السابق على اعتراضات اجويد قائلا : « ان كلمة العدوان غير المباشر قد تكون كلمة مطاطة ولكن المعتدين ، قد يلجأون الى أساليب خفية ، ولذا لايجوز حصر هذه الكلمة في زاوية معينة »[٣٥] .

وادعت الحكومة في المجلس الوطني التركي الكبير بأن هذه القضية هي قضية سرية ، لا يمكن افشاؤها ، وانها تحت تصرف الحكومة ، ولا تتعلق بالمجلس[٣٦] .

ورغم كل الجهود التي بذلتها المعارضة السياسية ، استطاع الحزب الحاكم استنادا الى الاكثرية التي يتمتع بها في المجلس الوطني التركي الكبير تصديق هذه الاتفاقية بعد انقضاء اربعة عشر شهرا من توقيعها وذلك في ١٤ مايس ١٩٦٠ أي قبل انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ بأيام قليلة[٣٧] .

وفي الواقع ان القرارات السياسية في السياسة الخارجية اعتبارا من عام ١٩٥٠-١٩٦٠ كانت تتخذ في قصر جانقايا ، أي خارج المجلس الوطني التركي الكبير ، وكان صنع هذه القرارات من اختصاص وصلاحيات رئيس الجمهورية ،

(٣٤) Bilge, *Op. Cit.*, P. 331.

(٣٥) Bilge, *Op. Cit.*, P. 331.

(٣٦) Aydemir, *Op. Cit.*, P. 332.

(٣٧) Gercek, *Op. Cit.*, P. 207.

ومجلس الوزراء ، وهذا يعني ان صلاحيات السلطة التنفيذية تجاوزت ما جاء به دستور عام ١٩٢٤ .

وبعد انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، شرع المجلس الوطني التركي الكبير بسن دستور للبلاد ، وقد تم اعداده في عام ١٩٦١ .

ولم يكن هناك اختلاف جوهري بين دستوري عام ١٩٢٤ و١٩٦١ في الخطوط العريضة ، وبعبارة اخرى ان عقد الاتفاقية الدولية ، هو من صلاحيات السلطة التنفيذية وفقا للدستور الجديد ، كما كان عليه الحال في دستور عام ١٩٢٤ .

ب- العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بموجب دستور عام ١٩٦١

بيد أن دستور عام ١٩٦١ في موضوع عقد الاتفاقيات قد ميز بين عبارتي « التصديق » و « الملائمة للتصديق » ، فاناط الاول برئيس الجمهورية ، والثاني بالمجلس الوطني التركي الكبير ، وذلك يعني ان مجرد كون الاتفاقيات ملائمة من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ، لا يعني مصادقتها بصورة باتة ، لان السلطة التنفيذية تساهم في تصديق هذه الاتفاقات[٣٨] .

ان أهم جديد جاء به دستور عام ١٩٦١ من ناحية علاقة السلطة التشريعية - التنفيذية في السياسة الخارجية ، هو الاحكام المتعلقة بتصديق المعاهدات الدولية ، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة ٦٥ ما يلي : « ليس من الضروري موافقة المجلس الوطني التركي الكبير على الاتفاقات الاقتصادية والتجارية والفنية أو الاتفاقيات الادارية التي لها صلة بمعاهدة من المعاهدات الدولية والتي عقدت مستندة على السلطة التي منحها القانون ، الا انه لا يمكن تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المعقودة طبقا لهذه الفقرة ، أو المتعلقة بالحقوق الشخصية قبل تاريخ نشرها »[٣٩] .

(٣٨) Conlubol, Mehmet, *Dis Politika*, Ankara, Ulusal Basmeui, 1969, P. 25.

(٣٩) The Turkish Constitution, *Op. Cit.*, P. 35.

ان الاستثناء الوارد في هذه الفقرة لم يلغ مراقبة السلطة التشريعية على هذه المعاهدات ، لان هذا النوع من المعاهدات يعرض على الرأي العام بواسطة نشرها ، وان أعضاء السلطة التشريعية كغيرهم يكونون على علم بها .

كما ان هناك نصا مماثلا للنص السالف الذكر في نفس المادة (أي المادة ٦٥) ، ويقضي بأن :[٤٠] .

« الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية أو الفنية والتي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة تكون نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ نشرها ، على الا تحمل الاتفاقيات الدولية كلفة مالية ، والا تعود على الصالح الشخصية ، وحقوق ملكية الأتراك الكائنة في البلاد الاجنبية بضرر ، وفي هذه الحالة تعرض هذه الاتفاقيات على المجلس الوطني التركي الكبير خلال شهرين من تاريخ نشرها » .

وعلى ذلك فانه من الممكن للمجلس الوطني التركي الكبير ، ان يبت في الجوانب التي له اعتراض عليها من الاتفاقيات ، وتحميله المسؤولة على الحكومة من الناحية السياسية . أما بالنسبة لموضوع الحرب ، فقد حددت المادة ٦٦ من الدستور الجديد ما يلي : « من صلاحيات المجلس الوطني التركي الكبير وحده اعلان حالة الحرب في الحالات التي تعتبرها القوانين الدولية مشروعة ، وكذلك ارسال القوات المسلحة الى البلاد الاجنبية ، والاذن لقوات مسلحة أجنبية بالاقامة داخل الحدود التركية ، وذلك باستثناء الحالات التي تقتضيها الاتفاقيات الدولية المعقودة بين تركيا وحلفائها والتي توجب قواعد المجاملة الدولية ارسالها أو وجودها »[٤١] .

واضح مما تقدم بأن اعلان الحرب أو ارسال الجيش الى دول أجنبية هو

(٤٠) The Turkish Constitution, *Op. Cit.*, P. 35.

(٤١) The Turkish Constitution, *Op. Cit.*, P. 36.

من اختصاص المجلس الوطني التركي الكبير ، كما جاء به دستور عام ١٩٢٤ ، الا ان عقد الاتفاقيات بين تركيا وحليفاتها هو من صلاحية السلطة التنفيذية .

وفي عام ١٩٦٣ قدمت الحكومة لائحة قانون الى المجلس الوطني التركي الكبير ، حيث جاء فيها بأن للحكومة الحق في تصديق الاتفاقيات الدولية الهامة وتحديد فترة سريانها دون أخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير ، وقد وافق الاخير على هذه اللائحة دون أي اجراء أو مناقشة(٤٢) .

وبعد الانتهاء من دراسة اختصاصات كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في السياسة الخارجية بموجب دستور عام ١٩٦١ ، يحتم على الباحث ان يطرح هذا السؤال وهو : ما هي العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية بعد انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ؟ ان الاجابة المستفيضة على هذا السؤال يجدر دراسة أهمية مشكلة قبرص أولا ، واعتراف تركيا بالصين الشعبية ثانيا .

١ ـ اهمية مشكلة قبرص :

في الواقع ان هناك اتفاقا بين جميع الاحزاب السياسية في تركيا بخصوص مشكلة قبرص ، وعليه يمكن القول بأن السياسة التي طبقتها الحكومة في هذه المشكلة لم توجه اليها أي انتقاد جذري في المجلس الوطني التركي الكبير ، اذ تركزت هذه الانتقادات على نقطة واحدة فقط ، هي عدم اتباع خطوات ايجابية لحل هذه المشكلة(٤٣) .

ولقد أدت أهمية مشكلة قبرص بالسلطة التشريعية طيلة فترة الخلاف الى مساندة السلطة التنفيذية ، وكانت دينامية وفعالية البرلمان اليوناني في مخاطبة مجالس الدول الاخرى ، لكسب عطفها في قضية قبرص عاملا حاسما في تحريك المجلس الوطني التركي الكبير(٤٤) .

---

(٤٢) Siyasal Bilgiler Dergisi, Op. Cit., P. 78.
(٤٣) Gercek, Op. Cit., P. 207.
(٤٤) Mumtax, Op. Cit. P. ,241.

وتجدر الاشارة هنا الى أن السلطة التشريعية قد ساندت عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا السابق عندما أراد غزو جزيرة قبرص عام ١٩٦٤ ، غير انه انتقد بعد ذلك من قبل أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير وذلك بعدم تنفيذ قرار الغزو .

٢ ـ الاعتراف بالصين الشعبية :

بعد التقارب الاخير بين الولايات المتحدة والصين الشعبية ، وبعد ان اتجهت الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي (بريطانيا وايطاليا وكندا) وعدد اخر من دول آسيا وافريقيا (باكستان والكويت وايران واثيوبيا ونيجيريا) الى الاعتراف بالصين الشعبية ، وتأسيس علاقات دبلوماسية معها ، أعلنت تركيا للاعتراف بالصين الشعبية في ٥ آب عام ١٩٧١ .

ان اتجاه تركيا للاعتراف بالصين الشعبية يرجع الى بداية عام ١٩٦٥ ، وتبلور هذا الاتجاه في تشرين الثاني ١٩٦٥ ، وذلك عند فوز حزب العدالة في الانتخابات فقد جاء هذا الاعتراف بعد أن أعلن الرئيس الامريكي نيكسون النقاط الست المعروفة للتقارب مع الصين الشعبية ، ورفع قيود التجارة معها ، وبعد ان أعرب المسؤولون في كل من واشنطن وبكين عن رغبتهم في تبادل الزيارات .

كما كان لوجوب الدعم العالمي لقضية قبرص ، والتقارب الذي حصل بين الشرق والغرب ، مساهمة في اعتراف تركيا بالصين الشعبية .

وحري بالذكر ان الاحزاب اليسارية في تركيا والصحف التابعة لها ، كانت تدافع الاعتراف بالصين الشعبية منذ عام ١٩٦١ ، الا أن هذه الاراء لم تجد لها صدى في الدوائر الرسمية وغير الرسمية حتى عام ١٩٧١ .

وعند بحث انضمام الصين الشعبية للامم المتحدة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، تحدث المندوب التركي في الجمعية العامة للامم المتحدة قائلا :

« أود أن أعلن التزام حكومتي لمبادىء القانون الدولي العام ، لان هذه المبادىء تشجع الدول صغيرها وكبيرها على الانضمام للامم المتحدة .

ان قرار رقم ٦٠٥ .A. I لا يمكن تنفيذه ، لانه يخالف القوانين الدولية ، ولذلك فان تركيا مجبرة ان تصوت ضد هذا القرار »[٤٥] .

يفهم من خطاب المندوب التركي في الامم المتحدة ، ان تركيا لا تعارض انضمام الصين الشعبية للامم المتحدة ، ولكنها كانت تعارض طرد حكومة فرموزا من الامم المتحدة[٤٦] .

ويظهر موقف تركيا من الصين الشعبية بجلاء في الخطاب الذي ألقاه احسان صبري جاقلايانگيل وزير خارجية تركيا السابق في المجلس الوطني التركي الكبير اثناء مناقشة الميزانية العامة للدولة في ٢٦ كانون الاول ١٩٧٠ ، وقد جاء في خطابه ما يلي[٤٧] .

« يجب ان تضم الامم المتحدة في عضويتها جميع الدول ، وان بقاء الصين الشعبية خارج هذه المنظمة ، يتعارض مع مبادىء هذه المنظمة ، كما ان الامم المتحدة لا تؤيد طرد أي دولة اخرى من الاسرة الدولية » .

كما أدلى جاقلايانگيل بتصريح في المجلس الوطني التركي الكبير في ٣ شباط ١٩٧١ ، قائلا : « ان الصين الشعبية أصبحت حقيقة واقعة فعلا في الدوائر السياسية العالمية حيث أنها أثبتت وجودها في العلاقات الدولية ، بسبب تعداد سكانها والقوة الكامنة لها »[٤٨] .

(٤٥) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the People Republic of China" Foreign policy, Vol. I, No. 3, 1971, P. 110.

(٤٦) ان قرار ٦٠٥ .A. I يقضي على طرد الصين الوطنية من منظمة الامم المتحدة .

(٤٧) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the Peoples Republic Op. Cit., P. 111.

(٤٨) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the Peoples Republic Op. Cit., PP. 111—112.

وفي هذا الصدد يجب أن نلقي ضوءا على موقف الاحزاب السياسية من مسألة الاعتراف بالصين الشعبية ، لان ذلك يعتبر خير مصدر لمعرفة الاتجاهات السياسية الحقيقية في تركيا .

ويقول تورهان فيزو أوغلي العضو في مجلس الشيوخ[٤٩] في مسألة اعتراف تركيا بالصين الشعبية في المجلس الوطني التركي الكبير :[٥٠] .

« ان حزب الثقة القومي يؤيد الحكومة في مسألة الاعتراف بالصين الشعبية ، ولكن من واجبي كرئيس لهذا الحزب ، أن ألفت النظر ، لدبلوماسية الصين الشعبية في العالم ، حيث ان سفاراتها في أي دولة تعتبر بمثابة حركة تبشيرية لبذور الفكرة « المادية » ، وفي هذا الصدد يجب على الحكومة اتخاذ التدابير الوقائية ، في حالة اقامة علاقات دبلوماسية معها » .

وأدلى الدكتور نهاد ايريم رئيس وزراء تركيا السابق بتصريح مماثل لتصريح تورهان فيزواوغلو ، فقال :[٥١] .

« سوف نبحث بدقة مسألة الاعتراف بالصين الشعبية ، ويجب ان اؤكد في هذا المضمار ، ان علاقاتنا مع أي دولة ، يجب أن تستند على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لها ، وعدم تكوين منظمات سرية » .

ان الحكومات المتعاقبة في تركيا تؤكد على هذه المنظمات السرية ، والتي شاعت بعد دستور ١٩٦١ ، حيث انها تعتقد بأن لهذه المنظمات علاقة مع دول أجنبية ، وخاصة مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، كما أن الحكومة

(٤٩) تورهان فيزو أوغلي هو استاذ العلاقات الدولية في جامعة انقرة ، انشأ حزب الثقة القومي في عام ١٩٦٧ ، حيث كان هذا الحزب جناحا في حزب الشعب الجمهوري ، وعدد اعضاء الحزب في المجلس الوطني التركي الكبير هو ٢٥ عضوا .

(٥٠) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the Peoples Republic of China", Op. Cit., P. 112.

(٥١) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China" Op. Cit., P. 113.

التركية تتهم المنظمات العربية الفدائية بالتعاون مع المنظمات اليسارية التركية ، وشاهدت تركيا في الآونة الأخيرة نتائج خطيرة لنشاط هذه المنظمات ، وذلك من اختطاف السياسيين الأتراك ، وعمليات اغتيال ، وخطف للطائرات .

أما بالنسبة لموقف الحزب الديمقراطي الذي يعتبر من الاحزاب الرئيسية في تركيا ، فقد شارك الحكومة في موضوع الاعتراف بالصين الشعبية ، ويبدو هذا الموقف واضحا للعيان من تصريح طلعت أسل المتحدث الرسمي باسم الحزب[٥٢] .

وقد اتسم موقف حزب العدالة بالاعتدال في مسألة الاعتراف بالصين الشعبية ، حيث اكتفى المسؤولون في هذا الحزب بالقول : يجب علينا ان لا نفقد اصدقائنا ، في حالة كسب اصدقاء جدد »[٥٣] .

وهذا يعني أن حزب العدالة[٥٤] يؤيد الاعتراف بالصين الشعبية ، وادامة العلاقة مع حكومة فرموزا ، لان هذه السياسة في وجهة نظرهم منبثقة من تطبيق شعار « قومية السياسة الخارجية » .

ولقد اتبع حزب العدالة سياسة أكثر استقلالا بالنسبة للاحلاف العسكرية الغربية ، وخاصة بعد الازمة القبرصية عام ١٩٦٥ ، وقد تبنى هذا الحزب بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٦٥ سياسة التقارب من المعسكر الشرقي ، ووقوفهم مع العالم العربي في حرب حزيران ١٩٦٧ ، ونترك التفاصيل في الباب الثاني من رسالتنا هذه .

لم يمض على المناقشات بين الاحزاب السياسية والحكومة وقت طويل ،

---

(٥٢) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op. Cit.*, P. 113.

(٥٣) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Ou. Cit.*, P. 114.

(٥٤) ان حزب العدالة يعتبر وريثا للحزب الديمقراطي (حزب عدنان مندريس) وفاز في انتخابات عام ١٩٦٥ .

حتى أقدمت الحكومة للاعتراف بالصين الشعبية في ٥ آب ١٩٧١ ، واذيع بيان رسمي في انقرة بهذا الصدد ، وأكد هذا البيان على النقاط الآتية :[٥٥]

١ ـ ان الحكومتين التركية والصينية ، تؤيدان مبدأ سيادة الدولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتطوير المصالح المتبادلة .

٢ ـ ان الحكومة التركية تعترف بالصين الشعبية كممثل شرعي عن دولتي الصين .

وعقب هذا البيان شرعت الحكومة التركية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة فرموزا ، واغلاق سفارتها فيها .

ان اعتراف تركيا بالصين الشعبية ، والتقرب من الدول الاشتراكية ، يعتبر تطورا جديداً في سياستها الخارجية ، ان هذا الاجراء من قبل تركيا يعزى الى عدم فعالية حلف شمال الاطلسي في الحفاظ على سيادة تركيا من جهة ، وعدم خدمة مصالحها من جهة اخرى .

وقد تحدث سعدي كوجاش (Sadi Kocas) نائب رئيس الوزراءحينئذ في المجلس الوطني التركي الكبير ، مؤكدا على النقاط الآتية :

١ ـ ان الحكومات السابقة ، بحثت بدقة مسألة الاعتراف بالصين الشعبية ، وعما اذا كان هذا الاعتراف يخدم المصالح القومية لتركيا أم لا ؟ .

وعلى هذا الاساس ، فان الحكومة الحالية بحثت الموضوع من جديد ، وقررت الاعتراف بها .

٢ ـ لم تكن هناك دولة تتدخل بين تركيا والصين الشعبية طرفا ثالثا للوساطة في التقارب بين الدولتين ، بل ان الاتصالات بين الدولتين تجرى بطريقة مباشرة[٥٦] .

---

(٥٥) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op. Cit.*, PP. 114—115.

(٥٦) وكان هذا القول يعني بان قرار زيارة نيكسون الى الصين الشعبية عام ١٩٧٢ ، واتجاه الولايات المتحدة للاعتراف بالصين الشعبية ، لم يكن له الاثر في توجيه السياسة الخارجية التركية .

٣ ـ لا تؤيد تركيا طرد الصين الوطنية من الامم المتحدة ، ولكن كنتيجة للعلاقات الجديدة ، ستؤيد انضمام الصين الشعبية للامم المتحدة .

٤ ـ على الصين الشعبية ان تقيم سفارة في أنقرة لا تزيد عدد اعضائها على ١٥ شخصا .

٥ ـ ان الطرفين يؤيدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وكنتيجة لذلك ، فان العلاقات الاقتصادية ستتطور وتنمو بين الطرفين بطبيعة الحال.

٦ ـ ان مسؤولية اتخاذ قرار الاعتراف بالصين الشعبية تقع على عاتق الحكومة، وبما ان هذه الحكومة ليست حكومة حزبية ، ولا سيما ان جميع الاحزاب السياسية أيدت قيامها ، وعليه لم يكن هناك بد من تأييد الاحزاب لقرار الحكومة[٥٧] .

وقد أدى حديث سعدي كوجاش الى مناقشات طويلة في المجلس الوطني التركي الكبير ، وفي هذا الصدد فقد ركز فروح بوزبيلي العضو في مجلس الشيوخ على نقاط ثلاث وهي :[٥٨]

١ ـ انه يجب على الحكومة ان تقوم بتنظيم العلاقات مع الصين الشعبية[٥٩] .

٢ ـ ان قرار الاعتراف بالصين الشعبية ، لم يحدد ماهية المصالح التي تعود لتركيا .

٣ ـ ان الجهود الرامية لادامة علاقة تركيا مع الصين الوطنية غير كافية[٦٠] .

---

(٥٧) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op. Cit.*, P. 117.

(٥٨) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op Cit.*, P. 117.

(٥٩) ويقصد بوزبيل من هذا تحريك المنظمات السرية التي من الممكن ان يحركها الدبلوماسيين الصينيين في سفارتها في انقرة .

(٦٠) ان بوزبيل لم يكن يؤيد قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين الوطنية .

أما البروفسور تورهان فيزو أوغلي رئيس حزب الثقة القومي ، لم يعارض قرار الاعتراف ، الا انه كان مصرا على اتخاذ تدابير مسبقة لحماية تركيا من التغلغل الشيوعي[٦١] .

وقد رحب مصطفى تزة رئيس حزب الامة التركي بقرار الاعتراف ، قائلا : ان هذا القرار هو نتيجة طبيعية للسياسة الخارجية الحقيقية[٦٢] .

وقد اتسم موقف الاحزاب السياسية الصغيرة في المجلس الوطني التركي الكبير بتأييد قرار الحكومة في هذا الصدد ، وعليه يجب ان نقف قليلا على موقف حزب العدالة الذي حكم تركيا فترة طويلة ، كما وأنه يعتبر من الاحزاب القوية جدا .

ومثل ياووز آجار حزب العدالة في المناقشات العامة للمجلس الوطني التركي الكبير ، اذ بين موقف حزبه عن قرار الاعتراف بالصين الشعبية في نقطتين رئيسيتين[٦٣] :

١ ـ ان قرار الاعتراف بالصين الشعبية لم يكن قرارا موضوعيا ومدروسا حيث ان الحكومة أسرعت في الأعتراف . ان تركيا أصبحت ميدانا للصراع الشيوعي وذلك بتأييد من الشيوعية الدولية ، وفي الوقت الذي نرتأي القضاء على التمرد الشيوعي في الداخل ، أقدمت الحكومة للاعتراف بالصين الحمراء .

٢ ـ بدلا من الدفاع لوجود دولتين للصين ، قامت الحكومة بالاعتراف بالصين الشعبية فقط كممثل شرعي لقارة الصين كلها .

---

(٦١) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op. Cit.*, P. 119.

(٦٢) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op. Cit.*, P. 119.

(٦٣) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op. Cit.*, P. 119.

ومن ناحية اخرى فقد أدان آجار الحكومة بقطعها العلاقات مع حكومة فرموزا .

ويظهر جليا من حديث آجار بان حزب العدالة لم يكن يعترض على قرار الحكومة في الاعتراف بالصين الشعبية ، ولكنه كان يرى ان هذا الاعتراف لم يكن مناسبا في الوقت الحاضر ، وانه من غير الملائم قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين الوطنية .

وتحدث في المجلس سليمان ديميرئل رئيس وزراء تركيا السابق ، حيث قال :

« ليست هناك أية مصلحة اقتصادية بيننا وبين الصين الشعبية في الوقت الحاضر ، كي تقدم الاعتراف بها ، وأي ضرر لاقيناه من عدم اعترافنا بها طيلة ٢٥ سنة الماضية » .

ورده سعدى كوجاش نائب رئيس وزراء تركيا السابق قائلا :

« ان قرار الاعتراف بالصين الشعبية من جانب الحكومة هو امتداد لقرار الحكومة السابقة » .

وأجابه ديميرئل قائلا :

« لماذا اعترفتم بالصين الشعبية ؟ وما السبب الذي حدا بكم الى الاسراع بالاعتراف ؟ وتحت أي شروط رضيتم بالاعتراف ؟ » .

وأوضح ديميرئل ، انه اذا كانت هناك وجوب عقد اجتماع سري للمجلس الوطني التركي الكبير ، فانه على استعداد لحضوره ، وعقب ذلك رحب سعدى كوجاش بعقد هذا الاجتماع(٦٤) .

ولكن مما يلفت النظر ان الحكومة تباطأت لعقد هذا الاجتماع الى يومنا هذا ، ومن الممكن أن نعزو السبب في ذلك الى الظروف السياسية المكتنفة بتركيا ،

(٦٤) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op.. Cit.*, P. 120.

وخاصة ان الحكومة منشغلة في القضاء على المظاهرات التي اجتاحت تركيا في الفترة الاخيرة .

ولقد دافع حزب العدالة عن رأيه في موضوع الاعتراف بالصين الشعبية ، مؤكدا بأنه لم يتخذ هذا القرار ابان حكمه ، ونفهم من ذلك في خطاب صبري كسكن النائب الاول لحزب العدالة وعضو مجلس النواب في المجلس الوطني التركي الكبير الذي فند المزاعم القائلة بأن حزب العدالة كان يبحث مسألة الاعتراف بالصين الشعبية ، وقد كرر الرأي نفسه دولت عثمان النائب الثاني للحزب وعضو مجلس النواب قائلا(٦٥) :

« ان عثمان أولكاى وزير الخارجية قد أدلى بتصريح سابق نفي ان اتخذ حزب العدالة قرار الاعتراف بالصين الشعبية ، حيث ، جاء في تصريحه « ان الحكم السابق لحزب العدالة لم يترك أثرا يقتفى به على الاوراق والملفات بشأن الاعتراف بالصين الشعبية » .

ويتضح من هذه المناقشات بين الحكومة وحزب العدالة بأن نقطة الخلاف بينهما في مسألة الاعتراف بالصين الشعبية تدور حول النقاط الآتية :

١ – اسراع الحكومة في اتخاذ قرار الاعتراف بالصين الشعبية .

٢ – ان الاعتراف بالصين الشعبية يجب ان لا يؤدى الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين الوطنية ، والاعتراف بالامر الوقع ، وذلك بتمثيل دولتي الصين في الامم المتحدة .

٣ – لا ينبغي أن ترجى فوائد كثيرة من العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين الشعبية .

ولقد ادعى حزب العدالة في المجلس الوطني التركي الكبير بأنه لم يتخذ أي قرار بخصوص الاعتراف بالصين الشعبية طيلة فترة حكمه ، الا ان هذه

(٦٥) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the peoples Republic of China", *Op.. Cit.*, P. 120.

الادعاءات تتعارض مع تصريحاته ، لان هذا الاعتراف لم يجيء نتيجة لتغيير الحكومة التركية في ١٢ آذار ١٩٧١ ، فحتى بداية شباط أي قبل فترة قليلة من اطاحة الجيش لحكومة سليمان ديمرئل ، كان احسان صبري چاغليانگيل وزير خارجيتها السابق ، يعلن في المجلس الوطني التركي الكبير ان حكومته تبحث موضوع الاعتراف بالصين الشعبية ، وقبولها في الامم المتحدة ، وربما كان هـذا الاجراء الجديد الذي أقدمت عليه حكومة نهاد ايريم في هذا الشأن هو كما أعلنه عثمان اولكاي وزير خارجيتها السابق « بأن حكومة ديمرئل اتخذت قرارا ايجابيا بشأن هذا الاعتراف » .

وحري بنا أن نرجع في هذا المجال الى خطاب احسان صبري چاغليانگيل وزير خارجية تركيا السابق في ٣ شباط ١٩٧١ ، كي نعرف مدى التناقض في أقوال قادة حزب العدالة ، حيث جاء في خطابه امـام المجلس الوطني التركي الكبير :

« ... ان الصين الشعبية أصبحت حقيقة واقعة فعلا في المجال الدولي ، حيث انها أثبتت وجودها في العلاقات الدولية بسبب تعداد سكانها والقوة الكامنة لها » .

في الواقع ان السياسة الحزبية في الدولة هي التي تفسر هـذا التناقض في الاقوال ، لان كل حزب يروم الحصول على اكبر عدد ممكن من الاصوات في المجلس الوطني التركي الكبير عن طريق اعلان برنامجه في السياسة الداخلية والخارجية .

وتستشف من هذه المناقشات في المجلس الوطني التركي الكبير ، بـأن تجارب الدساتير في تركيا ، تبين بجلاء ، ووضوح ، ان اعداد السياسة الخارجية وتنفيذها قد وقعت بشكل واضح على عاتق السلطة التنفيذية .

بيد أن هذه النتيجة يجب أن لا تجرنا الى أفكار خاطئة ، وهي انه لم تقع على عاتق السلطة التشريعية في مواضيع السياسة الخارجية ، أي مهمة تذكر ، حيث أن السلطة التنفيذية في اعدادها للسياسة الخارجية ، ترجع الى استشارة بعض الأحزاب السياسية الرئيسية الممثلة في المجلس الوطني التركي الكبير .

٤ – وزارة الخارجية

وقد أسست الحكومة التركية التي جاءت على أثر انحلال الامبراطورية العثمانية ، وزارة للخارجية عام ١٩٢٠ ، وتولى الوزارة فيها يوسف كمال ، وأسندت السفارات في السنوات الاولى للقادة العسكريين . ثم أخذت تسندها لوزراء سابقين كسفارات باريس وموسكو ولندن . ثم أخذت الحكومة تنهج نهجا جديدا وذلك باسناد كل السفارات ، بما فيها السفارات الكبيرة لاعضاء السلك الدبلوماسي أنفسهم[٦٦] .

ولا يشترط أن يكون وزير الخارجية من رجال السلك الدبلوماسي الذين تدرجوا في مناصبه ، وبذلك أصبح بمنأى عن الخصومات والمنافسات والصداقات بين رجال المهنة الواحدة ، مما يعيق عمله كمخطط ومشرف على الجميع .

الا أن وزارة الخارجية تعتبر خدمة مدنية ، تتكون من موظفين دائمين ، بعيدين من التغييرات السياسية ، وعلى هذا الاساس ، يمكن اعتبار سفراء تركيا أكفاء ، حيث يتميزون برجاحة العقل في الشؤون الدولية[٦٧] .

أما شروط التعيين في وزارة الخارجية ، يمكـن حصرهـا في النقاط الآتية :[٦٨]

١ – ان يكون المرشح حائزا على شهادة دراسية ذات علاقـة مباشرة السلك الدبلـوماسي .

٢ – ان يتقن احدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية .

٣ – الا يتجاوز عمره ٣١ سنة .

٤ – ان ينجح في امتحان مسابقة تحريري وآخر شفهي تعلن عنها الوزارة .

(٦٦) Tomock, Metin, "The Diplomacy of Modern Turkish Diplomats", *Op. Cit.*, P. 82.

(٦٧) Eren, Nuri, *Op. Cit.*, P. 313.

(٦٨) Tomock, Metin, "The Diplomacy of Modern Turkish Diplomats", *Op. Cit.*, P. 82.

ويعمل الموظف عند أول تعيينه في الخدمة الخارجية في ديوان الوزارة مدة لاتقل عن سنتين قبل نقله الى الخارج .

كما ان الدبلوماسي التركي يجب أن يقضي على وجه التقريب عشرين سنة في الخدمة الخارجية ، كي يصل الى درجة سفير(٦٩) .

وقد أعيد تنظيم وزارة الخارجية التركية في عام ١٩٦٨ ، وأصبحت تتكون من سبع دوائر ، وهي :(٧٠)

١ ـ مكتب الوزير ، ويرتبط به الهيئة الاستشارية العليا وهيئة الرقابة العليا والسكرتارية الخاصة .

٢ ـ مكتب السكرتارية العامة ، ويتكون من : مكتب الاستعلامات واكاديمية الخدمات الخارجية ، ومكتب المستشار القانوني الخاص ، ومكتب الدفاع المدني .

٣ ـ وأعطى لوكيل الوزارة حق المراقبة العامة على جميع الدوائر التي ترتبط بالوزارة .

٤ ـ مكتب معاوني السكرتارية العامة .

٥ ـ الادارات ، كالوحدات الرئيسية .

٦ ـ الدوائر العامة المختلفة .

٧ ـ قسم الخدمات كالهيئات القنصلية والدبلوماسية .

وجدير بالاشارة الى ان وزارة الخارجية التركية تباين عن الوزارات الأخرى في الدولة ، ويمكن توضيح هذه النقطة كما يلي :(٧١) .

١ ـ ان موظفي وزارة الخارجية فريق مختار وقليلو العدد .

٢ ـ ان اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها ، شيئان منفصلان عن بعضهما لدى

(٦٩) Eren, Nuri, *Op. Cit.*, P. 313.

(٧٠) Tomock, Metin, "The Diplomacy of Modern Turkish Diplomats", *Op. Cit.*, P. 84.

(٧١) Tomock, Metin, "The Diplomacy of Modern Turkish Diplomats", *Op. Cit.*, PP. 93—99.

الشخصيات السياسية والادارية في الوزارة بصورة صريحة ، فوظيفة الوزارة ليست سياسية بل ادارية .

٣ ـ وبالرغم من ذلك فان وزير الخارجية في علاقته مع كبار مستشاريه ، يمارس السلطتين الشكلية والفعلية ، حيث يمارس الاولى بصفته ممثلا ومستشارا لرئيس الجمهورية ، ويمارس الثانية بصفته رئيسا لدوائر الوزارة ، وفي الحقيقة لا يوجد أي انفصال بين السلطتين من حيث المسؤولية والوظيفة .

٤ ـ ان وزارة الخارجية لا تقع تحت تأثير الضغوط السياسية الداخلية من حيث المبدأ ، ولا يؤثر فعالياتها على مصالح الرأي العام ، أو على مصالح معينة لها .

ومما هو جدير بالذكر ان من أسباب نجاح الدبلوماسي التركي في محافظة المصالح الحيوية للبلاد هو « الديمقراطية المركزية » في القرار والتنفيذ ، وهذا يعني انه قبل اتخاذ قرار مهم في السياسة الخارجية من قبل رئيس الجمهورية والهيئة الاستشارية الضيقة ، يطرح الموضوع على وزارة الخارجية ويرفق هذا القرار في نطاق هيئة تتكون من : الوزير والسكرتير العام ، والمستشارين الكبار ، ومساعدي السكرتير العام ، ومدراء الدوائر العامة ، ويدرس هذا القرار بصورة مستفيضة ، ويبحث عن الاوجه العديدة فيها ، وتعتمد هذه الهيئة في دراستها في مجموعة من الاخصائيين من موظفي وزارة الخارجية ، سواء في ديوان الوزارة أو السفارات التابعة لها في الخارج ، وهذا يعني بصورة باتة وقاطعة ، ان منتسبي وزارة الخارجية ، لهم تأثير فعال في تنفيذ السياسة الخارجية .

ويجب على موظفي وزارة الخارجية تنفيذ القرارات المتخذة من قبل رئيس الجمهورية دون أي سؤال . وحسب هذه التطبيقات فان وزير الخارجية مكلف بنقل أوامر رئيس الجمهورية الى أعضاء وزارته(٧٢) .

(٧٢) Tomock, Metin, "The Diplomacy of Modern Turkish Diplomats", *Op. Cit.*, P. 97.

المبحث الثاني

المؤسسات غير الرسمية

بالاضافة الى الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الرسمية في عملية اتخاذ القرار ، فان المؤسسات غير الرسمية لها تأثير على هذه القرارات[٧٣] .

وتشمل المؤسسات غير الرسمية على :

١ ـ الاحزاب السياسية .

٢ ـ جماعات الضغط .

٣ ـ وسائل الاعلام .

٤ ـ الرأي العام .

١ ـ الاحزاب السياسية Political Parties

لم يكن هناك خلاف جوهري بين الاحزاب السياسية في تركيا ، باستثناء حزب العمل التركي ، على السياسة الخارجية ، لان الخلاف محصور في السياسة الداخلية ، اذ أن جميع الاحزاب تنادي بحرية الصحافة ، والمساواة بين المواطنين ، وعدم استغلال النفوذ ، واقامة نظام قضائي بعيد عن النفوذ السياسي ، واجراء انتخابات نزيهة ، أما عضوية تركيا في الاحلاف الغربية ، فان الاحزاب التركية ، باستثناء حزب العمل التركي ، متمسكة بها كتمسك الحزب الحاكم نفسه .

وتتطلب من الباحث تحليل اتجاهات الاحزاب السياسية وتأثيرها على اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، وتتكون الاحزاب التركية من :

(٧٣) Frankel, *Op. Cit.*, P. 70.

أ ـ حزب الشعب الجمهوري .

ب ـ الحزب الديمقراطي .

ج ـ حزب العدالة .

د ـ الحزب الديمقراطي الجديد .

هـ ـ حزب الثقة القومي .

و ـ حزب الحركة القومي .

أ ـ حزب الشعب الجمهوري ''Cumhuriyet Hilk Partisi''

نشأ حزب الشعب الجمهوري عن جمعية الدفاع عن الاناضول والروميل التي تأسست خلال انعقاد مؤتمري ارضروم وسيواس ، ثم أسس بصورة رسمية في ٩ أيلول ١٩٢٣ ، وقد أقر حزب الشعب الجمهوري فلسفة خاصة ، حيث طالب بحق الحكم الذاتي لتركيا ، واعترف بدوره بالحق نفسه للعرب ، ونبذ فكرة التوسع ، وقد كانت حجته في ذلك أن توسع الامبراطورية العثمانية انزل بالشعب التركي من المصائب أكثر مما جاء اليها بالمنافع[٧٤] .

وقد حكم هذا الحزب تركيا فترة طويلة ، حيث كان هناك نظام الحزب الواحد ، وبعد أن تبنت تركيا نظام تعدد الاحزاب السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، خسر حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام ١٩٥٠ ، حيث حصل ٣٩٪ من مجموع الاصوات وأصبح له ٨٦ مقعدا في المجلس الوطني التركي الكبير[٧٥] وفي انتخابات عام ١٩٦٥ حصل على ٢٩٪ من مجموع الاصوات واصبح له ١٣٤ مقعدا في البرلمان[٧٦] .

وقد انقسم حزب الشعب الجمهوري الى تيارين أحدهما يميني والاخر يساري ، ويحاول الاول التمسك بتقاليد الحزب القديمة ، وينادي التيار الثاني

(٧٤) Lensczowski, *Op. Cit.*, PP. 119—120.

(٧٥) Ciritli, Ismet, Fifty Years of Turkish Political Development 1919—1969, Istanbul, Fakulteler Matbassi, P. 80.

(٧٦) Ciritli, *Op. Cit.*, P. 156.

الى تحقيق الاصلاحات الاجتماعية[٧٧] . وعمل عصمت اينونو جاهدا بتكوين مايسمى بسياسة يسار الوسط بغية المحافظة على وحدة الحزب .

عندما انضمت تركيا الى حلف شمال الاطلسي عـــام ١٩٥٢ ، صـــرح عصمت اينونو رئيس الحزب وقتذ[٧٨] لصحيفة « حريت » و « ملیت » في ٢٣ أيلول من نفس العام :ـ

« من الممكن ان نعتبر دخول تركيا الى حلف شمال الاطلسي عنصرا يزيد في السلام الدولي ، ان أمن بلادنا من الناحية الاخرى سيزداد ضمانا باشتراكنا في هذه المنظمة ، ان مسؤلياتنا قد ازدادت حيال نصرة السلام العالمي ، انا موقنون بأن شعبنا سيؤدي وظيفته على ما يرام ، شريطة منح حقـــوق متساوية لنا مع الدول الاعضاء في هذا الحلف »[٧٩] .

الا ان حزب الشعب الجمهوري قد غير كثيرا من مواقفـــه عن حلـف شمال الاطلسي بعد مرور فترة من انضمام تركيا اليه ، ويتضح لنا هذاالموقف عن برنامج الحزب في السياسة الخارجية في ١٨ تشرين الاول ١٩٦٨ حيث جاء فيه :[٨٠]

« من الناحية القانونية ، فان أي دولة عضو في حلف شمال الاطلسي

(٧٧) The Christian Science Monitor, *The Christian*, No. 67, Feb. 19. Science Publishing Society, Boston, U.S.A., 1970, P. 9.

(٧٨) وقد احتل اينونو رئاسة الحزب مدة اربعين عاما بعد اتاتورك ، الا ان الرئاسة ، انتقلت الى بولاند اجويد في المؤتمر الطاريء الذي عقده الحزب في ٦ مايس ١٩٧٢ وهو عضو مجلس الشيوخ ، وبعد خلافات نشبت بينه وبين قادة الحزب اعلن اينونو استقالته منه في ٥ تشرين ثاني ١٩٧٢ ، كما اعلن تخليه عن مقعده في المجلس الوطني للحزب الا انه ذكر مواصـــلة نشاطه السياسي كعضو في مجلس الشيوخ .

(٧٩) Aydomir, *Op. Cit.*, P. 316.

(٨٠) *CHP. XIX Kumiltayi, Parti Meclisi Raporu*, 18 Ekim, 1968, Ankara Ulusal Basimevi, 1968.

لها الحق في الانسحاب منه بعد انقضاء عشرين سنة ، شريطة ان تعلن الدولة ذلك قبل سنة من قرار الانسحاب .

ان لجنة في داخل حزب الشعب الجمهوري قدمت تقريرا بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس الحلف وبعد المداولة والمشاورة وصلنا الى نتيجة الى ان مصلحة تركيا تقتضي الاستمرار في عضوية هذا الحلف » .

غير ان حزب الشعب الجمهوري الذي كان له الهيمنة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية من ١٩٢٣ ـ ١٩٥٠ قـد فقـد مركـزه كثيرا في الوقت الحاضر لعدم وضوح برنامجه في السياسة الخارجية من ناحية ، وعجزه عن اجراء أي تغير اجتماعي جذري في سياسته الداخلية من ناحية اخرى ، ممـا أدى الى ضآلة دوره في صنع القرار[٨١] .

ب ـ الحـزب الديمقـراطي "Demokrat Partisi"

استمر نظام الحزب الواحد في تركيا الى نهاية الحرب العالمية الثـانيـة ، ولكن الخطر السوفيتي على تركيا ، واشتعال الحرب البـاردة بين الاتحـاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فرض على تركيا ان تتخلى عن حيادها ، وتنحاز الى التشكيلات العسكرية الامريكية ، فتطلب الانضمام الى حلف شـمال الاطلسي ، ولكن الدول الاعضاء في الحلف التي خرجت من حرب عالميـــة ، ادعت فيها انها كانت تحمل رسالة ضد النظم الدكتاتورية ، لم تكن مستـعدة لقبول انضمام تركيا بنظام الحزب الواحد[٨٢] .

وتتيجة لذلك فقد تقدم أربعة من نواب حزب الشعب الجمهوري فـي

(٨١) المقابلة الشخصية مع الدكتور احمد احسان كرملي في انقرة في ١٩ نيسان ١٩٧٢ .

(٨٢) Karpart, Komal H., *Turkey's Politics the Transition to Amulti-Party System*, Princeton — New Jersey, Princeton Unevorsity Press, 1959, P. 193.

٧ حزيران ١٩٤٥ باقتراح للسماح بقيام نشاط سياسي يقوم على نظام تعدد الاحزاب[٨٣] .

وقد تم تأسيس حزب الاستقراء الوطني بصورة رسمية في ١٨ تموز ١٩٤٥[٨٤] وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، أعلن رسميا عن تكوين الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بايار ، الا ان عدنان مندريس برز فيه حتى أصبح رئيسه الحقيقي .

وانتشرت فروعه في جميع المحافظات ولا سيما الريفية منها ، كما انخرط الى عضويته عدد من أعضاء « حزب الاستقراء الوطني »[٨٥] .

وقد نشر الحزب الديمقراطي مذكرة في ٧ حزيران ١٩٤٥ جاء فيها :

« لا شك فيه ان المثل الديمقراطية العليا تحرك اليوم الشعب كله من رئيس الجمهورية لاصغر مواطن . وكيف لا يكون الامر كذلك وقد انتصرت حركات الديمقراطية في العالم كله ، وبات مبدأ احترام الحريات الديمقراطية على وشك ان يكرس بضمانات دولية »[٨٦] .

وفاز الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٥٠ باغلبية ٥٣٪ من مجموع الاصوات . وأصبح له ٣٦٩ مقعدا من مجموع ٤٨٧ في المجلس الوطني التركي الكبير .. أعقب ذلك استقالة عصمت اينونو وانتخاب جلال بايار رئيس الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية . وعهد الرئيس الجديد الى عدنان مندريس بتأليف وزارة جديدة[٨٧] .

ويعزى فوز الحزب الديمقراطي الى الاسباب الاتية :

١ ـ رغبة الشعب التركي في تغيير نظام الحكم ، اذ أن حكومة حزب الشعب

---

(٨٣)
(٨٤) *Ibid*, P. 195.
(٨٥) *Ibid*, P. 148.
(٨٦) Karpat, *Op. Cit.*, P. 151-152.
مكريدس ، روي ، مرجع سابق ، ص ٦٠٥ .
(٨٧) Ciritli, *Op. Cit.*, P. 8.

الجمهوري قبضت مقاليد الامور ابتداء من عام ١٩٢٣ ، وبذلك اكتسبت بعض الصفات الدكتاتورية والبيروقراطية .

٢ ـ ارتفاع مستوى المعيشة في تركيا بسبب عدم الكفاية الاقتصادية للمشروعات المملوكة للدولة واضطراب الموقف الدولي .

٣ ـ كما ان للعامل الديني دورا حاسما في فوز الحزب الديمقراطي ، اذ أكد الاخير في برنامجه السياسي على اعادة التعاليم الدينية لان حزب الشعب الجمهوري قد دعى الى العلمانية منذ اعلان الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣ .

ومهما قيل عن أهمية هذه الاسباب ، فالحقيقة الثابتة هي ان الشعب التركي كان يرمي التغيير ، وقد استطاع أن يحدث ذلك دون أي انقسام في الرأي بالنسبة لموقف تركيا الدولي ، فقد أعلن جلال بايار رئيس الجمهورية وقتئذ[٨٨] .

« ... ان يعلم اصدقاؤنا انه لن يحدث أي تغيير البتة في سياسة تركيا الخارجية بسبب تغيير الحكومة » .

وقد انفرد الحزب الديمقراطي في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية طيلة فترة حكمه من عام ١٩٥٠ـ١٩٦٠ ، متخطيا بذلك التقاليد الدستورية وفي عهده انضمت تركيا الى حلف شمال الاطلسي ، وحلف بغداد (المعاهدة المركزية) ، واطاح به الجيش في ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، ونفذ حكم الاعدام على عدنان مندريس رئيس الوزراء الأسبق ، وفطين رشدي زورلو وزير خارجيته ، وحل الحزب الديمقراطي .

جـ ـ حزب العدالة "Adalet Partisi"

تأسس حزب العدالة في شباط ١٩٦١ بزعامة الجنرال راغب كوموش بالا واسند زعامة الحزب بعد وفاته في حزيران ١٩٦٤ الى سليمان ديميرل ويعتبر

---

(٨٨) الجمال ، احمد عبدالقادر (دكتور) ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠ .

هذا الحزب امتدادا للحزب الديمقراطي الذي استمر الحظر عليه عقب انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، اذ تأسس من أعضاء الحزب السالف ذكره . وقد استطاع هذا الحزب استقطاب الريف والشارع والجامعة خلفه[٨٩] .

وقد فاز حزب العدالة في انتخابات عام ١٩٦٥ على ٢٤٠ مقعدا من مجموع ٤٥٠ مقعدا ، الا ان هذا الحزب شهد سلسلة من الانشقاقات في داخل صفوفه ابتداءا من عام ١٩٦٩ ، وذلك نتيجة قيام جماعة ذات ميول يمينية ومتشبعة بمبادىء الحزب الديمقراطي ، وقد ترأس هذه الجماعة سعد الدين بلجيك[٩٠] .

ونهج حزب العدالة برنامج الحزب الديمقراطي في السياسة الخارجية ، وفي هذا الصدد يقول أحمد احسان كرملي النائب الثاني لحزب العدالة[٩١] :-

« ان حزب العدالة هو غير مقيد فيما يتعلق ببرنامجه في السياسة الخارجية ، يسير على نهج اتاتورك ، ويؤمن على تطبيق شعاره Yurta Sulh, Cihanda Sulh ويعني « السلم في الداخل ، والسلم في الخارج » .

وهذا يعني ان تركيا لا تبغي التدخل في شؤون الدول الاخرى ، الا ان بعض الدول حاولت التدخل في شؤوننا الداخلية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ان الاخير هو العامل الفعال الذي دفع تركيا بالانضمام الى حلف شمال الاطلسي في الخمسينات . ان حزب العدالة ، يؤيد سياسة الاحلاف العسكرية مع

---

(٨٩) Hurewitz, J.C. *Middle East Politics: The Military Dimension*, London: Pall Mall Press, 1969, PP. 221—222.

(٩٠) Hyrewits, *Op. Cit.*, P. 225.

(٩١) احسان كرملي هو النائب الثاني لسليمان ديميرئل وعضو مجلس النواب ، وقد درس الطب في جامعة انقرة ، وحصل على درجة الدكتوراه في طب الاطفال من الولايات المتحدة ، ومثل سليمان ديميرئل رئيس الوزراء السابق في ٧٦ دولة .

الدول الغربية ، لانها سياسة دفاعية قائمة على عدم التدخل في شؤون أي دولة اخرى »[٩٢] .

وجاء في المادة ٩٣ من دستور الحزب ما يلي :

« ان دعم علاقاتنا مع الدول الغربية لا يكون الا عن طريق الانضمام الى الاحلاف الغربية ، كحلفي شمال الاطلسي والمعاهدة المركزية « السنتو » اذ أن هذه الاحلاف بالرغم من انها احلاف دفاعية ، الا انها تخدم كذلك النواحي الاقتصادية والثقافية ، وان البقاء مخلصا لسياسة الاحلاف الغربية ، هو من أهداف سياستنا الخارجية »[٩٣] .

في الواقع ان لحزب العدالة تأثيرا مطلقا على اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، ولا سيما ان حزب العدالة هو حزب الاغلبية في المجلس الوطني التركي الكبير ، بالاضافة الى هيمنة اعضائه على اللجان البرلمانية Komusyon ووزارة الخارجية .

ومن المعروف ان أي قرار يتخذ في السياسة الخارجية لا بد ان يناقش في المجلس الوطني التركي الكبير ، وعليه فان حزب العدالة له الارجحية في تأييد هذا القرار وعدمه »[٩٤] .

د - الحزب الديمقراطي الجديد : Yeni Demokrat Partisi

تأسس هذا الحزب في ١٨ كانون الاول ١٩٧٠ نتيجة انشقاق الجناح اليميني لحزب العدالة ، وينادي بتطبيق مبادىء الحزب الديمقراطي المنحل ، ورأس الحزب فروح بوزبيلي .

---

(٩٢) المقابلة الشخصية مع احمد احسان كرملي في انقرة في نيسان ١٩٧٢ .

(٩٣) Adalat Partisi Programive Tuzuk, Ankara: orijnal Matbaasi, 1969, P. 38.

(٩٤) المقابلة الشخصية مع احمد احسان كرملي .

ويبلغ عدد أعضاء الحزب في المجلس الوطني التركي الكبير ٤٨ عضوا[٩٥] .

ويقول فروح بوزبيل في صدد حديثه عن برنامج حزبه في السياسة الخارجية :

« انا نؤمن بايجاد التفاهم مع العالم جميعا ، وايجاد الحلول اللازمة للمشاكل الدولية ، وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ، ان حلف شمال الاطلسي يؤمن بهذه المبادىء ويدافع عنها بفعالية ، وعلى هذا الاساس نؤمن بتعزيز علاقاتنا مع هذا الحلف »[٩٦] .

هـ ـ حزب الثقة القومي : ''Güven Partisi''

نشأ هذا الحزب في عام ١٩٦٧ نتيجة للانشقاق الذي حصل في داخل حزب الشعب الجمهوري ، وكان هذا الحزب يمثل الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري ، ويؤمن بمبادىء الحزب الاخير ، وقد عارض فكرة يسار الوسط الذي دعا به عصمت اينونو[٩٧] ويبلغ عدد اعضائه في المجلس الوطني التركي الكبير ٢٥ عضوا[٩٨] .

ويقيم حزب الثقة القومي علاقاته مع السياسات الغربية في اطار المصلحة، على خلاف بقية الاحزاب السياسية الاخرى في تركيا ، وحول وجهة نظر الحزب من الاحلاف الغربية يقول اورهان اوزترك[٩٩] .

« نحن نؤمن بتوثيق العلاقة مع الدول الغربية في اطار حلف شمال

(٩٥) المقابلة مع فروح بوزبيل في انقرة في ٢٦ نيسان ١٩٧٢ .
(٩٦) المقابلة مع بوزبيل .
(٩٧) المقابلة مع اورهان اوزترك .
(٩٨) المقابلة مع اورهان اوزترك .
(٩٩) ان اوزترك هو نائب تورهان فيزو اوغل ، مؤسس الحزب ، درس الحقوق في جامعة انقرة ، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة النمسا .

الاطلسي ، وان علاقاتنا مع هذه الدول تقوم على النواحي الاقتصادية بالدرجة الاولى »[١٠٠] .

ولكن ما هو تأثير حزب الثقة القومي على سياسة تركيا الخارجية ؟

ونجد الاجابة على هذا السؤال في حديث اوزترك ، حيث يقول في هذا الصدد ، هناك عضو من حزبنا في الوزارة وهو فريد ملن نائب رئيس الوزراء[١٠١] اذ يؤثر على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية[١٠٢] .

و ـ حزب الحركة القومي : ''Milli yetg: Hareket Partisi''

تأسس حزب الحركة القومي في عام ١٩٦٥ ، وحصل على مقعدين في المجلس الوطني التركي الكبير في انتخابات عام ١٩٦٥[١٠٣] .

ان هذا الحزب يحاول تعزيز مكانة تركيا في داخل حلف شمال الاطلسي، ولا سيما بعد الازمة التي نشبت بين تركيا والولايات المتحدة نتيجة للمشكلة القبرصية عام ١٩٦٤ .

ويلخص آلب ارسلان توركش برنامج حزبه في السياسة الخارجية قائلا :[١٠٤]

« ان تركيا هي دولة مجاورة للاتحاد السوفيتي ، ومنذ ان أعلنت الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣ ، حاولنا دعم العلاقات مع جارتنا الشمالية ، حيث وقعنا معها معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٢٥ ، واستمرت هذه المعاهدة الى عام ١٩٤٥ ، وفي هذه الفترة بالذات قرر ستالين مطالبة ولايتي قارص واردهان واقامة القواعد العسكرية في المضايق التركية ، وتعديل معاهدة مونترو . ان الاتحاد السوفيتي دولة قوية لا يمكن قياسها بتركيا ، ان الاخيرة ارتأت دوراً

(١٠٠) المقابلة مع اوزترك في ٢٩ نيسان ١٩٧٢ في انقرة .
(١٠١) فريد ملن هو رئيس الوزراء الحالي في تركيا .
(١٠٢) المقابلة مع اوزترك .
(١٠٣) المقابلة مع آلب ارسلان توركش في ٢٦ نيسان ١٩٧٢ .
(١٠٤) المقابلة مع آلب ارسلان توركش .

ويبلغ عدد أعضاء الحزب في المجلس الوطني التركي الكبير ٤٨ عضوا[٩٥] .

ويقول فروح بوزبيل في صدد حديثه عن برنامج حزبه في السياسة الخارجية :

« انا نؤمن بايجاد التفاهم مع العالم جميعا ، وايجاد الحلول اللازمة للمشاكل الدولية ، وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ، ان حلف شمال الاطلسي يؤمن بهذه المبادىء ويدافع عنها بفعالية ، وعلى هذا الاساس نؤمن بتعزيز علاقاتنا مع هذا الحلف »[٩٦] .

هـ ـ حزب الثقة القومي : ''Güven Partisi''

نشأ هذا الحزب في عام ١٩٦٧ نتيجة للانشقاق الذي حصل في داخل حزب الشعب الجمهوري ، وكان هذا الحزب يمثل الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري ، ويؤمن بمبادىء الحزب الاخير ، وقد عارض فكرة يسار الوسط الذي دعا به عصمت اينونو[٩٧] ويبلغ عدد اعضائه في المجلس الوطني التركي الكبير ٢٥ عضوا[٩٨] .

ويقيم حزب الثقة القومي علاقاته مع السياسات الغربية في اطار المصلحة، على خلاف بقية الاحزاب السياسية الاخرى في تركيا ، وحول وجهة نظر الحزب من الاحلاف الغربية يقول اورهان اوزترك[٩٩] .

« نحن نؤمن بتوثيق العلاقة مع الدول الغربية في اطار حلف شمال

---

(٩٥) المقابلة مع فروح بوزبيل في انقرة في ٢٦ نيسان ١٩٧٢ .
(٩٦) المقابلة مع بوزبيل .
(٩٧) المقابلة مع اورهان اوزترك .
(٩٨) المقابلة مع ارهان اوزترك .
(٩٩) ان اوزترك هو نائب تورهان فيزو اوغلي ، مؤسس الحزب ، درس الحقوق في جامعة انقرة ، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة النمسا .

الاطلسي ، وان علاقاتنا مع هذه الدول تقوم على النواحي الاقتصادية بالدرجة الاولى »[١٠٠] .

ولكن ما هو تأثير حزب الثقة القومي على سياسة تركيا الخارجية ؟

وتجد الاجابة على هذا السؤال في حديث اوزترك ، حيث يقول في هذا الصدد « هناك عضو من حزبنا في الوزارة وهو فريد ملن نائب رئيس الوزراء[١٠١] اذ يؤثر على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية[١٠٢] .

و ـ حزب الحركة القومي : ''Milli yetg : Hareket Partisi''

تأسس حزب الحركة القومي في عام ١٩٦٥ ، وحصل على مقعدين في المجلس الوطني التركي الكبير في انتخابات عام ١٩٦٥[١٠٣] .

ان هذا الحزب يحاول تعزيز مكانة تركيا في داخل حلف شمال الاطلسي، ولا سيما بعد الازمة التي نشبت بين تركيا والولايات المتحدة نتيجة للمشكلة القبرصية عام ١٩٦٤ .

ويلخص آلب ارسلان توركش برنامج حزبه في السياسة الخارجية قائلا :[١٠٤]

« ان تركيا هي دولة مجاورة للاتحاد السوفيتي ، ومنذ ان أعلنت الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣ ، حاولنا دعم العلاقات مع جارتنا الشمالية ، حيث وقعنا معها معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٢٥ ، واستمرت هذه المعاهدة الى عام ١٩٤٥ ، وفي هذه الفترة بالذات قرر ستالين مطالبة ولايتي قارص واردهان ، واقامة القواعد العسكرية في المضايق التركية ، وتعديل معاهدة مونترو . ان الاتحاد السوفيتي دولة قوية لا يمكن قياسها بتركيا ، ان الاخيرة ارتأت دوماً

---

(١٠٠) المقابلة مع اوزترك في ٢٩ نيسان ١٩٧٢ في انقرة .
(١٠١) فريد ملن هو رئيس الوزراء الحالي في تركيا .
(١٠٢) المقابلة مع اوزترك .
(١٠٣) المقابلة مع آلب ارسلان توركش في ٢٦ نيسان ١٩٧٢ .
(١٠٤) المقابلة مع آلب ارسلان توركش .

الخطر على سيادتها وذلك بالتقرب من الغرب ، وتحت هذه الظروف انضمت تركيا الى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ .

ان الاتحاد السوفيتي تبنى سياسة جديدة بعد وفاة ستالين حيال تركيا ، وتضمن هذه السياسة التخلي عن سياسة ستالين . الا أن هذه السياسة في اعتقادي الخاص هي مراوغة القصد منها كسب ود وصداقة تركيا بغية بذر الحركة الشيوعية فيها .

« ان الشعب التركي يقف وقفة رجل واحد امام التحديات السوفيتية وعليه فانه لزاما علينا تقوية دفاعاتنا وذلك بالتعاون مع الاحلاف الغربية . ان حلف شمال الاطلسي هو الدعامة الاساسية لنا في أبعاد المطامع السوفيتية عن اراضينا »[١٠٥] .

ويقول أيضا توركش في مقالة له في صحيفة « مليت » : « ان لحلف شمال الاطلسي دورا كبيرا في حماية السلام العالمي وستستمر في ذلك سنوات اخرى كثيرة . ويجب على تركيا البقاء في الحلف ، لان ذلك ينبع من المصالح القومية لتركيا بالذات ، ولكن يجب تأمين التأييد الامريكي الذي يعتبر من أقوى الاعضاء في الحلف ، ويكون ذلك عن طريق مؤسساتنا التشعبية في داخل الولايات المتحدة . كما يجب بذل جهود لسبق فعاليات الاعضاء واستباق الحوادث في هذا المجال ، وبهذا نكون قد خدمنا مصالحنا القومية . لو نظرنا الى الوراء يمكن أن نشاهد فوائد جمة حققها حلف شمال الاطلسي للسلام والانسانية بصورة عامة وللشعب التركي بصورة خاصة ، ووفقا الى التجارب الماضية يمكن اتخاذ تدابير جديدة لتحقيق فوائد من الحلف في المستقبل[١٠٦] .

أما بالنسبة فيما يتعلق بصنع القرار في السياسة الخارجية يقول توركش :

« والواضح ان لحزب الحركة القومي تأثيرا على اتخاذ القرار في السياسة

(١٠٥) المقابلة مع آلب ارسلان توركش .

(١٠٦) Turkes, Alparsalan, "Turkiye Ve Nato" Milliyet, Sayi, 8770, 6 April, Ankara Matbass, 1972, P. 2.

الخارجية » ، حيث ان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يرجعان الى الحزب قبل صياغة القرار ، ولا سيما ان للحزب مبادىء يمكن الاستفادة منها »[١٠٧] .

ز — حزب العمل التركي : "Isci Partisi"

يعود تاريخ هذا الحزب الى فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك ، حيث أوعز الاخير لبعض اصدقائه المقربين بتأليف هذا الحزب في تشرين الاول عام ١٩٢٠ ، ومنحهم احتكار الدعوة للمبادىء البلشفية والشيوعية[١٠٨] .

وحصل حزب العمل التركي على حقوقه السياسية بعد انقلاب ٢٧ مايس عام ١٩٦٠ ، وفقا لقانون الحريات الذي منحه دستور عام ١٩٦١ ، وبموجب ذلك أصبح له حق التمثيل في المجلس الوطني التركي الكبير ، وحصل في انتخابات عام ١٩٦٥ على خمسة عشر مقعدا ، الا ان الحزب توقف عن نشاطه السياسي نتيجة للقانون الذي أصدره المجلس الوطني التركي الكبير بشأن حظر نشاط هذا الحزب ، وذلك بعد موجة من الاضطرابات التي اجتاحت تركيا بعد عام ١٩٦٨ ، حيث القت الحكومة مسؤولية هذه المظاهرات على عاتق هذا الحزب[١٠٩] .

وهذا الحزب على خلاف بقية الاحزاب السياسية في تركيا ، تبنى سياسة مناهضة الاحلاف العسكرية ، والتقرب من المعسكر الاشتراكي ، ودول العالم الثالث ، كما ان الحزب يضع مسؤولية جميع الاضرار التي لحقت بتركيا على السياسات الغربية والولايات المتحدة ، وطالب بازالة جميع القواعد العسكرية من الاراضي التركية ، واعترض على التحاق تركيا بالسوق الاوربية المشتركة . وهذه الافكار تعتبر في حقيقة الامر انقلابا في مبادىء السياسة الخارجية[١١٠] .

(١٠٧) المقابلة مع آلب ارسلان توركش .

(١٠٨) مكريدس : مرجع سابق ، ص ٦٠٤ .

(١٠٩) Ciritli, Op. Cit., P. 156.

(١١٠) Armaoglu. Fahir H., "Turkey and the United States anew alliance", *Turkish Yearbook of International Relations*, 1968, P. 8.

وجاء في برنامج حزب العمل التركي في السياسة الخارجية ما يلي « ان أهم أهداف سياسة تركيا الخارجية في عهد أتاتورك هي خدمة السلام ، وعقد علاقات الصداقة مع الدول المجاورة .

وقد عقدنا علاقات صداقة وتعاون مع كافة الدول على أساس من المساواة ، وحافظنا على استقلالنا على مر الاجيال ، الا أن الاستعمار هدد سيادتنا الوطنية .. ومنذ عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨ حتى وقتنا هذا أصبحت الدولـــة تعتمد عـلى المعونات الأجنبية ... ان سياستنا الخارجية تقوم بالاحتراس والحذر من هذه المساعدات لانها تقيد سيادتنا »[١١١] .

٢ – جماعات الضغط[١١٢] Pressure Groups

تلعب جماعات الضغط دورا هاما في السياسة التركية لانها تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها ، وأهم هذه الجماعات في تركيا هي طائفة اليهود وجماعة الدونمة .

ان معظم اليهود في تركيا من أصل اسباني وفد معظمهم اليها في عهد الحكم النيابي وحرب البلقان ، وعهد حزب الاتحاد والترقي وحملوا معهم فكرة تأسيس دولة لليهود في فلسطين ، ويبلغ عددهم حسب النشرة الاحصائية الصادرة عام ١٩٦٦ نحو ٤٦ ألف نسمة غالبيتهم في مدينة استنبول[١١٣] .

(١١١) Bozeyli, Ferruh, *Parti Programlari*, Istanbul Mathaasi, 1970, PP. 359-367.

(١١٢) من الممكن تعريف جماعات الضغط بانها ، تجمع افراد ذوي مصلحة خاصة اقتصادية ام غير اقتصادية نابعة عن اتفاق بسبب الدين او الجنس او غير ذلك من العوامل ، يهدفون التأثير في اتجاهات ونشاط السلطة الحاكمة راجع في هذا الصدد : الخطيب ، محمد فتح الله (دكتور) دراسات في الحكومات المقارنة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ١٦٣ وكذلك : Frankel, Op. Cit., p. 81

(١١٣) تقارير جامعة الدول العربية ، مكتب مقاطعة اسرائيل ، رقم الملف ٢٧/١٣ ، ١٩٦٦ ، ص ١ .

يبلغ عدد اليهوديات في تركيا ٢٩٬٦٩٦ يهودي ، وترجع الزيادة في عدد الاناث الى هجرة نحو ٧٠٠٠ من الشباب اليهود الاتراك الى اسرائيل اثر قيامها ، وقد عاد حوالي ٣٠٠٠ منهم الى تركيا ، وكانت عودة بعضهم بدافع شخصي بسبب صعوبة الحياة في اسرائيل ، بينما عاد الاخرون بتوجيه من السلطات الاسرائيلية التي رأت عدم اضعاف الجالية اليهودية في تركيا[١١٤] .

وحري بالذكر ان الهيئة العليا للطائفة اليهودية في استنبول تضم ٦٠ عضوا ، وقد اجتمعت للمرة الاولى وانتخبت مجلسا يهوديا مؤلفا من تسعة اعضاء ، وكان هذا المجلس يشرف على جميع شؤون الطائفة ، وعلى انتخابات مجلس الحاخامين المؤلف من عشرين عضوا ، ويضع هذا المجلس جميع الأنظمة والقوانين المتعلقة باليهود لكي يصادق عليها المجلس الوطني التركي الكبير[١١٥] .

وليس لليهود في تركيا زعيم روحي ، وقد اعتادت الحكومة التركيـــة ان تشرف بنفسها على مجلس الطائفة ، وفي عام ١٩٥٣ ، تقدمت الى الانتخابات ٦٦ قائمة انتخابية ، ولم يفز أحد منها .

وهناك عضو يهودي واحد في المجلس الوطني التركي الكبير هـو هنري سوريانو الذي انتخب في مايو ١٩٥٤[١١٦] .

بالاضافة الى اليهود الاتراك توجد ايضا جماعة الدونمة التي تضم اليهـود الذين اعتنقوا الدين الاسلامي ظاهريا في عهد الامبراطورية العثمانية ، وهـم يقومون بنشاط ملحوظ لصالح اسرائيل[١١٧] .

ويسيطر اليهود على الحياة الاقتصادية في تركيا ، ويكفي للتدليل على ذلك

(١١٤) تقارير جامعة الدول العربية مرجع سابق ، ص ١

(١١٥) تقارير جامعة الدول العربية ، ادارة شئون فلسطين ، رقم الملف ٢٣/٢/١٦ ، ص ٤ .

(١١٦) تقارير جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(١١٧) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة الاعلام ، رقم الملف ٦/١٣/٧٠ ، ص ٦ .

الاشارة الى ملكيتهم لاكثر من ٣٤٠٠ مكتبا للاستيراد والتصدير من بين مجموع المكاتب البالغ عددها ٣٨٠٠ مكتب .(١١٨)

ويمتد النفوذ اليهودي الى وسائل الاعلام التركية ، حيث ان الصحافة هناك حرة ، وتعتمد على الاعلان كمورد مالي رئيسي لها ، وشركات الاعلان الكبيرة يملكها كلها تقريبا اليهود ، كما ان تجارة الورق وآلات الطباعة محصورة في ايديهم . فضلا عن ذلك فان لهم صحيفة يومية تصدر باللغة الفرنسية ، واخرى اسبوعية تصدر باللغة التركية .(١١٩)

وتجنح هذه الجماعات في تركيا نحو اقامة صلات مباشرة مع الاحزاب السياسية بقصد التأثير على اتخاذ القرار في السياسة الخارجية .

ومن الاساليب التي يلجأون اليها للتغلغل في الحياة السياسية اقدامهم على تعيين بعض النواب والشيوخ وكبار الموظفين والضباط السابقين في مجالس ادارات الشركات اليهودية مقابل مرتبات كبيرة .(١٢٠)

٣ ـ وسائل الاعلام : Means Communication

ان وسائل الاعلام في تركيا وطنية النطاق لا محلية المدى ، حيث ان الصحف المحلية ضئيلة بالنسبة للصحف التي تصدر في العاصمة . وجمهور الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون هو على الاغلب جمهور وطني لا جمهور محلي ، ويتكون الرأي العام حول السياسة الخارجية ، تكونا وطنيا لا محليا .(١٢١)

وهناك صحف قليلة يقرؤها كل شخص مهتم بالسياسة الدولية والقومية ، مثل صحيفة «ملت» و «حريت» و «جمهوريت» .(١٢٢)

---

(١١٨) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، مكتب مقاطعة اسرائيل ، رقم الملف ٢٧/٢٣ ، ص ٢ .

(١١٩) تقارير جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(١٢٠) تقارير جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(١٢١) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة الاعلام ، رقم الملف ٧١/١٢/٣ ، ص ٦ .

(١٢٢) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة الاعلام ، رقم الملف ٧١/١٢/٦ ، ص ٦ .

وتقوم هذه الصحف بنشر مقالات وافتتاحيات حول الشؤون الخارجية ، تضمن افكارا ومقترحات غايتها التأثير على السياسة الخارجية ، ويقرأ موظفوا وزارة الخارجية بامعان التعليقات التي تنشر في هذه الصحف .(١٢٣)

وهناك وسائل الاعلام الاخرى في تركيا ، لها تأثيرها البالغ في الرأي العام وان كانت اقل تنظيما من تلك التي سبق ذكرها ، كالنشرات والكتب والخطب فالاحزاب السياسية مازالت تستخدم النشرات لمخاطبة الرأي العام(١٢٤).

وحرى بالذكر ان الصحف الهامة في تركيا لها اهميتها في التأثير على السياسة الخارجية التركية ، والمثال الواضح على ذلك ، ان هذه الصحف قامت بحملة قومية عنيفة حول قضية قبرص ، وادت هذه الحملة الى اندفاع الحكومات المتعاقبة في القضية القبرصية(١٢٥) .

وجدير بالاشارة انه بعد قيام اسرائيل واعتراف تركيا لها عام ١٩٤٩ ، تمكنت بعثة اسرائيل الدبلوماسية ان تسيطر على معظم الصحافة التركية وتوجهها الوجهة التي ترضي مصالحها وتحقق اغراضها ضد العرب(١٢٦) .

الا ان بعض الصحف التركية مثل Bugun اليوم ، (Yni Istanbul) « استانبول الجديدة » ، وصحف اخرى قد تحولت بجانب العرب بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وعلى سبيل المثال اصدرت جريدة (Bugun) « اليوم » عددا خاصا في ٥ حزيران ١٩٦٧ عن القضية الفلسطينية ، شنت حملة عنيفة على الصهيونية واسرائيل ، وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ الصحافة التركية(١٢٧) .

---

(١٢٣) تقارير جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١٢٤) تقارير جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١٢٥) مكريدس ، مرجع سابق ، ص ٦١٠ .

(١٢٦) تقارير جامعة الدول العربية لعام ١٩٦٧ ، الامانة العامة ، مكتب مقاطعة اسرائيل ، رقم الملف ١٩٦٧/٢٧/٢٣ ، ص ٣ .

(١٢٧) تقارير جامعة الدول العربية لعام ١٩٦٧ ، مرجع سابق ، ص ٣ .

وكانت معظم المقالات والتعليقات ، وكذلك جميع البيانات والاحصاءات والصور والخرائط التي نشرت قد اعدت او زودت بها الجريدة من قبل مصادر البعثات القنصلية العربية في استانبول[128] .

وجدير بالذكر ان الصحافة التركية انقسمت الى اتجاهات ثلاثة وذلك عندما اعترفت تركيا بالصين الشعبية في ٥ آب ١٩٧١ ، وهذه الاتجاهات هي : –

١ – الاتجاه المؤيد لموقف الحكومة :

ومن الصحف الهامة التي دافعت عن قرار الاعتراف بالصين الشعبية جريدة «ملبت – وطن» و «يانكي» – صدى ، بدرجة ان الصحيفة الاخيرة ، كانت توجه الانتقادات اللاذعة لحزب العدالة ورئيسه سليمان ديميرل بالذات ، لاعتراضه على قرار الاعتراف[129] .

٢ – الاتجاه اليساري المعتدل :

ويمثل هذا الاتجاه جريدة «يني استانبول» « استنبول الجديدة » و «بارش – الصلح – واتهمت هاتان الصحيفتان ديميرل بانه « المنفذ والمخطط للسياسة الغربية بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة في تركيا[130] .

وعبر محرر جريدة «بارش – الصلح » عن استيائه البالغ لموقف حزب العدالة ، وقال « ان هناك دولة واحدة للصين ، وفرموزا جزء لا يتجزء منها ، وان مصير فرموزا يتعلق بالصين الشعبية »[131] .

(١٢٨) تقارير جامعة الدول العربية لعام ١٩٦٧ ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(١٢٩) Armaoglu, Fahir, ''Turkey and the people's Republic of China'', *Op. Cit.*, P. 124.

(١٣٠) Armaoglu, Fahir, ''Turkey and the peopel's Republic of China'', *Op. Cit.*, P. 124.

(١٣١) *Beris*, 8 Aylul, 1971, Ankara, P. 1.

٣ – الاتجاه اليميني المعتدل :

ويعبر عن هذا الاتجاه جريدة « ترجمان » اي الترجمة « وصون حوادث » اي الحوادث الاخيرة « اذ اخذتا بالدفاع عن وجهة نظر حزب العدالة ، وعلى سبيل المثال فقد كتب محرر صحيفة ترجمان مقالة اكد فيها بان حكومة حزب العدالة لم تتخذ اي قرار بشأن الاعتراف بالصين الشعبية ، وعبر عن اسفه اتخاذ هذا القرار دون استئذان المجلس الوطني التركي الكبير ، وتساءل قائلا : « ماهي المنافع التي نجنيها من وراء اعترافنا بالصين الحمراء ، وهل انها تساند تركيا في قضيتها العادلة في قبرص »[132] .

وقال محرر جريدة صون حوادث في هذا الصدد « ان الاعتراف بالدولة الحمراء والتي لها دور ايجابي وفعال في الحوادث الاخيرة في تركيا يتعارض مع السياسة الخارجية الوطنية »[133] .

اما بالنسبة لصحف حزب الشعب الجمهوري ، فبالرغم من تأيدها قرار الحكومة في موضوع الاعتراف بالصين الشعبية ، الا انها التزمت السكوت التام[134] .

٤ – الراي العام : Public Opinion

تستهدف أية حكومة تعبئة اكبر عدد ممكن من الرأي العام لتأيد سياسة معينة وبرنامج معين » وتنشد قاسما مشتركا اعظم يعبر عنه بمبادىء واسعة وأفكار عامة اكثر مما يعبر عنه بخطة استراتيجية محددة كتلك التي تصيغها السياسات العسكرية في احتمالات عملية لمواجهة الظروف .

ولكن العلاقة بين الرأي العام وعملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية هي عملية معقدة ، ويمكن تلخيص ذلك في العوامل الآتية :

(١٣٢) Tergumen. 10 Aylul, 1971, Ankara, P. 12.

(١٣٣) *Sun Hewidis*. 10 Aylul 1971, Ankara, P. 1.

(١٣٤) Armaoglu, Fahir, ''Turkey and the peopel's Republic of China'', *Op. Cit.*, P. 124.

١ – ان صانعي القرارات قد يضعون نصب اعينهم اتجاهات الرأي العام في بعض الاحيان ، أو يستغنون تلك الاتجاهات في احيان اخرى ، ايمانا منهم بان مثل هذا الاستغناء يحقق فائدة كبيرة في نطاق السياسة الخارجية(١٣٥) .

٢ – يتصف الرأي العام بعدم اهتمامه بأمور السياسة الخارجية ، ولا ينطبق هذا الامر على المجتمعات المتخلفة فقط ، فالمواطن لا يهتم الا بمشاكله ، وهناك اتجاه عام في كثير من الدول المتقدمة بان السياسة الخارجية لها نطاق مستقل لا يتناوله الا صفوة قليلة هي المسؤولة في مناقشة وتحليل ابعاده(١٣٦) .

ويقول جيمس برايس في هذا الصدد « ان جماهير الشعب قد لا يفقه الشيء الكثير ، ولكنها تعرف جيدا موضع الالم الذي تتوجع منه ، ولذلك تظل اجدر وافضل من غيرها بتقرير الاصلاحيات التي تحتاج اليها ، ولكن هذا لا ينطبق على السياسة الخارجية »(١٣٧) .

٣ – افتقار المعلومات ، اذ ان طبقات المجتمع السياسي الجماهيرية تعودت الا تحصل على المعلومات اللازمة في مسائل السياسة الخارجية . وعليه يمكن القول بان الرأي العام القومي يتصف بالسلبية ازاء السياسة الخارجية(١٣٨) .

٤ – من الصعوبة بمكان تتبع مدى فعالية تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية(١٣٩) .

غير ان التطورات المعاصرة ادت الى تقليل اهمية الملاحظات التي ذكرت وذلك تحت تأثير العوامل الآتية :(١٤٠)

---

(١٣٥) Frankel, *Op. Cit.*, PP. 72—74.

(١٣٦) ربيع ، حامد (دكتور) : مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(١٣٧) Bryce, James, *Modern Democracies*, 11, New York: The Macmillan Co., 1921, P. 370.

(١٣٨) ربيع ، حامد (دكتور) : مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(١٣٩) Davison, Phillips W., "Public opinion", *International Encyclopedia of Social Science*, Vol. XIII, 1969, P. 19.

(١٤٠) ربيع ، حامد (دكتور) : مرجع سابق ، ص ٧٥ .

١ – العلاقة المباشرة والتلاحم العضوي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بعد الحرب العالمية الثانية ، وهيأ المجتمع للقائد السياسي من نطاق السياسة الخارجية ايجاد الجماعات المؤيدة له في تعامله الداخلي .

٢ – ان ظاهرة الدبلوماسية المفتوحة وما تفرضه من مناقشات مستمرة واعلام منظم يؤدي الى خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية .

٣ – الصراع الايديولوجي الذي غالبا ما يتحول الى حرب نفسية بقصد اغراء واستحواذ طبقات الرأي العام المحلي ، لابد وان يؤدي الى مزج النواحي المتعلقة بالسياسة الخارجية مع السياسة الداخلية او على الاقل اعطائها طابع المشاكل اليومية .

وبعد هذه المقدمة يتبادر الى الذهن هذا السؤال وهو : ما مدى تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية التركية ؟ .

ان أية حكومة في تركيا تحاول الحصول على التأييد الداخلي لسياستها الخارجية ، وعليه فانها تحاول جمع اكبر عدد ممكن من الرأي العام لتأييد سياستها في قرار معين .

وقد ايدت غالبية الرأي العام في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية انضمام تركيا الى التكتلات الغربية ، غير ان هذا الرأي سرعان ما انقسم على نفسه بعد الازمة القبرصية عام ١٩٦٤ ، وذلك نتيجة للموقف السلبي الذي اتخذته الولايات المتحدة من هذه القضية ، ويمكن تقسيم الرأي العام في تركيا في هذا الصدد الى اتجاهات ثلاثة :

١ – الاتجاه المعتدل :

يرى هذا الاتجاه ان بقاء تركيا في حلف شمال الاطلسي شيء مرغوب فيه ، وان كانوا يطالبون في نفس الوقت بالاقلال من التزاماتها وفرض اشراف وطني على القواعد العسكرية المرابطة في ارض الوطن ، ويمثل هذا الاتجاه غالبية الرأي العام التركي .

٢ ـ الاتجاه اليميني المتطرف :

يؤيد هذا الاتجاه بقاء القواعد العسكرية في ارض الوطـــن ، وتعزيـــز مكانة تركيا في داخل التكتلات العسكرية الغربية ، وهؤلاء يمثلون نسبة ضئيلة من الشعب التركي .

٣ ـ الاتجاه اليساري :

ويرى هذا الاتجاه ان وجود القوات الامريكية على ارض الوطن يعتبر خرقا للسيادة الوطنية ، وعليه فقد طالبوا بازالة جميع القواعد العسكرية من ارضـــ الوطن ، بالاضافة الى مطالبتهم بالانسحاب من الاحلاف الغربية ، وهي فئة ضئيلة ايضا[١٤١] .

والسؤال الذي يجدر طرحه هنا هو : ما مدى تأثير الرأي العام في تركيا على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ؟ .

في الواقع ان تأثير الرأي العام على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجيـة غير واضح المعالم ، لانه لم يجر بعد اي قياس علمي دقيق لتأثير الرأي العام على صنع القرار ، ومع ذلك فانه من الثابت ان الرأي العام له تأثير على سياسة الدولة الخارجية[١٤٢] .

ومما لاشك فيه انه تحت تأثير الرأي العام اقدمت امريكا على تخفيض عدد قواتها ، وسحب خمسمائة من فيالق السلام الشهيرة من البلاد[١٤٣] .

وفي حـرب حزيران ١٩٦٧ تعاطف غالبية الشعب التركي بمختلف طبقاته الاجتماعية ، وميوله السياسية مع الدول العربية ، وكان هذا التعاطف خير دافع على وقوف تركيا مع العرب في مناقشات الجمعية العامة للامم المتحـدة ، الامـر الذي ادى الى نشاط العناصر الصهيونية في تركيا لاثارة النقمة في نفوس الاتراك

---

(١٤١) Ulman, A.H., and Dekejian, ''Cnanging patterns in Turkish Fofeign policy 1959—1967'', *Orbis*, Vol. XI, No. 3, 1967, University of pensylavia, P. 777.

(١٤٢) Ayin Tarihi, Sayl. 235, Kasim, P. 106..

(١٤٣) *Tima*, March I, Vol. 97, No. 9, London, 1971, P. 16.

من جديد ، وراحت تنشر الدعايات الضللة في مختلف الصحف التي تمتلكهـا او تساهم فيها[١٤٤] .

وحري بالذكر ان الضغط الشعبي في تركيا عام ١٩٦٩ ، دفـع حكومـة سليمان ديميرئل للاشتراك في مؤتمر الدول الاسلامية في الرباط استنكارا لحرق المسجد الاقصى[١٤٥] .

---

(١٤٤) تقارير جامعة الدول العربية ، ادارة الاعلام ، رقم الملف ١٨/٢٧/ ٦٠، ١٩٦٧ ، ص ٨ .

(١٤٥) *Disislori Bakanligi Belleteni*, Sayi, 60, Eylul, 1969, PP. 19—20.

الباب الثاني

تركيا والمعسكر الغربي

الباب الثاني

« تركيا والمعسكر الغربي »

يتبادر الى ذهننا هذا السؤال : لماذا انضمت تركيا الى الغرب ؟

وماذا حمل المجلس الوطني التركي الكبير على الموافقة باجماع الآراء في اليوم الثاني من شباط عام ١٩٥٢ على الدعوة التي وجهتها دول حلف شمال الاطلسي الى تركيا للانضمام فيه ؟ .

ان انضمام تركيا الى التكتلات العسكرية الغربية يعتبر حقبة جديدة من تاريخ تطورها السياسي ، اذ اصبحت في الاعتبار السياسي احدى دول الغرب .

ان ابرز خصائص السياسة الخارجية التركية تظهر بجلاء ووضوح في اول نظرة لها هي علاقتها مع المجتمعات الغربية عموما والولايات المتحدة بصورة خاصة ، اذ ان هناك عوامل ثلاثة دفعت تركيا الى صف الدول الغربية ، وسوف نتطرق لذكر هذه العوامل مرجئين تفاصيلها الى الفصول القادمة ، وهذه العوامل هي :

١ ــ التهديد السوفيتي :

في نهاية الحرب العالمية الثانية ، قام الاتحاد السوفيتي بالضغط على تركيا مطالبا ببعض اراضيها ، وتعديل معاهدة مونترو ، وتغيير الحدود الشمالية بين الدولتين ، واقامة قواعد عسكرية في المضايق .

كما وقصد الاتحاد السوفيتي تأسيس دولة كردستان وادارة الحملة الشيوعية في اليونان[١] .

---

(١) Eren, Op. Cit., P. 304.

وكانت الديمقراطيات الغربية تسعى لقطع الصلة بالاتحاد السوفيتي بعد ان استولى الأخير على جل المناطق في اوربا الشرقية[٢] ، فخشيت الدول الغربية ازدياد النفوذ السوفيتي في تركيا واليونان ، ولذلك تكلفت هذه الدفاع عن تركيا واليونان .

وبمساعدة الدول الغربية لتركيا لدرء المطامع السوفيتية ، وجدت تركيا خير ضمان لها في هذه الكتلة تعزيز امنها القومي .

٢ ــ موضوع النهضة الاقتصادية :

وقد كانت القوات التركية في حالة طوارئ وتعبئة في عام ١٩٣٩ ، مما سبب عبئاً ثقيلا على كاهل الاتراك ، بالرغم من المعونات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا لتركيا خلال الحرب العالمية الثانية . فقد تعين على هاتين الدولتين تقديم العون المالي والاقتصادي لها ، لكي تنفذ مشروعات الاصلاح التالية كمد الطرق ، وانشاء المطارات ، وبناء المصانع ، وتوسيع الموانئ ، واعادة تسليح الجيش والطيران[٣] .

وبلغ مجموع احتياطي الذهب والعملة الصعبة في تركيا في عام ١٩٤٥ مبلغا قدره ٢٤٥ مليون دولار ، ولم يكن هذا المبلغ كافيا لسد الحاجيات المحلية منها . يضاف الى ذلك التهديد السوفيتي الذي منع من استخدام هذه المبالغ بعد انتهاء الحرب في مجالات التنمية الاقتصادية ، لان قادة تركيا ادخروا هذه المبالغ للسنوات القادمة بنية احتمال مجابهة الحرب مع الاتحاد السوفيتي[٤] .

(٢) Eren, *Op. Cit.*, P. 304.

(٣) Goonlubol, Mehmet, ve Ulman, Haluk A., "Turk Dis Politikasimin Yirmi Yili, 1945—1965", *Siyasal Bilgiler Fakultesi Dergisi*, Cilt. XXI, No. 1, Mart, Ankara, Seving Matbaasi, 1966, P. 143.

(٤) Goonlubol, Mehmet, ve Ulman, Haluk A., "Turk Dis Politikasinin Yirmi Yili, 1954—1965, Op. Cit., P. 143.

وبعد عام ١٩٤٥ تبنت تركيا نظام تعدد الاحزاب السياسية ، وواجه رجال الحكم مطاليب الشعب في الرفاة والتنمية .

وفي هذه الظروف القاسية لم يجد رجال السياسة في تركيا حلا للمعضلة الاقتصادية ، سوى الحصول على الاعتمادات والديون طويلة الاجل من الدول الغربية .

وقد بدأت المحاولة الاولى لتركيا في الحصول على الاعتمادات الخارجية في نهاية عام ١٩٤٥ ، وذلك عندما طلبت من الولايات المتحدة تقديم قروض لها ، حيث قدرت قيمتها بـ ٣٠٠ مليون دولار ، ولكن الولايات المتحدة وافقت على ٢٥ مليون دولار فقط . كما قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لتركيا وفقا لمبدأ ترومان[٥] .

٣ ــ اتاتورك والمدنية الغربية

وقد وجد مصطفى كمال اتاتورك مؤسس الجمهورية التركية في الحضارة الغربية خير وسيلة للتخلص من الافكار والعادات العثمانية ، ان اصدر في هذا الشأن مجموعة من القوانين والتشريعات ، الا ان الساسة الاتراك الذين جاءوا بعده اخطأوا في ترجمة نظريته ، اذ اعتقدوا ان هذه الفكرة تتحقق باقامة علاقات مع المجتمعات الغربية .

وقد تبنت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية نظام تعدد الاحزاب السياسية اعتقادا بان تطبيق هذا النظام يؤدي بالغرب الى التقرب من الاتراك . وكان الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس يدير حملته الانتخابية على اساس التقرب من الغرب والسير في ضوء معالمه[٦] .

(٥) Goolubol, Mehmet, ve Ulman, Haluk A., "Turk Dis Politikasinin Yirmi Yili, 1954—1965, Op. Cit., P. 144.

(٦) Goolubol, Mehmet, ve Ulman, Haluk A., "Turk Dis Politikasinin Yirmi Yili, 1954—1965, Op. Cit., P. 144.

ولكن لماذا كل هذا الاهتمام من الغرب لتركيا ؟

في الواقع ان اهتمام الغرب بتركيا يعود الى الاسباب الاتية : (٧)

١ ـ طبيعة الموقع الجغرافي الذي تتميز به ، اذ تقع على ملتقى الطرق بين قارات ثلاث ، بالاضافة الى احتوائها على المعبر المائي الذي يعتبر حلقة وصل بين البحر الاسود والبحر الابيض ، وهذا المعبر المائي هو مضيق البسفور في الشمال الشرقي ، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي ويتوسطهما بحر مرمرة ... ومن المعلوم ان البحر الاسود اصبح تحت سيطرة الاتراك قرونا ثلاثة من ١٤٧٥ ـ ١٧٧٤ ، ثم اصبحت لروسيا مصلحة في البحرين بأمل الوصول الى البحار الدافئة بغية الاتصال مع العالم الخارجي . وهذا الاشراف على البحر الاسود والمضايق التي بينهما جعل تركيا ذات وزن ثقيل في السياسة الدولية .

٢ ـ شاعة الارض وكثرة التضاريس في تركيا ، جعلتها ذات اهمية دفاعية في حالة نشوب حرب ، وعلى هذا الاساس فان العسكريين في الشرق والغرب حاولوا بسط نفوذهما على تركيا بغية السيطرة على البحر المتوسط ، والشرق الاوسط ، وقارة افريقيا .

٣ ـ ان وفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام في تركيا منحتها القدرة على الوقوف امام اي ضغط خارجي .

٤ ـ تمتع تركيا وقتئذ في وجهة نظر الغرب بالاستقرار السياسي في الشرق الاوسط ، لان جل دول هذه المنطقة تفتقر اليه .

٥ ـ تشبع تركيا بالنظام الغربي اكثر من دول الشرق الاوسط الاخرى في المنطقة.

(٧) Gonlubol, Mehmet, ve Ulman, Haluk A., "Turk Dis Politikasinin Yirmi Yili, 1954—1965, Op. Cit., P. 145.

الفصل الاول

تركيا وحلف شمال الاطلسي

ان هناك حادثتين مهمتين في السياسة الخارجية بين تركيا والولايات المتحدة هما : (٨)

١ ـ وصول سفينة "Missouri" العائدة للاسطول الامريكي للاراضي التركية في عام ١٩٤٦ ، وقد اقلت هذه السفينة جثمان منير ارتكن سفير تركيا في الولايات المتحدة .

وكانت السفينة مزودة بالاسلحة المتنوعة ، وان دل هذا العمل على شيء فانما يدل على ان الولايات المتحدة بعملها هذا كانت تنذر الاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول التوسع في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد قابل الاتراك السفينة بالغ من البهجة والترحاب .

٢ ـ الحادثة الثانية : فقد حدثت بعد اثنين وعشرين عاما من الحادثة الاولى ، ففي سنة ١٩٦٨ وصلت الى استانبول عدة سفن امريكية تابعة للاسطول السادس ، فقوبلت بمظاهرات معادية من الشبان الاتراك .

فما دوافع ذلك ؟ ولماذا هذا التحول بعد اثنين وعشرين عاما من قبل الاتراك تجاه الولايات المتحدة ؟ .

الاجابة الشافية على هذه الاسئلة تقتضي الخوض في الكلام عن انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي .

(٨) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: Appraisal", Foreign policy, Vol, 1, No. 4, 1971, P. 67.

المبحث الاول

الخطوات التمهيدية لانضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي

١ ــ مبدأ ترومان وتركيا

ان الدول الغربية عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة لم تكن تهتم بمنطقة الشرق الاوسط ، الا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة للتغلغل الشيوعي في دول البلقان وايران .

فلم تترك الولايات المتحدة مثل هذا النشاط يستشري ويمتد الى مشارف الشرق الاوسط ، فبدأت تساهم ماديا وسياسيا من أجل حصر الشيوعية وعدم تسللها الى حوض البحر الابيض المتوسط عن طريق تركيا واليونان ، أو الى منطقة الخليج العربي عن طريق ايران والعراق[٩] .

وفي مناسبة الاحتفال بيوم الجيش الامريكي في السادس من نيسان ١٩٤٦ أبدى الرئيس الامريكي السابق ترومان ملاحظاته عن أهمية الشرق الاوسط قائلا :[١٠]

« واذا انتقلنا الى الشرقين الادنى والاوسط وجدنا منطقة بها مشكلات خطيرة ، ففي هذه المنطقة موارد طبيعية شاسعة وهي تقع في دائرة يجتازها الطرق البرية والبحرية والجوية ، الشيء الذي يجعلها ذات شأن اقتصادي واستراتيجي كبير ، كما ان الدول التي تتألف منها المنطقة ليست مفرطة القوة سواء أكانت

(٩) Davison, *Op. Cit.*, P. 147.

(١٠) *Disislori Bakanligi Belloteni*, 1946, P. 25.

متفرقة أو متضامنة بحيث تستطيع مقاومة اعتداء عنيف ، فمن اليسير اذن ان نرى كيف يصبح الشرقان الادنى والاوسط ساحة تزاحم شديد بين الدول الخارجية ، وكيف يمكن ان تتحول هذه المزاحمات بغتة الى الصراع » .

واردف قائلا :

« وليست هناك دول ــ كبيرة أو صغيرة ــ لها مصالح شرعية في الشرقين الادنى والاوسط يتعسر مطابقتها لمصالح الامم الاخرى . فلهيئة الامم الحق في الاصرار على ان لا تهدد سياسة بلدان الشرقين الادنى والاوسط وسلامة أراضيها بتحاسد الدول أو تنافسها »[١١] .

وقد حاولت روسيا منذ عهد القياصرة السيطرة على المضايق التركية حتى يتسنى لها الاتصال مع العالم الخارجي .

وفي تموز ١٩٤٥ أرسلت حكومة الاتحاد السوفيتي مذكرة الى القادة الاتراك معلنة عن رغبتها في انهاء معاهدة عام ١٩٢٥[١٢] وكانت تصر على النقاط الاتية :[١٣]

١ ــ اعادة ولايتي قارص واردهان للاتحاد السوفيتي[١٤] .

٢ ــ الحصول على قواعد عسكرية في مضيقي الدردنيل والبسفور .

٣ ــ تعديل اتفاقية مونترو[١٥] .

(١١) Disislori Bakanligi Belleteni, *Op Cit.*, P. 25.

(١٢) وقعت هذه المعاهدة ــ اي معاهدة الصداقة والحياد بين البلدين ــ عام ١٩٢٥ في باريس ، وجددت في عام ١٩٣٥ لعشر سنوات اخرى ، وقد جاء فيها على تعهد الطرفين على عدم الاشتراك في اي حلف ، او في اي عمل عدائي ضد الطرف الاخر .

(١٣) Lonczowski, *Op. Cit.*, P. 146.

(١٤) حصل الروس على هاتين الولايتين في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ثم عادت لتركيا بعد الحرب العالمية الاولى .

(١٥) وقعت هذه المعاهدة عام ١٩٣٦ بين تركيا والاتحاد السوفيتي ودول البحر الاسود ، وجاء فيها انها تسري لمدة عشرين سنة ، ومن حق الدول الاطراف في المعاهدة طلب تعديل موادها في كل خمس سنوات من تاريخ سريانها ، وذلك حسب المادة ٢٩ .

٤ ـ اعادة النظر في حدود تراقيا لصالح بلغاريا الشيوعية .

ومقابل المطالب السوفيتية فان الولايات المتحدة قدمت مذكرة الى الحكومة التركية ، وقد احتوت على المبادىء الآتية :

١ ـ ان تبقى المضايق مفتوحة امام السفن الحربية في وقت السلم والحرب بالنسبة لدول البحر الاسود .

٢ ـ ان تبقى المضايق مفتوحة أمام السفن التجارية في وقت السلم والحرب لجميع الدول .

٣ ـ يمنع مرور السفن الحربية لغير دول البحر الاسود في وقت السلم والحرب (ما عدا حمولة معينة يتفق عليها في زمن السلم) ، الا بموافقة دول البحر الاسود أو عندما تكون العمليات الحربية تحت اشراف هيئة الامم المتحدة .

٤ ـ تعديل معاهدة مونترو بما يتلائم والظروف الدولية المستجدة مثل حلول الامم المتحدة محل عصبة الامم ، واستبعاد اليابان من توقيع الاتفاقية[١٦] .

وقد أعلن سراج اوغلو وزير خارجية تركيا (السابق) موافقته على هذه المقترحات[١٧] .

الا ان الحكومة السوفيتية ردت على المقترحات الامريكية في ٧ آب عام ١٩٤٦ ، وذكرت في القسم الاول من مذكرتها بأن تركيا لم تلتزم بالحياد اثناء الحرب العالمية الثانية ، وأكدت أيضا بان معاهدة مونترو لم تمنع استخدام القوات المعادية للمضايق ، وعليه يجب تعديل الاتفاقية[١٨] .

(١٦) The Problem of the Turkish straits, *U.S. Department of State*, Washington, Government Printing Office, 1947, P. 2..

(١٧)

(١٨) Robison, *Op. Cit.*, P. 178.

وجاء في الجزء الثاني من المذكرة ما يلي :[١٩]

١ ـ تظل المضايق مفتوحة لمرور السفن التجارية في وقت الحرب والسلم لجميع الدول .

٢ ـ فتح المضايق بصورة دائمة امام السفن الحربية لدول البحر الاسود .

٣ ـ يمنع مرور السفن الحربية لغير دول البحر الاسود في وقت السلم والحرب (ما عدا حمولة معينة يتفق عليها في زمن السلم) ، الا بموافقة دول البحر الاسود ، أو عندما تكون العمليات الحربية تحت اشراف هيئة الامم المتحدة .

ولم يكن الجزء الثاني من مذكرة الاتحاد السوفيتي الا تكرار المقترحات الامريكية .

وكان من نتائج المقترحات السوفيتية ان جرت سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، وارسل مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٦ مذكرة للحكومة التركية جاء فيها :

« ان تركيا والاتحاد السوفيتي من أكثر القوى اهتماما في المنطقة لكفالة حرية السفن التجارية والأمن في المضايق لاشتراكهما معا في الدفاع عنها لمنع أي دولة معادية لتحقيق أهدافها ضد الدول الواقعة على البحر الاسود »[٢٠] .

غير ان سليم ساربر السفير التركي في الاتحاد السوفيتي وقتذ ، رفض هذه المقترحات السوفيتية بعد استلام هذه المذكرة .

وبهذه المناسبة علقت جريدة « مليت ـ وطن » التركية قائلة :[٢١]

« ان العالم بأجمعه ينظر الى التغييرات التي طرأت على السياسة السوفيتية بعين الشك ، فاذا كان هناك امل في الوقوف في التصدي لسياسة الاتحاد السوفيتي ،

(١٩) Robison, *Op. Cit.*, P. 178.

(٢٠) Delling, David. *Soviet Foreign policy after Stalin*, London, 1962, P. 108.

(٢١) *Milliyet*, 1946, 7 November, P. 1.

فان ذلك لن يتحقق الا باتحاد العالم الحر ووقوفه موقفا حازما ، والا فان الاتحاد السوفيتي سيحاول الايقاع بالدول الواحدة أثر الاخرى في مصيدته ، بعد ان ينجح في فصلها عن دول العالم الحر ، وبذلك يبلغ ما يصبو اليه .

وأعلن اينونو في عام ١٩٤٥ في المجلس الوطني التركي الكبير :

« انا نعلن بصراحة باننا لسنا ملزمين بالتنازل عن الارض التركية ، والحقوق التركية لاحد ، واننا نريد أن نعيش ونموت شرفاء »[٢٢] .

وأرفق رئيس المجلس الوطني التركي الكبير دعوته لتجديد الصداقة مع الاتحاد السوفيتي بانذار قوي قال فيه :

« ان ولاية قارص هي منفذ البحر الابيض المتوسط ، وهي السد الوحيد في وجه طوفان كبير ، فاذا أصر السوفيت على مطالبهم فاننا سنقاتل لآخر تركي »[٢٣] .

وأعلن أرنست بفن وزير الخارجية البريطانية في شباط عام ١٩٤٦ أمام مجلس العموم بان بريطانيا لن تسمح ان تصبح تركيا تابعة للاتحاد السوفيتي[٢٤] .

وكان ستالين يحاول من وراء الاشتراك في حماية المضايق والدفاع عنها ، التخطيط لسياسة بعيدة المدى تؤمن للاتحاد السوفيتي في المستقبل وجودا فعليا في البحر الابيض المتوسط .

ورأت الولايات المتحدة في المطالب السوفيتية في تركيا انها تهديد للنفوذ الامريكي في المنطقة ، فأعلنت في بيان رسمي ان تركيا يجب ان تبقى وحدها مسؤولة عن حماية المضايق والدفاع عنها ، وان الاتحاد السوفيتي يجب الا يتدخل في هذا الامر .

وفي هذه الفترة بالذات أرسلت تركيا مذكرة رسمية الى الكونجرس الامريكي تناشده بزيادة دعم اقتصادها وجاء فيها :

(٢٢) مكريدس ، روى ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .
(٢٣) مكريدس ، روى ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .
(٢٤) مكريدس ، روى ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .

« ان ضعف الجناح التركي سوف يمهد للاتحاد السوفيتي الوصول الى احتياطي البترول في الدول العربية ، والتغلغل في حوض البحر الابيض الشرقي ، وبالتالي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الوضع الاستراتيجي لتركيا في حالة دخول الولايات المتحدة في حرب ضد الاتحاد السوفيتي »[٢٥] .

كما ان تركيا بعثت بمذكرة اخرى وضع صيغتها فريدون اركن السفير التركي في الولايات المتحدة وقتئذ جاء فيها :

« ان تركيا قد نفذت جميع مسؤولياتها التي نص عليها ميثاق مونترو في عدالة وصلت في بعض الاحيان الى درجة بعيدة من التطرف »[٢٦] .

وجاء في وضع اخر من المذكرة : « ان المقترحات السوفيتية لا تتفق مع حقوق السيادة التركية التي لا تقبل أي انتقاص »[٢٧] .

وكانت هذه المذكرة ردا للسوفيت الذين اتهموا تركيا بانها لم تراع الحياد في الحرب العالمية الثانية ، بحجة انها سمحت بمرور أساطيل الاعداء في المضايق التركية .

وازاء هذا الجو المفعم من التوتر والقلق الدوليين ، ناشدت تركيا حكومة الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٦–١٩٤٧ بدعمها اقتصاديا وعسكريا لتجاوز هذا الخطر ، وقد لبت الولايات المتحدة نداء تركيا وساندتها باسم « مبدأ ترومان » .

وهكذا بدأت تركيا تتحول تحولا واضحا الى جانب الغرب ، وفي هذه الفترة قامت السلطات التركية بالقاء القبض على سبعين عضوا من أعضاء حزب العمل والحزب التركي بسبب ميولهما للاتحاد السوفيتي ، وحلت هذين الحزبين ، وعطلت الصحف الخاصة بهما .

(٢٥) Campbell, *Op. Cit.*, P. 478.
(٢٦) Milliyet, 6 Ilkim, 1947, P. 3.
(٢٧) Milliyet, *Op Cit.*, P. 3

ولقد أوضحنا في مكان سابق بأن تركيا أعلنت حالة الطوارئ، خلال الحرب العالمية الثانية بالرغم من وقوفها على الحياد ، وان هذا الاجراء من قبلها أدى الى ان يتحمل الشعب التركي العبء الاقتصادي .

وكانت بريطانيا تقدم المساعدات الاقتصادية لكل من تركيا واليونان الى الحرب العالمية الثانية ، الا انها أعلنت عن عجزها لوفاء التزاماتها الدفاعية نحوهما[٢٨] .

ولقد تحملت بريطانيا هذه الالتزامات مدة قرن ونصف ، في النصف الشرقي من البحر الابيض المتوسط ، حيث استخدمتها ضد الحروب النابليونية ولدرء السوفيت من التسلل الى المياه الدافئة في البحر الابيض المتوسط ، وجعلت الوقوف أمام هذا التغلغل مبدأ من مبادىء سياستها الخارجية ، لان هذا التغلغل من وجهة نظرها يهدد توازن القوى في أوربا[٢٩] .

وأصبحت الولايات المتحدة خليفة بريطانيا في الدفاع عن استقلال الدول الأوربية ، والمحافظة على توازن القوى فيها . ومن البديهي أن ينتقل اليها هذا الدور ، لان مصلحتهما كانت واحدة عبر التاريخ الطويل في حفظ التوازن الاوربي ، ولان منطق توزيع الوحدات الدولية قضى بأن تتحمل الولايات المتحدة التزامات بريطانيا منذ عام ١٩٤٧ ، تجاه الدول الاوربية ، كما ان الاوضاع السائدة في شرقي البحر الابيض المتوسط قضت بأن تتولى عنها مهمة حماية استقلال اليونان وسلامة تركيا .

واستغلت الولايات المتحدة هذه الظروف بان وجه الرئيس ترومان رسالته المشهورة الى الكونجرس في ١٢ آذار ١٩٤٧ ، التي جاء فيها :

« يجب ان تكون سياسة الولايات المتحدة موضوعة على اساس مساعدة الدول الحرة التي تقاوم محاولات السيطرة من جانب الاقليات المسلحة أو

(٢٨) Lenczowski, *Op. Cit.*, P. 148.

(٢٩) مكريدس ، روى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

الضغط الخارجي ، ويجب معاونة الدول الحرة على تقرير مصيرها بسياستها الخاصة »[٣٠] .

والواقع ان مبدأ ترومان قد تجاوز الالتزام بالدفاع عن اليونان وتركيا الى الالتزام بالدفاع عن الدول الديمقراطية حيثما كانت ، وبمعاونتها ضد « العدوان المباشر وغير المباشر » ، وبمساندتها ضد « محاولات السيطرة من جانب الاقليات المسلحة ، أو الضغط الخارجي » أي ضد التسلل الشيوعي الذي اعتمدت سياسة حصر الشيوعية لمقاومته . فالتقت في هذا أغراض مبدأ ترومان بأغراض سياسة حصر الشيوعية .

وقد علقت جريدة « الايكونومست » اللندنية على مبدأ ترومان قائلة :

« ان هدف التحالف الذي تآزرت فيه دول العالم الحر هو ان تحصر الشيوعية السوفيتية دون ان يتطلب هذا الحصر خوض حرب عالمية جديدة »[٣١] .

ووفقا لهذا المبدأ أعلن ترومان في الكونجرس مساعدة كل من تركيا واليونان بدون انتظار التقارير الواردة من البعثات الامريكية ، أو من وفد الامم المتحدة الذي أرسل خصيصا الى اليونان للتحقيق عن مدى الاعتداء على سيادتها ، وأعتبر الرئيس الامريكي الدفاع عن تركيا واليونان بمثابة الدفاع عن الامن القومي الامريكي ، وأشار في خطابه الى العناصر المتطرفة في اليونان التي حالت دون امكانية تكوين الدولة ، وأكد على دعم اقتصاد تركيا واليونان بغية اعادة الاستقرار في **الشرق الاوسط**[٣٢] .

وأشار الرئيس ترومان في خطابه الى ان « المملكة المتحدة تخلت عن

(٣٠) May, Ernest R., *The American Foreign policy*, New York: George Braziller, 1963, P. 200.

(٣١) Econimist, 2 January, London, 1950, P. 1.

(٣٢) الجمال ، احمد عبدالقادر : مرجع سابق ، ص٥٦٦ .

بمساعدة اليونان وتركيا ، وازاء ذلك يتوجب على الولايات المتحدة تقديم العون المادي والعسكري لهاتين الدولتين »[٣٣] .

كما وطلب الرئيس الأمريكي من الكونجرس اعتمادات مالية قدرها ٤٠٠ مليون دولار في مساعدة كل من تركيا واليونان في الفترة التي تنتهي في ٣٠ حزيران ١٩٤٨[٣٤] .

وقد لاقى مبدأ ترومان كثيرا من الانتقادات في داخل الولايات المتحدة ، وتركزت هذه الانتقادات في النقاط الآتية :

١ ـ ان هذه السياسة ستؤدي الى تورط أمريكا في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

٢ ـ ان معاونة تركيا واليونان تعني مساعدة حكومات غير مستقرة .

٣ ـ ان هذه المعونات من شأنها ان تساعد على توسع نفوذ بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط .

٤ ـ تحميل الولايات المتحدة العبء الاقتصادي .

٥ ـ ان المسؤولية تقع على الامم المتحدة بمساعدة هذه الدول [٣٥] .

وقد دافع دين اتشيسون وزير الخارجية الامريكية وقتئذ عن سياسة الحكومة ، محاولا ايجاد التبريرات التي من أجلها لم تستطع الامم المتحدة تحمل هذه الالتزامات ، كما بين ان الولايات المتحدة سوف لا تبعث قوات لكل من تركيا واليونان[٣٦] .

وقد عبر كثير من الاعضاء خلال المناقشات التي جرت في الكونجرس الامريكي عن معارضتهم لمبدأ ترومان ، وعلى سبيل المثال فقد أعلن جورج بيندر

(٣٣) Dennott, Roymond, and Turner, Robertk, *Documents on American Relations*, 1947, Vol. IX, World Peace Foundation, 1949, P. 642.

(٣٤) Dennott, *Op. Cit.*, P. 642.

(٣٥) الجمال ، احمد عبدالقادر : مرجع سابق ، ص ٥١٣ .

(٣٦) الجمال ، احمد عبدالقادر ، مرجع سابق ، ص ٥١٤ .

(George H. Bender) العضو في مجلس النواب الامريكي عن ولاية اوهايو :[٣٧]

« ان تصويت هذا المجلس على قانون يضمن حرية الصحافة بالنسبة للصحف التركية يعتبر عملا من أعمال النفاق لا نظير له ، ذلك اننا نعلم ان حرية الصحافة لا توجد في تركيا اليوم ، ان الدكتاتورية العسكرية التركية المتغطرسة تطلب من الولايات المتحدة الاموال ، وهي تعلم جيدا انها تنوي انتهاك كل نص يضعه الكونجرس » .

وقد أشارت المقالات التي ظهرت في الصحف الامريكية الى ان الهدف في خلفية هذه المعونة هي حماية الديمقراطية من الطغيان بعد ان تبنت تركيا نظام تعدد الاحزاب السياسية[٣٨] .

وقام وفد برئاسة السناتور باركلي (Barkley) بزيارة انقرة في ١٢ نيسان ١٩٤٧ بشأن هذه المعونة ، ثم وافق الكونجرس بعد ذلك على مشروع القرار الخاص بالمعونة بقليل من الحماس وبشعور ان الحالة الدولية هي الدافعة الى الموافقة لها ، لا الرغبة الصادقة في دعم النظام السياسي التركي[٣٩] .

وقد صرح عصمت اينونو رئيس جمهورية تركيا في ذلك الوقت بمناسبة تصديق الكونجرس الامريكي على مبدأ ترومان :[٤٠] .

« ان المعونة الامريكية لتركيا هي خطوة ايجابية للدفاع عن الديمقراطية ، وان العلاقات الودية بين تركيا والولايات المتحدة ستساهم على ترسيخ النظام الديمقراطي في تركيا » .

وصرح جلال بايار رئيس جمهورية تركيا في عهد الحزب الديمقراطي قائلا :

(٣٧) Karpat, *Op. Cit.*, PP. 188—189.

(٣٨) Karpat, *Op. Cit.*, P. 189.

(٣٩) Karpat, *Op. Cit.*, P. 189.

(٤٠) Karpat, *Op. Cit.*, PP. 189—190.

نحن نعيش في عهد جديد ، ذلك ان الحريات لا يمكن كفالتها الا عن طريق التزامات دولية متبادلة وبهذه المناسبة تود ان تقول ان جميع الاتراك قد سمعوا خطاب الرئيس الامريكي الذي أكد على ان حماية السلم الدولي والنظام الداخلي يكمن في اعتراف الدولة لحقوق وحريات مواطنيها ، وان الحكومة تستمد سلطتها ونفوذها من الشعب نفسه»(٤١) .

وفي ١٢ تموز ١٩٤٧ تم التوقيع على اتفاقية المساعدة الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة ، وقد جاء فيها :ـ

١ ـ لا يمكن استخدام هذه المساعدات لتسديد أية ديون خارجية تكون متراكمة على أي من الدولتين ـ أي تركيا واليونان ـ قبل عقد الاتفاق(٤٢) .

٢ ـ تستخدم هذه المساعدات للاغراض المخصصة لها كي تصبح تركيا قادرة على تقوية قواتها المسلحة من أجل حماية حريتها واستقلالها ، وفي نفس الوقت الاستمرار في ادامة الاستقرار الاقتصادي(٤٣) .

والواقع ان هذه المادة اثارت بعض المعضلات بين الولايات المتحدة وتركيا في عام ١٩٦٤ ، وذلك عندما قرر عصمت اينونو غزو جزيرة قبرص ، وسوف نقف على هذه المادة في الفصل المخصص لقضية قبرص.

٣ ـ تسمح الحكومة التركية لرجال الصحافة والراديو الامريكيين بنقل الاخبار الخاصة بتنفيذ برنامج المعونة بكل حرية(٤٤) .

(٤١) Karpat, *Op. Cit.*, P. 191.

(٤٢) الجمال ، احمد عبدالقادر : مرجع سابق ، ص ٥١٦ .

(٤٣) Gonlubol, Mehmet, *Turkish participation in the United Nations* 1945—1954, Ankara Unereretesi Basimevi, 1963, P. 150.

(٤٤) Karpat, *Op. Cit.*, P. 192.

وقد منح الكونجرس الامريكي الرئيس ترومان ايقاف المساعدات عن تركيا في الحالات الآتية :(٤٥)

١ ـ اذا طلبت الحكومة التركية ذلك .

٢ ـ في حالة اتخاذ مجلس الامن أو الجمعية العامة للامم المتحدة اجراءات بأن هذه المساعدات لتركيا هي غير مجدية .

٣ ـ تحت أي ظرف من الظروف تراها الكونجرس الامريكي ، أو فيما اذا وجد الرئيس الامريكي في هذا الايقاف هو من مصلحة الولايات المتحدة .

وأقر الكونجرس الامريكي اعتماد مبلغ قدره ٢٢٥ مليون دولار لتركيا واليونان للاغراض العسكرية ، ثم حدد لهذا الغرض بعد ذلك لتركيا مبلغا اخر قيمته ١٥٥ مليون دولار ، والجدول الاتي يبين توزيع هذا المبلغ على الاغراض العسكرية الآتية :(٤٦)

المبلغ بملايين الدولارات	الجهة المصروفة اليه
٨١ر٦	القوات البرية
٨٣ر٨	القوات الجوية
٢٢ر١	القوات البحرية
٥ر٠	الادارة الاقتصادية التعاونية (انشاء الطرق)
١٥٢ر٥	المجموع

(٤٥) Gonlubol, Mehmet, and Ataov, Turkkaya, *Turkey in the United Nations: Alegal and political Appraisal*, Ankara: Ajans Turk Press, 1960, P 24.

(٤٦) الجمال ، أحمد عبدالقادر ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

في الواقع ان ٩٠٪ من هذه الاعتمادات المالية انفقت لاعـــداد الجيشـــ والطائرات والسفن ، اما البقية الباقية منها فقد كرست لتحسين او اصلاح الصناعة وفي انشاء الطرق العامة[٤٧] .

ان برنامج مساعدة تركيا واليونان وفقا لمبدأ ترومان لم يدم لفترة طويلـــة كبرنامج منفصل لانه دخل تحت ســيطرة « الادارة الاقتصاديـــة التعاونيـــة » (Economic Cooperation Administration) في شهر نيسان ١٩٤٨ اي انه لم يستمر اكثر من تسعة شهور . ، وفي فترة هذه الشهور التسعة تم انفاق ٣٣٧ مليون دولار خص اليونان منها ٢٦٨ مليون دولار وتركيا ٦٩ مليون دولار ، وقد صرف من هذه المبالغ على تقوية المنشآت العسكرية ما يقرب من ٥٩٪ منها في اليونان و ١٠٠٪ في تركيا[٤٨] .

« وبعد صدور برنامج انعاش أوربا » (Europian Recovery Program) واجهت الولايات المتحدة تنسيق هذا البرنامج مع البرامج التي كانت قد صدرت فعلا ، ومنها اتفاق المساعدات التركية اليونانية »[٤٩] .

« بالنسبة لتركيا باعتبارها دولة غير اوربية كانت المشكلـة الرئيسية هـــي كيفية معاونة الاقتصاد التركي على مواجهة التكاليف الناتجة من التوسع في المنشآت العسكرية ، وقد امكن الوصول الى حل لهذه المشكلة بوسيلتين :

١ – تقوية الجيش التركي وامداده بالمعدات الحديثة .

٢ – تقوية الاقتصاد التركي عن طريق تنمية الموارد المحلية واستغلالها مثـــل المناجم وتحسين طرق ووسائل المواصلات والزراعة وتشجيع اســـتثمار رؤوس الأموال في هذه الاغراض[٥٠] .

---

(٤٧) Campbell, *Op. Cit.*, P. 477.

(٤٨) الجمال ، أحمد عبدالقادر ، مرجع سابق ، ص ٥١٦ .

(٤٩) الجمال ، أحمد عبدالقادر ، مرجع سابق ، ص ٥١٧ .

(٥٠) الجمال ، أحمد عبدالقادر ، مرجع سابق ، ص ٥١٧ .

وفي عام ١٩٥٠ وافق الكونجرس الامريكي على مساعدة تركيا واليونـــان بمبلغ قدره ٢١١٫٣٧٠٫٠٠٠ مليون دولار[٥١] .

لقد خففت المعونة الامريكية تحت مبدأ ترومان العبء عن كاهل الميزانيـة التركية وامكن توفير ما يزيد عن ٤٤٪ من المبالغ المخصصة في الميزانية للاغراض العسكرية وتوجيهها ناحية اخرى .

ان مبدأ ترومان يعتبر تطورا جديدا في السياسة الخارجية التركية ، وبعد اعلان هذا المبدأ ولفترة قليلة انضمت تركيا الى حلف شمال الاطلسي .

---

(٥١) الجمال ، أحمد عبدالقادر ، مرجع سابق ، ص ٥١٩ .

المبحث الثاني

٢ ـ تركيا وحرب كوريا

اجتازت قوات كوريا الشمالية حدود كوريا الجنوبية في ٢٥ حزيران ١٩٥٠ ، وقدمت الولايات المتحدة شكوى الى هيئة الامم المتحدة طالبت فيها ايقاف العمليات الحربية ضد كوريا الجنوبية ، وعلى اثر ذلك اجتمع مجلس الامن ، وامتنع الاتحاد السوفيتي من الاشتراك في المناقشات لانه كان يطالب بحصول الصين الشعبية على المقعد الدائم في مجلس الامن ، وطرد حكومة فرموزا منه ، واستطاعت الولايات المتحدة في غياب الاتحاد السوفيتي ان تصدر قرارا بادانة كوريا الشمالية كما اصدر مجلس الامن قرارا بارسال قوات من الامم المتحدة تحت اشراف الولايات المتحدة الى كوريا الجنوبية لدرء العدوان عنها[٥٢] .

وعندما وجه مجلس الامن نداء للدول الاعضاء لمساعدة كوريا الجنوبية استجابت تركيا لهذا النداء ، حيث خاطب فؤاد كوبورلو وزير خارجية تركيا السابق السكرتير العام للامم المتحدة في ٢٧ حزيران ١٩٥٠ قائلا : [٥٣]

«اشارة الى برقيتكم المرقمة ٨٧٥٥ بتاريخ ٢٨ حزيران يكون لي الشرف بأن اعلمكم بان حكومة الجمهورية التركية تحترم الخطوات التي اتخذها مجلس الامن للامم المتحدة لدرء الخطر على كوريا الجنوبية .

لان مثل هذا القرار سيكفل ويصون استقلال الشعوب الاخرى ، ويؤدي بالتالي الى تقوية ثقة الشعوب بالامم المتحدة ، وعليه فان حكومتي تعلن وباخلاص الامتثال الكامل لنصوص الامم المتحدة» .

(٥٢) Fleming, D.F., The Cold War and it's origins 1917-1960, Vol. 2, New York, 1961, PP. 601-602.

(٥٣) Gonlubol, *Op. Cit.*, P. 27.

وأرسل وزير خارجية تركيا برقية اخرى الى السكرتير العام للامم المتحدة جاء فيها :ـ

« وقد اكدت في برقيتي المرسلة بتاريخ ١ تموز وذلك ردا على برقيتكم المؤرخة بتاريخ ٢٩ حزيران بان الجمهورية التركية ستنفذ التزاماتها في الامم المتحدة بما فيها القرار المتخذ من قبل مجلس الامن فيما يتعلق بفض النزاع في شطري كوريا »[٥٤] .

وبتاريخ ٢٥ تموز عام ١٩٥٠ ابرق وزير خارجية تركيا البرقية الاتية الى السكرتير العام للامم المتحدة جاء فيها : [٥٥]

« ردا على برقيتكم المؤرخة بتاريخ ١٥ تموز اؤكد بان حكومتي ترى انه من الواجب الالتزام بميثاق الامم المتحدة ، وبناء عليه تعلن حكومتي بارسال ٤٥٠٠ مقاتل لخدمة قوات الامم المتحدة في كوريا » .

وفي خلال المناقشات العامة التي جرت في الامم المتحدة بخصوص قضية كوريا ، أعلن سليم سارير مندوب تركيا السابق في الامم المتحدة :[٥٦]

«ان العدوان على كوريا الجنوبية سيهدد السلم والامن الدوليين ، وان الاعضاء جميعا مسؤولون عن تنفيذ التزامات الامم المتحدة ، ان هذا الاجراء من قبل مجلس الامن لا يؤدي الى تدوينه في سجلات الامم المتحدة فحسب ، وانما يعبر عن روحها » .

وبمناسبة موافقة تركيا على ارسال فرقة من قواتها الى كوريا الجنوبية وذلك تحت اشراف هيئة الامم المتحدة ، اعلن عدنان مندريس ، رئيس وزراء تركيا السابق في المجلس الوطني التركي الكبير قائلا :ـ

« لا يمكن درء الاعمال العدائية الا اذا اتخذت الدول المحبة للسلام قرارا يماثل القرار الذي اتخذناه ، ووقتئذ يمكن صيانة السلام الدولي »[٥٧] .

(٥٤) Gonlubol, *Op. Cit.*, P. 27.

(٥٥) Gonlubol, *Op. Cit.*, P. 28.

(٥٦) Gonlubol, *Op. Cit.*, P. 29.

(٥٧) Disisleri Bakanligi Belleteni, December, 1950, P. 120.

ولقد كان سبب ارسال الفرقة التركية الى كوريا الجنوبية ، هو ان تركيا كانت ترغب في الانضمام الى حلف شمال الاطلسي ، لانها طلبت من مجلس الحلف عام ١٩٤٩ الاشتراك فيه ، الا ان بعض الدول الصغيرة في الحلف رفضت طلبها ، فكان اشتراك تركيا في الحرب الكورية عاملا اساسا بقبولها في حلف شمال الاطلسي ، لانها استطاعت بهذا الاجراء ان تبرهن مدى انصياعها لميثاق الامم المتحدة ، والعالم الغربي .

المبحث الثالث

٣ – طلب تركيا للانضمام الى حلف شمال الاطلسي

لم يستطع القادة الاتراك الوقوف وحدهم في الصراع مع السوفيت نظرا للظروف الاقتصادية والعسكرية لتركيا وقتئذ .

ولقد كانت تركيا تبحث عن دولة كبيرة تصون امنها من الخطر الخارجي ، ووجدت هذا الضمان في الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة خاصة .

ويقول الدكتور نهاد ايريم الذي كان يقود المعارضة في فترة حكم الحزب الديمقراطي : « تستطيع تركيا ان توقف العدوان في المستقبل ، وان خير ضمان على ذلك هو الولايات المتحدة ، غير اننا نريد تعهدا خطيا من الاخيرة في كفالة وصيانة سيادتنا »[1] .

وفي ايلول عام ١٩٤٨ خلال الخطوات التمهيدية لتأسيس حلف شمال الاطلسي ، قدم السفير التركي في الولايات المتحدة اقتراحا برغبة حكومته في الانضمام لحلف شمال الاطلسي .

وقد ابدت الحكومة الامريكية رغبتها في هذا الطلب ، وبعد تبادل المذكرات بين الحكومتين ، لم تستطع الحكومة التركية ان تصل الى نتائج ايجابية ، وقد صرح نجم الدين ساداك وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت في ١٦ آذار ١٩٤٩ في هذا الصدد :

---

(٥٨) Agin Tarihi, No. 145, May, Seving Matbaasi, Ankara, 1949, P. 31.

« ان بعض الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي رفضت طلب تركيا في الأنضمام الى الحلف ، وحجتهم في ذلك بان تركيا ليست واقعة على سواحل الاطلنطي ، لان الحلف سيشمل منطقة جغرافية محدودة »(٥٩) .

وقال أيضا نجم الدين صاداك في المجلس الوطني التركي الكبير :

« بدأت دول حلف شمال الاطلسي اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لامن الدول الاوربية ومنطقة الاطلنطي ، الا ان هذه الدول اهملت حماية شرقي البحر الابيض المتوسط ، انني لا ادرك كيف يمكن الدفاع عن غرب البحر الابيض المتوسط دون شرقه »(٦٠) .

ويقول قاسم اوس احد كتاب السياسة الخارجية في تركيا بهذا الصدد :

« ان شرق البحر الابيض المتوسط هو باب غربه ، ومن الصعوبة بمكان فهم الدفاع عن الاراضي والبحار خلف ذلك الباب ، ما دام الباب مفتوحا ، بل لا يمكن تصوره البتة »(٦١) .

وصرح عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا (سابقا) لجريدة انكليزية عقب فوز حزبه في انتخابات عام ١٩٥٠ مقترحا انشاء نظام دفاعي للبحر الابيض المتوسط يرتبط بحلف شمال الاطلسي(٦٢) .

وبعد فترة قصيرة من فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات ، صرح فؤاد كوبرولو وزير خارجية تركيا (سابقا) : « ان انقسام العالم الى معسكرين هو حادثة البتة ، الا انه يجب ان يقبل هذا الوضع كحقيقة ثابتة ، ان الدول المحبة

---

(٥٩) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security through Defensive Alliances", *The Turkish Yearbook of International Relations* 1960, Ankara: Ajans-Turk Press, 1963, P. 18.

(٦٠) *Ayin Tarihi*, Sayi, 197, Nisan, 1950, P. 28.

(٦١) US, Asim, "Turkiye Disisleri Bakaninin Bir." Ihtari *Vakit*, Nisan, 1950.

(٦٢) *Ayin Tarihi*, Sayi, 199, Haziran, 1950, PP. 109—105.

للديمقراطية واصلوا في مباحثاتهم مع المعسكر الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية طيلة خمس سنوات ، بغية الوصول الى اتفاق ودي بينهما ، الا ان هذه الجهود لم تكن مثمرة . وقد ازداد الخطر الشيوعي في بعض الدول ، ويخشى ان تقع هذه الدول في قبضة الشيوعية الدولية ، ان انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي يعتبر في حد ذاته فوزا كبيرا للسلام في الشرق الاوسط . ان سياستنا الخارجية هي وليدة ارادتنا القومية ، وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية هو مبدأ من مبادئ هذه السياسة . وينبغي على الولايات المتحدة تقديم العون العسكري والاقتصادي لتركيا ، لان الاخيرة كافحت كثيرا من اجل خدمة الانسانية واستتباب السلام في العالم »(٦٣) .

وبالرغم من الجهود التي بذلها الحزب الديمقراطي للانضمام الى حلف شمال الاطلسي الا ان هذه الجهود قوبلت بالمعارضة المستمرة من قبل الدول الصغيرة في الحلف .

ان الدول الاسكندنافية في حلف شمال الاطلسي كانت تعارض اقتراح تركيا في الانضمام للحلف ، وقد دعمت هذه الدول حججها بالاسباب الآتية :

١ ـ ان انضمام تركيا الى الحلف سوف يؤدي الى اعادة تسليحها ، ويترتب على ذلك ان يؤدي هذا الانضمام تحمل اعباء اقتصادية هائلة(٦٤) .

٢ ـ ان انضمامها الى الحلف سوف يؤدي الى زيادة خطر الحرب مع الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي يؤدي بالحلف الى توسيع التزاماته(٦٥) .

٣ ـ حتى في حالة انضمام تركيا الى الحلف ، وتقويتها فان عضويتها ستؤدي الى

---

(٦٣) Kurkcouglu Omer E., *Turkiyenin Arab Orta Dogusu'na Karsi* (1945—1970), Ankara, Seving Mathaasi, 1972, PP. 40—41.

(٦٤) Lewis *Op. Cit.*, P. 140.

(٦٥) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliances *Op. Cit.*, P. 19.

ضعف علاقات حلف شمال الاطلسي مع الشعوب التي تبغي الاشتراك فيه مثل ايران ومصر (٦٦) .

٤ ـ يمكن ضمان سيادة تركيا بغير طريق الانضمام لحلف شمال الاطلسي وذلك بقيام حلف للبحر الابيض المتوسط ، او بعقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة(٦٧) .

٥ ـ ليس بين تركيا والدول الاسكندنافية اية مصالح مشتركة وهي التي جعلها الحلف اساساً له (٦٨) .

٦ ـ عدم انتماء تركيا الى الاسرة المسيحية الاوربية(٦٩) .

ويبدو ان السبب الرئيسي في رفض الدول الاسكندنافية في انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي هو ان هذه الدول كانت تتلقى معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة ، وفي حالة قبول تركيا فيه ، فلابد ان قسطا وافرا من هذه المعونات ستنفق على تركيا ، وبالتالي فان هذه الدول ستتضرر من وراء ذلك .

كما عارضت بريطانيا انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي ، لانها كانت تنوي انشاء حلف من دول الشرق الاوسط ، اذ اعتبرت بريطانيا تركيا الدعامة الاساسية لخدمة مصالحها في هذه المنطقة ، الا ان بريطانيا تراجعت عن رأيها في رفضها انضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي ، بعد ان وعدتها تركيا تأسيس حلف لدول الشرق الاوسط(٧٠) .

---

(٦٦) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliances Op. Cit., P. 19.

(٦٧) Armaoglu, *Op. Cit.*, P. 810.

(٦٨) Armaoglu, *Op. Cit.*, P. 810.

(٦٩) Gonlubol, Mehmet, "Dis Ve Ic Etkener acisindan Nato Ve Turkiye", *Belgelerle Turk Tarihi Dergisi*, Sayi: 43, Nisan 1971, P. 41.

(٧٠) Gonlubol, Mehmet, Dis Ve Ic Etkener acisindan Nato Ve Turkiye *Op. Cit.*, P. 41

اما بالنسبة الى الولايات المتحدة ، فبالرغم من انها حبذت ان يشمل الحلف دولا اخرى عند انشائه الا انها شعرت ان ليس لها ان تتحمل التزامات اخرى حتى يشتد عود حلف شمال الاطلسي ، ويتم انجاز تقدم كبير في تطوير القوة الجماعية لاعضائه ، اضف الى ذلك ان وزارة الخارجية الامريكية كانت تخشى من ان تقدم ضمانا من جانب واحد الى تركيا ، لان ذلك قد يعني ان الولايات المتحدة لا تكترث بامن اليونان وايران(٧١) .

ولايجاد جو ملائم لقبول تركيا في حلف شمال الاطلسي ، فقد ركز القادة الاتراك على النقاط الاتية :(٧٢)

١ ـ هناك ضعف جلي يعاني منه حلف شمال الاطلسي في الجناح الجنوبي الشرقي : فالدول الغربية كانت مستغرقة في احساس زائف بالامن وذلك كنوع من « خط ماجينو » مما دل على وجود ضعف ، وكان من المحتم ان يعوق التعامل مع الاهداف السوفيتية بعيدة المدى ولهذا السبب فان القوة الدفاعية لحلف شمال الاطلسي احتاجت الى تقوية الجناح الجنوبي الشرقي ، وان اتساع الخطر السوفيتي عن طريق المضايق نحو البحر الابيض المتوسط لن يهدد هذه المنطقة فحسب ، بل يهدد امن اوربا الغربية ، والولايات المتحدة ، وفي حالة انضمام تركيا الى الحلف يكون قد سد الفراغ الحاصل في الجناح الجنوبي الشرقي منه .

٢ ـ يتطلب الدفاع عن العالم الحر خططا دفاعيا مشتركا ، ويتحقق هذا فقط فيما اذا نظمت الشعوب الحرة للعالم امكانياتها العسكرية في موقف مشترك .

٣ ـ ان لتركيا جيشا قويا يبلغ تعداده ٦٥٠ر٠٠٠ جندي ، وان نصف ميزانيتها تكرس للانفاق العسكري ، بالاضافة الى ذلك ان هذا الجيش يتميز بالبسالة

---

(٧١) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliances *Op. Cit.*, P. 02.

(٧٢) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliances *Op. Cit.*, P. 12.

والشجاعة ، والدليل على ذلك بان الفرقة التركية لعبت دورا بطوليا في حرب كوريا .

٤ ـ تعتبر تركيا مصدر قوة للغرب وليست عائقا امامه وذلك بتبنيها النظام الديمقراطي وانتقالها من دكتاتورية الحزب الواحد الى نظام تعدد الاحزاب بالطريق السلمي وهو المعمول به في الغرب ، وان هذا النظام لا يتحقق الا في الدول التي وصلت الى التكامل والنضوج السياسي (٧٣) .

وفي الواقع انه تم اخبار الاتراك عدد مرات انه عن طريق معاهدة التحالف التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا وتركيا في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٩ سوف يحصلون على كافة مزايا حلف شمال الاطلسي دون التعرض لاية مخاطر (٧٤) .

وقد قدم D. Acheson وزير خارجية الولايات المتحدة مذكرة الى الحكومة التركية باسم مجلس حلف شمال الاطلسي في ٢٠ ايلول ١٩٥٠ جاء فيها :

« من اللازم ان تشترك تركيا في الجهاز العسكري لحلف شمال الاطلسي وذلك لمقتضيات الدفاع عن حوض البحر الابيض المتوسط ـ متى ما ارادت ذلك ، ان مجلس الحلف يقدر دور تركيا الذي تلعبه في شرقي البحر المتوسط من اجل ادامة السلم في هذه المنطقة ، كما انه يقدر جهود تركيا في احترام ميثاق الامم المتحدة » (٧٥) .

والقى فؤاد كوبرولو وزير خارجية تركيا كلمته بهذه المناسبة في المجلس الوطني التركي الكبير جاء فيها : (٧٦)

« .... وقد بذلت تركيا جهودا فائقة من قبل ، بغية الانضمام الى حلف

(٧٣) Gulek, Kasm, "Democracy Takes Root in Turkey", *Foreign Affairs*, Vol. 30, No. 1, October, 1951, PP. 135—144..

(٧٤) *New York Times*, Augest 11, 1950, P. 1.

(٧٥) Ayin Tarihi, Sayi. 203, Ekim, 1950, P. 158.

(٧٦) Ayin Tarihi, Sayi. 207, Subat, 1951, PP. 180—181.

شمال الاطلسي ، الا ان بعض الدول الاعضاء في الحلف رفضت ذلك ، اما الان فان جهودنا قد تحققت بعد قبولنا في الجهاز العسكري لحلف شمال الاطلسي ، وان لم تكن مرضية كامل الرضا ، الا انها انسب وضعا من السابق . ان العامل الجغرافي والثقافي قد ربط تركيا باوربا من ناحية ، والشرق الاوسط من ناحية اخرى وفي الحقيقة ليس هناك شيء يفرق بين اوربا والشرق الاوسط كقارتين مستقلتين ، اذ هما جزءان يتمم بعضهما البعض .... » .

وقدمت تركيا اقتراحات اخرى للولايات المتحدة ، منها تأسيس روابط التعاقد المباشر معها عن طريق اتفاقيات ثنائية ، الا ان الولايات المتحدة لم تبد رغبتها في ذلك ، كما قدمت اقتراحا آخر طلبت من الولايات المتحدة الالتزام بمعاهدة المساعدة المتبادلة (Treaty of Mutual Assistance) المعقودة بين تركيا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٣٩ ، غير ان الولايات المتحدة رفضت ايضا هذا الاقتراح (٧٧) .

واخيرا تم قبول انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي في مؤتمر اوتوا بناء على توصية مجلس الحلف في ٢١ ايلول عام ١٩٥١ كعضوية كاملة (٧٨) .

وقد بعث الرئيس الامريكي رسالة الى الرئيس جلال بايار رئيس جمهورية تركيا في ذلك الوقت جاء فيها :

« سررت شخصيا بهذا القرار ، لانه يمثل تحقيق رغبة الحكومة التركية وشعبها ، ويجب ان نقر بان تركيا بذلت جهودا جبارة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على استقلالها ووحدة اراضيها امام التهديدات والضغوط الحالية » (٧٩) .

(٧٧) *New York Times*, Augest 11, 1950, P. 1.

(٧٨) Hurewitz, J.C., *Middle East Dilemmas*: The Background of the United States Policy, Council on Foreign Relations, New York: Harper and brothers, 1953, PP. 205—206.

(٧٩) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliances", *Op. Cit.*, P. 2.

والشجاعة ، والدليل على ذلك بان الفرقة التركية لعبت دورا بطوليا في حرب كوريا .

٤ ـ تعتبر تركيا مصدر قوة للغرب وليست عائقا امامه وذلك بتبنيها النظام الديمقراطي وانتقالها من دكتاتورية الحزب الواحد الى نظام تعدد الاحزاب بالطريق السلمي وهو المعمول به في الغرب ، وان هذا النظام لا يتحقق الا في الدول التي وصلت الى التكامل والنضوج السياسي (٧٣) .

وفي الواقع انه تم اخبار الاتراك عدد مرات انه عن طريق معاهدة التحالف التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا وتركيا في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٩ سوف يحصلون على كافة مزايا حلف شمال الاطلسي دون التعرض لاية مخاطر (٧٤) .

وقد قدم D. Acheson وزير خارجية الولايات المتحدة مذكرة الى الحكومة التركية باسم مجلس حلف شمال الاطلسي في ٢٠ ايلول ١٩٥٠ جاء فيها :

« من اللازم ان تشترك تركيا في الجهاز العسكري لحلف شمال الاطلسي وذلك لمقتضيات الدفاع عن حوض البحر الابيض المتوسط ـ متى ما ارادت ذلك ـ ان مجلس الحلف يقدر دور تركيا الذي تلعبه في شرقي البحر المتوسط من اجل ادامة السلم في هذه المنطقة ، كما انه يقدر جهود تركيا في احترام ميثاق الامم المتحدة » (٧٥) .

والقى فؤاد كوبورلو وزير خارجية تركيا كلمته بهذه المناسبة في المجلس الوطني التركي الكبير جاء فيها : (٧٦)

« ... وقد بذلت تركيا جهودا فائقة من قبل ، بغية الانضمام الى حلف

(٧٣) Gulek, Kasm, "Democracy Takes Root in Turkey", *Foreign Affairs*, Vol. 30, No. 1, October, 1951, PP. 135—144..

(٧٤) *New York Times*, Augest 11, 1950, P. 1.

(٧٥) Ayin Tarihi, Sayi. 203, Ekim, 1950, P. 158.

(٧٦) Ayin Tarihi, Sayi. 207, Subat, 1951, PP. 180—181.

شمال الاطلسي ، الا ان بعض الدول الاعضاء في الحلف رفضت ذلك ، اما الان فان جهودنا قد تحققت بعد قبولنا في الجهاز العسكري لحلف شمال الاطلسي ، وان لم تكن مرضية كامل الرضا . الا انها انسب وضعا من السابق . ان العامل الجغرافي والثقافي قد ربط تركيا باوربا من ناحية ، والشرق الاوسط من ناحية اخرى وفي الحقيقة ليس هناك شيء يفرق بين اوربا والشرق الاوسط كقارتين مستقلتين ، اذ هما جزءان يتمم بعضهما البعض .... »

وقدمت تركيا اقتراحات اخرى للولايات المتحدة ، منها تأسيس روابط التعاقد المباشر معها عن طريق اتفاقيات ثنائية ، الا ان الولايات المتحدة لم تبد رغبتها في ذلك ، كما قدمت اقتراحا آخر طلبت من الولايات المتحدة الالتزام بمعاهدة المساعدة المتبادلة (Treaty of Mutual Assistance) المعقودة بين تركيا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٣٩ ، غير ان الولايات المتحدة رفضت ايضا هذا الاقتراح (٧٧) .

واخيرا تم قبول انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي في مؤتمر اوتوا بناء على توصية مجلس الحلف في ٢١ ايلول عام ١٩٥١ كعضوية كاملة (٧٨) .

وقد بعث الرئيس الامريكي رسالة الى الرئيس جلال بايار رئيس جمهورية تركيا في ذلك الوقت جاء فيها :

« سررت شخصيا بهذا القرار ، لانه يمثل تحقيق رغبة الحكومة التركية وشعبها ، ويجب ان نقر بان تركيا بذلت جهودا جبارة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على استقلالها ووحدة اراضيها امام التهديدات والضغوط الحالية » (٧٩) .

(٧٧) *New York Times*, Augest 11, 1950, P. 1.

(٧٨) Hurewitz, J.C., *Middle East Dilemmas*: The Background of the United States Policy, Council on Foreign Relations, New York: Harper and brothers, 1953, PP. 205—206.

(٧٩) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliances", *Op. Cit.*, P. 2.

وفي احدى جولات جلال بايار رئيس الجمهورية ، كان قد اعاد سرور الرئيس ترومان قائلا :

« ان تركيا سوف تنفذ جميع التزاماتها في حلف شمال الاطلسي التي هي عضو فيه »[٨٠] .

وقد اعلن وزير خارجية الولايات المتحدة في الكونجرس الامريكي في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٢ بان انضمام تركيا واليونان الى حلف شمال الاطلسي لا يؤدي فقط الى الحفاظ على امنهما فحسب وانما على امن الغرب ، ولاحظ اهمية هذه العضوية في النقاط الآتية :[٨١]

١ ـ ان حماية امن تركيا واليونان هي ضمان المنافع للولايات المتحدة ذلك لان بضائع الاخيرة سوف تغزو اسواق هاتين الدولتين .

٢ ـ سوف يؤدي انضمامهما الى حلف شمال الاطلسي الى صيانة السلم في حوض البحر الابيض المتوسط ، والشرق الاوسط لان هاتين المنطقتين لها اهمية استراتيجية للدفاع عن العالم الحر .

٣ ـ ان الجناح الجنوبي الشرقي لقوات حلف شمال الاطلسي سوف يزداد قوة .

٤ ـ ان تركيا واليونان تمتلكان قوات ضخمة وتمتاز هذه القوات بالبسالة والشجاعة .

٥ ـ ان تركيا واليونان سوف تكرسان جهودهما في الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

٦ ـ ان هاتين الدولتين سوف تقومان بتقوية نظامهما الديمقراطي والتعاون بفعالية مع الغرب لعدة سنوات اخرى .

---

(٨٠) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliance", *Op. Cit.*, P. 23.

(٨١) Atasov, Turkkaya, *N.A.T.O. and Turkey*, Ankara: Seving Printing House, 1970, P. 115.

وفي ١٨ شباط ١٩٥٢ نفذ البروتوكول الخاص بانضمام تركيا الى الحلف ، وفي هذه الفترة بالذات وافق المجلس الوطني التركي الكبير على هذا القرار[٨٢] ، وبانضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي يكون قد امتد دفاع الغرب الى حدود ايران ، وسد الفراغ في الجناح الشرقي لحوض البحر الابيض المتوسط .

وقد وصف ناطق باسم الحكومة التركية هذا القرار بانه « نصر عظيم » وأضاف قائلا :

« ان الدماء التركية التي اريقت في كوريا لم تذهب هباء ، اذ أدت قبول الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي في مؤتمر اوتوا انضمام تركيا اليه »[٨٣] .

وقيم الرئيس عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا قرار اوتوا في تصريح له :

« ان الحزب الديمقراطي سيحقق نصرا أثر كل مرة يفوز في الانتخابات ، فقد جاء قبولنا في حلف شمال الاطلسي عقب فوزنا في الانتخابات ، سيجيء يوم نجني ثمار ما زرعنا .

وبفضل هذه المعاهدة لن تكون تركيا وحدها في الميدان للدفاع عن سيادة اقليمها »[٨٤] .

أما المهتمون بشؤون العلاقات الدولية في تركيا عبروا عن اغتباطهم بانضمام تركيا الى الحلف حيث أكدوا :

« بان الدبلوماسية الديناميكية حققت لتركيا السمعة والامن في انضمامها الى الاحلاف الغربية »[٨٥] .

---

(٨٢) Hurewitz, *Op. Cit.*, P. 206.

(٨٣) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliance", *Op. Cit.*, P. 312.

(٨٤) Ayremir, *Op. Cit.*, P. 312.

(٨٥) Tamkoc, Metin, "Turkey Quest for Security Defensive Alliance", Op. Cit., PP. 23—24.

واضافوا الى ذلك :

« ان نجاح تركيا هو نجاح ثنائي : لان تركيا لم تحصل على التزام رسمي من القوى الغربية عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة للدفاع ضد الاتحاد السوفيتي فحسب ، وانما أيضا قبولها في عائلة الشعوب المسيحية التي أغلقت الباب أمام الشعب التركي المسلم »(٨٦) .

وبعد انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي عدلت المادة الخامسة من ميثاق الحلف فأصبحت كالاتي :

١ – ان أي هجوم يقع على اقليم أي طرف من الأطراف المتعاقدة في اوروبا ، وأمريكا الشمالية ، والمقاطعات الفرنسية في الجزائر ، وعلى أراضي تركيا ، أو على الجزر التي تخضع لاختصاص أي طرف من الاطراف في منطقة الاطلنطي الى الشمال من مدار السرطان يعتبر هجوما على الجميع .

٢ – أي هجوم يقع على قوات ، وسفن ، أو طائرات أي طرف من الاطراف ، أو على قوات الاحتلال التابعة لاي طرف في أوروبا وعلى البحر الابيض المتوسط ، أو على شمال منطقة الاطلنطي لشمال مدار السرطان يعتبر هجوما على الجميع(٨٧) .

وبناء على ذلك أصبح من حق تركيا واليونان تصيب من المال المخصص لأنفاق مساعدات الدفاع المشترك ، وقد تحدد هذا المبلغ بـ ١٠٠٠ مليون دولار للدول الاعضاء في الحلف ، يدفع منها ١٠٠ مليون دولار عند التوقيع على معاهدات ثنائية بين الولايات المتحدة وكل عضو في الحلف ، أما الباقي فيدفع في حالة موافقة رئيس الجمهورية للولايات المتحدة على برنامج الدفاع عن حلف شمال الاطلسي الذي عهد الى لجنة الدفاع التابعة للحلف باعداده(٨٨) .

(٨٦) Tamkoc, Metin, ''Turkey Quest for Security Defensive Alliance'', *Op. Cit.*, P. 24.

(٨٧) Felliet, Denise, *Documents on International Affairs* 1951, Oxford University Press, 1959, P. 66.

(٨٨) الجمال ، أحمد عبدالقادر : مرجع سابق ، ص ٥٢٩ .

وقد جاء في هذه المعاهدات الثنائية بين الدول الاعضاء في الحلف والولايات المتحدة الملاحظات الآتية:(٨٩)

١ – تمنح المساعدات العسكرية الامريكية بدون مقابل الا انه لا يسمح للدول استخدامها خارج المنطقة الجغرافية المحددة للحلف الا بعد اذن من الولايات المتحدة ، وان هذا لايمنع ان تقوم الدولة باستخدام اسلحتها المنتجة محليا في أي مكان من العالم .

٢ – ان الولايات المتحدة تستطيع طلب المواد الاستراتيجية من الدول التي تتفق معها وذلك استنادا على عقود خاصة تعقد بين الطرفين .

٣ – ان المشرفين على هذه المساعدات سواء أكانوا من المدنيين أو العسكريين يتمتعون بالحصانة والامتيازات الدبلوماسية .

٤ – تلتزم الدول التي توقع على هذه المعاهدات صيانة الاسرار العسكرية ومكافحة الجاسوسية .

٥ – يجوز لكل من الطرفين انهاء المعاهدة شريطة ان يخطر عن ذلك بسنة واحدة على الاقل .

وبعد انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي ارسلت الحكومة السوفيتية مذكرة للحكومة التركية وصفت قبول الاخيرة في الحلف : بانه من شأنه ان يؤدي الى اساءة العلاقة بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، وقد جاء في المذكرة التي ارسلتها حكومة الاتحاد السوفيتي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥١ ما يلي:(٩٠)

« ان الشعب التركي سيدفع كثيرا نتيجة للسياسة الخاطئة التي تتبعها الدوائر الحاكمة .. ان آلفا من الجنود الاتراك حفروا قبورهم بأيديهم في أرض كوريا .. وقد اعتقدوا بأن في دفاعهم عن كوريا دفاعا عن حدود تركيا » .

(٨٩) الجمال ، أحمد عبدالقادر : مرجع سابق ، ص ٥٢٩ – ٥٣٠ .

(٩٠) Tamkoc, Metin, ''Turkey Quest for Security Defensive Alliance'', *Op. Cit.*, P. 24.

وبعد انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي ، عمل الغرب جاهـدا على استمالة يوغسلافيا اليه • وقد انصب التفكير بضمها الى حلف شمال الاطلسي غير ان ذلك قوبل بمعارضة من جانبها ، ومن جانب الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ، لاسباب عديدة لا تدخل في صلب رسالتنا • ولذلك فقد حاول الغرب ايجاد حل آخر من شأنه ان يؤدي الى التوفيق بين ظروف يوغسلافيا وظروف حلف شمال الاطلسي ، وعلى هذا الاساس انشأ حلف البلقان بين تركيا ويوغسلافيا واليونان في ٢٨ شباط ١٩٥٣ •

وقد رأينا انه من الاوفق بحث هذا الموضوع في المبحث القادم •

المبحث الرابع

تركيا وحلف البلقان

وبعد انضمام تركيا واليونان الى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ وجدت الدول الاعضاء في هذا الحلف ان هناك فراغا في الجناح الايمن منه ، وان هذا الجناح يضم قسما من دول البلقان ، ولذلك كرست الدول الغربية جهودها لتكوين حلف من دول البلقان وضم يوغسلافيا اليه ، بعد ان عارضت الاخيرة الانضمام الى حلف شمال الاطلسي وخاصة بعد ان انشقت يوغسلافيا من الكرملين منذ عام ١٩٤٨ ، ورغبت في التعاون مع الغرب ، وبدأت بالاعتماد في حياتها الاقتصادية على المعونات الامريكية بالدرجة الاولى(٩١) •

زد على ذلك ان العلاقات قد تحسنت كثيرا بين تركيا واليونان بعد انضمامهما الى حلف شمال الاطلسي ، اذ قامت سلسلة زيارات متبادلة بين الدولتين ، حيث زار وزير الخارجية اليوناني تركيا في كانون الثاني ١٩٥٢ ، ورد الزيارة عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا السابق وفؤاد كوبرولو وزير خارجيته في ٢٦ نيسان عام ١٩٥٢ ، وعقب هذه الزيارة قام ملك اليونان بزيارة تركيا في ٨ حزيران ١٩٥٢ ، كما قام رئيس جمهورية تركيا بزيارة اليونان في ٢٧ شباط ١٩٥٢(٩٢) •

كما قامت سلسلة زيارات متبادلة بين تركيا ويوغسلافيا ، حيث قامت بعثة عسكرية يوغسلافية بزيارة تركيا في ٢٤ ايلول ١٩٥٢ ، وقامت بعثة عسكرية تركية لزيارة يوغسلافيا لنفس الغرض(٩٣) •

وفي هذه الفترة بالذات قام وزير الاقتصاد والتجارة التركـي بزيـارة يوغسلافيا من اجل توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين(٩٤) •

---

(٩١) Armaoglu, *Op. Cit.*, P. 814.
(٩٢) Armaoglu, *Op. Cit.*, P. 814.
(٩٣) Atasv, *Op. Cit.*, P. 119.
(٩٤) Atasv, *Op. Cit.*, P. 119.

وفي ٢٦ ايلول وصلت بعثة عسكرية يوغسلافية الى اثينا ، وبعد اربعة ايام من المحادثات اتفقت الدولتان على رفع التمثيل الدبلوماسي الى درجة سفارة(٩٥) .

وتمخضت عن تبادل هذه الزيارات اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في بلغراد في كانون الثاني ١٩٥٣ ، وتحدث تيتو بهذه المناسبة مخاطبا اياهم :

« بأن التعاون بين الدول الثلاث سيؤدي الى استتباب الامن في هذا الجزء من اوربا »(٩٦) .

ورد فؤاد كوبورلو قائلا : « ان التعاون بين الدول البلقانية الثلاث يتمخض عنه الدفاع المشترك عن هذا الجزء الحيوي من العالم »(٩٧) .

وبعد انتهاء المباحثات صدر البلاغ المشترك جاء فيه : « توحي هذه المحادثات الى اتفاق كلي في وجهات النظر وخاصة في ميادين الامن المشترك لهذه الدول »(٩٨) .

كما عقد في انقرة اجتماع تمهيدي بين وفود الدول الثلاث بين ١٧ - ٢٠ شباط عام ١٩٥٣ ، وخلاله تم التوقيع على اتفاقية اقتصادية جديدة بين يوغسلافيا وتركيا(٩٩) .

وقد كانت ثمرة هذه الجهود المتواصلة توقيع الدول الثلاث على معاهدة الصداقة والتعاون في ٢٨ شباط ١٩٥٣ وجاء في مقدمة هذه المعاهدة على :(١٠٠)

---

(٩٥)
(٩٦) Ataov, *Op. Cit.*, P. 119.
(٩٧) Ataov, *Op. Cit.*, P. 119.
(٩٨) Ataov, *Op. Cit.*, P. 119.
(٩٩) Ataov, *Op. Cit.*, P. 119.
(١٠٠) Ataov, *Op. Cit.*, P. 119.
Royal Institute of International Affairs, Documents on International Affairs 1952, London: Oxford University Press, 1956, P. 271.

« ايمان هذه الدول بمبادىء الامم المتحدة استنادا الى المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة التي تنص على : انه ليس في هذا الميثاق ما ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى او جماعات في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن من التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدوليين »(١٠١) .

وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على ما يلي :

« عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء وفض المنازعات بالطرق السلمية »(١٠٢) .

وكان السبب في اضافة هذه المادة - على ما يبدو - هو رغبة كل دولة في الحفاظ على نظامها السياسي الخاص .

وأخذ الحلف بمبدأ التشاور في المادة الاولى من المعاهدة في جميع المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة ، وتحقيقا لذلك اتفقوا على اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث مرة كل سنة على الاقل »(١٠٣) .

وجاء في المادة الثالثة :

« يستمر اركان حرب الاطراف المتعاقدين ، في تعاونهم ليقدموا الى حكوماتهم التوصيات المتعلقة بمسائل الدفاع التي تضمنتها هذه المعاهدة حتى يتاح لتلك الحكومات ان تتخذ القرارات المتناسقة »(١٠٤) .

وتنص المادة السادسة من المعاهدة على ما يلي :

« وجب على الاطراف المتعاقدة عدم عقد معاهدة تضر بمصالح الغير »(١٠٥).

---

(١٠١) Stebbins, Richard P., The United States in World Affairs 1953, New York, 1955, P. 205.
(١٠٢) Armaoglu, Op. Cit., P. 815.
(١٠٣) Stebbins, op. cit., p. 203.
(١٠٤) B.S.E., "Athens, Ankara, and Belgrade Iimplications of the Balkan pact", *The World Today*, Vol. IX, No. 7, July, Institute of international Affairs, 1953, P. 287.
(١٠٥) Armaoglu, Op. Cit., P. 815.

كما جاء في الاتفاقية بان :

« المعاهدة لا تتعارض مع التزامات اليونان وتركيا كأعضاء في حلف شمال الاطلسي »[١٠٦] .

والمعاهدة لا تلزم اي طرف من الاطراف المتعاقدة اتخاذ ما يلزم من وسائل الدفاع المشترك في حالة وقوع عدوان على دولة من دول الاتفاق[١٠٧] .

وجاء في المعاهدة بانها تبقى مفتوحة لكل دولة تبغي الاشتراك فيها ، كما نصت على المساواة مع الدول الثلاث الموقعة عليها[١٠٨] .

ونصت المعاهدة ايضا بحق كل دولة الانسحاب من الحلف بعد انقضاء اربع سنوات شريطة ان تخطر الدولة الحلف قبل سنة من قرار الانسحاب[١٠٩] .

وفي ١١ (تموز) ١٩٥٣ ، قرر وزراء خارجية الدول الاعضاء بايجاد سكرتارية دائمة للحلف وظيفتها هي اعداد المؤتمرات لوزراء خارجية هذه الدول[١١٠] .

ان عدم وجود نص في المعاهدة يأخذ بالدفاع الجماعي في حالة وقوع عدوان على دولة من هذه الدول اعتبر عيباً في المعاهدة ، وللتخلص من ذلك كان يوجد بديلان : ـ[١١١]

١ ـ البديل الاول : أن تنضم يوغسلافيا الى حلف شمال الاطلسي ، وقد رفض تيتو هذا الاقتراح .

٢ ـ البديل الثاني : هو ربط الدول البلقانية الثلاث بنفس الخطوط التي ارتبط

---

(١٠٦) B.S.E., "Athens, Ankara, and Belgrade Iimplications of the Balkan pact", Op. Cit., P. 276.

(١٠٧) Stebbins, Op. Cit., P. 203.

(١٠٨) B.S.E., "Athens, Ankara, and Belgrade Iimplications of the Balkan pact", Op. Cit., P. 287.

(١٠٩) B.S.E., "Athens, Ankara, and Belgrade Iimplications of the Balkan pact", Op. Cit., P. 287.

(١١٠) Atanov, Op. Cit., P. 120.

(١١١) Atanov, Op. Cit., P. 121

بها الاعلان الانجلو ـ امريكي ، مع مجلس الدفاع الاوربي ، الا ان العداء الايطالي اليوغسلافي كان حائلا دون تحقيق ذلك بسبب الخلاف الموجود بين يوغسلافيا وايطاليا على منطقة تريست (Trieste) اضف الى ذلك بان ايطاليا كانت لا ترتأي تقوية سمعة يوغسلافيا في الدول الاوربية .

وقد حاولت تركيا ضم ايطاليا الى معاهدة البلقان ، وبهذا الخصوص زار فؤاد كوبورلو وزير خارجية تركيا روما واعقب ذلك زيارات متعددة قام بها زعماء الاتراك اليها ، الا ان النتائج كانت غير مثمرة سوى ان ايطاليا اكدت ولائها الى حلف شمال الاطلسي[١١٢] .

وقد بدات تركيا مساعيها لتحويل هذه المعاهدة الى معاهدة حقيقية ، حيث وقعت الدول البلقانية الثلاث في بلد (Bled) على حلف البلقان في ٩ آب ١٩٥٤[١١٣] .

وقد جاء في مقدمة هذا الحلف ما يلي :[١١٤]

« نؤكد ايماننا على مبادىء الامم المتحدة ، ورغبتنا في المساهمة عن طريق توحيد جهودنا لتقوية السلام ، وتطوير التعاون الدولي » .

واعترفت المعاهدة بالتزامات تركيا واليونان بحلف شمال الاطلسي ، كما جاء فيها على ان العدوان على اية دولة من الدول الاعضاء يعتبر عدوانا على الجميع ، وقررت الدول الاعضاء في المعاهدة على انشاء مجلس دائم يضم وزراء الخارجية ، ويجتمع المجلس مرتين كل سنة على الاقل ، كما واتفقت على تأسيس المجلس الاستشاري للحلف .

---

(١١٢) Atanov, Op. Cit., P. 121

(١١٣) Curl, P.V., *Documents on American Foreign Relations* 1954, New York: Harper, 1955, P. 189.

(١١٤) Ayin Tarihi, August 9., Ankara: Seving Matbaasi, PP. 85—88.

وبعد توقيع هذه المعاهدة كانت تركيا تعتقد بانها اكتسبت مركزا دوليا مرموقا ، وان هذه السياسة تمكنها من تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة لها .

الا ان هذا الحلف لم يدم طويلا ، حيث بدأ يفقد قوته في ربيع ١٩٥٥ وذلك نتيجة للعوامل الآتية :ـ

١ ـ التقارب الذي حصل بين الاتحاد السوفيتي و يوغسلافيا،ولاسيما ان القادة الجدد في الاتحاد السوفيتي اعلنوا عن رغبتهم في التخلي عن سياسة ستالين وتصحيح اخطائه ولتحقيق هذا الغرض قام خروشوف و بولغانين بزيارة بلغراد في مايس ١٩٥٥ .

٢ ـ الخلافات بين تركيا واليونان حول قضية قبرص .

ومما لا شك فيه ان حلف البلقان قوي الجناح الايمن لحلف شمال الاطلسي ، الا ان الحلف لم يرس على قواعد متينة بالاضافة الى ذلك انه لا يمكن تحقيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول تتباين انظمتها السياسية والاقتصادية .

والواقع ان هذا الحلف هو وليد لبعض الظروف والملابسات الدولية ، وبانتهائها انتهى الحلف .

الفصل الثاني

السياسة الخارجية التركية
تجاه الغرب بعد انقلاب مايس ١٩٦٠

لقد قاد الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس حملته الانتخابية في الاربعينات من هذا القرن على أساس التقرب من الغرب والسير في ضوء معالمه ، وقد دخلت هذه الافكار الى حيز التنفيذ بعد فوزه في الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٥٠ ، اذ انضمت تركيا الى التكتلات العسكرية الغربية ، وتعاونت مع الغرب في تقديم مشاريع لدول الشرق الاوسط لاقامة حلف يضم هذه الدول ، الا أن هذا الحزب شهد موجة من القلاقل والاضطرابات في الفترة الاخيرة من حكمه ، وكان من نتيجة ذلك ان أطاح الجيش بحكم الرئيس مندريس .

ويتبادر الى الذهن هذا السؤال المنطقي هو : هل طرأ تغير على السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ؟ للاجابة على هذا السؤال يتطلب على الباحث دراسة انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، والتغيرات التي استجدت على السياسة الخارجية التركية بعد هذه الفترة .

المبحث الاول

انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠

١ ـ الاسباب التي أدت الى قيام الانقلاب

يعتبر الجيش نفسه في تركيا من حماة مبادىء أتاتورك والذود عنها ، ولقد كان أتاتورك يكره اقحام الجيش في الامور السياسية ، لذا نحى الجيش من ممارسة السلطة السياسية في البلاد ، وكان يعتمد في هذا الخصوص على مجموعات من المدنيين ، الا انه كان يرى وجوب تدخله في حالة تفاقم الاوضاع لاعادة الامور الى مجراها .

وقد جاء انقلاب مايس ١٩٦٠ نتيجة للمنازعات الشديدة بين الحزب الديمقراطي الحاكم في ذلك الوقت وحزب الشعب الجمهوري الذي قاد المعارضة في حينه ، وتفاقمت الامور في نيسان ١٩٦٠ عندما وجه مندريس أوامره الى الجيش للحد من دعاية حزب الشعب الجمهوري ضد حكومته وبث روح الاستقرار في البلد ، وقد اعتبر الجيش هذه الاوامر بمثابة انتهاك للمبادىء التي أرسى تقاليدها مصطفى كمال أتاتورك بعدم اقحام الجيش في الامور السياسية[١] .

ووجه قادة الجيش اتهامات عديدة لحكومة مندريس منها خرق الدستور واقحام الجيش في الامور السياسية ، واستخدام أموال الشعب لتحقيق مكاسب شخصية[٢] .

(١) Welker, Weiker, *The Turkish Revolution* 1960—1961, Washington the brookeing Institution, 1963, P. 25.

(٢) Welker, *Op.. Cit.*, P. 25.

ولكن يا ترى ما هي الاسباب الحقيقة التي أدت الى قيام انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، للاجابة على هذا التساؤل لزم علينا أن نضع نصب أعيننا الاسباب الاتية :

١ ـ العامل الاقتصادي : قدمت الولايات المتحدة معونات اقتصادية وعسكرية لتركيا خلال عام ١٩٤٧ وفقا لمبدأ ترومان ، لان الغرب ارتأى في هذه الفترة تقوية دفاعاته الاستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن الممكن تقدير المساعدات الاقتصادية المباشرة التي حصلت عليها تركيا بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٨ بـ ٧٢٨ مليون دولار ، أما المساعدات غير المباشرة فبلغت بـ ٩٣٨ مليون دولار[٣] .

ونتيجة للمعضلات الاقتصادية التي شاهدتها تركيا عام ١٩٥٨ ، أعلنت حكومة مندريس في ٤ آب من نفس العام عن برنامج اقتصادي عرف « ببرنامج الاستقرار الاقتصادي » ويهدف هذا البرنامج الى التعاون مع المنظمات الدولية كالمجلس الاقتصادي الاوربي ، وصندوق النقد الدولي[٤] ووفقا لهذا البرنامج اعتمد المجلس الاقتصادي الاوربي لتركيا مبلغا قدره ١٠٠ مليون دولار ، واعتمد صندوق النقد الدولي لها ٢٥ مليون دولار ، أما الولايات المتحدة فقدمت لها ٢٣٤ مليون دولار[٥] .

يقول عصمت اينونو حول هذه المساعدات الخارجية ، وقد أكد الحزب الديمقراطي عندما كان في صفوف المعارضة : « ان الشعب لايعيش في رخاء ورفاهية مادام معتمدا على المعونات الاجنبية » ، وقد كرر مندريس في السنوات الاولى من حكمه قوله « ان هذه الدولة لم تنشأ على مبدأ ترومان ، أو مشروع مارشال ، أو عون أية دولة اخرى ، ان تركيا في وضع باستطاعتها ان تكتفي ذاتيا بمصادرها

(٣) Lewis, *Op. Cit.*, P. 191.

(٤) *The Turkish Revolution of 27 May 1960 with Economic Judicial aspects*, Yayin ve Turizm Bakanligi Yayinlarindon, Istanbul Milli Egitim Basimevi, 1963, P. 39.

(٥) Lewis, *Op. Cit.*, P. 192.

الطبيعية ، في العالم اليوم دول كثيرة ستصبح في وضع سيء اذا ما انقطعت عنها هذه المعونات ، غير ان تركيا ليست من عداد هذه الدول ، أما اليوم وبعد مضي ثماني عشرة سنة فان مندريس قد جعل من تركيا أكثر دول العالم احتياجا للمعونات الاجنبية ، اننا نؤيد بقوة التعاون مع شعوب العالم ، ولكننا نعادي الدول التي تمنحنا المعونات الاقتصادية بضمانات ، لان ذلك يعتبر اهانة لكرامة الشعب التركي »(٦) .

ان حكومة مندريس قد اعترفت باخطائها في السياسة الاقتصادية ، وحاولت ادخال بعض الاصلاحات بواسطة المعونات المقدمة لها من قبل الولايات المتحدة الا ان مساعدة الاخيرة كانت ضئيلة لم تف بالغرض المطلوب ، الى حد دفع أحد المسؤولين الاتراك ان يصرح : « ان تركيا ترضخ قبول المساعدات السوفيتية أكثر من ظروف تفرض عليها بدون ارادتها » ، واستطرد قائلا « نحن لا نستجدي المعونة من الولايات المتحدة ، تقول ذلك وبغرور وطني »(٧) .

وقد قرر مندريس في بداية عام ١٩٦٠ زيارة الاتحاد السوفيتي ، الا أن الانقلاب العسكري في ٢٧ مايس ١٩٦٠ حال دون ذلك .

وقد علقت مجلة « ايكونومست اللندنية » على زيارة مندريس للاتحاد السوفيتي قائلة :

« ان مندريس يرمي من وراء زيارته لموسكو اعادة قيمته في حلفائه الغربين للاستفادة من المعونات الاقتصادية »(٨) .

ويعزى الخلاف بين حكومة مندريس والولايات المتحدة الى ان الاولى لم تستخدم المعونات الامريكية بطريقة مثلى للاغراض المخصصة لها .

(٦) Aydemir, *Op. Cit.*, P. 340.

(٧) Robison, *Op. Cit.*, P. 176.

(٨) Nato's Frayed End, *The Economic*, May 7, London; 1960, P. 503.

وقد تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد مما أدى الى عجز الميزان التجاري، وميزان المدفوعات ، والارتفاع الكبير في الاسعار ، وهروب رؤوس الاموال الاجنبية ، وكان العامل الاقتصادي من العوامل الاساسية التي عجلت في نهاية حكم مندريس .

٢ ـ عدم الثقة بين حكم مندريس وحلفائه الغربيين :ـ

ان الولايات المتحدة وجدت في تركيا خلال الفترة الاخيرة من حكم الرئيس مندريس حليفة ضعيفة بعد الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت المدن الرئيسية منها ، وقد علقت صحيفة نيويورك تايمس على هذه الاضطرابات قائلة :

« ان الازمة في كوريا وتركيا تثير سؤالا حول اتخاذ الاجراءات من جانب الدول الغربية لدرء التمزق المحتمل في الدفاع الاسيوي »(٩) .

وكتبت مجلة « ايكونمست اللندنية » عن هذه الحوادث قائلة :

« من الخطأ أن نقول ان الشيء الذي يشغل بال الاتراك هو قرار الشعب التركي بالوقوف مع الغرب لمقاومة أي هجوم سوفيتي ، علاوة على ذلك فيما اذا لو بقيت تركيا منشغلة داخليا لفترة طويلة بالثورات والضغوط تحت الحكم الديكتاتوري المحكم ، فانها من الصعوبة بمكان ان تبقى كدولة ذات أهمية في الحلف يمكن الاعتماد عليها »(١٠) .

ولقد قدم السفير الامريكي في أنقرة ووزير خارجية الولايات المتحدة مذكرة الى وزراء خارجية الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي اثناء انعقاد مجلس الحلف في استانبول لمناقشة مندريس في اتخاذ الخطوات اللازمة بغية تحسين الاوضاع السياسية في تركيا»(١١) .

وقد أخبر فطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت مجلس

(٩) *New York Times*, May 1, 1960, P. 1.

(١٠) Nato's Frayed End, *Op Cit.*, P. 503.

(١١) Welker, *Op. Cit.*, P. 502.

حلف شمال الاطلسي : « بأن هذه الازمات نشأت نتيجة تحريض بعض الاحزاب المعارضة للشبان بغية تحقيق أهدافها السياسية »[12] .

وصرح مندريس بهذا الصدد : « ان الاحزاب السياسية المعارضة تثير الشبان ضد نظام الحكم »[13] .

ولقد حاولت حكومة مندريس في الفترة الاخيرة من حكمه منع الاتصال السياسي بين الدبلوماسيين الاجانب وقادة حزب الشعب الجمهوري[14] .

في الواقع ان الولايات المتحدة وقعت اتفاقية ثنائية مع تركيا عن طريق حلف شمال الاطلسي في ٥ آذار ١٩٥٩ ، وقد جاء في هذه الاتفاقية ان الولايات المتحدة سوف تتدخل في الاوضاع الداخلية لتركيا في حالة وقوع عدوان مباشر أو غير مباشر عليها[15] ، وقد فسرت المعارضة السياسية مصطلح «العدوان غير المباشر » التزام الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا في حالة وقوع حركة انقلابية ضد حكم الرئيس مندريس ، وعبرت الاحزاب السياسية عن قلقها البالغ حول مساندة الولايات المتحدة لحكم مندريس حتى بعد هزيمة الحزب الديمقراطي في معركة الانتخابات في عام ١٩٦١[16] .

ويتضح من الملاحظات التي ذكرت الى ان الولايات المتحدة دعمت موقف بعض الاحزاب السياسية وخاصة حزب الشعب الجمهوري ضد حكومة مندريس قبل حدوث الانقلاب ، كما انها لم تتدخل في الاوضاع الداخلية لتركيا بغية القضاء على الانقلابيين بالرغم من تواجد اتفاقية ٥ آذار ١٩٥٩ التي تنص احدى

---

(12) Nato's Frayed End *Op. Cit.*, P. 502.

(13) Nato's Frayed End *Op. Cit.*, P. 502.

(14) Weyker, *Op. Cit.*, P. 160.

(15) Ulman, A.H., and Dekejian, ''Changing patterns in Turkish Foreign policy 1959—1967'', Op. Cit., P. 778.

(16) وقد اعلن مجلس الثورة حكم الاعدام على اربعة من المتهمين هم : مندريس وبايار وفطين رشدي زورلو وزير الخارجية وحسن بولاتكان وزير المالية الا ان الحكم قد خفف لبيار نظرا لتقدمه في السن .

موادها الدفاع عن حكم مندريس في حالة وقوع حركة انقلابية . ويعزى السبب في ذلك الى التغيير الذي طرأ على سياسة مندريس تجاه الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة ولا سيما في الفترة الاخيرة من حكمه ، والدليل على ذلك فقد قرر مندريس زيارة الاتحاد السوفيتي قبل فترة قصيرة من وقوع الانقلاب .

ومن البديهي من ان الولايات المتحدة لا ترضى على تحول سياسة احدى حليفاتها نحو الاتحاد السوفيتي ، كما انها لا بد ان تؤخذ موقفا حازما ضد هذه السياسة عن طريق بعض الفئات التي تساند وتعزز مكانتها في هذه الدول .

٣ ـ الصراع بين المدنيين والعسكريين ولا سيما ان مندريس قد بنى له قاعدة شعبية في الريف ، ومن ثم رفع أسعار البضائع الزراعية ، وقد أدى هذا الاجراء الى التأثير على دخول أفراد الجيش . علاوة على ذلك عن احساس ضباط الجيش تجاه الحزب الديمقراطي الحزب الوحيد الذي يقوم على قيادات غير عسكرية بعد ان تلازمت هذه القيادات لفترة طويلة لزعامات عسكرية[17] .

٣ ـ السياسة الخارجية للانقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ :ـ

أكد الانقلابيون منذ الساعات الاولى من صبيحة ٢٧ مايس ١٩٦٠ على التزامات تركيا بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، حيث جاء في البين الاول الذي اذيع من اذاعة انقرة على مايلي :ـ

« نخاطب حلفاؤنا وجيراننا والعالم أجمع بان غايتنا هي الامتثال لمبادىء هيئة الامم المتحدة وحقوق الانسان . شعارنا هو مبدأ اتاتورك العظيم « السلم في الوطن والسلم في الخارج » ، كما اننا مخلصون وملتزمون بجميع اتفاقاتنا وتعهداتنا ، ومؤمنون بحلف شمال الاطلسي (والمعاهدة المركزية) »[18] .

---

(17) The Middle East Journal, Vol. 24, No. 4, Autumn, Washington Middle East Institute, 1970, P. 441.

(18) Documents on International Affairs 1960, Oxford University Press; 1964, P. 419.

وقد علق قسم من المراقبين الغربيين على هـذه الحركة بقولهم : « ان الانقلاب الذي وقع في تركيا يمكن تشبيهه بالحركات الانقلابية المعتادة في امريكا اللاتينية والشرق الأوسط »(١٩) .

وعلى سبيل المثال قالت مجلة « تايم » : « هناك ذعر كبير في قيام القـادة الجدد في تركيا بتخطيط سياستهم الداخلية والخارجية عـلى غرار دكتاتوريـة عبدالناصر وعبدالكريم قاسم »(٢٠) .

وقد اعترفت الدول الغربية والولايات المتحدة بالنظام الجديد في تركيا في ٣٠ مايس ١٩٦٠ ، وأرسل الرئيس ايزنهاور رسالة الى الرئيس جمال كورسيل قائد الحركة الانقلابية في ١١ حزيران ١٩٦٠ جاء فيها :

« ان اعلان حكومتكم عن ارتباطها الوثيق بحلف شمال الاطلسي والمعاهدة المركزية قد أوجد لدي شعورا بالامتنان وكذلك عن حلفائنا الاخرين ، حيث ان هذه الاحلاف ما أوجدت الا للدفاع عن العالم الحر ، ان حكومتي سوف توثق عرى الصداقة مع حكومتكم لان هذه الصداقة تشكل دعامة اساسية بين الدولتين منذ مدة طويلة »(٢١) .

وقد نشرت في الصحف التركية بعد وقوع الانقلاب بفترة قصـيرة آراء تتحدث حول ضرورة الغاء المعاهدة الثنائية بين الولايات المتحـدة وتركـيا والتي وقعت في ٣٠ حزيران ١٩٥٤ ، وتتضمن هذه المعاهدة وضـع القوات بين دول حلف شمال الاطلسي ، الا ان جمال كورسيل قد أكد بان الحكومة لا تنوي على الغاء هذه المعاهدة ، واتضح ذلك من تصريحه في ٢٧ ايلول ١٩٦٠ ، حيث جاء فيه :-

« ان المعاهدة المذكورة قد أبرمتها الولايات المتحدة مع جميع الدول الاعضاء

(١٩) Time, July 4, 1960, P. 32.

(٢٠) Time, *Op. Cit.*, P. 32.

(٢١) Arar, Ismail, *Hukumet programlari 1920—1965*, Ankara : Tipo Nesriyat ve Basimevi, 1968, P. 310.

في حلف شمال الاطلسي ، ان القضية ليست تغيير مادة من موادها ، وانما هي تبديل اصول تطبيقها ، وان لنا الثقة الكاملة بانها ستلقى قبولا حسنا من جانب صديقتنا الولايات المتحدة »(٢٢) .

وتجدر الاشارة هنا الى أن كورسيل قد أعطى معلومات خاطئة عـن هـذه المعاهدات الثنائية ، لان الولايات المتحدة لم تبرم هذه المعاهدات مع جميع الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي . وفي الحقيقة انه بعد تصريح كورسيل لـم يجر أي تغيير في اصول هذه المعاهدة لحد الان .

كما لم يطرأ أي تغيير جذري للسياسة الخارجية التركـية تجاه التكتلات الغربية في هذه الفترة ، وتبدو لنا هذه النقطة واضحة من تصريح سليم ساربر وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت حيث يقول « اذكر لحضراتكم اننا قد أعلنا منذ صبيحة ٢٧ مايس بارتباطاتنا بحلف شمال الاطلسي والمعاهـدة المركزيـة ، وبسائر المواثيق والمعاهدات الدولية ، ان من أهدافنا ، عدم الاخلال بها ، ولقد قاومنا منذ اللحظات الاولى جميع الاتجاهات التي دعت احداث وضـع خاص بالنسبة لنا في حلف شمال الاطلسي »(٢٣) .

وواضح مما تقدم ان السياسة الخارجية التي سار عليها الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس لم تكن سببا من أسباب انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ . وجدير بالذكر ان مسؤلي الحزب الديمقراطي لم يحاسبوا على تصرفاتهم في السياسـة الخارجية عند مثولهم امام المحكمة العليا .

٣ – دستور عام ١٩٦١

أن من أهم الحجج التي حدت الى قيام الانقلاب في تركيا هي انتهاك التقاليد الدستورية ، واشاعة الفوضى والقلاقل في البلد ، واقحام الجيش في السياسة ، ومن الطبيعي ان يعلن قادة الانقلاب فترة انتقال تعود بعدها الحياة الدستورية ،

(٢٢) Gelik, *Op. Cit.*, P. 200.

(٢٣) Bilge, *Op. Cit.*, P. 345.

وقد حدثت هذه الفترة بثلاثة شهور فقط ، وفي هذا الصدد يقول كورسيل :

« ان ثورة ٢٧ مايس ١٩٦٠ لا يمكن تشبيهها بثورات دول الشرق الاوسط ، في حين ترمي تلك الثورات انشاء النظام الديكتاتوري ، فان ثورة تركيا تشبث اساسا للحفاظ على انظام الديمقراطي • وستقوم اللجنة الثورية بتسليم مقاليد الامور في الدولة الى الحزب الذي يفوز في انتخابات تشرين الاول ١٩٦١ ، اذ ستمنح جميع الاحزاب حرية المشاركة في هذه الانتخابات »(٢٤) •

وفي كانون الثاني ١٩٦١ ، افتتحت الجمعية الدستورية وكان مهمتها الرئيسية اقرار قانون انتخابي جديد ، ووضع دستور جديد لما سمي «بالجمهورية التركية الثانية» ، وعلى أثر الانتخابات الوطنية التي اجريت في أواخر نفس العام قررت لجنة الوحدة الوطنية وهي اللجنة الثورية التي قامت بانقلاب عام ١٩٦٠ بالرجوع الى الحكم المدني ، أي بتسليم مقاليد الامور في الدولة الى حكومة مدنية ، وعلى أثر ذلك سمح للاحزاب السياسية مباشرة النشاط السياسي •

وتجدر الاشارة هنا الى ان دستور عام ١٩٦١ اعترف لاول مرة في تاريخ تركيا بالحركات اليسارية ، وهذه الاخيرة تطالب بالغاء معاهدات تركيا مع الغرب، واقامة علاقات مع الدول المحايدة والاشتراكية(٢٥) •

وقد استغلت هذه الحركات اليسارية ، المعضلات الاقتصادية التي تواجهها تركيا ، وما آلت اليه في ارتفاع الاسعار ، وعلى أثر ذلك قامت باثارة الطلبة والعمال ، حيث استطاعت ـ فعلا ـ ضم اعداد من الطلبة والعمال الى صفوفها •

وعلى الرغم من ان الحركات اليسارية كانت مصدر قلق في داخل تركيا ، الا انها تمثل فئة قليلة من الشعب التركي ويعزى السبب في ذلك الى العوامل الاتية :ـ

---

(٢٤) Hans, Tusch, *From Ankara to Marrakesh*, George Allen and Unwin Ltd., London, 1964, P. 21.

(٢٥) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the United States anew alliance", *Op. Cit.*, P. 8.

١ ـ الطابع الديني الذي يغلب على المجتمع التركي •

٢ ـ العداء التقليدي بين الشعب التركي والاتحاد السوفيتي ، لان الاول يضع المسؤولية الكاملة باتجاه تركيا نحو المعسكر الغربي على عاتق الاتحاد السوفيتي بعد ان مارس الاخير شتى الضغوط عليها بعد الحرب العالمية الثانية •

٣ ـ تأثير معالم الفكر الغربي على الطبقة المثقفة في تركيا •

والواقع ان الاعتراف بالحركات اليسارية في تركيا يعتبر تطورا جديدا في تاريخ السياسة الخارجية التركية ، وقد ترتب على هذا الاعتراف فتور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة •

وعلى أثر الانتخابات الوطنية في تشرين الاول ١٩٦١ ، أعلنت الاحزاب السياسية عن برامجها ، ونورد في هذا الصدد برنامج حزب الشعب الجمهوري في السياسة الخارجية ، اذ ان هذا الحزب حكم تركيا فترة طويلة ، وقاد المعارضة السياسية خلال حكم مندريس ، وتعاون مع الجيش في انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، وجاء في برنامجه :ـ

« ان حزب الشعب الجمهوري مرتبط كليا بمبدأ اتاتورك العظيم ـ السلم في الوطن والسلم في العالم ـ وما دمنا قد اخترنا الحياة الغربية كنظام عام للشعب، فعليه لا بد من قبول النظام الديمقراطي وعلى هذا الاساس نؤمن بقلوبنا بجميع مناحي الحياة الغربية • ان التطور التاريخي لتركيا والموقع الجغرافي لها يفرضان علينا عدم اتباع الحياد •

ان حلف شمال الاطلسي بالنسبة للحزب ، يشكل دعامة أساسية لتركيا لايمكن اغفاله البتة •

ان الحزب ، انطلاقا من اعتبار تركيا جزءا من أوربا ، سيتعاون مع المجلس الاوربي تعاونا مطلقا ، وتؤيد وجوب انضمام تركيا الى السوق الاوربية المشتركة، وستطور علاقاتنا مع دول حلف شمال الاطلسي والمعاهدة المركزية ، وتسالم الدول التي تبنت الحياد نتيجة لظروفها التاريخية » •

وتجد التخلص من الاستعمار على ألا يكون ذلك بتشجيع الافكار المتطرفة ضد التكتلات الغربية ٠

أما بالنسبة لجارتنا الشمالية ـ الاتحاد السوفيتي ـ فأننا سننمي علاقاتنا معها ٠

وتؤمن أيضا بنزع السلاح وحل المسألة الالمانية وقضية برلين »[٢٦] ٠

وقد حصل حزب الشعب الجمهوري في انتخابات تشرين الاول ١٩٦١ بعد اجراء الاستفتاء على الدستور الجديد على ١٧٣ مقعدا من مجموع ٤٥٠ مقعدا في المجلس الوطني التركي الكبير ، في حين حصل حزب العدالة على ١٥٨ مقعدا[٢٧] ٠

وعلى أثر عدم حصول أي حزب على اكثرية مطلقة في البرلمان ، لذا أصبح من المحتم اقامة حكومة ائتلافية ، وقد تكونت هذه الحكومة من حزبي الشعب الجمهوري والعدالة[٢٨] وأصبح عصمت اينونو رئيسا للوزراء ، وقد نصت السياسة الخارجية لحكومة الائتلاف على ما يلي :

« ان الاساس الذي تقوم عليه سياستنا الخارجية هو تطبيق شعار « السلم في الوطن والسلم في العالم » ، وستعزز علاقاتنا مع حلف شمال الاطلسي ضمانا لامننا القومي والسير على نهج أتاتورك بالتعاون مع الغرب » ٠

ونبغي من صميم قلوبنا ان نطور علاقاتنا مع جارتنا الشمالية ـ الاتحاد السوفيتي ـ وعلى أساس الا تدع هذه السياسة أي تأثير سيء على الاحلاف ، والارتباطات التي وقعتها حكومتنا مع الغرب ٠

وواضح مما تقدم ، انه لم يطرأ أي تغير يذكر على السياسة الخارجية التركية للحكومة الجديدة التي جاءت على أثر انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، حيث ان هذه الحكومة حاولت دعم علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة ، الا انه حدث تغير نسبي على هذه السياسة بعد أزمة كوبا ، وسنبحث هذا الموضوع في المبحث القادم ٠

(٢٦) Bilge, *Op. Cit.*, P. 347.

(٢٧) *Ibid*, PP. 119—120.

(٢٨) Bilge, *Op. Cit.*, P. 347.

المبحث الثاني

قضية كوبا وتركيا

أصدرت الحكومة السوفيتية بيانا في شباط ١٩٦١ عندما تأكدت من ان حكومة الولايات المتحدة قررت اقامة قواعد لاطلاق الصواريخ المتوسط المدى فوق الاراضي التركية ، جاء فيه :

« طبقا لتقارير الصحافة التركية ، اصبح لدينا تأكيد بما لا يجلب الشك بان الولايات المتحدة تبغي اقامة قواعد لاطلاق الصواريخ ذات المدى المتوسط وفقا لخطط مرسومة مسبقا من جانب حلف شمال الاطلسي ، وهذه التقارير لابد ان تلفت نظرنا ٠٠٠ ان الحكومة السوفيتية وهي تحاول تعزيز علاقات حسن الجوار مع تركيا ، تود الا تتخذ هذه الاخيرة اي خطوات تتنافى مع محاولة كل من الشعبين السوفيتي والتركي من اجل الحفاظ على السلام والصداقة »[٢٩] ٠

وعندما اتخذ الرئيس كندي قراره في حصار كوبا عام ١٩٦٢ ، استخدمت الولايات المتحدة قاعدتها في جاغلي (Gigli) الموجودة في الاراضي التركية[٣٠] ٠

ولم تؤيد تركيا حصار كوبا عام ١٩٦٢ فحسب وانما دعمت السياسة الامريكية الرامية الى التضييق الاقتصادي المضروب على جزيرة كوبا ٠

ومن المعروف ان الرئيس كندي قد طلب من السفن التابعة لدول حلف

(٢٩) Bilge, *Op. Cit.*, P. 350.

(٣٠) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: Ageneral Appraisal", *Op. Cit.*, P. 79.

شمال الاطلسي منع نقل المواد الغذائية وغيرها من الموارد الأخرى الى الجزيرة ، وقد لبت تركيا نداء الرئيس كينيدي في هذا الخصوص[٣١] .

وفي هذا الصدد صرح فريدون جمال اركن وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت « ان السفن التركية قد اوقفت الملاحة مع كوبا تلقائيا ، وان الصحف الامريكية اثنت على تركيا باعتبار ان الاخيرة هي اول دولة غربية تتخذ مثل هذه الخطوة ، وان سياستنا قد ادت الى المدح والثناء من جانب مجلس الشيوخ والنواب في الكونجرس الامريكي »[٣٢] .

وقد قيم هامفري العضو من ولاية منسوتا الامريكية ونائب الرئيس جونسون موقف تركيا من ازمة كوبا قائلا :

« انا نشعر باغتباط بالغ تجاه تركيا حيث انها دائما الرائدة في الخطوات التي تتخذها باسم حلف شمال الاطلسي ، وتتمنى ان تخطو اقطار الحلف الاخرى منحى تركيا في هذا المضمار »[٣٣] .

ولازمة كوبا علاقة اخرى مع السياسة الخارجية التركيـــة ، حيــث ان خروشوف رئيس الوزراء في الاتحاد السوفيتي بعث برسالة الى الرئيس كينيدي في ٢٦ تشرين الاول ١٩٦٢ جاء فيها :

انني اقدر تماما الخوف الذي تحس به الولايات المتحدة تجاه صواريــخ كوبا ، لان الاخيرة تبعد تسعين ميلا عن شواطيء الولايات المتحدة كما ذهبتــم اليه ، ولكننا ايضا محاطون بالصواريخ الهجومية في تركيا ، ولان الاخيرة على حدودنا تماما ، وهل تعتقدون بان لكم الحق في ازالة الصــواريخ الهجوميــة في كوبا ، في الوقت الذي لا تعترفون بحقنا في ازالة القواعد العســكرية من تركيا[٣٤] .

(٣١)
(٣٢) Bilge, *Op. Cit.*, P. 350.
(٣٣) Bilge, *Op. Cit.*, P. 350.
(٣٤) Bilge, *Op. Cit.*, P. 351.
Schick, F.B. "Cuba and the Rule of Law", International *Affairs*, No. 9, Moscow, 1963, P. 26.

وقد عرض خروشوف في خطابه لكينيدي « استعداد روسيا لسحب جميع الاسلحة الهجومية من كوبا بشرط ان تسحب الولايـات المتحدة من جانبها اسلحتها المماثلة من تركيا ، وطالب باجراء مفاوضات حول هذه المسـألة على ان توافق كل من كوبا وتركيا على زيارة اللجان التابعة للامم المتحدة لهما ، وأبـدى استعداد روسيا للتعهد في مجلس الامن بعدم استخدام اراضيها كرأس جسـر للقيام بأي هجوم على تركيا بشرط ان تتعهد الولايات المتحدة بعدم اســتخدام اراضيها كرأس جسر للهجوم على كوبا »[٣٥] .

وأعلن الرئيس كندي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٣ بسحب خمسة عشر صاروخا من تركيا وثلاثين صاروخا من نوع جوبتر من ايطاليا وهما من الصواريخ ذات المدى المتوسط[٣٦] .

ونتيجة لهذه التطورات قام فريدون جمال اركن بزيارة ايطاليــا في ١٨ آذار ١٩٦٣ ، وعند مغادرته للاراضي التركية صرح قائلا :

« لقد وافقنا بعد المفاوضات مع اصدقائنا الامريكيين على رفع صواريـخ جوبتر من اراضينا ، وبعد ان نعود من ايطاليا سوف ندخل في مباحثات لبحث ذيول هذه المسألة مع كل من المندوب الامريكي الخاص وممثل امريكــا في حلف شمال الاطلسي »[٣٧] .

وقد صرح عصمت اينونو رئيس الوزراء السابق الى صحفي امريكي حول رفع هذه الصواريخ من تركيا بما يلي :—

« ان رفع هذه الصواريخ من الاراضي التركية قد تقرر بعد مباحثات طويلة بين الدولتين ، وقد افشى سر احد القرارات التي اتخذها مجلـــس النــواب

(٣٥) راتب ، عائشة (دكتورة) ، «الحصار البحري على كوبا» المجلة المصرية للعلوم السياسية ، عدد ٢٣ ، ١٩٦٣ ، القاهرة ، ص ٧٦ · راجع ايضا :
(٣٦) "Who really Cained in the Cuba shodown", *U.S. News and World Report*, Vol. 53, November 12, 1962, PP. 41—42.
(٣٧) Bilge, *Op. Cit.*, P. 351.

الامريكي وذلك بموافقة الاخير على اضافة ١١٧ مليون دولار الى المساعدات المخصصة لتركيا بسبب صرف الحكومة التركية مبالغ من قبلها على بعض الانشاءات الخاصة بقواعد الصواريخ الامريكية المنشأ باراضيها »[٣٨] .

وادرك الرئيس اينونو ان مرحلة جديدة بدأت تفرض وجودها على السياسة الدولية وقال عبارته المشهورة :

« يجب ان تجد تركيا مكانا جديدا في هذا العالم الجديد »[٣٩]

ان اينونو كان يشير في كلامه هذا الى تخلي تركيا عن الانحياز التام تجاه الغرب ، والافادة من سياسة التعايش السلمي الذي ـ اعلنه خروشوف عام ١٩٥٦ ـ للتقارب من الكتلة الشرقية .

(٣٨)

(٣٩) Bilge, *Op. Cit.*, P. 352.

Bilge, Op. Cit., P. 352.

المبحث الثالث

تركيا والسوق الاوربية المشتركة

قامت السوق الاوربية المشتركة على أثر توقيع معاهدة روما في ٢٥ آذار ١٩٥٧ ، ودخلت الى حيز التنفيذ في بداية كانون الثاني ١٩٥٨ ، وعقدت بين دول ست هي : المانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج . وترمي هذه المعاهدة الى وحدة اقتصادية بين الدول الاعضاء ، وتهدف نحو تحقيق الوحدة السياسية ، وبموجبها تختفي الحاجة الى القيود المفروضة على التجارة الخارجية والحواجز الكمركية ، وايجاد تعريفة كمركية موحدة بالنسبة لبقية الدول الاخرى ، وبالاضافة الى ذلك تقرر حرية انتقال العمل ورأس المال ، وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية والاجتماعية ، وتهدف أيضا الى ايجاد سياسة زراعية موحدة ، وعلاوة على ذلك ترمي الى تقريب في التشريعات القومية بين الدول الاعضاء ، وتعمل على اشراك الاقطار الواقعة ما وراء البحار في السوق الاوربية المشتركة كأعضاء مشتركة[٤٠] .

وتنص المادة ٢٣٧ من معاهدة روما بأنه يجوز لكل دولة أوروبية أن تطلب العضوية في المجتمع الاقتصادي الاوروبي[٤١] .

كما احتوت الاتفاقية على مادة[٤٢] تجيز للمجتمع الاقتصادي الاوربي أن

(٤٠) راتب ، عائشة (دكتورة) : المنظمات الدولية دراسة نظرية وتطبيقية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤٩ .

(٤١) الرفاعي ، عبد الحكيم (دكتور) : الرسوم الكمركية والتكتلات الاقتصادية (مذكرات في القسم الخاص لطلبة الدكتوراه بكلية الحقوق بجامعة القاهرة)، ١٩٧٠ ، ص ١٩١ .

(٤٢) مادة ٢٣٨ من اتفاقية روما .

يعقد مع دولة ثالثة أو مجموعة من الدول ، ومع هيئة اتفاقات اشتراك يترتب عليها حقوق والتزامات متبادلة[٤٣] .

« واذا ما تم الاتفاق على شروط القبول وجب أن يقدم الطلب بدوره الى جميع الدول المتعاقدة للتصديق حسب القواعد الدستورية السائدة في كل منها »[٤٤] ، ان اختيار الدول بين العضوية الكاملة في السوق الاوربية المشتركة أو الانتساب اليها أو حتى الاكتفاء بالارتباط بمعاهدات اقتصادية وتجارية مرده الى الصعوبات التي قد تواجه الدول الاوربية في النواحي الاقتصادية أو التجارية بحيث يتعسر على تلك الدول الاستفادة من العضوية الكاملة بالسوق الاوربية المشتركة .

هذه صورة موجزة عن السوق الاوربية المشتركة عرضنا لها هنا لنلقي ضوءا على موقف تركيا من هذه السوق .

والواقع ان هناك عوامل عديدة تدفع تركيا الى السوق الاوربية المشتركة ومن هذه العوامل :

١ ـ ان العوامل الجغرافية تلعب دورا بارزا في التأثير على العلاقات الدولية التركية ، لان جميع التطورات السياسية في اوربا لا بد وان تؤثر على السياسة الخارجية التركية .

٢ ـ ان الروابط بين تركيا وأوربا قائمة على الاعتبارات الاقتصادية وليست على الاعتبارات السياسية .

٣ ـ ان العلاقات بين اوربا وتركيا ليست بذات الطبيعة التي تسبب تغييرات راديكالية على العلاقات التركية الامريكية ، والانكى من ذلك وجود حلف

(٤٣) مقياس ، رفعت لبيب (دكتور) : الاتفاقيات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية المعاصرة وما ينبغي ان تكون عليه ، الاسكندرية : مطبعة صلاح الدين ، ١٩٧٢ ، ص ١٤١ .
(٤٤) ليسترم ، ج . دارين ومالوف ، بيتر : السوق الاوربية المشتركة ، ترجمة نامق ، صلاح الدين ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٥ ، ص ١١٥ .

شمال الاطلسي الذي تستطيع أوربا عن طريقه أن تكون حلقة وصل بين تركيا وأمريكا[٤٥] .

٤ ـ ترمي تركيا من وراء بحثها في الانضمام الكامل للسوق الاوربية المشتركة التقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة وخاصة بعد ازدياد عدم الثقة بينها وبين الولايات المتحدة .

ويدور التساؤل حول عدم انضمام تركيا في عضوية السوق الاوربية المشتركة الكاملة بالرغم من عضويتها في حلف شمال الاطلسي ، ومنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي ، علاوة على عضويتها في الجات ، وعلاقتها الوثيقة اقتصاديا وسياسيا مع دول أوربا الغربية . يعود السبب في ذلك الى ان تركيا لم تبلغ مرحلة النمو الاقتصادي ما يسمح لها بالانخراط الكامل في عضوية السوق الاوربية المشتركة[٤٦] .

وقد تقدمت تركيا بطلب الانتساب الى السوق الاوربية المشتركة في تموز ١٩٥٩ ، أي عقب طلب اليونان للانتساب اليها ، الا أن المباحثات لم تكن جدية الا بعد أن وقعت اليونان اتفاقية الانتساب الى السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٦١ ، وقد كان انتساب اليونان الى السوق الاوربية المشتركة بمثابة الدافع لتركيا لطلب الانتساب ، لان اليونان هي الدولة المنافسة لها في أسواق الدول الست في السوق الاوربية المشتركة .

وقد لاقت تركيا صعوبات جمة في انتسابها للسوق الاوربية المشتركة لانها تشكو دائما في ميزانها التجاري ، وعلى سبيل المثال قدرت واردات تركيا في النصف الاول من عام ١٩٦٣ (٢٩٠) مليون دولار ، بينما لم تبلغ صادراتها في نفس الفترة (١٧٤) مليون دولار[٤٧] .

(٤٥) Armaoglu, Fahir, "Turkey and the United States: A New Alliance", Op. Cit., PP. 10—11.
(٤٦) الاهرام الاقتصادي ، عدد ٢٠١ ، يناير ، ١٩٦٤ ، ص ٥٠
(٤٧) الاهرام الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

وبالرغم من هذه الصعوبات وافقت دول السوق على انتساب تركيا في ١٢ أيلول سنة ١٩٦٣[٤٨] .

« وقد كانت الجماعة الاوربية متأثرة في عقد هذه الاتفاقية بالاعتبارات السياسية أكثر من الاعتبارات الاقتصادية ، اذ أن المكاسب الاقتصادية المتوقعة من انتساب كل من تركيا واليونان تعد معدودة نسبيا ، الا أن الجماعة الاوربية كانت ترغب في ربط تركيا ومن قبلها اليونان سياسيا وثقافيا بالغرب »[٤٩] .

وهدف تركيا من الانتساب الى السوق الاوربية المشتركة هو عدم انعزالها عن الجماعة الاوربية في المستقبل ، علاوة على ذلك انها كانت تبغي تقوية نفسها اقتصاديا وسياسيا للوقوف أمام الاتحاد السوفيتي ، زد على ذلك ان انتسابها الى السوق سيؤدي الى اكتساب بعض المرونة الاضافية ضمن اطار الاحلاف الغربية عن طريق التقليل نسبيا من اعتمادها على الولايات المتحدة .

ويمكن تلخيص الاتفاق الذي تم بين تركيا والسوق الاوربية المشتركة كما يلي :

١ – المرحلة التحضيرية :

والهدف من هذه المرحلة تطوير تركيا الى أن تصل تدريجيا الى مستوى يمكنها من أن تصبح عضويتها كاملة ، وتمتد هذه المرحلة الى خمس سنوات قد تصل الى تسع سنوات[٥٠] . ان تركيا دولة زراعية وما زال حوالي ٧٥٪ من سكانها يعملون في الزراعة بطريقة أقرب ما تكون من البدائية ، والصناعة فيها ناشئة[٥١] .

---

(٤٨) الرفاعي ، عبد الحكيم : مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(٤٩) عبدالعزيز ، مصطفى ، السوق الاوربية المشتركة ودول البحر الابيض المتوسط ، السياسة الدولية ، عدد ٢٦ اكتوبر ، ١٩٧١ ، ص ٧٣ – ٧٤ .

(٥٠) Ustunel, Besim, ''Turkey's attitnde towards Common Markets'' *The Turkish Yearbook of International Relations*, 1964, Ankara, 1966, P. 16.

(٥١) فؤاد ، حسين : « الازمة الدستورية في تركيا » السياسة الدولية ، عدد ٢٥ ، ١٩٧١ ، ص ١٦١

كما ان مستوى المعيشة في تركيا دون مستوى دول السوق ، فمتوسط دخل الفرد السنوي في تركيا يقدر بـ ١٨٠ دولار ، بينما تصل في دول السوق المشتركة الى ٩١٧ دولار ، وعليه فان تركيا لا تستطيع تحمل الالتزامات التي تفرضها معاهدة روما في الوقت الحاضر[٥٢] .

ووفقا لهذه الاتفاقية فقد منحت صادرات تركيا الرئيسية وهي التبغ والزبيب والتين المجفف والبندق امتيازات كمركية تحفظ لتركيا أسواقها التقليدية في المنظمة بل تساعدها على زيادة صادراتها منها الى تلك السوق[٥٣] .

وتحصل تركيا في هذه المرحلة على معونة مالية بشكل قروض طويلة الاجل بفائدة مخفضة مقدارها ١٧٥ مليون دولار عن طريق قروض بنك الاستثمار الاوربي بغية مساعدتها في استثمار مشاريعها[٥٤] .

٢ – المرحلة الانتقالية :

ومدة هذه المرحلة لا تقل عن اثني عشرة سنة ، حيث تبدأ تركيا بالتطبيق التدريجي للتعريفة الكمركية الخارجية الموحدة لدول السوق ، كما تتعهد تركيا بتخفيض تعريفتها الكمركية تجاه وارداتها من دول المنظمة ، وفي هذه المرحلة يصبح لها حرية تنقل الافراد والخدمات وانتقال رؤوس الاموال وحق الانشاء[٥٥] .

٣ – المرحلة النهائية :

وفي هذه المرحلة يصبح الاتحاد الكمركي شاملا جميع السلع ، ويتم الغاء

---

(٥٢) الرفاعي ، عبدالحكيم ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(٥٣) Lambert, J.R., ''The European Community and the Miditeranean area ''*The World Today*'' Vol. 21, No. 4, April, 1965, P. 164.

(٥٤) Lambert, J.R., ''The European Community and the Miditeracean area'', *Op. Cit.*, P. 164.

(٥٥) Ustunel, Besim, ''Turkey's attitnde towards Common Markets'', *Op.Cit.*, P. 17.

جميع الرسوم الكمركية والقيود الكمية ، وتتبنى تركيا التعريفة الكمركية المشتركة الخارجية للجماعة الاوربية(٥٦) .

وبموجب هذه الاتفاقية تقرر أن تكون الهيئة الرئيسية هي مجلس وزراء دول السوق الاوربية المشتركة ويتكون هذا المجلس من عدد متساو من ممثل تركيا من جهة وممثل المجتمع الاقتصادي الاوربي وأعضائها من جهة اخرى(٥٧) .

ولقد كان هناك عدة عوامل ساعدت تركيا في الانتساب الى السوق الاوربية المشتركة في عام ١٩٦٣ ويمكن ارجاع هذه العوامل الى(٥٨) :

١ - المشكلات الاقتصادية الضخمة في تركيا .

٢ - تغير رغبات وطموح دول اسوق الاوربية المشتركة .

ان تركيا تحاول جاهدة الانضمام الكامل الى السوق الاوربية المشتركة الا ان تلك الجهود بحاجة ماسة الى الاستقرار السياسي والتخطيط الاقتصادي لاعادة النشاط والحيوية لاقتصادها القومي .

ان الاعتقاد اشائع بين النخبة التركية بان الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة سيؤدي الى التقدم الديمقراطي على النمط الغربي ، كما يحقق عملية التحديث السياسي والقضاء على أساليب الحياة القديمة في تركيا(٥٩) .

ويتوقع المسؤولون بأن تركيا ستصل الى العضوية الكاملة في السوق الاوربية المشتركة في الثمانينات من هذا القرن(٦٠) .

---

(٥٦) Ustunel, Besim, "Turkey's attitnde towards Common Markets", *Op.Cit.*, P. 17.

(٥٧) الرفاعي ، عبدالحكيم : مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(٥٨) Ustunel, Besim, "Turkey's attitnde towards Common Markets", *Op. Cit.*, P. 17—18.

(٥٩) Ustunel, Besim, "Turkey's attitnde towards Common Markets", *Op. Cit.*, P. 15.

(٦٠) الاهرام الاقتصادي ، عدد ٣٥٥ ، ١٩٧٠ ، ص ٣٥ .

الفصل الثالث

قضية قبرص
وعلاقتها بالسياسة الخارجية التركية

ان مشكلة قبرص واخفاق تركيا في احراز التأييد العالمي اللازم يعتبران من اهم العوامل التي استوجبت اجراء التغير الملحوظ على سياسة تركيا الخارجية ، ومما اتصفت به خلال السنوات القليلة الماضية من انفتاح وابداء الاهتمام بمشاكل الدول الاخرى .

وفي الوقت ذاته فان المشكلة ضاعفت النقمة بين الرأي العام والصحافة على الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من حلفاءها في حلف شمال الاطلسي ، وحملت الشعب على مطالبة الحكومة بالانسحاب من الاحلاف العسكرية واتباع سياسة عدم الانحياز ، ولقد بدأت هذه المشاعر بالظهور منذ ان اتخذت حكومة جونسون في حينه موقفا ضد قرار حكومة عصمت اينونو الذي استهدف غزو الجزيرة عام ١٩٦٤ ، فاصبح ذلك الموقف سببا من الاسباب في ديناميكية السياسة الخارجية التركية ، اذ ادرك الاتراك ان حليفتهم الكبرى الولايات المتحدة غير مستعدة ان تقف الى جانبهم لحماية الاتراك في الجزيرة .

المبحث الاول

ماهية المشكلة القبرصية

تقع قبرص في القسم الشرقي من حوض البحر الابيض المتوسط ، تبعد عن تركيا ٥٠ ميلا وعن اليونان ٧٠٠ ميلا ، مساحتها ٩٢٥٠ كم[٢] [١] .

وتنقسم الجزيرة الى طائفتين متنازعتين ، ويبلغ عدد سكانها ستمائة ألف نسمة[٢] .

وقد احتل العثمانيون الجزيرة في عام ١٥٧١ ، واستمر هذا الاحتلال الى عام ١٨٧٨ حيث تنازل الاتراك عنها لبريطانيا مع بقاء السيادة التركية عليها حتى عام ١٩٢٣[٣] .

وقد اهتمت بريطانيا بجزيرة قبرص لاهميتها الاستراتيجية والعسكرية ، ولانها تشرف على قناة السويس بالاضافة الى المصالح الغربية في منطقة الشرق الاوسط[٤] .

وبعد تطور الاوضاع في الجزيرة ، اضطرت بريطانيا على منح الجزيرة الاستقلال وذلك في عام ١٩٥٩ بالاشتراك مع اليونان وتركيا طبقا لمعاهدتي زيوريخ عام ١٩٥٩ ولندن عام ١٩٦٠ .

---

(١) Sami Öngör : Orta Doğu (Siyasi ve Iktisadi Coğrafya), Sevinc Matmaasi, Ankara 1964, P. 120.

(٢) محاولات السلام في قبرص ، السياسة الدولية ، عدد ١٤ ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٣٠ .

(٣) العبار ، احمد عبداللطيف : مشكلة قبرص بين الماضي والحاضر القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٣٣ .

(٤) محاولات السلام في قبرص ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

وفي مؤتمر زيوريخ والذي عقد بين اليونان وتركيا في شباط ١٩٥٩ تم الاتفاق على المبادىء التالية :

١ - الاعتراف باستقلال الجزيرة يرأسها رئيس يوناني ويكون وكيله تركي وينتخب كلاهما بتصويت من الجاليتين اليونانية والتركية بالجزيرة ، كل فيما يخص ممثله .

٢ - أن تكون مدة انتخاب الرئيس والنائب خمس سنوات وان تدفع في يدهما السلطة التنفيذية على ان يعاونهما مجلس وزراء يتكون ٧ وزراء يونانيين وثلاثة اتراك .

٣ - ان تكون السلطة التشريعية مخولة الى هيئة نيابية تنتخب لمدة خمس سنوات بتصويت عام لكل طائفة من الطائفتين على حدة وذلك على اساس نسبة ٧٠٪ لليونانيين ، ٣٠٪ للاتراك على ان يتفق الطرفان على عدد اعضاء الهيئة .

٤ - يكون للجزيرة جيش مكون من ٢٠٠٠ عسكري ، ٦٠٪ منهم من اليونانيين و٤٠٪ من الاتراك .

٥ - اذا رأى الرئيس او النائب انه يترتب على اى قانون او قرار اي تميز لطائفة عن الاخرى فيعرض هذا القانون او القرار على المحكمة الدستورية العليا .

٦ - يكون لكل طائفة من الطائفتين اجهزتها الخاصة التي تزاول السلطة في الشؤون الدينية والتربوية والثقافية والتعليمية والاحوال الشخصية[٥] .

وعقد مؤتمر آخر في ١٧ شباط ١٩٥٩ بين رؤساء وزارات بريطانيا واليونان وتركيا والرئيس مكاريوس ممثل قبرص وقتذ وتمت الموافقة على النقاط الاتية[٦] :

---

(٥) Crawshaw, Nancy, "The Republic of Cyprus from the Zurich agreement to Independent", *The World Today*, Vol. 16, No. 12, December, 1960, PP. 532—533.

(٦) حافظ ، حمدي : مرجع سابق ، ص ٤٤١ .

١ – اعتبار مؤتمر زيوريخ قاعدة اساسية لتسوية المشكلة القبرصية .

٢ – عقد معاهدة ضمان بين بريطانيا وتركيا واليونان وجمهورية قبرص .

٣ – عقد تحالف بين اليونان وتركيا وقبرص .

٤ – السماح لبريطانيا بامتلاك قواعد عسكرية في منطقتين من الجزيرة .

كما اتفق ايضا على حل منظمة ايوكا السرية ومغادرة زعيمها جريفاس الى اليونان . وفعلا سلم اعضاء المنظمة الارهابية اسلحتهم وغادر زعيمهم الجزيرة الى اليونان[٧] .

وفي ١٦ آب ١٩٦٠ تم التوقيع على معاهدة الضمان في نيقوسيا بين جمهورية قبرص من جهة وبريطانيا ، واليونان ، وتركيا من جهة اخرى ووفقا لهذه المعاهدة ضمنت هذه الدول استقلال قبرص وسلامتها واهم ماجاء فيها[٨] :

١ – تتولى جمهورية قبرص صيانة استقلالها ووحدتها الاقليمية وامنها وكذلك احترامها لدستورها . وتتعهد بعدم اشتراكها كليا او جزئيا في اي اتحاد سياسي او اقتصادي مع اي دولة كانت ووفقا لذلك فانها تعلن منع اي نشاط من شأنه ان يشجع بصورة مباشرة او غير مباشرة الاتحاد مع اي دولة اخرى او تقسيم الجزيرة .

٢ – تتعهد اليونان وتركيا والمملكة المتحدة بضمان استقلال الجمهورية القبرصية الذي قررته المادة الاولى من المعاهدة الحالية وتضمن الاستقلال والسلامة الاقليمية وأمن الجمهورية القبرصية والذي قررته المواد الاساسية في الدستور . وتتعهد هذه بمنع اي نشاط مباشر او غير مباشر يهدف الى اتحاد قبرص مع اي دولة اخرى او تقسيم الجزيرة .

(٧) العمري ، احمد سويلم (دكتور) :اصول العلاقات السياسية الدولية، القاهرة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١١٤٢ .

(٨) *The Turkish Yearbook of International Relations 1963*, Ankara, 1965, PP. 299—300.

٣ – تتعهد الجمهورية القبرصية واليونان وتركيا على احترام المناطق الواقعة تحت السيادة البريطانية منذ تأسيس الجمهورية القبرصية وضمان استخدام وتمتع بريطانيا بجميع حقوقها في الجزيرة .

٤ – في حالة خرق نصوص هذه المعاهدة تتعهد اليونان وتركيا والمملكة المتحدة بالتشاور معا لضمان مراعاة هذه النصوص .

٥ – ان هذه المعاهدة تصبح سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

وفي نفس الفترة وقعت معاهدة التحالف بين اليونان وتركيا وجمهورية قبرص في نيقوسيا في ١٦ آب ١٩٦٠ واهم ما جاء فيها[٩] :

١ – تتعهد الاطراف المتعاقدة بالتعاون للدفاع المشترك والتشاور معا للمشاكل التي يتطلبها هذا الدفاع .

٢ – تتعهد الاطراف المتعاقدة بمقاومة اي هجوم او عدوان مباشر او غير مباشر لاستقلال او الوحدة الاقليمية للجمهورية القبرصية .

٣ – ولغرض هذا التحالف وتحقيق الهدف منه تنشأ قيادة عليا ثلاثية ، مقرها في الجمهورية القبرصية .

٤ – ان اليونان وتركيا تشتركان في القيادة العليا الثلاثية كما حدده بروتوكول رقم (١١) .

٥ – ويتولى القيادة العليا الثلاثية بالتناوب لمدة عام واحد ضابط يوناني وتركي وقبرصي .

٦ – وتصبح هذه المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

ان مغزى الصراع بين اليونان وتركيا يعود الى ان الاخيرة تعتبر هذه المعاهدات هي الاساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطائفتين التركية واليونانية كما ترى تركيا ان معاهدة الحماية الموقعة وفقا لهاتين الاتفاقيتين تمثل

(٩) *The Turkish Yearbook of International Relations 1963*, PP. 302—303.

ضمانا لها من جانبها في مواجهة اي عدوان من جانب القبارصة اليونانيين او اليونان نفسها ٠

غير ان تركيا في الفترة الاخيرة اخذت تنادي بتقسيم الجزيرة ٠ اما اليونان فانها تبغي ضم الجزيرة لها (Enosis) اما بالنسبة الى الجمهورية القبرصية فانها تريد ان تبقى مستقلة ٠

ويبدو ان تركيا بالاضافة الى دفاعها عن الطائفة التركية في قبرص تؤكد على الملاحظات الاتية :

١ – من ناحية تركيا فان لقبرص اهمية استراتيجية خاصة لامنها بالنسبة لليونان، ذلك لان انضمام قبرص الى اليونان يعني استكمال حلقات حصار الجزر اليونانية لشواطئ تركيا الجنوبية والغربية بصورة تامة ، ومن ثم تتحكم اليونان تماما في مداخل بحر ايجة المؤدية الى مضيقي الدردنيل والبسفور وكافة الموانئ التركية من استنبول غربا حتى الاسكندرونه شرقا مرورا بأزمير وطرطوس ٠ وهذه كلها مخاطر استراتيجية تدركها تركيا ، ولا تخفف منها اوهام تحالف البلدين ضمن اطار منظمة حلف الاطلسي التي تفرضها مصالح الولايات المتحدة والغرب الاوربي ٠

٢ – تعتبر قبرص منطقة اقتصادية بالنسبة لها ٠

المبحث الثاني

التطورات السياسية الحديثة في قبرص وتاثيرها على السياسة الخارجية التركية

ان السياسة الخارجية التركية بدأت في التغير النسبي بعد اعلان دستور عام ١٩٦١ ، اذ بموجب ذلك صدر قانون الحريات من قبل المجلس الوطني التركي الكبير الذي سمح للافكار اليسارية من ابداء رأيها على النطاقين الداخلي والخارجي ، كما سمح ايضا بترجمة كتب كارل ماركس ولينين الى اللغة التركية وقد ادى هذا الاجراء من قبل المجلس الوطني التركي الكبير الى اعطاء تفسير جديد للسياسة الخارجية التركية ٠

ان هذه الاجراءات قد اثرت في العلاقات التركية الامريكية ، الا انه لم يكن هناك تغيير في وجهة نظر تركيا تجاه حلف شمال الاطلسي بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة الى عام ١٩٦٣ ٠

الا ان انفجار الحوادث في قبرص في كانون الثاني ١٩٦٣ ادى الى التحول في سياسة تركيا الخارجية[١٠٦] ٠

ان قضية قبرص تتعلق باثنين من اعضاء حلف شمال الاطلسي وهي تركيا واليونان مباشرة الا ان هذا الحلف لم يستطع البت في فض هذا النزاع ، كما ان مجهودات الامم المتحدة لم تجد نفعا ٠

ان العلاقات بين تركيا واليونان كانت طبيعية قبل انفجار الحوادث في جزيرة

(١٠٦) Giritli, Op. Cit., P. 152.

قبرص وعلى سبيل المثال فقد اعلن الجنرال جودت صوناي رئيس الاركان العام في مؤتمر حلف شمال الاطلسي وقتئذ في اثينا في آذار ١٩٦٣ بان تركيا واليونان قررتا السعي معا على طريق الحرية ، واشار ايضا الى توحيد الجهود بغية السيطرة على الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الاطلسي(١١) .

الا ان هذه العلاقات لم تدم طويلا نتيجة قرار الرئيس مكاريوس بتعديل دستور عام ١٩٦٠ في اول كانون الثاني ١٩٦٤ ، وعقب ذلك صرح عصمت اينونو وكان وقتئذ على رأس الوزارة التركية قائلا :

« ان هذا القرار يخالف معاهدتي زيوريخ ولندن وان تركيا سوف تأخذ على عاتقها حماية الاتراك في الجزيرة »(١٢) . واردف قائلا :

« ان تركيا لا تلجأ الى التدخل العسكري قبل التشاور والمناقشة مع الدول الضامنة للاتفاقيات الدولية »(١٣) .

وفي مقابلة احدى الصحف الاجنبية مع حزب الشعب الجمهوري في كانون الثاني ١٩٦٤ اقترح اينونو انشاء نظام فدرالي لادارة جزيرة قبرص ، واشار الى اخفاق معاهدة لندن قائلا : « ان هذه المعاهدة غير ملائمة في الوقت الحاضر لانها وجدت قبل اشاعة السلام والامن في الجزيرة »(١٤) . واضاف قائلا :

«ان الحكومة التركية تؤيد شرعية المعاهدات الدولية التي اوجدت جمهورية قبرص وان المعاهدات الدولية لا يمكن ابطالها من جانب واحد »(١٥) .

(١١) The Turkish Yearbook of International Relations 1963, P. 313.

(١٢) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ .

(١٣) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, P. 194.

(١٤) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, P. 196.

(١٥) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, P. 196.

وفي كانون الثاني ١٩٦٤ عقد مؤتمر في لندن اشترك فيه زعماء القبارصة اليونانيين والاتراك مع ممثلين من بريطانيا وتركيا واليونان واثر ذلك وجهت الدول الثلاث نداءا الى الامم المتحدة للتدخل بغية حل هذه القضية بطريقة سلمية(١٦) . وارسلت بريطانيا في الوقت نفسه فرقة عسكرية تعزيزا لقواتها الموجودة في قبرص ، وصرح رئيس وزراء بريطانيا(١٧) :

« ان تدخل بريطانيا في القضية القبرصية هو منع انفجار الحرب بين تركيا واليونان » . واردف قائلا : « ان بريطانيا غير مستعدة لتحمل هذا العبء مدة طويلة » .

وفي نفس الوقت ارسلت بريطانيا مذكرة الى مجلس الامن للاجتماع فورا لبحث هذا الموقف ، وقد خاطب يوثانت كلا من اليونان وتركيا وقبرص لمنع اي عمل من شأنه ان يؤدي الى نشوب الحرب .

وقال رئيس الوفد التركي في لندن ان الرئيس مكاريوس تبنى وجهة نظر الجانب اليوناني في قبرص ، وانه في حالة انسحاب القوات الضامنة لاستقلال الجزيرة فان الشيوعيين سيمسكون زمام الامور فيها وخاصة ان ٣٧٪ من اليونانيين فيها منضمون للحزب الشيوعي وان قبرص مهددة بان تكون كوبا ثانية(١٨) .

وبناء على طلب تركيا عقد المجلس الدائم لحلف شمال الاطلسي اجتماعا في لاهاي في شهر مايس ١٩٦٤ واعطى مجلس الحلف تعليماته الى الجنرال ديرك ستيكر السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي ببذل المساعي الحميدة

(١٦) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

(١٧) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .

(١٨) حافظ ، حمدي : مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

لتخفيف حدة الحرب بين اليونان وتركيا على جزيرة قبرص . وقد زار ستيكر كلا من اليونان وتركيا وصرح بعد زيارته لهما[١٩] :

« ان جميع الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ترى انه يتعين على حكومتي اليونان وتركيا ان تؤيد وساطة الامم المتحدة في قبرص وان يتذكروا بان الخلاف القائم بينهما يضع الدفاع في موقف خطر في منطقة حيوية له » .

واردف قائلا : « ان الحكومة التركية ابدت عدم ارتياحها لتحيز عدد من الدول الغربية بجانب القبارصة اليونانيين » .

وفي البلاغ المشترك لمجلس الحلف احالت الدول الاعضاء قضية قبرص الى هئة الامم المتحدة وجاء في البلاغ ما يلي[٢٠] :

« ان دول حلف شمال الاطلسي ستكثف جهودها لحسم الخـلاف بين الاطراف المتنازعة في الحلف وفقا للمادة الاولى من معاهـدة حلـف شمـال الاطلسي[٢١] وقرار مجلس وزراء الحلف في عام ١٩٥٦ في فض المنازعات بين الدول الاعضاء » .

وارسل الرئيس الامريكي جونسون مستر جورج بيل مبعوثه الشخصي الى انقرة في شباط عام ١٩٦٤ وصرح بيل في انقرة انه اتفق مع الرئيس اينونو لمدة

(١٩) حافظ ، حمدي : مرجع سابق ، ص ٤٧٦ .

(٢٠) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, P. 213.

(٢١) جاء في المادة الاولى من معاهدة حلف شمال الاطلسي ما يلي : تتعهد اطراف المعاهدة بما ورد في ميثاق الامم المتحدة بان يعملـوا على تسوية جميـع المنازعات الدولية التي يكونون مشتركين فيها بطرق سلمية وبكيفيـة لا تؤدي الى تعكير صفو السلم او الامن الدولي ولا تناقض مبادىء العدالة ، وان يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد او استعمال القوة باية كيفية لا تتفق مع اغراض الامم المتحدة

ثلاث سنوات التي خلت لتشاورة بعضهما وتبادل الأراء ، وكرر قرار حكومـة الولايات المتحدة في حل القضية القبرصية[٢٢] .

وصرح وليام فولبرايت عضو الكونجرس الامريكي في لندن والمكلـف من قبل الرئيس الامريكي لتقصي الحقائق بين تركيا واليونان :

« انه من المهم الذي لاشك فيه ان تنتهي اعمال العنف في قبرص ، ولكـن ذلك ليس جزءا من برنامج مهمته بل ان برنامجه ينصب على اشتباك دول حلف الاطلنطي بهذا الموضوع »[٢٣] .

وبعد مقابلة بين فولبرايت ورئيس الوزراء البريطاني ادنيسم بان وزارة الخارجية الامريكية اخذت تؤيد وجهة نظر اليونان في قضية قبرص[٢٤] .

وزار فولبرايت تركيا وقابل رئيس وزرائها واكد للاخير بان الكونجرس الامريكي ينظر بقلق الى حلفاء واصدقاء امريكا الذين يهتدون بشؤونهم الخاصة ولا يراعون السلم في المجال الغربي ، واشار بان الولايات المتحدة قد اقترحت ترحيل الاهالي الاتراك الموجودين في الجزيرة بغية الحفاظ على السلم والامن في حوض البحر الابيض المتوسط[٢٥] .

وقد احدث هذا الطلب قلقا بالغا في الاوساط التركية التي اجابت فولبرايت بان الحل الذي تراه هو الفصل بين الجزء التركي والجزء اليوناني وهذا يلغي تقسيمها[٢٦] .

وعقب ذلك صرح خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بان الـدول الغربية هي التي وضعت قبرص في حالة متأزمة لان من مصلحة هذه الدول تحويل الجزيرة الى قاعدة ذرية[٢٧] .

(٢٢) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, P. 219.

(٢٣) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .
(٢٤) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .
(٢٥) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ص ٤٧٨ .
(٢٦) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٧٨ .
(٢٧) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٧٨ .

وزار اينونو رئيس وزراء تركيا وقتئذ واشنطن في مايس ١٩٦٤ واجتمع مع الرئيس جونسون وعقب الانتهاء من المحادثات صدر بلاغ مشترك جاء فيه :

« يؤيد الطرفان تقوية الجهود المبذولة من قبل الامم المتحدة لاعادة السلم والامن في الجزيرة ، ويؤكد ان احترامهما جميع الاتفاقيات القائمة ، والملزمة للموقعين عليها »[٢٨] .

وللغرض نفسه ارسل الرئيس جونسون مبعوثه "Dean Acheson" الى اليونان ، وقدم Acheson عدة اقتراحات لحل القضية القبرصية ، وقد جاء في هذه الاقتراحات[٢٩] :

١ – اتحاد قبرص مع اليونان .

٢ – ان تتخلى اليونان عن جزر الدوديكانيز لتركيا التي تعتبر قريبة لسواحل الاناضول التركية .

٣ – تعيين قاعدة عسكرية تركية في قبرص .

٤ – تعويض القبارصة الاتراك الذين يغادرون الجزيرة أو يرومون البقاء فيها .

الا ان الاشتباكات قد تجددت بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة في منتصف مايس ١٩٦٤ ، وعلى أثر ذلك اجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي في لاهاي ، وصرح دين راسك في الاجتماع[٣٠] :

« ان نشوب حرب بين اليونان وتركيا أمر مستبعد ، وان حلف شمال الاطلسي لا يتدخل في موضوع قبرص ، وان هذا الامر متروك لهيئة الامم المتحدة » .

---

(٢٨) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, P. 219.

(٢٩) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, P. 219.

(٣٠) حافظ ، حمدي : مرجع سابق ، ص ٤٧٩ – ٤٨٠ .

وقد وافق وزيرا خارجية تركيا واليونان على أن يختص السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي بالقضية القبرصية فيما يخص بالمسائل المتعلقة بدول الحلف المتصلة بالقضية[٣١] .

وفي أواخر مايس أصدر مجلس النواب القبرصي قرارا بدعوة الرجال للخدمة العسكرية في الحرس الوطني لانشاء قوة مسلحة ، الا أن فاضل كوتشوك نائب الرئيس مكاريوس اعترض على هذا القرار مما دفع الرئيس مكاريوس الى أن يعلن بان الدستور لم يعد قائما وبأن كوتشوك لم يعد نائبا للرئيس وعقب ذلك صرح رئيس وزراء تركيا قائلا :

« ان دولته ستحمي الاتراك القبرصيين اذ انه لم يتيسر الاحتفاظ بحقوقهم بالوسائل السلمية والاجراءات الدولية الجاري اتخاذها وان قرار التجنيد المذكور مخالف لاتفاقات زيوريخ ولندن »[٣٢] .

وعقب هذا التصريح أصبحت القوات القبرصية في حالة تأهب كلي لمواجهة الاسطول التركي الذي كان مرابطا في الاسكندرونة على بعد ١٢٠ ميلا من قبرص[٣٣] .

ونتيجة لذلك فقد دعا الرئيس جونسون رئيس وزراء تركيا الى واشنطن للتحدث معه في ٥ حزيران كما دعا ايضا رئيس وزراء اليونان للغرض نفسه[٣٤] .

الا أن الرأي العام التركي لم يكن راضيا عن هذه الدعوة ، لانهم اعتبروها مؤامرة من الولايات المتحدة لمنعهم من التدخل لحماية معاهدتي زيوريخ ولندن[٣٥] .

---

(٣١) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ .

(٣٢) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ – ٤٨١ .

(٣٣) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٨١ .

(٣٤) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٨١ .

(٣٥) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٨١ .

وفي نفس الوقت ، بلغ وكيل وزارة الخارجية الامريكية كلا من الحكومتين التركية واليونانية بأن الحكومة الامريكية سوف تتخذ اجراءات معينة للحد من وقوع حرب بين دولتين من دول أعضاء حلف شمال الاطلسي ، وأعلنت بأنها سوف تضع الاسطول السادس الامريكي في البحر الابيض المتوسط لمحاصرة الجزيرة(٣٦) .

وازاء قرار تركيا في التدخل الى الجزيرة ، فان الرئيس جونسون قدبعث برسالة الى عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا في ٥ حزيران ١٩٦٤ ، وقد اعتبرت هذه الرسالة وثيقة رسمية في العلاقات التركية الامريكية ونقطة التحول بين الدولتين بعد الحرب العالمية الثانية(٣٧) .

وقوبلت هذه الرسالة بالغ الحيرة والقلق ليست في الاوساط اليسارية فحسب بل من الرأى العام التركي .

ان هذه الرسالة بقيت سرية حتى كانون الثاني عام ١٩٦٦ ، الا أن قسما منها تسرب الى الجمهور عن طريق الصحافة التركية قبل هذا التاريخ(٣٨) .

وقد جاء في جزء من رسالة جونسون الى رئيس وزراء تركيا ما يلي :

« ومن جهة اخرى أيها الرئيس فنحن مجبرون ان نلفت انظاركم الى التزاماتكم في حلف شمال الاطلسي ، ويجب أن تدركوا جيدا بأن التدخل في قبرص سيؤدي الى وقوع حرب بين تركيا واليونان .

ان وزير خارجيتنا دين راسك قد أوضح في اجتماع مجلس حلف شمال الاطلسي الاخير في لاهاي : بأنه يجب فهم عدم وقوع حرب بين تركيا واليونان

(٣٦) حافظ ، حمدي : مرجع سابق ، ص ٤٨١ .

(٣٧) Ulman, A.H., and Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959—1967", Op. Cit., P 780.

(٣٨) Ulman, A.H., and Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959—1967", Op. Cit., P. 70.

بكل معنى الكلمة ، ان الانضمام الى حلف شمال الاطلسي معناه عدم قبول فكرة الحرب بين الدول الاعضاء فيه ، وكما ان كلا من المانيا وفرنسا قد دفنتا بغضهما الذي دام قرنا من الزمن لالتزامهما بحلف شمال الاطلسي ، فيجب ان ينتظر نفس الشيء من تركيا واليونان .

ان تدخلكم العسكري لجزيرة قبرص بدون موافقة الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي قد ينتج عنه تدخل سوفيتي في المشكلة ، وفي هذا الصدد فان الدول الاعضاء في الحلف سوف لا تدافع عن تركيا »(٣٩) .

ويستشف من رسالة جونسون الملاحظات التالية :

١ ـ ان الولايات المتحدة وهي أقوى عضو في حلف شمال الاطلسي ستقف موقف المراقب في حالة ما اذا هاجم الاتحاد السوفيتي تركيا لاسباب لاتهم أمن الولايات المتحدة بصورة مباشرة وبدون أية اثارة من أي نوع .

٢ ـ وقد افترضت الولايات المتحدة ان ليس لتركيا عدو اخر باستثناء الاتحاد السوفيتي وان حقوقها تغتصب من قبل الاخير فقط .

٣ ـ يجب أخذ مصلحة حلف شمال الاطلسي بنظر الاعتبار .

ان هذه الرسالة أدت الى تساؤلات عديدة في تركيا على النطاقين الرسمي والشعبي وأخذ الاتراك يتساءلون في صحفهم : هل هذا جزاء من حارب الى جانب الولايات المتحدة في كوريا ؟ وكيف حارب الامريكان بحجة حماية الحرية في كوريا وفيتنام في حين انهم يحرمون اتراك قبرص من هذه الحرية ؟ .

وتساءل الاتراك أيضا : هل ان الولايات المتحدة تحصل على موافقة حلفائها عندما تجر دول أعضاء حلف شمال الاطلسي الى حروب طاحنة في أي بقعة من بقاع العالم ؟ .

(٣٩) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: Ageneral Appraisal", Op. Cit., P. 70.

وقد أجاب الرئيس اينونو رسالة جونسون بما يلي :(٤٠)

« جاء في قسم من رسالتكم بأنه نتيجة لتدخل السوفيت في قبرص فان دول حلف شمال الاطلسي لا تدافع عن تركيا ، ولكن المبادىء الاساسية للحلف تخالف ما ذهبتم اليه ، لانه في حالة وقوع عدوان على أية دولة من الدول الاعضاء في الحلف ، فان الحلف سيكون مسؤولا عن درء هذا العدوان .

ان حلف شمال الاطلسي لم يستطع ان يضع حلا للازمة القبرصية حتى قبل الحوادث الاخيرة في كانون الاول عام ١٩٦٣ ، وفي الواقع ان حلف شمال الاطلسي بحاجة الى علاج فوري ... » .

وفي مجال مشاورة تركيا الولايات المتحدة في اتخاذ أي قرار في الجزيرة ، جاء في رسالة الرئيس اينونو مايلي :(٤١)

« وقد أكدتم في المكان الاول من رسالتكم بأننا قد عجزنا لمشاورتكم ، وذلك متى ما وجب التدخل العسكري في قبرص ضروريا .

ولنبدأ من نهاية عام ١٩٦٣ فان وجوب التدخل العسكري في قبرص مع هذه المناسبة يكون للمرة الرابعة ، وفي البداية فقد تشاورنا معكم في هذا الموضوع ، وعندما تجددت الاشتباكات في الجزيرة في ٢٥ كانون الاول ١٩٦٣ أعلمناكم باتصالنا مع الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة ، وكان جوابكم بأن الولايات المتحدة لم تكن طرفا في هذه المشكلة .

وفي شهر شباط عام ١٩٦٤ اجتزنا أياما قاسيا وقد أخبرناكم بواسطة مبعوثكم الشخصي جورج بل الذي كان يزور انقرة ... » .

---

(٣٤) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: Ageneral Op. Cit., PP. 71-72.

(٤١) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: Ageneral Appraisal, Op. Cit., P. 72.

وجاء في قسم اخر من رسالة جونسون ما يلي(٤٢) :

« في نفس الوقت أيها الرئيس أود ان الفت انظاركم الى المعاهدة الثنائية المعقودة بين الولايات المتحدة وتركيا في تموز ١٩٤٧ من ناحية المساعدات العسكرية ، فانه بموجب المادة الرابعة من المعاهدة يجب أخذ موافقتنا مقدما في حالة استخدام هذه المساعدات العسكرية في غير غاياتها .

فقد بينت حكومتكم للولايات المتحدة بوسائل متعددة عن فهمها تماما لهذا الشرط ... ووفقا للشروط الموجودة فانه في حالة تدخل تركيا في قبرص فانني أقول بصراحة ان الولايات المتحدة لن توافق على استخدام أية مساعدة امريكية للتدخل في قبرص تحت الظروف الحالية » .

ان المعاهدة الثنائية التي أشار أليها جونسون في رسالته وقعت في ١٢ تموز ١٩٤٧ بموجب مبدأ ترومان .

وقد جاء في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ما يلي :

تسمح الحكومة التركية لرجل الصحافة والراديو الامريكان بنقل الاخبار الخاصة بتنفيذ برنامج المعونة بكل حرية(٤٣) .

وتنص المادة الرابعة من المعاهدة ما يلي :

« لا تستطيع الحكومة التركية استخدام المعونات الامريكية في غير غاياتها دون موافقة الاخيرة(٤٤) » .

في حقيقة الامر ان هذه المعاهدة وقعت بين تركيا والولايات المتحدة في وقت لم تكن هناك أية رابطة اتفاق بينهما ، هذه الرابطة دخلت الى حيزالوجود بعد انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ .

---

(٤٢) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: Ageneral Appraisal", Op. Cit., P. 75.

(٤٣) Karpat, Op. Cit., P. 192.

(٤٤) Gonlubol, Op. Cit., P. 150.

وقد قيم اينونو موقف الولايات المتحدة في تصريح له :

« ان الموقف أصبح مظلما بين تركيا واليونان وان الولايات المتحدة غير راغبة في اتخاذ أي اجراء يعين على حل المشكلة(٤٥) » .

وصرح وزير خارجية تركيا : « ان بريطانيا وامريكا وهما حلفاء تركيا لايقومان بمساعدتها علانية بل يجلسان على السور(٤٦) » .

ومن الملاحظ ان الولايات المتحدة حرصت على اقامة حالة قريبة من التوازن في القوة العسكرية بين تركيا واليونان ، على الرغم من اختلاف حجم البلدين من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان ، ومن حيث مدى اتساع القطاع الواجه للاتحاد السوفيتي ودول شرق اوربا .

فاليونان التي يبلغ عدد سكانها ٨٫٩٠٠٫٠٠٠ نسمة(٤٧) لديها قوة جوية (كلها طائرات امريكية) تقدر بنحو ٢٢٥ طائرة حربية في حين ان تركيا بكل مساحتها الشاسعة وعدد سكانها البالغ ٣٧٫٩٠٠٫٠٠٠ لديها قوة جوية تقدر بنحو ٢٨٨ طائرة ، وقررت الولايات المتحدة بيع كل من البلدين ٤٠ طائرة « فانتوم » عام ١٩٧٢ ! واليونان مثلا لديها ١٣ مدمرة وتركيا لديها بالمقابل ١٤ مدمرة ، واليونان لديها ٧ سفن حراسة ساحلية وتركيا لديها بالمقابل ٨ سفن من هذا الطراز .

وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن للولايات المتحدة ان تتحكم في توازن قوى الاحتياط البشري لدى الدولتين الذي بلغ نحو ٨٠٠ الف في تركيا مقابل ١٨٠ الفا لدى اليونان(٤٨) الا انها

(٤٥) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٧٣ .
(٤٦) حافظ ، حمدي ، مرجع سابق ، ص ٤٧٣ .
(٤٧) عزمي ، محمود ، « من اجل اسرائيل والاسطول السادس » ، الدستور ، العدد ١٩٨ ، ١٩٧٤ ، ص ١٩ .
(٤٨) عزمي ، محمود ، « من اجل اسرائيل والاسطول السادس » ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

استطاعت ان تضمن الى حد كبير التوازن في كمية ونوعية التسليح ، وهو الأمر الاهم في حروب العصر المحدودة التي تسارع الدول الكبرى الى اخمادها بسرعة حين تنشب بين الدول الصغرى خشية اهتزاز خريطة التوازن المرسومة لكل منطقة ، ومن ثم لاتتاح فرصة لاستثمار الاحتياطات البشرية على الوجه الاكمل وفقا لقوانين الحرب الكلاسيكية .

ان رسالة جونسون وضعت الرئيس اينونو في موقف حرج ازاء السياسة الداخلية وذلك عندما اتهمته الاحزاب السياسية بالجبن في الدفاع عن مصالح تركيا في قبرص .

وفي هذا الصدد يقول أحمد احسان كرملي نائب السكرتير العام لحزب العدالة ووكيل المجلس الوطني التركي الكبير(٤٩) :

« كانت الحرب الاهلية على وشك ان تنفجر في قبرص عام ١٩٦٤ ، وقد قرر عصمت اينونو الذي كان رئيسا للوزراء وقتئذ التدخل في الجزيرة ، لكن الولايات المتحدة بعثت برسالة الى الحكومة التركية اعلنت فيها انها لا تقف معها في حالة غزوها الجزيرة ، وان لاتستخدم أسلحة حلف شمال الاطلسي ، وعليه فان حكومة اينونو عدلت عن قرارها في التدخل في جزيرة قبرص .

ان حكومة اينونو انتقدت من قبل حزب العدالة ، ولو كان الاخير في الحكم عام ١٩٦٤ كان لا يعدل عن قراره ولا سيما ان الجزيرة كانت ضعيفة .

وعندما كان حزب العدالة في الحكم عام ١٩٦٨ ، أعلنت اليونان عن رغبتها في ضم الجزيرة لها ، الا اننا وقفنا ضد هذه الفكرة وقررنا التدخل فيها ، ولكن اليونان عدلت عن قرارها » .

ويقول آلب أرسلان توركش السكرتير العام لحزب الحركة القومي حول هذا الموضوع :(٥٠)

(٤٩) المقابلة الشخصية مع احمد احسان كرملي في انقرة في ١٩ نيسان ١٩٧٢ .
(٥٠) المقابلة الشخصية مع توركش في انقرة في ٢٢ نيسان ١٩٧٢ .

في عام ١٩٦٤ انفجرت قضية قبرص ، وقد ارتأى عصمت اينونو التدخل في الجزيرة ، وعلى أثر ذلك اجتمع اينونو مع "Raymond Hare" السفير الامريكي في أنقرة ، وبعد ست ساعات من هذا الاجتماع تسلم اينونو رسالة من جونسون يحثه فيها على عدم اتباع هذه السياسة والا فان الولايات المتحدة سوف لا تساند تركيا .

في الحقيقة ان هذه الرسالة كانت غير مناسبة في هذا الظرف بالذات ، كما ان اينونو قد أخطأ في الاجتماع بالسفير الامريكي وكان عليه ان يقوم بنشاط دبلوماسي كبير في هذا المجال .

في الواقع ان تركيا أخطأت التقدير عن موقف الولايات المتحدة من قضية قبرص وذلك تحت ظروف عام ١٩٦٤ ، ولفهم ذلك يجب أن نضع نصب أعيننا الملاحظات الآتية :

١ ـ ان تركيا لم تأخذ بنظر الاعتبار تغير الظروف عام ١٩٦٤ ، اذ أن الولايات المتحدة تمكنت بنجاح عام ١٩٥٩ ان تمارس الضغط الاقتصادي على اليونان ـ نتيجة ضعفها اقتصاديا ـ لقبول معاهدات زيوريخ ولندن وبموجبها استقلت الجزيرة .

اما اليونان في هذه الفترة فقد طورت صلاتها القوية مع المجتمع الاقتصادي الاوروبي الذي ادى الى تقليل اعتمادها على المساعدات الامريكية .

٢ ـ لا يمكن مقارنة عام ١٩٦٤ بظروف عام ١٩٥٩ ، لان قبرص اصبحت دولة مستقلة ، وحكومتها لا تتبع دائما اوامر اليونان .

٣ ـ ان ظروف معاهدة عام ١٩٥٩ قد تغيرت كثيرا ، اذ ان هناك متطلبات الامن الامريكي ومصالحها .

٤ ـ ليس من مصلحة الولايات المتحدة تقسيم الجزيرة ، لان ذلك يؤدي الى نفس المصاعب كما هي الحالة في كوريا وفيتنام .

٥ ـ ان الولايات المتحدة ستعارض التدخل التركي المسلح في قبرص ، طالما يؤدي ذلك الى انهيار الجناح الجنوبي لحلف شمال الاطلسي .

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ تفاقمت المشكلة ثانية على اثر وصول الجنرال جريفاس زعيم منظمة ايوكا السرية الى قبرص ، وانذرت حكومة ديميرل اليونان بسحب الجنرال جريفاس ، واخلاء الجزيرة من القوات اليونانية .

وعلى اثر ذلك بعث الرئيس الامريكي مبعوثه الشخصي الى انقرة بغية تهدئة التوتر في حوض البحر الابيض المتوسط ، وتحت اشراف المبعوث الخاص للرئيس الامريكي تم الاتفاق في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ على النقاط التالية :(٥١)

١ ـ اخلاء الجزيرة من الجيش اليوناني البالغ عدده ٨٠٠٠ جنديا .

٢ ـ عودة الجنرال جريفاس الى اليونان .

وكانت الدبلوماسية الامريكية قد تحركت بحذاقة لتهدئة الموقف في قبرص ، ويعود ذلك الى الاسباب الآتية :

١ ـ كان الموقف في صالح تركيا بسبب ضعف اليونان تحت الحكم العسكري ،

٢ ـ الانهماك الامريكي في فيتنام .

٣ ـ محاولة الولايات المتحدة تخفيف وطأة رسالة جونسون عام ١٩٦٤ على الرأي العام التركي .

٤ ـ أدركت الولايات المتحدة ان تركيا اخذت تبتعد عن سياستها التقليدية ازاء الغرب ، ولا سيما بعد تقربها من الاتحاد السوفيتي .

وقد طرأت تطورات جديدة على القضية القبرصية في ايلول ١٩٧١ نتيجة وصول جريفاس الى الجزيرة بصورة سرية ، واخطرت تركيا حكومة اليونان بذلك ، وصرح بهذا الصدد عثمان اولجي وزير خارجية تركيا :

« في حالة محاولة جريفاس العمل ضد الطائفة التركية في الجزيرة فان تركيا ستتخذ الاجراءات اللازمة لحمايتهم »(٥٢) .

(٥١) Barston, Tonalid P. "Cyprus: The Unresolved Problem 1960—1967", *India Quarterly*, Vol XXVII, No. 2, New Delhi Indian, 1971, P. 118.

(٥٢) Foreign Policy, *Op. Cit.*, P. 123.

وقد اعادت تركيا من جديد التأكيد على مبدأ التقسيم ، حيث القى خلوق بايلكن وزير خارجية تركيا (سابقا) كلمة في المجلس الوطني التركي الكبير بمناسبة مناقشة الميزانية في كانون الثاني ١٩٧٢ ، حيث جاء فيها : — « ان مبدأ التقسيم هو خير ضمان ضد فكرة ضم قبرص باليونان »(٥٣) .

وفي هذه الفترة بالذات دعا الدكتور ايريم كافة العناصر القبرصية الى تسليم الاسلحة التي بحوزتها الى قوات الطوارىء الدولية المرابطة في الجزيرة من اجل نزع السلاح ، وقد ايد الرئيس مكاريوس هذا الاجراء ، حيث قال في مؤتمر صحفي : « ان نزع السلاح في الجزيرة يساهم على حل المشكلة ، ويؤدي بالتالي الى افشاء السلام والقضاء على الفوضى في الجزيرة »(٥٤) .

وفي هذا الصدد يجب ادراك الحقيقة التالية : هي ان هذه المشكلة لم تعد في جذورها مشكلة قبارصة اتراك وقبارصة يونان وانما مشكلة مستقبل الجزيرة بالنسبة الى الحلف الاطلسي ، لان موقعها الهام يفرض ان تكون خاضعة بصورة بانة لحكم يؤيد سياسة الحلف . ولا يوجد في اوربا من هو غارق في التورط في تبني وجهة النظر الامريكية في الحلف كاليونان .

ولكن المحاولة فشلت لحد الان بعد ان اصبح في حكم المؤكد ان العالم لا يوافق على حكم يوناني مطلق في الجزيرة . وربما يعود السبب في هذا الموقف الى طبيعة النظام العسكري اليوناني المرفوض اوربيا وعالميا باستثناء تأييد الولايات المتحدة له .

(٥٣) Foreign Policy, Vol. 2, No. 1, 1972, P. 99.

(٥٤) Foreign Policy, *Op. Cit.*, P. 100.

المبحث الثالث

نتائج القضية القبرصية

كان للرسالة التي وجهها جونسون الى اينونو عام ١٩٦٤ بخصوص المشكلة القبرصية نتائج سلبية على العلاقات التركية الامريكية ، وهذه النتائج تنحصر فيما يلي :

١ — اعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية

وقد كشفت رسالة جونسون عن أشياء كثيرة كانت خافية على الرأي العام التركي ، منها الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها تركيا مع الولايات المتحدة والتي يبلغ عددها خمسا وخمسين اتفاقية عقدت خلال حكم الرئيس مندريس(٥٥) .

ان هذه الاتفاقيات الثنائية وقع بعضها وفقا للمادة الثالثة من حلف شمال الاطلسي(٥٦) ، اما البعض الاخر فقد وقع خارج الحلف .

وكان جل هذه الاتفاقيات سريا لم يعلن للشعب التركي ، وقد كشف اكثرها بعد عام ١٩٦٥ ، حيث بدأ الرأي العام التركي مناقشتها في الصحف والمجلس الوطني الكبير .

(٥٥) Ulman, A.H., and Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959—1967", Op. Cit., P. 782.

(٥٦) تنص المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الاطلسي مايلي : ولتحقيق اغراض هذه المعاهدة اتفق الطرفان على ان يعملوا على انفراد او بصورة جماعية بكل وسيلة ممكنة من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك على المحافظة على طاقة كل منهم وطاقتهم مشتركين على مقاومة اي هجوم مسلح وتعزيزها .

وقد أصبح جلياً للعيان ما تحتويه هذه الاتفاقيات الثنائية من حقوق وامتيازات تجاوزت كثيراً ما جاء به حلف شمال الاطلسي للدول الاعضاء ، وأخذت تقلق رجل الشارع في حياته اليومية[٥٧] .

ان هذه الحقوق والامتيازات كانت تمنع الشخصيات العسكرية الامريكية الذين اقترفوا الجرائم ، المثول امام المحاكم الوطنية التركية ، وكانوا يحالون الى المحاكم الامريكية[٥٨] .

أما بالنسبة للامتيازات التي منحت للشخصيات الامريكية في تركيا ودخولهم اليها دون الخضوع للكمارك فقد حرمت الخزينة التركية من مصدر واردات مهمة ، وانتشرت المواد الاستهلاكية الامريكية في الأسواق التركية بالتهريب عن طريق ذلك « أ الامريكية » ، وأصبحت أراضي الاناضول ساحة لتهريب البضائع الامريكية الشخصية اليها[٥٩] .

ان تطبيق الاتفاقيات الثنائية بهذا الشكل أدى الى انتشار العداء للوجود الامريكي في تركيا ، واخذ الرأي العام التركي يطالب ازالة القواعد العسكرية في الاراضي التركية .

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ قامت مظاهرات ضخمة معادية للولايات المتحدة ، وهاجم المتظاهرون قنصلية الولايات المتحدة ، ومكتب الاستعلامات الامريكي كرد فعل لسوء تصرف ثمانية من الجنود الامريكيين في قاعدة انجرلك الجوية في ادنة[٦٠] .

(٥٧) Ulman, A.H., and Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959—1967", Op. Cit., P. 783.

(٥٨) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 76.

(٥٩) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 76.

(٦٠) Ulman, A.H., and Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959—1967", Op. Cit., P. 874.

وقدمت الحكومة التركية اقتراحا للحكومة الامريكية في ٧ نيسان ١٩٦٦ بنية تعديل بعض الاتفاقيات الثنائية ، ووافقت الولايات المتحدة على هذا الاقتراح .

وفي ٣ حزيران ١٩٦٩ نشرت هذه التعديلات وجاء فيها :

« انه بعد الدراسات المستفيضة لممثل السلطات الوطنية للحكومتين الامريكية والتركية ، والمفاوضات الطويلة الشاملة التي استمرت مدة سنتين واربعة أشهر في جو من التفاهم والود ، فقد اتفق الطرفان على توقيع اتفاقية بموجب المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الاطلسي ، وهذه الاتفاقية ذات علاقة بالمبادىء الاساسية للتدابير المشتركة بين الحكومتين[٦١] » .

وقد تم الاتفاق بين الحكومتين التركية والامريكية بموجب هذه التعديلات على النقاط التالية :

١ — يجب تعيين كل أعمال الدفاع المشترك ماهية وهدفا ومدة من قبل الحكومة التركية[٦٢] .

٢ — عدم قيام الولايات المتحدة بأي عمل دون علم الحكومة التركية[٦٣] .

وفي الواقع ان سبب هذه المادة هو منع تكرار حادثة طائرة التجسس الامريكية « يو — تو » التي هبطت في ارمينيا السوفيتية بعد اقلاعها من الاجواء التركية دون علم الأخيرة[٦٤] .

٣ — توحي هذه الاتفاقية بالتعاون المشترك بين الطرفين على أساس المساواة في الحقوق واحترام السيادة للدولتين .

(٦١) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٢) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٣) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٤) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

وقد أصبح جلياً للعيان ما تحتويه هذه الاتفاقيات الثنائية من حقوق وامتيازات تجاوزت كثيرا ما جاء به حلف شمال الاطلسي للدول الاعضاء ، وأخذت تقلق رجل الشارع في حياته اليومية(٥٧) .

ان هذه الحقوق والامتيازات كانت تمنع الشخصيات العسكرية الامريكية الذين اقترفوا الجرائم ، المثول امام المحاكم الوطنية التركية ، وكانوا يحالون الى المحاكم الامريكية(٥٨) .

أما بالنسبة للامتيازات التي منحت للشخصيات الامريكية في تركيا ودخولهم اليها دون الخضوع للكمارك فقد حرمت الخزينة التركية من مصدر واردات مهمة ، وانتشرت المواد الاستهلاكية الامريكية في الاسواق التركية بالتهريب عن طريق قدل × أ الامريكية ، وأصبحت أراضي الاناضول ساحة لتهريب البضائع الامريكية الشخصية اليها(٥٩) .

ان تطبيق الاتفاقيات الثنائية بهذا الشكل أدى الى انتشار العداء للوجود الامريكي في تركيا ، واخذ الرأي العام التركي يطالب ازالة القواعد العسكرية في الاراضي التركية .

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ قامت مظاهرات ضخمة معادية للولايات المتحدة ، وهاجم المتظاهرون قنصلية الولايات المتحدة ، ومكتب الاستعلامات الامريكي كرد فعل لسوء تصرف ثمانية من الجنود الامريكيين في قاعدة انجرلك الجوية في ادنة(٦٠) .

---

(٥٧) Ulman, A.H., and Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959—1967", Op. Cit., P. 783.

(٥٨) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 76.

(٥٩) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 76.

(٦٠) Ulman, A.H., and Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959—1967", Op. Cit., P. 874.

وقدمت الحكومة التركية اقتراحا للحكومة الامريكية في ٧ نيسان ١٩٦٦ بغية تعديل بعض الاتفاقيات الثنائية ، ووافقت الولايات المتحدة على هذا الاقتراح.

وفي ٣ حزيران ١٩٦٩ نشرت هذه التعديلات وجاء فيها :

« انه بعد الدراسات المستفيضة لممثلي السلطات الوطنية للحكومتين الامريكية والتركية ، والمفاوضات الطويلة الشاملة التي استمرت مدة سنتين واربعة أشهر في جو من التفاهم والود ، فقد اتفق الطرفان على توقيع اتفاقية بموجب المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الاطلسي ، وهذه الاتفاقية ذات علاقة بالمبادىء الاساسية للتدابير المشتركة بين الحكومتين(٦١) » .

وقد تم الاتفاق بين الحكومتين التركية والامريكية بموجب هذه التعديلات على النقاط التالية :

١ - يجب تعيين كل أعمال الدفاع المشترك ماهية وعددا ومدة من قبل الحكومة التركية(٦٢) .

٢ - عدم قيام الولايات المتحدة بأي عمل دون علم الحكومة التركية(٦٣) .

وفي الواقع ان سبب هذه المادة هو منع تكرار حادثة طائرة التجسس الامريكية « يو - تو » التي هبطت في ارمينيا السوفيتية بعد انطلاقها من الاجواء التركية دون علم الأخيرة(٦٤) .

٣ - توحي هذه الاتفاقية بالتعاون المشترك بين الطرفين على أساس المساواة في الحقوق واحترام السيادة للدولتين .

---

(٦١) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٢) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٣) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٤) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

٤ - ولتركيا الحق في تعيين أي شخص مدني أو عسكري تراه مناسبا في أراضيها ... كما يحق لتركيا تمحيص كافة التعيينات للتأكد من صفة وهدف جهود الدفاع المشترك طبقا لجهود المبذولة من قبل الدولتين كشرط لانجاز الاتفاقيات[٦٥] .

وطبقا لهذه الاتفاقية فقد تقرر تقليل الاشخاص العسكريين الامريكيين وفي هذا الصدد عبر صحفي تركي وجهة نظر أحد مسؤولي الولايات المتحدة قائلا :

« لقد فعلنا ما طلبته الحكومة التركية من تغييرات في الاتفاقية الثنائية ، والآن خفضنا عدد التخصصات الامريكية العاملة في تركيا ، وهذا الاجراء يعتبر تدابير حمائية ، وسنكتفي بوضع أقل ما يمكن من القوات لمدافعة حلف شمال الاطلسي فيها[٦٦] » .

ولقد خفضت أمريكا عدد أشخاصها في الاراضي التركية من ٢٧٫٠٠٠ الى ٧٫٠٠٠ وأحيلت المطارات العسكرية وأجهزة الرادار الامريكية الى القوات العسكرية التركية ، أما القواعد العسكرية الاخرى فوضعت لهما مبادىء جديدة[٦٧] .

كما ان وسائل اطلاق الاسلحة النووية في الوحدات الامريكية المرابطة في تركيا أصبحت تحت تصرف القوات المسلحة التركية ، باستثناء قاعدة انجرلك الجوية في أدنة ، اذ ان هذه الاخيرة قد زودت بطائرات امريكية ذات المدى القصير والمجهزة برؤوس نووية[٦٨] .

---

(٦٥) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٦) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٧) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

(٦٨) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.*, P. 77.

وبموجب مخططات حلف شمال الاطلسي الدفاعية ، فان هذه الطائرات في مطار انجرلك لم توضع تحت قيادة الجيش التركي ، وانما وضعت تحت القيادة العليا للقوات المتحالفة في اوربا مباشرة[٦٩] .

وبناء على ذلك فان الولايات المتحدة باستطاعتها استخدام هذه الطائرات ذات الرؤوس النووية في قاعدة انجرلك لاي هدف تراه ، وتمكن جر تركيا الى حرب ما متى شاءت وبدون ارادتها .

وهناك استثناء مهم يخطر على البال : هو انه في حالة اتخاذ القيادة العليا للقوات المتحالفة في اوربا قرارا ، عليها ان تستشير مجلس الحلف ، كما ان قرارات المجلس تصدر بأصوات متبادلة

possed by mutual vote

ان تركيا في هذه الحالة كبقية الدول الاعضاء في الحلف لها حق الفيتو فعليا لايمكن المناقشة في استخدام هذه الطائرات من قبل الولايات المتحدة بدون رضا تركيا[٧٠] .

ولكن تركيا لا تستطيع استخدام هذا النص القانوني لصالحها ، لانه من غير الممكن من الناحية العملية ان تعارض تركيا سياسة الولايات المتحدة في هذا المجال ، وشتان بين النظرية والتطبيق .

٢ - التقارب التركي السوفيتي

خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية وقد هيمن على جل دول اوربا الشرقية ، واصبحت له قوة وشوكة في السياسة الدولية .

وازاء هذا الوضع فان تركيا بعد الحرب العالمية الثانية لم تستطع ان تقف امام مطالب الاتحاد السوفيتي ، لان الاخير اراد ان يكون له المنفذ الى البحر الابيض المتوسط عن طريق المضايق التركية ، الا ان الولايات المتحدة وبريطانيا

---

(٦٩) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. Cit.* P. 78.

(٧٠) Gonlubol, Mehmet, "Turkish - American Relations: A General Appraisal", *Op. .Cit.*, P. 79.

قد دعمتا السياسة التركية ضد المطاليب السوفيتية وكلتاهما تأبيان على ان تصبح للاتحاد السوفيتي قواعد في البحر الابيض المتوسط[71] . ونتيجة للضغط السوفيتي على تركيا ، اتجهت الاخيرة الى المعسكر الغربي للاستفادة منه عسكريا واقتصاديا .

ولكن الاتحاد السوفيتي تخلى رسميا عن مطاليبه في تركيا في ٣٠ مايس ١٩٥٣ بعد وفاة ستالين ، من اجل اقامة علاقات حسن الجوار مع تركيا[72] .

وابتداءا من هذه الفترة اعادت اذاعة موسكو وصحفها الى الاذهان علاقات حسن الجوار بين الاتحاد السوفيتي وتركيا التي ارسى مبادئها مصطفى كمال أتاتورك في العشرينات من هذا القرن ، كما ان صحيفة برافدا دافعت عن سياسة أتاتورك واكدت على : ان الاتحاد السوفيتي هو الدولة الوحيدة التي تستطيع الحفاظ على السلامة الاقليمية لتركيا[73] .

ولقد رحبت بعض الصحف التركية بتصريحات السوفيت ، ولكن الحكومة التركية في هذه الفترة تحفظت منها ، واعتبرتها مجرد مناورة سياسية[74] .

والسؤال الذي يجدر طرحه هنا هو : ماهي اهمية المضايق التركية في الاستراتيجية الحديثة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تفرض علينا ذكر الحقائق الآتية :

١ – ان تركيا لا تقف حجر عثرة في طريق تحقيق اية مصالح سوفيتية حيوية ، فمن الممكن اغلاق المضايق التركية بسهولة في ايام الحرب عن طريق القوات الجوية السوفيتية .

(٧١) رفعت ، محمد : تاريخ حوض البحر الابيض المتوسط وتياراته السياسية ، القاهرة دار المعارف ، ١٩٥٩ ، ص ٣٤٧ .

(٧٢) Girli, Ismet, "Turkish-Soviet Relations", India Quarterly Vol. XXVI, No. I, New Delhi; Indian Council of World Affair, 1970, P. 16.

(٧٣) Laqueur, Walter, *The Soviet Union and the Midle East*. New York, 1959, P. 206.

(٧٤) Laqueur, *Op. Cit.*, P. 206.

٢ – تستطيع السفن السوفيتية المرور عبر المضايق التركية بحرية تامة وقت السلم مهما كانت طبيعة العلاقات بين انقرة وموسكو .

٣ – ان تركيا لم تكن الهدف الاول للعدوان السوفيتي ، مادامت ليست قاعدة كبيرة لاطلاق الصواريخ .

٤ – ان اشتراك القوات التركية في حرب عالمية ثالثة سيكون له تأثير قليل على نتيجة هذه الحرب ، وذلك اذا ما اخذنا بالاعتبار طبيعة الحرب الحديثة فان مثل هذا الافتراض يعتبر حقيقة واقعة .

في الواقع ان هناك عدة اسباب تضطر الدولة للانضمام الى الاحلاف العسكرية ومن هذه الاسباب :

١ – الدفاع عن السلامة الاقليمية لها .
٢ – الاستفادة من المعونات الاقتصادية .

وعليه فان الدول الصغرى وفقا لهذه الاعتبارات كانت مضطرة في الاعتماد على العملاقين الروسي والامريكي بعد الحرب العالمية الثانية[75] .

ان الدول الصغرى التي انضمت الى حلف شمال الاطلسي كانت تبغي الحفاظ على بقاءها القومي ضد الضغط الستاليني بعد الحرب العالمية الثانية . الا ان بعض هذه الدول في داخل حلف شمال الاطلسي سرعان ما نمت اقتصاديا وطورت صلاتها مع المجتمع الاقتصادي الاوربي الذي قلل الاعتماد على الولايات المتحدة . زد على ذلك ان العلاقة بين البقاء القومي وحلف شمال الاطلسي قد تلاشت في الوقت الحاضر ، لان الدول الصغرى في حلف شمال الاطلسي جعلت من احتكار الولايات المتحدة للاسلحة النووية خير وسيلة للوقوف امام التحديات السوفيتية ، ولكن الاخيرة هي الاخرى انتجت هذه الاسلحة[76] .

(٧٥) محمد ، محمود اسماعيل (دكتور) : استخدام الاسلحة النووية في العصر النووي «السياسة الدولية» ، العدد ٢٤ ، ابريل ١٩٧١ ، مؤسسة الاهرام ، ص ٩٠ .

(٧٦) محمد ، محمود اسماعيل (دكتور) : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

ولقد ادى ظهور الاسلحة الفتاكة في المعسكرين ، والخوف من اللجوء الى استخدامها دفع بامريكا والاتحاد السوفيتي الى تفضيل مصالحهما الخاصة والتفكير في نوع من السياسة التي تؤدى الى عدم المغامرة بتقدمهما الاقتصادي في حرب ذرية •

ومن جهة اخرى فان الدول الصغرى في كلا المعسكرين قد أحست بضمور دورها خلال معسكرها بعد اختراع الصواريخ عابرة القارات والحاملة للرؤوس النووية والصواريخ التي يمكن اطلاقها من السفن والغواصات الذرية ، حيث لم تبق أهمية تذكر للقواعد العسكرية في هذه الدول • كما ان هذه الدول لاتضيف شيئا الى أمن الدولة المنتجة للاسلحة الذرية فيما اذا تعرضت الاخيرة للهجوم المباشر من قبل دولة نووية اخرى(٧٧) •

ونتيجة لهذه التطورات في السياسة الدولية أقر المجلس الوزاري لحلف شمال الاطلسي في كانون الاول عام ١٩٦٧ تقرير هرمل الذي دعا فيه الى اقامة علاقات بين الشرق والغرب عن طريق الاتفاقيات الثنائية(٧٨) •

في الواقع ان هذه البادرة من قبل حلف شمال الاطلسي مهدت على الانفراج في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي بعد حرب باردة بينهما دامت ربع قرن•

غير ان التحول في السياسة الخارجية التركية لم يبد واضحا للعيان الا ابتداءا من عام ١٩٦٤ وذلك بمناسبة الازمة القبرصية حيث اختبرت تركيا حليفاتها في حلف شمال الاطلسي •

وفي هذا الخصوص أرادت تركيا عن تقربها من الاتحاد السوفيتي تحقيق المكاسب الآتية :

١ ـ الرغبة في الحصول على دعم الكتلة الاشتراكية لها في الامم المتحدة فيما

(٧٧) محمد ، محمود اسماعيل (دكتور) : مرجع سابق ، ص ٩٤ •

(٧٨) Windsor, Philip, "Nato Confronts its Future", *The World Today*, Vol. 24, No. 3, March, 1968, P. 125.

يتعلق بالقضية القبرصية بعد ان أصبح واضحا عدم قبول تركيا لحلول حلفائها في حلف شمال الاطلسي •

٢ ـ اعتقاد اينونو بان مثل هذا التقارب سوف يحرم الرئيس مكاريوس من امتياز التهديد وذلك لمناشدته السوفيت الذي كان متوقعا لممارسة الضغط الهائل على الولايات المتحدة والغرب لانهما يلعبان دورا فعالا في اجبار اليونان على قبول حل مرضى لصالح تركيا •

٣ ـ وهناك عامل مستقل عن قضية قبرص هو الرغبة في الحصول على المعونة الاقتصادية من الاتحاد السوفيتي بعد انتفاء مصلحة الولايات المتحدة والغرب في تركيا •

وبناء عليه فقد قامت زيارات متبادلة بين قادة السوفيت والاتراك عام ١٩٦٤، وبدأت هذه الزيارة في قبول المجلس الوطني التركي الكبير بزيارة الاتحاد السوفيتي من نفس العام ، وبهذا الصدد يقول أحمد احسان كرملى الذي كان على رأس الوفد التركي الى موسكو :

« قلت لهم بالحرف الواحد : نحن جئنا الى هنا لاقامة روابط اقتصادية وتجارية ، ونؤكد عدم ايماننا بسياسة التوسع ، والتدخل في شؤون الدول الاخرى(٧٩) » •

ومما لا شك فيه فقد أدت هذه الزيارة الى احياء الامل في تطوير العلاقات الاقتصادية ، اذ استطاعت تركيا تصدير حاصلاتها الزراعية ، واستيراد آلات صناعية من الاتحاد السوفيتي •

وفي نهاية عام ١٩٦٤ قام فريدون جمال اركن وزير خارجية تركيا بزيارة موسكو ، وبعد انتهاء المباحثات اتفق الجانبان التركي والسوفيتي على تعزيز العلاقات

(٧٩) المقابلة الشخصية مع احمد احسان كرملى في نيسان ١٩٧٢ •

حسن الجوار على اساس الاحترام المتبادل لمبادىء الاستقلال والسلامة الاقليمية والحقوق المتساوية(٨٠) .

وصرح اركن بعد عودته من الاتحاد السوفيتي : « انعضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي لا يمكن ان تكون عقبة امام انفراج العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي »(٨١) .

وعلقت الصحف التركية على هذه الزيارة بانها بداية عهد جديد في العلاقات بين البلدين ، وقد كتب مثين توكر المعلق السياسي البارز في صحيفة « ملت » مقالة في هذا الصدد جاء فيها :

« تعتبر هذه الزيارة مرحلة جديدة في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، ان هذه الزيارة سوف تؤدي الى تعزيز روابط حسن الجوار ، كما انها تساهم في الدفاع عن مصالحنا الوطنية ودعم السلام العالمي »(٨٢) .

وتوالت الزيارات بين القادة الاتراك والسوفيت ، فقد قام سعاد خيري اورگوبلو رئيس وزراء تركيا في ذلك الوقت بزيارة موسكو في ٩ آب ١٩٦٥ واجتمع مع الرئيس كوسيجين ، وقد تمخضت هذه الزيارة الاتفاق على المبادىء الآتية :

١ – الالتزام الكامل بمبادىء الامم المتحدة .

٢ – ضرورة مساندة الجهود الرامية نحو نزع السلاح الكلي عن طريق مراقبة دولية فعالة .

٣ – الايمان الراسخ بحق الشعوب في العيش بدون اضطهاد استعماري مهما كان نوعه .

٤ – تحقيق اعلان الامم المتحدة في ضمان استقلال الشعوب الخاضعة للاستعمار .

(٨٠) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, PP. 169.

(٨١) The Turkish Yearbook of International Relations 1964, P. 242.

(٨٢) Milliyet, December, 1965, P. 2.

٥ – الرغبة في المساهمة في حل مشاكل الامن الاوربي عن طريق الاتفاقيات المتبادلة .

٦ – الالتزام بقرارات مجلس الامن فيما يتعلق بالقضية القبرصية(٨٣) .

وقد علق عصمت اينونو على هذه الزيارة في تصريح له لجريدة « ميلت – القومية » في ٥ كانون الثاني ١٩٦٥ قائلا :

« ان التطورات الحديثة في العلاقات الدولية سوف تدفع بالعلاقات السوفيتية التركية الى مسلك ايجابي جديد ، ومن غير المعقول ان تظل العداوة قائمة بين دولتين متجاورتين جغرافيا »(٨٤) .

وقام بودغورني على رأس وفد سوفيتي على مستوى عال بزيارة تركيا في كانون الثاني عام ١٩٦٥ ، وصرح في تركيا « ان العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا تأخذ طريقا ايجابيا ، وسوف تؤدي الى المنفعة المشتركة للشعبين السوفيتي والتركي . ان علاقتنا مع تركيا تستند على مبدأ التعايش السلمي مع تباين الانظمة السياسية ، ان هذا المبدأ يؤكد على المساواة المطلقة في الحقوق والسيادة الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية »(٨٥) .

وقد حاول حزب العدالة بعد فوزه في انتخابات تشرين الثاني ١٩٦٥ توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وجاء في برنامجه ما يلي :

« ترغب تركيا في تعزيز اواصر حسن الجوار مع جارتها الشمالية – الاتحاد السوفيتي – ان تطور العلاقات بين البلدين لا يؤدي الى خدمة مصلحة الطرفين فحسب بل ويساهم مساهمة فعالة في تقوية السلام العالمي »(٨٦) .

(٨٣) The Turkish Yearbook of International Relations 1965, PP. 194—195.

(٨٤) The Turkish Yearbook of International Relations 1965, P. 221.

(٨٥) The Turkish Yearbook of International Relations 1965, P. 221.

(٨٦) The Turkish Yearbook of International Relations 1965, P. 215.

وبناء على ذلك فقد قام سليمان ديميرئل رئيس وزراء تركيا السابق ورئيس حزب العدالة بزيارة موسكو زيارة رسمية في كانون الاول ١٩٦٧ ، واعلن ان زيارته ازالت آثار العداء الاخيرة بين البلدين .

غير ان هذه العلاقات بين البلدين التي سارت سيرا حسنا كادت ان تتوتر في بداية عام ١٩٦٩ ، وذلك في حادثة هبوط طائرة التجسس الامريكية يو ٢ في الاراضي السوفيتية بعد اقلاعها من تركيا ، وكانت الطائرة تقل جنرالين امريكيين دون علم السلطات التركية(٨٧) .

وترددت روايات مختلفة في حينه عن اسباب الحادث ، منها ان طائرات مع سوفيتية ارغمت الطائرة على الهبوط ، ومنها ان الطائرة نفسها خرقت الاجواء السوفيتية مرات عدة ، وبشكل متعمد قبل ان تهبط في أرمينيا السوفيتية . ومنها ان الولايات المتحدة افتعلت هذا الحادث للاساءة الى العلاقات السوفيتية التركية ، واحراج البلدين . ومنها ايضا ان الاتحاد السوفيتي يريد من جديد اثارة موضوع الوجود الامريكي في تركيا ، وان حادث الطائرة ليس الا سلاحا خفيا من الاسلحة المستخدمة حاليا في «الحرب الخفية والمهذبة» الجارية بين واشنطن وموسكو(٨٨) .

وقد تبادل الرئيسان السوفيتي والتركي رسائل بشأن الحادث اعلنا فيها حرصهما على العلاقات السوفيتية التركية ، واعربا عن الامل في ان لا تعكر مثل هذه الحوادث العلاقات الطيبة بين البلدين وهي العلاقات التي قامت بعد مصاعب كبيرة في السنوات الماضية(٨٩) .

ان هذه الحادثة لم تؤثر على العلاقات السوفيتية التركية ، بل على العكس من ذلك فقد حاول القادة السوفيت والاتراك تقويتها ، وقد قامت زيارات متبادلة بينهما في بداية عام ١٩٧٢ ، حيث قام بودغورني بزيارة تركيا في نيسان ١٩٧٢ ،

---

(٨٧) Foreign Policy, No. 1, 1971, P. 77.
(٨٨) Foreign Policy, *Op. Cit.*, P. 78.
(٨٩) Foreign Policy, *Op. Cit.*, P. 79.

وصرح في تركيا بان « الاتحاد السوفيتي يعلق اهمية كبرى على تطوير علاقاته مع جيرانه الجنوبي – تركيا – »(٩٠) .

وفيما يتعلق بقضية قبرص اكد بودغورني على ان هناك محاولات صريحة للتدخل في الشؤون الداخلية لقبرص ، وكرر معارضة الاتحاد السوفيتي لهذه المحاولات(٩١) .

وأضاف بودغورني قائلا : « ان الوصول الى حل جذري للقضية القبرصية يكون عن طريق اتفاق بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة ، وبدون تدخل من الخارج »(٩٢) .

وبمناسبة زيارة بودغورني لتركيا صرح جودت صوناي رئيس جمهورية تركيا قائلا(٩٣) : « مما لاريب فيه ان المبادىء الاساسية الان في العلاقات الدولية هي احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية والمساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، هذه المبادىء مهمة حتى بالنسبة للعلاقات بين الدول المجاورة » .

وعلقت صحيفة تركية على هذه الزيارة قائلة :

« ان زيارة بودغورني الاخيرة لتركيا ، قوبلت بنفس التحفظ والحذر ، لانه لم تنعدم الظنون حتى الان عن مطامع الاتحاد السوفيتي في تركيا ، بل لعل ان هذه الظنون قد ازدادت ، ويعود السبب في ذلك الى الحوادث التي عاشتها بلادنا في السنوات الاخيرة . ان تطور العلاقات السوفيتية التركية يتعلق بتصرف السوفيت اولا واخيرا بازالة هذه الشبهات »(٩٤) .

---

(٩٠) *Daily News*, No. 4092, 13 April, Ankara, 1972, P. 1.
(٩١) Daily News, *Op. Cit.*, P. 1.
(٩٢) Daily News, *Op. Cit.*, P. 1.
(٩٣) Daily News, *Op. Cit.*, P. 1.
(٩٤) Ipekgi, Abdi, "Badgornin Zuirati" Milliyet, No. 8176, April 26, 1972, Istanbul, P. 1.

وقالت صحيفة تركية اخرى[٩٥] :

« نستطيع ان نستنتج من تصريحات بودغورني في تركيا ، ان الاتحاد السوفيتي لا يعارض علنا بقاء تركيا في الاحلاف الغربية ، الا ان تهجمه على حلفاء تركيا الغربيين خير دليل على ان هناك عائقا يحول دون تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، ولكن ليعلم بودغورني والقادة السوفيت الاخرون بان التحالف مع الغرب هو نتيجة لتصرفاتهم » .

وبخصوص قضية قبرص قالت الصحيفة :

« ان قادة الاتحاد السوفيتي يستخدمون لغة خاصة عند اتصالهم بالاسقف مكاريوس ، ولغة اخرى عند تماسهم بالمسؤولين الاتراك ، ولعل اهم من ذلك هو شحن الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا الى القبارصة اليونانيين في الجزيرة ، علما بأن تشيكوسلوفاكيا واقعة تحت الاحتلال السوفيتي »[٩٦] .

وحري بالذكر ان الطراد السوفيتي «سفرولوف» قد عبر مضيق البسفور قادما من البحر الاحمر الى بحر ايجه في آذار ١٩٧٣ وهذه هي سابع سفينة حربية سوفيتية تعبر المضايق التركية في اسبوع واحد للحاق بالاسطول السوفيتي في البحر الابيض المتوسط[٩٧] . كما مرت سفن حربية سوفيتية مضيق البسفور بعد حرب ٦ تشرين الاول ـ الحرب العربية الاسرائيلية ـ [٩٨] . وفي الواقع يشير هذا التحرك السوفيتي في المضايق التركية تطورا جديدا في العلاقات بين البلدين .

ويتضح من التحليل السابق ان العلاقات التركية السوفيتية في تحسن مستمر ، حيث ازداد التبادل التجاري ، والتعاون في المجال الصناعي والاقتصادي

---

(٩٥) Gonlubol, Mehmet, "Badgornin Son Ziurati Turkiyi", Milliyet, Sayi, 8790, April 26, 1972, P. 2.

(٩٦) Gonlubol, Mehmet, "Badgornin Son Ziurati Turkiyi", Op. Cit., P. 2.

(٩٧) Foreign Policy, Vol. 1, No. 1, 1973, P. 197.

(٩٨) الاهرام ، عدد ٣١٧٤٤ ، ٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، ص ١ .

والزراعي بينهما ، كما أخذ الخبراء السوفيت يساعدون في التنقيب عن البترول وبقية الثروات المعدنية الدفينة .

وفي هذا الصدد يمكن القول ان خطأ السياسة الغربية بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة قد دفع باكستان تجاه الصين الشعبية بعد منتصف عام ١٩٦٥ بخصوص قضية كشمير ، وعندما تخلت عنها الولايات المتحدة في الحرب الهندية الباكستانية في عام ١٩٧١ ، انسحبت باكستان من الجهاز العسكري لحلف جنوب شرق آسيا (سيتو) .

والواقع ان الولايات المتحدة اتبعت السياسة نفسها في تركيا ، وقد ادرك الاتراك الحقيقة تلك .

ان تقرب حلفاء الولايات المتحدة من المعسكر الاشتراكي هو في حقيقته أزمة السياسة الامريكية بين حلفائها .

الفصل الرابع

التطورات السياسية الحديثة في تركيا تجاه الغرب والولايات المتحدة

شهدت تركيا في الفترة الاخيرة موجة من الاضطرابات اجتاحت المدن الرئيسية منها ، وسبب هذه المظاهرات يعود الى الاستياء العام من الوجود الامريكي فيها •

ولم يكن مصدر هذا التيار المعادي للولايات المتحدة وجود الاوساط اليسارية فقط ، بل ان هذا التيار اخذ في التوسع بين الاوساط الاخرى من الشعب التركي، ذلك لان مصطفى كمال اتاتورك ارسى تقليدا للسياسة الخارجية التركية وهو ان ينبثق من المصلحة الوطنية ودون اقحام تركيا في الصراعات الكبرى وطبقا لهذا التقليد اسس اتاتورك علاقات متوطدة مع الغرب او الشرق • ان الاستياء العام من الوجود الامريكي في تركيا يعود الى المساوىء التي ترتكبها الجنود الامريكان ومنظمات فيالق السلام فيها •

وجل المثقفين وأساتذة الجامعات وعدد من نواب البرلمان ينادون بضرورة اعادة النظر في ارتباط تركيا بحلف شمال الاطلسي وتقليصه جهد المستطاع وابعاد النفوذ الامريكي الذي يتعارض وسيادة البلاد •

وازاء هذه القلاقل الداخلية فقد تحرك الجيش التركي خلال العام المنصرم ، وقد اعاد هذا التحرك الى الاذهان الجو العام الذي عاشته تركيا قبل انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، عندما اطاحت القوات المسلحة بالرئيس جلال بايار تحت نفس الشعارات وذلك بانقاذ تركيا من الفوضى والتمزق •

المبحث الاول

أزمة الثقة بين تركيا وحلفائها الغربيين

بالرغم من ان هناك عوامل مؤثرة ظهرت على مسرح السياسة التركية والموقف الدولي عموما ، الا انه لم تطرأ خلال عام ١٩٧٠ تغييرات ذات بال على علاقات تركيا بالاحلاف الغربية ، فلم تؤثر هذه العوامل على وجهة نظر تركيا ازاء التزاماتها العسكرية ، لان هذا الارتباط بالاحلاف العسكرية في رأي القادة الاتراك ينبثق من اعتبارات الامن القومي •

وبالنظر لتطور اساليب القتال والاسلحة الحديثة فان تركيا لم تتورع عن ابداء التسهيلات امام دول الحلف لاقامة القواعد الصاروخية الموجهة وحاملة الرؤوس ، رغم ما تنطوي عليه هذه القواعد من اخطار جسيمة تهدد تركيا[1] •

وبالرغم من ذلك فان الولايات المتحدة عكفت على تخفيض عدد قواتها في تركيا تدريجيا بعد الاستياء العام من وجودها في الاراضي التركية ، وقامت بتسليم قاعدة ومحطة الرادار في سمسون عند الساحل الشرقي للبحر الاسود الى القوات التركية المسلحة في حزيران ١٩٧٠ ومن المعلوم ان هناك اربع قواعد عسكرية امريكية في تركيا وهي :-[2]

١ - محطة الرادار في ديار بكر •

٢ - محطات الرادار في سينوب على البحر الاسود •

٣ - قاعدة كارامورسيل الجوية الامريكية على بحر مرمرة •

٤ - القاعدة الجوية الامريكية في ضواحي انقرة •

(١) تقرير وزارة الخارجية العراقية لسنة ١٩٧٠ ، بغداد ، ص ١٨ •
(٢) تقرير وزارة الخارجية العراقية لسنة ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ١٨ •

ويملك الامريكيون بالاضافة الى ذلك قاعدة جوية استراتيجية في انجرلك بالقرب من ادنة ، وتخضع هذه القاعدة للقيادة العليا لحلف شمال الاطلسي ويشرف على قيادتها الضباط الامريكيون[3] .

وقامت امريكا في آذار ١٩٧٢ بتخفيض عدد قواتها في تركيا الى النصف تقريبا بحيث اصبح عددهم مع عائلاتهم ١٢ ألف نسمة ، كما قامت بسحب خمسمائة من فيالق السلام الشهيرة من البلاد[4] .

ولقد كان هذا الاجراء من قبل الولايات المتحدة جزءا من مخطط عام يهدف الى تقليص القوات الامريكية في شتى انحاء العالم ، وأناطة واجباتها الرئيسية بالقوات المسلحة لدول الحلف .

ولقد تردد في حينه ان تقوم حكومة المانيا الغربية ببعض الاعباء الملقاة على عاتق الولايات المتحدة من اجل تخفيف المسؤولية ، وتبديد سخط الشعب الامريكي بسبب تورط حكومته في اعمال عسكرية واسعة ، ويهدف تكليف المانيا الغربية هذا ايضا الى امتصاص استياء بعض اوساط الشعب الامريكي وشعورها بعدم الرضا عن اقحام بلادهم ، وما يترتب عليها من التزامات باهظة[5] .

وفي عام ١٩٧٠ اعلنت الحكومة الامريكية عن الغاء قرارها السابق القاضي بوقف المساعدات العسكرية عن اليونان ، الامر الذي اثار حفائظ الاتراك وقلقهم

(٣) تقرير وزارة الخارجية العراقية لعام ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٤) وجري بالذكر ان القوات التركية سيطرت على قاعدة رادار امريكية ورفعت العلم التركي عليها في ٢٦ تموز ١٩٧٥ وجاءت الخطوة بموجب قرار للحكومة التركية بالسيطرة على القواعد والمنشآت العسكرية الامريكية في تركيا عقب تصويت الكونجرس الامريكي الى جانب استمرار حظر السلاح الامريكي لتركيا بسبب تأزم الوضع في جزيرة قبرص بعد سيطرة القوات التركية على القطاع الشمالي منها في الصيف المنصرم ، وجدير بالاشارة ان هذه القاعدة هي واحدة من ثلاث قواعد امريكية تعمل على التقاط التحركات العسكرية والاتصالات في الاتحاد السوفيتي مستخدمة معدات الكيترونية غاية في التعقيد .

(٥) تقرير وزارة الخارجية العراقية لعام ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ١٨

بسبب الخوف عن تفوق البحرية اليونانية على البحرية التركية ، والواقع ان ثمة عوامل حملت الولايات المتحدة على العودة عن ذلك القرار منها : —

١ — تزايد قطع الاسطول السوفيتي في البحر الابيض المتوسط .

٢ — تردي الحالة في الاردن آنذاك[6] .

ومن الطبيعي ان لا ينظر الاتراك بعين الارتياح الى السياسة الامريكية ازاء اليونان من شأنها اضعاف موقفهم في قبرص .

وتحت هذه الظروف قام وزير الدفاع الامريكي «ملفن ليرد» بزيارة الى تركيا في عام ١٩٧٠ ، وقد عمد الى استرضاء السياسيين الاتراك ، وتبديد مخاوفهم الناجمة عن اهمال حلف شمال الاطلسي لاسطولهم البحري ، والعناية بالاسطول اليوناني ، فوعدهم بالنظر في طلباتهم وفي الاستمرار بتقديم المساعدات العسكرية[7] .

(٦) تقرير وزارة الخارجية العراقية لعام ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٧) تقرير وزارة الخارجية العراقية لعام ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

المبحث الثاني

الازمة السياسية في تركيا

وجه أربعة من قادة الجيش التركي انذارا الى رئيس الجمهورية التركية في ١٢ آذار عام ١٩٧١ لوضع حد للفوضى السياسية في البلد ، ان تحرك الجيش ضد النظام السياسي في تركيا يعزى الى الأسباب الآتية :

١ ـ الازمة الاقتصادية

تعيش تركيا منذ سنوات في حالة اقتصادية سيئة ، حيث تفشت البطالة والتضخم المالي بدرجة كبيرة ، ولفهم ذلك يجب القاء ضوء على المشاكل الاقتصادية التي تعانيها تركيا في الوقت الحاضر .

وفي بداية عام ١٩٦٩ أعلنت الحكومة عن خطتها الاقتصادية ، وكانت هذه الخطة تهدف الى تنظيم الاستيراد ، وقد تبين ان هذه الخطة تتميز بالتقشف ، علاوة على ذلك فان التعليمات الجديدة لتنظيم الاستيراد أدت الى معرفة المعضلات الاقتصادية في تركيا ، وقد صرح أحمد طوركل وزير الاقتصاد التركي[٨] :

« كيما نتمكن من زيادة صادراتنا يجب علينا زيادة الانتاج ، وكيما نتمكن من زيادة الانتاج يجب علينا توسيع القاعدة الصناعية ، وهذا لا يتأتى الا اذا استوردنا آلات ، والمعدات ، والمواد الخام ولا يمكن سداد قيمة هذه الا اذا زدنا من صادراتنا ... » .

وفي عام ١٩٦٨ عندما بدأ التصنيع في تركيا ، اعتقدت النخبة الحاكمة بأن

(٨) عبد العظيم ، لطفي (دكتور) ، « الصادرات ومشاكل التنمية في تركيا » ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ٣٢٩ ، ١٩٦٩ ، ص ٦ .

التصنيع يؤدي الى توفير العملات الصعبة ، ولكنه اتضح ان دخول الصناعة في تركيا قد أدت الى زيادة استيراد المواد الخام والالات وقطع الغيار ، اضافة الى انه لم يوجد الاهتمام الكافي بموارد تركيا من المواد الخام المحلية وكان من نتائج ذلك ان هذه الموارد لم تعد كافية لسد الحاجات المحلية منها .[٩]

وبغية استمرار تركيا من استخدام المصانع الجديدة وذلك لتطوير الصناعة ، قامت الحكومة بزيادة وارداتها ، وقد بلغت الواردات التركية ـ مثلا ـ في عام ١٩٦٢ بـ ٤ر٥ مليار ليرة تركية (اي ٣٧٥ مليون دولار) بينما ارتفع هذا الرقم في نهاية عام ١٩٦٧ الى ٦ر٢ مليار ليرة تركية ، ووصل في عام ١٩٦٩ الى ٧ر٢ مليار ليرة تركية على وجه التقريب[١٠] .

وفي عام ١٩٦٩ فاقت الصادرات التركية على ٥ر٢ مليار ليرة تركية ، وهذا يعني ان العجز في التجارة الخارجية التركية بلغ ٥ر٢ مليار ليرة تركية ، وان هذا سوف يؤدي الى اعتماد الاقتصاد التركي على القروض والمعونات الاجنبية . وجدير بالذكر ان الديون التركية وفوائدها قد زادت في هذه الفترة حيث بلغت في ٣٠ ايلول ١٩٦٨ حوالي ٧ر٢ مليار دولار الواجبة السداد بالعملات الصعبة و ٦ر٣ مليار دولار بالعملة المحلية ، وعلى ذلك فان الحكومة التركية دفعت للديون الاجنبية في هذه الفترة ١١٥ مليون دولار[١١] .

واعلنت الحكومة في عام ١٩٧٠ عن مشروع جديد اطلق عليه اسم «مؤسسة ذات اقتصاد مختلط» ، وطبقا لهذه المؤسسة تعاونت الحكومة مع القطاع الخاص واستعانت تركيا في هذا المشروع بكثير من المديرين الامريكيين والانجليز .

وقد زادت صادرات تركيا وفقا لهذا المشروع مثل التبن والدخان ، ولكن

(٩) عبدالعظيم ، لطفي (دكتور) : « الصادرات ومشاكل التنمية في تركيا » ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١٠) عبدالعظيم ، لطفي (دكتور) : «الصادرات ومشاكل التنمية في تركيا» ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١١) عبدالعظيم ، لطفي (دكتور) : « الصادرات ومشاكل التنمية في تركيا » ، مرجع سابق ، ص ٦ .

نافست بعض الصادرات الأخرى كالقطن مثلا لان اسواقها التقليدية الثابتة لا تتأثر كثيرا بمثل هذه الاجراءات التي لا تمس اساس المشكلة الاقتصادية[12] .

وبالرغم من ان المناخ السياسي والتقارب النسبي بين تركيا والاتحاد السوفيتي قد سمحا بدء بعض المشروعات المشتركة مثل الحديد والصلب في الاسكندرونة . الا ان الجهاز الاقتصادي كله يعاني من شيء شبيه بتصلب الشرايين الذي لا يسمح بالانطلاق في طريق الاعتماد على النفس او النمو الذي يمول نفسه تلقائيا .[13]

في الواقع ان سياسة القروض الطويلة الامد مع الولايات المتحدة وبريطانيا من الاسباب المباشرة التي سببت تضخما ماليا كبيرا وعجزا في ميزان المدفوعات خضعت بعده الحكومة التركية لضغط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

ونتيجة لذلك قامت الحكومة التركية بتخفيض قيمة الليرة التركية في ايلول ١٩٧٠ بمقدار ٦٦،٦ في المائة بحيث اصبح سعر الدولار ١٥ ليرة تركية بدلا من ٩ ليرات . ومع ان هذا التخفيض هو الثالث بعد ما تم في عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٨ الا انه لم يؤد الى نتائج ملموسة سواء في استقرار الاسعار أو زيادة الصادرات ، او اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات مما دفع بالحكومة الى وصف هذا القرار بأنه اجراء تنظيمي ، الهدف منه تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة[14] .

الا ان هذا الاجراء من قبل الحكومة ادى الى نتائج عكسية ، ومنها[15] :

---

(١٢) اضواء على الانقلاب الاخير في تركيا ، الاهرام ، عدد ٣٠٧٧٤ ، ١٤ مارس ١٩٧١ .

(١٣) اضواء على الانقلاب الاخير في تركيا ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(١٤) مسرور ، ايهاب (دكتور) : «تركيا : التضخم المالي وتوازن القوى» الاهرام الاقتصادي ، عدد ٣٩٥ ، ١٩٧٢ ، ص ٢٦ .

(١٥) مسرور ، ايهاب (دكتور) ، «تركيا : التضخم المالي وتوازن القوى» ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

١ — ارتفاع اسعار السلع التركية في الاسواق المحلية حتى قدر معدل الزيادة الشهري بحوالي ٥ في المائة في السنتين الاخيرتين و ٥٠ في المائة في ستة الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧١ .

٢ — تعثر عمليات التصدير للخارج بعد ارتفاع اسعار المنتجات المحلية ، والمحاصيل الزراعية تلقائيا ، وتوقف تنفيذ بعض العقود المبرمة سلفا .

٣ — استمرار العجز في ميزان المدفوعات التركي لان ديونها الخارجية تستند أساسا الى الدولار الامريكي[16] .

والواقع ان الوضع الاقتصادي المتدهور في تركيا يمكن ارجاعه الى ارتباط تركيا بالاحلاف العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية ومساهمتها في الحرب الباردة وارتباطاتها بقروض مشروطة انهكت تطورها الصناعي والزراعي .

٢ — الاضطرابات الداخلية :

وقد شاهدت تركيا في منتصف حزيران ١٩٧٠ موجة من القلاقل ، حيث وقعت مصادمات بين ٧٠ ألف من العمال ورجال البوليس والجيش في استانبول ، وقامت الحكومة بفرض الاحكام العرفية في مدينة استنبول لمدة ثلاثة اشهر ، واحتلت الدبابات الشوارع الرئيسية من المدينة لاعادة الامن والاستقرار للبلاد ، الا أن الامور ازدادت في التعقيد وخاصة بعد ان انضم الطلبة الى العمال في تظاهراتهم ضد الحكومة ، وكان مرد هذه التظاهرات هو التعديلات التي اجرتها الحكومة على قوانين العمل ، بالاضافة الى تعديلات اخرى كانت تقضي بالغاء عدد من اتحادات العمال الصغيرة[17] .

وفي بداية آذار ١٩٧٠ خطف خمسة من الشبان الاتراك اربعة من الجنود

---

(١٦) مسرور ، ايهاب : «تركيا : التضخم المالي وتوازن القوى» ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(١٧) فؤاد ، حسني «الازمة الدستورية في تركيا» مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

الامريكان بالقرب من انقرة[١٨] . وعلى اثر ذلك أخذت السفارة الامريكية في انقرة الاحتياطات اللازمة للحفاظ على حياة اشخاصها[١٩] .

الا ان الحكومة التركية استطاعت القبض على هؤلاء الشبان وتم افراج الجنود الاربعة الامريكيين[٢٠] .

وقالت صحيفة التايمس اللندنية بهذه المناسبة :

«ما من شك في ان الاضطرابات الطلابية الاخيرة وخطف اربعة عسكريين سببت قلقا على نطاق واسع ، وعندما تحدث امور كهذه تبرز طلبات بوجوب اتخاذ اجراءات شديدة»[٢١] .

وازاء هذه الاسباب وجه اربعة من قادة الجيش التركي انذارا الى جودت صوناي رئيس الجمهورية في ١٢ آذار ١٩٧١ بغية اعادة النظام والاستقرار في البلاد . وبهذه المناسبة صدرت الاوامر للقوات الاجنبية المرابطة في تركيا بعدم الخروج الى الشوارع خشية حدوث مصادمات مع العناصر المعادية للوجود الامريكي في تركيا[٢٢] .

ونتيجة لهذا الانذار سقطت حكومة سليمان ديميرئل[٢٣] وتشكلت حكومة

---

(١٨) وقد اعلن هؤلاء الشبان بانهم ينتمون الى منظمة الجيش الشعبي التركي وهم من اعضاء حزب العمل التركي وهو حزب يساري .

(١٩) Time Op. Cit., P. 16.

(٢٠) فؤاد ، الازمة الدستورية في تركيا ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢١) Time, Vol. 97, No. 12, March 22, 1971. P. 37.

(٢٢) الاهرام ، مرجع سابق ، ص٤ .

(٢٣) منذ عام ١٩٦٠ وخلال عشر سنوات خلت لم يكن هناك نظام سياسي متماسك ، وقد تعاقبت خلال هذه الفترة ثمان وزارات : اولها كانت الوزارة التي شكلها جمال كورسيل في ٥ كانون الثاني ١٩٦١ ، ثم جاءت بعدها ثلاث وزارات ائتلافية كان يرأسها عصمت اينونو . الا ان هذه الوزارات لم تدم كثيرا ، اذ لم تستمر الا لفترة اقل من ثلاث سنوات وثلاثة شهور .

وعقب هذه الحكومات جاءت حكومة سعا خيري او ركوبلر ، وتألفت من اربعة احزاب لم تستمر في الحكم اكثر من ثمانية اشهر .

٤—١٤

الدكتور نهاد ايريم[٢٤] .

ويثار سؤال في هذا الصدد هو : ما مدى رد الفعل الذي نشأ في الغرب عموما والولايات المتحدة بصورة خاصة نتيجة تحرك الجيش في تركيا ؟

والواضح أن الغرب بلاشك يؤيد تدخل كبار الضباط ، ولا سيما ان المظاهرات الاخيرة اقترنت بمضمون معاد لحلف شمال الاطلسي عموما والولايات المتحدة بصفة خاصة ، كما اقترنت باختطاف اربعة من الجنود الامريكيين بواسطة جيش التحرير الشعبي التركي .

ووقعت الصحف الغربية في حرج غريب ، فانا ما هي ايدت وشجعت استيلاء الجيش على الحكم ، لاصبحت كلا من اليونان وتركيا وكلاهما يشكل الدرع الشرقي لحلف شمال الاطلسي ترزحان تحت حكم عسكري . وزاد من حرج الولايات المتحدة ولوضع الحلف كله في موقف الدفاع لاسيما بعد ان طردت اليونان من المجلس الاوربي بسبب حكومتها العسكرية ، ونشاط عناصر المعارضة اليونانية في شتى العواصم الاوربية الغربية ، بل وامريكا نفسها .

والقيادة العسكرية بعد تشكيل حكومة الدكتور نهاد ايريم كانت تركز على الاصلاحات التالية[٢٥] .

١ — وضع قانون انتخاب جديد يتطلب حدا ادنى للمستوى الثقافي والتعليمي

وفي انتخابات عام ١٩٦٥ فاز حزب العدالة وعلى اثر ذلك تشكلت حكومة سليمان ديميرئل ، وبعد ان وجه القادة الاربعة انذارهم الى رئيس الجمهورية استقال ديميرئل ، وتألفت حكومة لا حزبية برئاسة الدكتور ايريم ، الا ان الاخير لم يدم فترة حكمه طويلا ، اذ اسند المجلس الوطني التركي الكبير رئاسة الوزارة الى فريد ملن وهو ينتمي الى حزب الثقة القومي .

(٢٤) الدكتور ايريم كان استاذا للقانون الدولي العام في جامعة انقرة وعضوا في حزب الشعب الجمهوري واستقال منه قبل ان يؤلف الوزارة لكي يكون «لا حزبيا» بناء على طلب القيادة العسكرية .

(٢٥) فؤاد ، حسن ، الازمة الدستورية في تركيا ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

لاي مرشح للبرلمان ، وينطوي على محاولة للاصلاح الذاتي للسلطة التشريعية .

٢ ـ تعديل نظام الضرائب واجراء اصلاح زراعي بغية تحقيق العدالة الاجتماعية .

« وفي سبيل تحقيق هذه العدالة الاجتماعية اعلن ايريم في بيانه امام البرلمان وخلال جلسة طرح الثقة بوزارته ، ان برنامجه يتضمن تأميم ماجزاءه من شركات البترول الاجنبية في تركيا ، وقال ان بلاده يجب ان تستثمر بنفسها مواردها الطبيعية ودعا الى وضع سياسة بترولية وطنية ، الا ان هذا الاتجاه الى التأميم والى الاصلاح الزراعي وتحقيق العدالة الاجتماعية بشكل عام لم يتبلور حتى الان ، ويبدو ان مسألة الامن الداخلي هي الشاغل الاهم للوزارة وللقيادة العسكرية »[36] .

وجاء في برنامج وزارة الدكتور ايريم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ما يلي[37] :

« ان سياستنا الخارجية واضحة ، وان عضويتنا في حلف شمال الاطلسي لا تؤدي عداء الدول غير المنضمة لهذا الحلف ، ان تركيا ستصون علاقتها مع جارتها الشمالية الكبرى ـ الاتحاد السوفيتي ـ .

ان المعضلة الاساسية لسياستنا الخارجية هي المشكلة القبرصية ، ونحن نعتقد اعتقادا جازما بان لنا الحق في الدفاع عن القبارصة الاتراك ، وهذا الحق يتضمن في المعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع الاطراف الاخرى » .

وفي مقابلة صحفية "La Tribune De Geneve" السويسرية مع الدكتور ايريم في نيسان ١٩٧١ سئل عن رأيه في انذار الجيش لحكومة ديميرل في ١٢ آذار ١٩٧١ اجاب قائلا[38] :

(٣٦) فؤاد ، حسين ، « الازمة الدستورية في تركيا » ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٣٧) *Foreign Policy*, Vol: 1, No. 4, 1971, P. 124.

(٣٨) *Foreign Policy*, Vol. 1, No. 3, 1971, P. 166.

« ان انذار ١٢ آذار ١٩٧١ كان يهدف الى تصحيح ماجريات الامور في تركيا » .

وأردف قائلا :

« لم يكن هناك بديل عن النظام الديمقراطي في تركيا ، وعلى الرغم من الاضطرابات التي شاهدتها تركيا في عام ١٩٧١ ، الا ان الوضع في هذه الفترة افضل من وضع عام ١٩٤٥ » .

وقد صرح الدكتور ايريم لمجلة "Le Figaro" الفرنسية[39] : ـ

« على الرغم من دور القانون العرفي في البلاد الا ان السلطة تمارسها الحكومة » .

وبعد شهر من تأليف هذه الحكومة اعلنت الاخيرة ضرب الحصار على المدن الرئيسية في تركيا بناء على توصية مجلس الامن القومي الذي يملك الجيش فيه وزنا اساسيا وحاسما[30] .

يأتي هذا الاعلان بعد ازدياد الاضطرابات السياسية في الاناضول الشرقية ، وديار بكر ، اذ ان حركة الجيش التي افضت الى تشكيل حكومة نهاد ايريم لم تستطع وقف اعمال العنف التي تقوم بها الاوساط اليسارية ، كما عادت الصراعات الدموية بين الاحزاب اليسارية واليمينية الى سابق عهدها من الحدة والعنف .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٧١ كشف النقاب عن وجود حركة كردية في منطقتي الاناضول وديار بكر ، ففي هاتين المنطقتين حيث يقيم ثلاثة ملايين من الاكراد وهذا هو الذي يفسر لنا فرض الاحكام العرفية فيهما ، وطبقا لهذه الاحكام فان الحكومة منحت للحكام العسكريين الصلاحيات الاتية[31] :

(٢٩) Foreign Policy, *Op. Cit.*, P. 165.

(٣٠) فؤاد ، حسين ، « الازمة الدستورية في تركيا » ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٣١) فؤاد ، حسين ، « الازمة الدستورية في تركيا » ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

١ ـ القيام بعمليات التفتيش والبحث عن الاسلحة في البيوت وغيرها في الاماكن الخاصة .

٢ ـ السيطرة على وسائل الاعلام ومراقبة الاتصالات التلفونية .

٣ ـ القاء القبض على اي شخص يقوم ببث الفوضى في البلاد .

٤ ـ منع عقد اي اجتماع .

٥ ـ وقف نشاط الاتحادات المختلفة .

٦ ـ فرض حظر التجول .

٧ ـ تشكيل المحاكم العسكرية للنظر في انواع خاصة من الجرائم والمخالفات ، ولاسيما تلك التي تمس امن الدولة .

كما ان الحكومة ضربت حصارا كاملا على مدينة ازمير حيث يوجد فيها مقر قيادة الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الاطلسي[٣٢] .

ويبدو ان هذا الحصار يهدف الى قطع الطريق على حركة عنف جماهيرية ضد الوجود الامريكي في البلاد .

ويتضح من هذه الاجراءات الاخيرة انها جاءت عمليا قبل أيام قلائل من وصول وليم روجرز وزير الخارجية الامريكية[٣٣] ، ووزيري خارجية بريطانيا وايران الى انقرة لحضور المؤتمر السنوي لحلف المعاهدة المركزية ، مما قد يعطي انطباعا بان هذه الاجراءات كانت تهدف :ـ

١ ـ حماية الوفود في وسط موجة عداء واسعة النطاق ضد الوجود الامريكي في البلاد .

٢ ـ ان الحكومة الجديدة كانت عازمة بفرض حكم قوي يبعث الامل لدى الحلفاء ويجعل من تركيا طرفا قويا في الحلف .

وتجددت الحوادث ثانية في شهر حزيران ١٩٧٢ حيث اطلق جماعة من

(٣٢) فؤاد ، حسن ، «الازمة الدستورية في تركيا» ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .
(٣٣) Foreign Policy, *Op. Cit.*, P. 95.

الشبان الاتراك النار على قائد قوات الدرك الجنرال كمال الدين أكان ، وقد طوقت قوات الامن المنطقة للبحث عنهم[٣٤] .

وفي نفس الفترة نفذت الحكومة التركية الاعدام في ثلاثة من اليساريين الذين ينتمون لحزب العمل التركي[٣٥] .

ونتيجة لهذه الحوادث قرر المجلس الوطني التركي في مايس ١٩٧٢ توسيع الاحكام العرفية في احدى عشرة مقاطعة تركية[٣٦] .

ومن ناحية اخرى فقد قدم الى المجلس النيابي مشروع منح وزارة الدفاع صلاحية تسليح القوات المسلحة وتنظيمها من جديد اعتبارا من السنة المالية لعام ١٩٧٣ على ان يخصص لذلك ٦ ، ١ مليار ليرة تضاف الى ميزانية وزارة الدفاع لكل سنة ولمدة عشر سنوات ، ويحق لمجلس الوزراء زيادة هذا المبلغ بنسبة ١٥٪ حسب الحاجة والضرورة ، وتعطى الاولوية في تخصيص العملة الصعبة لاستيراد الاسلحة واللوازم العسكرية الاخرى من الخارج واعفائها من جميع الرسوم الكمركية[٣٧] .

ان هذه التطورات الداخلية في تركيا تؤثر على سياستها الخارجية ، لان الحكومة التركية والرأي العام التركي يعتقدان بان مصدر الحوادث الاخيرة في تركيا هو الاتحاد السوفيتي ، وفي هذا الصدد تقول صحيفة « جمهوريت » في مقالها الافتتاحي[٣٨] :ـ

« ترحب تركيا بحرارة توطيد علاقات حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي لكن ذلك لا يأتي الا بوقف الاذاعات المعادية والمؤيدة لمجموعة لا يتجاوز عددها اصابع اليدين التي ارادت اشعال حرب اهلية في تركيا ، ان الرأي العام التركي يعتقد أن الاتحاد السوفيتي يستطيع ان يسكت هذه الاصوات » .

(٣٤) Son Hawadith, Sayi. 2506, 7 May Istanbul, 1972, P. 1.
(٣٥) Acsam, Sayi. 1224, 6 May, 1972, P. 1.
(٣٦) *Foreign Policy*, Vol. 2, No. 2, 1972, P. 112.
(٣٧) Acsam, *Op. Cit.*, P. 1.
(٣٨) Cumhuriyet, Sayi. 1972, April 12, 1972, P. 11.

وأردفت الصحيفة قائلة[٣٩] :ـ

« ترغب تركيا في اقامة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي ، ولكن ربط ذلك بالايديولوجيات والمبادي « الهدامة في تركيا ، تترك اثرا سيئا لدى الرأي العام التركي ، ان الاخير يعتقد بانه اذا اريد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي فيجب ان يأخذ بنظر الاعتبار توطيد الصلات الاقتصادية والاجتماعية بمكان الثورة الدائمة » .

(٣٩) Cumhuriyet, Op. Cit., P. 1.

المبحث الثالث

العلاقات التركية الامريكية
بعد الانقلاب العسكري الاخير في تركيا

قام الدكتور نهاد ايريم رئيس وزراء تركيا بزيارة واشنطن في آذار ١٩٧٢، وصرح في مقابلة نشرها « يو٠اس نيوزوورلد ريبورت » :ـ

«ان علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وطيدة للغاية ، ان الدولتين عضوان في حلف شمال الاطلسي ، بالاضافة الى ان هناك اتفاقيات ثنائية بينهما »[٤٠] .

وسئل ايريم عن المشاكل الجوهرية الذي بحثها مع الرئيس نيكسون فأجاب قائلا :

« انه ليست هناك مشاكل كبيرة بين الحكومتين ، واعتقد بان مباحثاتنا مع الرئيس نيكسون سوف تكون مثمرة »[٤١] .

وسئل ايضا عن انتشار العداء في تركيا ضد الولايات المتحدة ، فأجاب قائلا :

« ان مصدر هذا العداء في تركيا هو اقلية ضئيلة ، يبعثها دولة اجنبية ، وان الاغلبية الساحقة من الشعب التركي يود الحفاظ على علاقاته مع الشعب الامريكي »[٤٢] .

(٤٠) "What's Back of the Talks Between Turkey and U.S.", *U.S. News and World Report*, Vol. LXXII, No. 13, March 27, 1971, P. 92.

(٤١) "What's Back of the Talks Between Turkey and U.S.", *Op. Cit.*, P. 92.

(٤٢) "What's Back of the Talks Between Turkey and U.S.", *Op. Cit.*, P. 92.

وسئل عن هذه الأقلية في تركيا ، فأجاب قائلا : —

« لاريب فيه ان مصدر القلاقل في تركيا هو دولة اجنبية ، وقد ابعت هذه الجماعة كل الطرق اللاقانونية ، من خطف الجنود ، والاشتباك مع رجال الشرطة، من اجل اضعاف الحكومة ، وقد ابعت الاخيرة كل الوسائل لاستتباب النظام والامن في البلد ، وانه من المؤمل ان يعود الاستقرار لتركيا في المستقبل القريب »[٤٣] .

وسئل عن الجهود الذي يبذله الاتحاد السوفيتي لتحسين علاقاته مع تركيا فقال : —

« في الواقع انه منذ عدة سنوات ، يحاول الاتحاد السوفيتي تحسين علاقاته مع تركيا ، لان تركيا تطور صلاتها مع السوفيت لاسباب سياسية واستراتيجية ، ولكن مهما تكن الغاية من هذه الجهود فان تركيا تحتفظ بمكانها داخل الاسرة الغربية التي تنتمي اليها ...

واود ان أؤكد في هذا المجال بان تقارب تركيا من الاتحاد السوفيتي هو حصيلة العلاقات بين الغرب والشرق . وبالرغم من هذا التقارب فان تركيا ملتزمة بحلف شمال الاطلسي ، وان هذا الالتزام يعتبر اساس علاقاتنا مع دول العالم....»[٤٤] .

واردف قائلا :

« ان وجود الاتحاد السوفيتي ونفوذه المتزايد في البحر الابيض المتوسط يحتمان على الدول الغربية عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة تعزيز اجراءات الامن هناك ... فانه اذا استمر الاتجاه الحالي فان ميزان القوة في شرقي البحر الابيض المتوسط سيتحول قريبا الى حد بعيد لمصلحة الاتحاد السوفيتي ...»[٤٥] .

---

(٤٣) "What's Back of the Talks Between Turkey and U.S.", *Op. Cit.*, P. 92.

(٤٤) "What's Back of the Talks Between Turkey and U.S.", *Op. Cit.*, P. 93.

(٤٥) "What's Back of the Talks Between Turkey and U.S.", *Op. Cit.*, P. 93.

وسئل عن حق احتفاظ تركيا في منع مرور السفن الحربية للدول المتحاربة في المضايق التركية ، فأجاب قائلا :

« لقد تقرر هذا الحق بمعاهدة مونترو والموقعة عام ١٩٣٦ ، حيث منحت تركيا حق منع مرور السفن الحربية عبر المضايق عندما تواجه خطر الحرب ، او عندما تكون من الدول المتحاربة »[٤٦] .

ان زيارة الدكتور ايريم جاءت في وقت تزداد فيه حمى التوتر في البحر الابيض المتوسط في انكباب الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكري في المنطقة وعلى تدعيم البناء العسكري لحلف شمال الاطلسي فيها وذلك تحت ستار اعلامي كثيف حول تزايد الوجود العسكري السوفيتي . فقد قامت الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة بزيادة وتعميق تورطها في المنطقة في خططها الاخيرة لتجهيز قاعدة بحرية لاسطولها السادس في بيريه باليونان ، وفي استئنافها شحن الاسلحة لليونان رغم الحظر المعلن بتعليق هذه الامدادات العسكرية الى حين عودة الديمقراطية الى البلاد ، وكذلك استئناف اسطولها السادس بزيارة الموانئ التركية مجددا وفي مواصلتها مساعداتها العسكرية لكل من اليونان وتركيا[٤٧] .

ووجه الاتحاد السوفيتي احتجاجا شديدا الى الولايات المتحدة واليونان بسبب اقامة قاعدة عسكرية للاسطول السادس في ميناء بيريه اليوناني وحذر في احتجاجه من انه لن يعجز برد مناسب سريع[٤٨] .

وتنظر تركيا بقلق بالغ ازاء تقوية الولايات المتحدة للاسطول اليوناني بالاضافة الى تقديمها لها طائرات الفانتوم ورفضها في تزويد تركيا بهذه الطائرات[٤٩] .

---

(٤٦) "What's Back of the talks between Turkey and U.S.", *Op. Cit.*, P. 93.

(٤٧) الاهرام ، ١٦ شباط ، ١٩٧٢ ، القاهرة ، ص ١ — ص ٩ .

(٤٨) الاهرام ، مرجع سابق ، ص ١ — ص ٩ .

(٤٩) المقابلة الشخصية مع توركش في انقرة ٢٦ نيسان ١٩٧٢ .

ومن هذه الحقائق تأخذ زيارة رئيس وزراء تركيا ابعادها الحقيقية ، كما تأخذ مسألة حصول واشنطن على قاعدة بحرية في اليونان مرماهـا الحقيقيـة بدورها .

وقد اعطيت العلاقة المحدودة بين تركيا والاتحاد السوفيتي في محادثات ايريم قدرا من الاهمية ، فالاتحاد السوفيتي يشترك اليوم في مشاريع كبيرة في تركيا(٥٠) .

ان هذه العلاقة المحدودة تشكل قلقا لواشنطن وخاصة بعد التطورات السياسية في جزيرة مالطة ، وقد حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا واطراف حلف شمال الاطلسي عدم فقدان القواعد العسكرية في تلك الجزيرة ذات الموقع الاستراتيجي .

ان الولايات المتحدة اخذت تركز على اهمية قبرص بعد فقدان القواعد العسكرية في مالطا ، واصبحت تعطي الاهتمام الكامل بفض النزاع بين الطائفتين التركية واليونانية وخاصة بعد ان اصبحت هناك انظمة حكم تستند على القوة في كل من تركيا واليونان ، لان المنازعات بينهما على قبرص من شأنها ان تنسف المخططات العسكرية لحلف شمال الاطلسي ، وعلاوة على ذلك فانها تؤدي الى عرقلة محاولة بسط نفوذ الحلف على قبرص ذاتها .

ان الموقف التركي من هذه التطورات يمكن ايجازه في الكلمات الآتية :

ان نزع السلاح في البحر الابيض المتوسط يؤدي الى زيادة الوجود السوفيتي في البحر الاسود . ومن دون اسطول امريكي لا يمكن تحقيق التوازن .

وفي ختام زيارة الدكتور ايريم لواشنطن صدر البلاغ المشترك بين الدولتين

(٥٠) الاهرام ، مرجع سابق ، ص ٩ .

وقد جاء فيه : تتعهد الولايات المتحدة ضمان امن السلامة الاقليمية واستقلال تركيا(٥١) .

كما جاء في هذا البلاغ الاتفاق على تثبيت مبدأ عدم التدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في الشؤون الداخلية لتركيا(٥٢) .

ولقد وصلت حدود سيطرة الولايات المتحدة على تركيا وحدود التدخل في شؤونها انها ادت الى ظهور يسار كتلة الوسط من المعتدلين التكنوقراط في سلك الخدمة المدنية ، والى عدم تردد واشنطن في الاحتجاج لدى حكومة ايريم على ذلك ، وعلى عدم اتخاذ الاجراءات « الملائمة » . كما احتجت على قانون ينص على ان كل الاستثمارات الاجنبية الجديدة يجب ان تكون بواسطة شركات يملك الاتراك فيها ٥١٪ في رأسمالها ، وتجدر الاشارة هنا الى ان قيمة الاستثمارات الامريكية تبلغ ٢٠٠ مليون دولار(٥٣) .

ان حكومة فريد ملن التي خلفت حكومة ايريم في مايس ١٩٧٢ نهجت نهج سلفها فيما يتعلق في الايمان بالاحلاف الغربية(٥٤) .

اما فيما يتعلق بعلاقة حكومة ملن مع الولايات المتحدة ، فقد جاء في برنامجها ما يلي : « يجب ان تقوم علاقاتنا مع الولايات المتحدة على اساس من المساواة التامة »(٥٥) .

(٥١) Kiling, Altemur, "A Visit and Implication: Professor Nihat Errim's Visit to the United States Foreign Policy, Vol. 2, No. 1, 1972, P. 58.

(٥٢) Kiling, Altemur, "A Visit and Implication: Professor Nihat Errim's Visit to the United States *Op. Cit.*, P. 58.

(٥٣) Kiling, Altemur, "A Visit and Implication: Professor Nihat Errim's Visit to the United States *Op. Cit.*, P. 58.

(٥٤) Hukumet Program, *Op. Cit.*, P. 24.

(٥٥) Hukumet Program, *Op. Cit.*, P. 24.

وواضح مما تقدم ان الحكومات التركية المتعاقبة اتبعت سياسة اتصفت بالاستقلال النسبي عن الولايات المتحدة منذ الازمة القبرصية عام ١٩٦٤ . وقد اصبح هذا الموقف واضحا من تصريح جمال كورسيل لاحدى الصحف التركية في آذار ١٩٦٥ ، اذ جاء فيه :

« ان اية دولة حرة التصرف في سياستها الخارجية ، وليس من حق الولايات المتحدة بسط نفوذها على سياسة تركيا الخارجية . واذا وجدت الحكومة التركية والمجلس الوطني مصلحة للاعتراف بالصين الشعبية ، فان تركيا لا تتورع اتخاذ هذا القرار » .

وأضاف قائلا : « ان تركيا تعارض سياسة الولايات المتحدة في فيتنام »[٥٦] .

كما ان تركيا لا تؤيد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. والدليل على ذلك ان الاولى تبنت المشروع اليوغسلافي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . كما ان تركيا بدأت في الاونة الاخيرة تعزيز علاقاتها مع الدول الافرو اسيوية بعيدة عن سيطرة الولايات المتحدة عليها .

في خضم هذه التطورات يمكن القول : ان تغيرات السياسة الخارجية التركية تشبه الى حد بعيد بعض جوانب الانسحاب الفرنسي من الجهاز العسكري لحلف شمال الاطلسي ، ولا سيما بعد ان تخلى الاتحاد السوفيتي عن مطامعه في تركيا بعد وفاة ستالين . غير ان تركيا لا تستطيع ان تحذو حذو فرنسا في السياسة الخارجية ، لانها تعتمد اعتمادا كليا على الولايات المتحدة اقتصاديا من ناحية ، والذعر التقليدي من الاتحاد السوفيتي من ناحية اخرى على الرغم من تحسن العلاقات بينهما .

(٥٦) *The Turkish Yearbook of International Relations* 1965, *Op. Cit.*, P. 235.

الباب الثالث

تركيا والشرق الاوسط

الباب الثالث

تركيا والشرق الاوسط

ظلت تركيا عضوا في اسرة الشرق الاوسط بالرغم من جنوحها للنزعة الاوربية بعد الحرب العالمية الاولى ، وابتعادها عن الاحتكاك المباشر باوضاع الشرق الاوسط .

ولقد تحول اتجاه تركيا في اهتمامها بشؤون الشرق الاوسط خلال الحرب العالمية الثانية ، بعد ان كانت منصرفة لتوطيد نظامها الداخلي ، وازداد اهتمامها بالمنطقة منذ ان بدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها الى تلك المنطقة بصورة فعلية عام ١٩٤٦ ، اي منذ ان نشطت الحركة الشيوعية في الدول البلقانية وايران ، حيث استغل الشيوعيون انشغال الدول الكبرى في اعادة تنظيم نفسها ، (منظمة الامم المتحدة) بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها .

وقد اهتمت الولايات المتحدة بتركيا ، وذلك لتوجيه وتنفيذ سياستهـا في شرق البحر الابيض المتوسط ، والشرق الاوسط ، وتدفقت المساعدات الامريكية لتركيا عام ١٩٤٧ وفقا لمبدأ ترومان ، كما دخلت الولايات المتحدة الى تحالف مع تركيا عام ١٩٤٩ باسم اتفاق المساعدات للدفاع المشترك ، وفي هـذه الفترة بالذات اعترفت تركيا باسرائيل ، وفي الواقع ان هذه البادرة من قبلها ادت الى سعة الخلاف بينها وبين الدول العربية .

وفي عام ١٩٥١ انضمت تركيا الى جانب بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لتكوين منظمة قيادة الشرق الاوسط ، ولكن رفض الدول العربية لهذا المشروع قد ادى الى احباطه في حينه .

الا ان الغرب قد نجح في احياء منظمة قيادة الشرق الاوسط في مستهل عام ١٩٥٥ وذلك بانشائه حلف بغداد .

وبعد الأزمة القبرصية عام ١٩٦٤ اتبعت تركيا سياسة الانفتاح نحو العالم العربي ، حيث ادرك المسؤولون الاتراك انه بتوثيق علاقات بلادهم مع الدول العربية خدمة لمصالح تركيا السياسية والاقتصادية .

الفصل الاول

حلف بغداد وتركيا

لقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط في مستهل الخمسينات ، اذ اشتركت مع الدول الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا) في تقديم مشروع للدفاع عن منطقة الشرق الاوسط الى مصر ، ثم تأسيس حلف بغداد ، وقد اصبح واضحا ان الدول الكبرى حاولت عن طريق تركيا على جر الدول العربية الى تكتلات عسكرية وذلك بغية خدمة مصالحها في منطقة الشرق الاوسط .

المبحث الاول

مشروع قيادة الشرق الاوسط

تكاثرت التنبؤات بعد الحرب العالمية الثانية بأن الاتحاد السوفيتي سوف يقوم بشن حرب باردة مقرونة بقلاقل محلية من نوع مشاكل كوريا والهند الصينية ، وخشيت الدول الغربية تغلغل الاتحاد السوفيتي في دول الشرق الاوسط ، ولذلك فقد فكرت بريطانيا في انشاء منظمة قيادة الشرق الاوسط ''Middle East Command'' وقد تبلورت هذه الفكرة في مستهل عام ١٩٥٠ ، وجعلت الدول الغربية من تركيا خير وسيلة للتغلغل في اقطار الشرق الاوسط وذلك لردع اطماع السوفيت في هذه المنطقة .

ان الموقع الجغرافي لتركيا يشكل حاجزا ارضيا ضد تسلل الاتحاد السوفيتي في قناة السويس ، ومنطقة الخليج العربي ، كما ان سلسلة جبال تركيا الشرقية المتصلة بجبال طوروس الممتدة من جنوبي تركيا الى البحر الابيض المتوسط والمتصلة بجبال زاغروس الممتدة من العراق وايران الى الخليج العربي ، تكون شبكة من الحواجز الطبيعية الممتازة(١) .

وعليه فقد قامت بريطانيا باستمالة الولايات المتحدة وفرنسا اليها ـ كما انضمت اليها تركيا التي كانت تأمل وقتئذ الانضمام الى حلف شمال الاطلسي ، لانها كانت مهددة من قبل الاتحاد السوفيتي ، وتعتقد ايضا انه في حالة ايجاد حلف للشرق الاوسط باستطاعتها ان تقوم على مسك ميزان القوى فيه اذا تعذر ضمها لحلف شمال الاطلسي .

(١) مكريدس ، روى ، مرجع سابق ، ص ٥٩٣ .

وقدمت الدول الاربع ـ امريكا ، بريطانيا ، فرنسا ، وتركيا مقترحاتها الى مصر ، باعتبار ان موافقة الاخيرة على تأسيس هذه المنظمة يحفز الدول العربية الاخرى على الانضمام اليها(٢) .

وقد جاء في هذه المقترحات :

١ ـ ان الامم المتحدة تعتبر استجابة عالية لمبدأ (ان السلام لا يتجزء ، وان امن كافة الدول يتعرض للخطر اذا ما انتهكته دول في اية منطقة من العالم) ، ولذلك يجب على كل دولة الدفاع المبدئي عن منطقتها اولا لخدمة السلام العالمي .

٢ ـ ان الدفاع عن الشرق الاوسط امر حيوي للعالم الحر ، وان الدفاع ضد العدوان الخارجي يكفل فقط عن طريق التعاون بين الدول التي يهمها الامر .

٣ ـ ان تحقيق السلم والامن الدوليين في الشرق الاوسط سيؤدي الى التقدم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية .

٤ ـ ان وظيفة قيادة الشرق الاوسط هي مساندة الدول التي ترغب الاشتراك في الدفاع عن الشرق الاوسط ، وتنمية قابلية كل دولة كي تصبح قادرة للوقوف ضد اي عدوان خارجي ، كما وان هذه القيادة لا تدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء .

٥ ـ ان مهمة قيادة الشرق الاوسط ستنصب على التخطيط وتزويد دول الشرق الاوسط بالمعونة في شكل النصيحة والتدريب وذلك عند طلبها هذا(٣) .

وقد سلم السفير البريطاني الى الحكومة المصرية مقترحات لحسم الخلافات بين الدولتين حول وجود القوات البريطانية في منطقة السويس ، وقد جاء في

(٢) Compbell, *Op. Cit.*, P. 42.

(٣) Latham, Edward, *Crisis in thee Middle East*, New York: The H.W. Wilson, 1952, PP. 96—97.

هذه المقترحات : ان الدفاع عن مصر والشرق الاوسط ضد العدوان الخارجي أمر حيوي[٤] .

كما قدمت الدول الاربع في نفس الوقت مذكرة الى الحكومة الاردنية والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا ولبنان واسرائيل للانضمام الى هذه القيادة .

وقد قوبل مشروع «قيادة الشرق الاوسط» بمقاومة عنيفة من قبل الرأي العام العربي للاسباب الآتية :

١ ـ ان الدول العربية ستصبح قواعد عسكرية للقوات الامريكية والفرنسية والتركية بالاضافة الى القوات البريطانية الموجودة فيها آنذاك .

٢ ـ ان اشراك اسرائيل في هذه القيادة معناه الاعتراف بواقع اسرائيل ، وهو أمر لا يقره العرب .

وقد علق القرد ليلنتال في كتابه « ضياع الشرق الاوسط » على هذه المقترحات بقوله : « كان الاقتراح الذي قدمته الدول الاربع يدعو الى نوع فضفاض من التعاون العسكري ، يعتبر منطقة قناة السويس قاعدة للحلفاء تحت اشراف المصريين ، الا ان المصريين رفضوا هذا المشروع ، واعتبرت مصر هذا التنظيم تحت القيادة الدفاعية المقترحة بمثابة مشروع بريطاني لبقاء بريطانيا مسيطرة على منطقة قناة السويس ، ولم يستطع المصريون ان يهتموا ادنى اهتمام بما اسمته صحيفة نيويورك تايمز الاستعمار الحقيقي للشيوعية الروسية »[٥] .

ويذهب المؤلف قائلا : « فقد كان المصريون يرون الاستعمار البريطاني أمامهم والولايات المتحدة تساعد اسرائيل من ورائهم . وكأن اي مشروع للولايات المتحدة يهدف الى كسب صداقة العالم العربي يواجه بهذا السؤال » هل هذا المشروع سيؤدي الى اي اضرار باسرائيل ؟ » وكانت الاحاديث العامة التي تلقي

(٤) Campbell, Op. Cit., P. 42. ايضا راجع ملحق رقم (١)
(٥) علي ، محمد علي : اسرائيل والشرق الاوسط ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص ٥٣ .

العرب تمحي آثارها بما يردده باركلي وتشابمان ودوجلاس وبيونج من ثناء على اسرائيل »[٦] .

ويقول بيرروندو في كتابه « مستقبل الشرق الاوسط » عن هذه المنظمة : «ان الولايات المتحدة كانت تعتقد ان حلف الدفاع العربي المشترك يمكن ان يكون نواة لجهاز دفاعي مماثل لجهاز حلف الاطلنطي او امتدادا له . وكانت تركيا التي حرصت على ان تحصل على اكثر ما يمكن من المعونات المادية والعسكرية ثمنا لوقوفها مع الغرب قد انضمت الى حلف الاطلنطي فظنت الولايات المتحدة انه في الامكان اعتبار تركيا همزة الوصل بين حلف الاطلنطي وحلف الدفاع المشترك المنوي انشاؤه في الشرق الاوسط تمده وتغذيه دول حلف الاطلنطي »[٧] .

وقد فشلت مقترحات الدول الاربع لسببين :

١ ـ ان دول الغرب التي انشأت حلف شمال الاطلسي على اساس اتجاهات ومصالح مشتركة ، امكن ـ عن طريقها ـ ايجاد قيادة عسكرية للحلف حاولت في الشرق الاوسط ان تبدأ بتأسيس قيادة عسكرية ، في خضم منازعات واضطرابات سياسية ، فلم يكن ممكنا ان تحقق شيئا .

٢ ـ رفض الشعب المصري لهذه المقترحات .

(٦) علي ، محمد علي : مرجع سابق ، ص ٥٤ .
(٧) علي ، محمد علي : مرجع سابق ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

المبحث الثاني

نشوء حلف بغداد

قام جون فوستر دالس وزير خارجية الولايات المتحدة الاسبق في مستهل عام ١٩٥٣ بزيارة عواصم الدول العربية بغية انشاء مشروع الحزام الشمالي (Northern tier) وبعد اطلاعه على آراء قادة المنطقة صرح قائلا[٨] :

« ان منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط هي فكرة للمستقبل اكثر منها فكرة ممكنة التحقيق فورا ، فان الكثير من بلدان الجامعة العربية مشتبكة في نزاعاتها مع اسرائيل أو مع بريطانيا أو فرنسا ، ولذلك لا تبدي اهتماما بخطر الشيوعية السوفيتية ، ومع ذلك فان هذه الدول ستبدي اهتماما أكثر عندما يدنو هذا الخطر ، وعلى العموم فان دول الحزام الشمالي تدرك حقيقة ذلك . وهناك رغبة مبهمة في خلق منظمة للامن الجماعي ، ولكن ينبغي أن لا تفرض مثل هذه المنظمة من الخارج ، بل ينبغي لها أن تنمو وتزداد الرغبة لها من الداخل بدافع المصير المشترك والخطر العام .

وبينما تنتظر حكومة الولايات المتحدة ايجاد منظمة الامن الجماعي للمنطقة فان باستطاعتها اثناء ذلك المساعدة في تقوية الدفاع المشترك لتلك البلدان التي ترغب في تقوية نفسها ، لا أحدها ضد الاخر أو ضد الغرب ، ولكن لتقاوم التهديد المشترك لكافة الشعوب الحرة » .

وركزت الدول الاربع ـ بريطانيا ، الولايات المتحدة ، فرنسا وتركيا ـ

---

(٨) Sapan, Jame W., "Middle East Defense A New Approach", The Middle East Journal, Vol. 8, No., 3, Summer, 1954, P. 232.

الى أسلوب اخر بعد فشل مشروع قيادة الشرق الاوسط قد يوصلها الى الغرض المنشود ، فظهرت فكرة المعاهدات الثنائية مع دول هذه المنطقة واشراك باقي البلدان فيها ، وعليه وقعت تركيا معاهدة مع باكستان في ٢ نيسان عام ١٩٥٢[٩] وهي تدعو الى تنمية العلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية ، وقد أكدت نصوص المعاهدة على : انها تبقى مفتوحة لاية دولة تروم الاشتراك فيها[١٠] . وقد رحب انتوني ايدن وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت على تقوية أواصر الصداقة بين تركيا وباقي أعضاء دول الكومنولث البريطاني[١١] .

وقد تعرضت هذه المعاهدة لانتقادات شديدة من جانب مصر التي حذرت الحكومة العراقية من الاشتراك فيها ، وكانت حجج مصر تصب على النقاط الاتية :

١ ـ ليس هناك خطر على العراق من الدول المجاورة لها ، وان المعونة العسكرية الامريكية لن تكون ذات قيمة اذا استطاع الاتحاد السوفيتي عبور ايران وتركيا .

٢ ـ ان هذه البادرة من جانب العراق ستؤدي الى تحطيم جامعة الدول العربية.

٣ ـ الاقطار العربية رضخت لفترات طويلة تحت حكم الاستعمار ، وان انضمامها الى الاحلاف الغربية لا بد وان يؤدي الى بسط النفوذ الاجنبي عليها .

٤ ـ ان انضمام الاقطار العربية الى الاحلاف العسكرية يؤدي بالنتيجة الى التزام هذه الاقطار بالحروب التي تشنها الولايات المتحدة والدول الغربية في أي بقعة من بقاع العالم .

---

(٩) وقد وقعت تركيا معاهدة الصداقة والتعاون مع باكستان في ٢٦ تموز عام ١٩٥١ . كما وقعت معاهدة ثقافية معها في ٨ حزيران ١٩٥٣ .

(١٠) Sapan, Jame W., "Middle East Defense A New Approach", Op. Cit., PP. 338-339.

(١١) Ataov, Op. Cit., PP. 131—132.

وقد تردد العراق في الانضمام لهذه المعاهدة أول الامر ، غير ان مخاوف الدول العربية بدأت تزداد وذلك بسبب التصريح الذي أدلى به الدكتور فاضل الجمالي وزير خارجية العراق في ذلك الوقت ، حيث جاء في تصريحه ان العراق يبحث موضوع الانضمام الى حلف تركيا ـ باكستان وان هذا امر يخص العراق وحده ولا شأن للدول العربية به[١٢] .

وترددت الانباء بعد ذلك ان نشاطا خطيرا بدأ يظهر في آفاق السياسة العربية وان ضغطا شديدا يقع على الدول العربية وخاصة سوريا ولبنان من الخارج والداخل .

وكان واضحا ان هذا الضغط هو من جانب دول الغرب التي تريد ان تسد الفراغ الكائن في النطاق الذي تريد ان تضربه حول الاتحاد السوفيتي ، وذلك باشراك دول الشرق الاوسط في التكتلات الغربية .

وقد أصبحت فكرة اقامة حلف لدول الشرق الاوسط واضحة للعيان في أول تصريح لنوري السعيد رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت ، حيث جاء فيه :

« ان الجهود الرامية الى الغاء المعاهدة العراقية البريطانية تعتبر عملا وطنيا جبارا ، الا ان العراق في نفس الوقت لا يعارض التحالف مع المملكة المتحدة شريطة ان يكون هذا التحالف ميثاقا اقليميا تنضم اليه بالاضافة الى بريطانيا دول اخرى من المنطقة نفسها[١٣] » .

وأثناء زيارة نوري السعيد الى العاصمة البريطانية ، عرض مشروعه على الحكومة البريطانية وذلك في عام ١٩٥٤ ، أما فحوى هذا المشروع فهو :

(١٢) Ulman, A. Haluk "Türk Dis politikasina Yon Veren Etkenler 1923—1968, Ankara, I. Serng Mathaasi 1968, P. 267.

(١٣) Humbaraci, Arslan, *Middle East Indictment*, London: The Camelot Press, 1958, P. 186.

« ان التحالف التوي انشاؤه يجب ان ينصب على الاتفاق بين تركيا والعراق ، ويقوم العراق وبريطانيا باقناع تركيا في هذا الصدد ، على أن يعقب بعد ذلك جهود الدول الثلاث ـ العراق ، تركيا وبريطانيا باشراك باكستان فيه ، وبعد انشاء هذا الحلف يجب ضم الاقطار العربية اليه[١٤] » .

ولكن يثار سؤال بهذا الشأن هو كيف يمكن اشراك الدول العربية في هذا الحلف ؟ ويجيب على هذا السؤال نوري السعيد بقوله : « ان الضغط العراقي ـ التركي سوف يساعد على اشراك سوريا في الحلف ، أما بالنسبة لمصروفات الحكومة العراقية تضمن مشاركتها فيه ، لانها لا تعارض فكرة التكتلات العسكرية . أما الاردن فانها هي الاخرى لا ترفض الانضمام الى هذا الحلف ولا سيما ان هناك معاهدة بينها وبين بريطانيا ، كما ان لبنان لها الاستعداد الكامل للانضمام اليه وذلك لارتباط حكومته بالغرب ، أما بريطانيا فانها ستنضم الى الحلف في مرحلة ثانية[١٥] » .

وقد رحبت بريطانيا بمقترحات نوري السعيد ، لانها تؤدي الى تقوية نفوذ بريطانيا في الشرق الاوسط هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان قبولها لهذه المقترحات سوف لا تفقد امتيازاتها في العراق في حالة الغاء معاهدة عام ١٩٣٠ .

ولتنفيذ هذه المخططات فقد زار نوري السعيد تركيا في تشرين الاول عام ١٩٥٤ ، وجرت بينه وبين رئيس وزرائها مباحثات حول هذا الموضوع . وقد بين نوري السعيد لمندريس ان أمن العراق يرتبط تماما بأمن ايران وتركيا ، وان المعاهدة الانكليزية المصرية بخصوص قناة السويس التي تستهدف ضد

(١٤) Humbaraci, *Op. Cit.*, P. 186.

(١٥) Humbaraci, *Op. Cit.*, P. 186.

العدوان على تركيا والاقطار العربية تعني ان مصر هي أيضا في طريقها للتعاون مع تركيا[١٦] .

وبعد انتهاء المحادثات اتفق الطرفان على ما يلي :

١ ـ ان السلامة الاقليمية لكل من تركيا والعراق تحتم قيام تعاون بينهما ، والحل الامثل بالنسبة للاقطار العربية هو في الارتباط مع كل من ايران وباكستان .

٢ ـ ان كلا الطرفين سيكونان على اتصال دائم على أمل الترتيب لمباحثات مماثلة مع سوريا وايران وباكستان .

٣ ـ يقوم العراق بمهام عدة في الحلف المقترح منها :

أ ـ حماية الممرات الشرقية ضد القوات البرية للعدو .

ب ـ ضمان آبار البترول من الاعتداءات الجوية .

جـ ـ وجوب تأمين وصول المساعدات الضرورية الى تركيا .

٤ ـ وجوب اتخاذ التدابير الوقائية ضد الشيوعية والصهيونية ومنعهما من التأثير على التقارب العربي ـ التركي . ولم يبد الجانب التركي الموافقة على ذلك فحسب بل أكد أيضا ان التدابير التي سيتخذها العراق ومصر ضد الشيوعية والصهيونية ستلقى ترحيبا بالغا من تركيا .

٥ ـ تأكيد الحاجة المتبادلة لاتمام التعاون الاقتصادي بين الدولتين وفقا لنصوص المعاهدة المعقودة بينهما عام ١٩٤٦[١٧] .

وأدلى عدنان مندريس تصريحا بهذه المناسبة قائلا : ان تركيا مستعدة لاعطاء كافة أنواع الضمانات وذلك بعدم اتخاذ أي خطوة تعارض ومصالح هذه الدول[١٨] .

(١٦) Callman, Waldemar J., *Iraq Under General Nuri*, Baltemore: The Jhons Hokins Press, 1964, P. 15.

(١٧) *Ibid*, P. 26.

(١٨) الحسني ، السيد عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، حـ ٩ بيروت : مطبعة العرفان ، ١٩٦٠ ، ص ١٨٥ .

واتماما للمحادثات التي جرت بين تركيا والعراق في استنبول ، فقد قام وفد تركي برئاسة عدنان مندريس بزيارة الى العراق في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ ، وعلى أثر ذلك توصل الطرفان الى اتفاق بينهما ، وجاء فيه انه : « يتعهد الطرفان على صد أي اعتداء يقع عليهما سواء في داخل المنطقة أو من خارجها مهما كان مصدره ، وذلك طبقا لحق الدفاع الشرعي الذي قررته المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة[١٩] » . وجاء أيضا : « ان الحكومتين العراقية والتركية تعتقدان أن عقد مثل هذا الميثاق في منطقة الشرق الاوسط يخدم مبادىء الامم المتحدة ، ويضمن الاستقرار والامن اللذين يعتمدان على قرارات هذه الهيئة الدولية ايضا . كما ان هذا الميثاق الجديد يعزز الامن والنظام ويمنع أي نية عدوانية تظهر في أي شكل كان ، ولهذا تعتقد الحكومتان انه من الضروري بل من المفيد ان تتولى الدول الاخرى التي تريد تحقيق هذه الاهداف نفسها ، الدفاع عن هذه المنطقة طبقا لمركزها الجغرافي أو امكانياتها وسوف تستمر الحكومتان في الاتصال بمثل هذه الحكومات ، كما ترغبان في ان تعاون تلك الحكومات وسوف تحاولان توقيع الميثاق مع الجميع[٢٠] » .

وحري بالذكر ان تركيا والعراق كانتا تحاولان ضم مصر الى الاتفاق المعقود بينهما ، لان مركز مصر القيادي بين الاقطار العربية ، يشجع هذه الاقطار على الانضمام اليه ، الا ان مصر رفضت التكتلات العسكرية ، وحاولت توحيد السياسة الخارجية للاقطار العربية في كل صغيرة وكبيرة تمس حاضر الشعب العربي ومستقبله ، كما أرادت تقوية جامعة الدول العربية واتاحة الامكانيات التي تجعلها جديرة بمكانتها لدى الشعب العربي ، وقادرة على القيام بوظيفتها وهي تكتل العرب وجمع كلمتهم .

وقد حاول نوري السعيد ضم تركيا لجامعة الدول العربية ، ووصف الاخيرة بأنها عاجزة في حل مشاكل العرب وانها منظمة وهمية لم تستطع

(١٩) الحسني ، السيد عبدالرزاق ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .
(٢٠) الحسني ، السيد عبدالرزاق ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

فرض ما تعتقده على أعضائها ، ولم تحقق وجودها في المجال الدولي[٢١] . وكان نوري السعيد يبرر موقفه في ذلك بأن اتفاق العراق مع تركيا يتطابق وهدف الجامعة العربية ، ويتفق مع الوضع الاستراتيجي الطبيعي للعراق .

وقد رفضت مصر اقتراح الحكومة العراقية ، على اعتبار ان ضم تركيا لجامعة الدول العربية سيؤدي الى تحطيم الوحدة العربية بسبب عدم ارتباط تركيا بالشعب العربي بأية رابطة لغوية أو عنصرية ، بالاضافة الى عضويتها في الاحلاف الغربية منذ عام ١٩٥٢ وفتحها أرضها لقواعد حلف شمال الاطلسي ، واعترافها باسرائيل .

وواضح مما تقدم ان تركيا لم تهدف الى مجرد اتفاق ثنائي مع العراق، وانما كانت تهدف الى اتفاق يشمل الأقطار العربية كلها ، والدليل على ذلك ان رئيس وزرائها زار لبنان بعد زيارته للعراق واعلان الاتفاق معها ،وتباحث مع زعمائها في هذا الشأن ودعا لبنان الى الاشتراك في الاتفاق .

وصرح مندريس في بيروت عقب انتهاء المباحثات مع الجانب اللبناني بأنه استعرض مع كميل شمعون الاوضاع الراهنة في منطقة الشرق الاوسط وأبلغه ان بلاده مهتمة كثيرا بتنظيم شؤون الدفاع عن هذه المنطقة وانه يرغب كثيرا في التعاون مع الدول العربية في هذا السبيل ، وأكد ان العراق وتركيا لم يوقعا معاهدة تحالف انما وضعا مشروع معاهدة فقط[٢٢] .

وقد اجتمع رؤوساء وزارات كل من مصر وسوريا والسعودية ولبنان والاردن في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ وأعلن ممثل مصر في هذا الاجتماع بأن هذا الحلف يهدد الوحدة العربية لان اي هجوم يستهدف تركيا أولا فمن المحتم ان يوجه نحو العراق أيضا بصفتها حليفة لتركيا ، وفي مثل

(٢١) عبدالحميد ، محمد كمال ، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ ، ص ٣٦٤ .
(٢٢) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi 1, 1955, P. 8.

هذه الحالة فان النص الخاص بالمساعدة الالية من معاهدة الضمان الجماعي تطبق فورا[٢٣] .

واجتمع الدكتور محمود فوزي وزير خارجية مصر في ذلك الوقت مع رفقي زورلو سفير تركيا في القاهرة[٢٤] وأبلغ زورلو الدكتور فوزي ان بلاده متمسكة بحلفها الجديد مع العراق وانها مصممة على تنفيذه في أقرب وقت ممكن ، كما واكد زورلو :

« ان اتفاقية مندريس ـ السعيد انما هي حلف بكل ما تنطوي عليه الكلمة من معان لانها تتضمن الاتفاق على اسس التعاون العسكري الكامل بين البلدين ، كما انها تلزم كلا من الطرفين بمد الطرف الاخر بالرجال والعتاد اذا وقع أي اعتداء على الطرف الاخر[٢٥] » .

واختتم زورلو حديثه قائلا :

« ان العسكريين من رجال الدولتين يدرسون في الوقت الحاضر الوسائل الايجابية لتنسيق الخطط الدفاعية بين الدولتين[٢٦] » .

ولتحقيق هذا الهدف فقد قام عدنان مندريس بزيارة العراق في شباط عام ١٩٥٥ ، وبعد مباحثات قصيرة بين الجانبين تم التوقيع على الحلف التركي العراقي في ٢٤ شباط عام ١٩٥٥[٢٧] .

وقد جاء في مقدمة الميثاق : انه لما كانت علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين العراق وتركيا في تقدم مستمر ، واستكمالا لما جاء في معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين الطرفين في ٢٩ آذار ١٩٤٦ التي جاء فيها : ان

(٢٣) Ataov, *Op. Cit.*, P. 132.
(٢٤) Disisleri Bakanligi Belleteni, *Op. Cit.*, P. 9.
(٢٥) Disisleri Bakanligi Belleteni, *Op. Cit.*, P. 13.
(٢٦) Disisleri Bakanligi Belleteni, *Op. Cit.*, P. 15.
(٢٧) Ramazani, Rouhallah K., *The Northern Tier*, New York, 1966, P. 118.

السلم والامن بين الدولتين جزء لا يتجزأ من السلم والامن لشعوب العالم ، وخاصة شعوب الشرق الاوسط ، ولما كانت المادة الحادية عشرة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية تنص على ان ليس في أحكامها ما يمس أو يقصد به ان يمس بأية حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، ونظرا لعضويتها في الامم المتحدة يهمهما استتباب الامن والسلم في منطقة الشرق الاوسط مما يوجب عليها اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لاحكام المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة[٢٨] .

وقد أكدت نصوص هذا الميثاق : « على ان الباب مفتوح للانضمام اليه لاية دولة من دول الجامعة وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلام والامن في هذه المنطقة بصورة فعالة[٢٩] » .

وبمناسبة توقيع هذا الحلف بعث الرئيس مندريس البرقية الاتية لنوري السعيد :ـ

« ان هذا الميثاق سيمكن بلدينا من التعاون في سبيل صد أي اعتداء موجه ضد أي منهما . وتأمينا لحفظ السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط فقد اتفقنا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من أجل وضع مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ[٣٠] » .

وصادق المجلس الوطني التركي الكبير على هذا الميثاق في ٢٦ شباط عام ١٩٥٥[٣١] .

---

(٢٨) The *Middle East Journal*, Vol. 9, No. 2, Spring, 1955, P. 177.

(٢٩) The Middle East Journal, *Op. Cit.*, P. 178.

(٣٠) الحسني ، السيد عبدالرزاق ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ – ٢١٧ .

(٣١) الحسني ، السيد عبدالرزاق ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

وقد أعربت الحكومة العراقية للحكومة البريطانية عن املها في انضمام الاخيرة الى الميثاق العراقي ـ التركي في أسرع وقت ممكن ، واستجابت بريطانيا لهذا النداء حيث قامت بارسال وزير خارجيتها الى بغداد في ٣ آذار ١٩٥٥ لبحث الامور الاتية :

١ ـ تصفية معاهدة عام ١٩٣٠ .

٢ ـ بحث موضوع الدفاع بعد انتهاء المعاهدة .

٣ ـ بحث موضوع انضمام بريطانيا الى الاتفاق التركي ـ العراقي .

٤ ـ بحث الاوضاع السياسية في الشرق الاوسط[٣٢] .

وقد انتهى الجانبان البريطاني والعراقي الى ابرام اتفاقية في ٤ نيسان ١٩٥٥ ، وقد حلت هذه الاتفاقية محل معاهدة ١٩٣٠ ، واستندوا في ابرامها الى نص المادة الاولى من ميثاق بغداد . وأكدت هذه الاتفاقية رغبة كل من الجانبين في ادامة السلم والصداقة بينهما وفقا للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة ، كما ذكرت : « ان مفعول معاهدة عام ١٩٣٠ وملحقاتها سينتهي من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية[٣٣] » .

وفي نفس الوقت انضمت بريطانيا الى الحلف التركي ـ العراقي .

لقد حقق انضمام بريطانيا للحلف كسبا دون ان يربطها بأي التزامات جديدة ، ذلك لان اشتراكها في الحلف فرض عليها المساهمة في الدفاع عن تركيا والعراق وهو أمر تلتزم بريطانيا به فعلا في مواجهة تركيا بحكم عضويتها معا في حلف شمال الاطلسي ، كما كانت تلتزم بالتزامات مماثلة في مواجهة العراق بحكم المعاهدة الموقعة بينهما في عام ١٩٣٠ .

وقد أصبح الحلف بعد انضمام بريطانيا اليه وسيلة لخدمة المصالح البريطانية في الشرق الاوسط ، كما أدى الى تقوية نفوذها في المنطقة الذي يمكن بواسطته

---

(٣٢) الحسني ، السيد عبدالرزاق ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

(٣٣) الحسني ، السيد عبدالرزاق ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

ممارسة الضغط على حكومات المنطقة في محاولة حملها للسير طبقا لنهج سياستها.

وقد تحدث انطوني نتنك وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية في مجلس العموم بمناسبة انضمام بريطانيا للحلف ، حيث قال :

« تقتضي متطلبات الاستراتيجية البريطانية في الوقت الحاضر تعزيز الجناح الايمن المتطرف لحلف شمال الاطلسي ، هذا من جهة ، أما من جهة ثانية فان تغير الظروف السياسية يقضي بأن نشارك في اقامة تنظيمات دفاعية مع دول تتمتع بالسيادة وعلى أساس قرار المساواة مع هذه الدول[٣٤] » .

وقال ريد النائب في مجلس العموم البريطاني بهذه المناسبة :

« ان جناح تركيا الايمن مكشوف تماما حتى يومنا هذا ، وما هذه الاتفاقية التي بدأت بها تركيا فعقدتها بينها وبين باكستان أولا ، وبينها وبين العراق ثانيا الا بداية تكوين منظمة دفاعية ...[٣٥] » .

وصرح رئيس وزراء تركيا بمناسبة انضمام بريطانيا للحلف :

« وهكذا لم يعد الشرق الاوسط يبدو كما لو كان فراغا من ناحية الامن والسلم ، وسيتحرر من كابوس القلق وعدم الاستقرار ، وسيصبح منطقة سليمة تقوم سلامتها على أساس متين . ولا أريد ان أطيل التحدث عن قيمة حلف بغداد وأهميته فقد أخذت الحوادث تبرهن على صحة ذلك . ان انضمام بريطانيا هو احدى الحوادث المهمة جدا ، ان اشتراك بريطانيا صديقتنا الحميمة والحليفة ، أعز شيء الى نفوسنا[٣٦] » .

وفي اعتقادنا ان تصريح مندريس احتوى على النقاط الآتية :

(٣٤) ترجمة الدجيلي ، حسن ، ميثاق بغداد وحقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ ، ص ١٠ .
(٣٥) الدجيلي ، حسن ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .
(٣٦) الدجيلي ، حسن ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

١ — ان انضمام بريطانيا الى الميثاق العراقي — التركي قد ملأ الفراغ الذي كان موجودا في منطقة الشرق الاوسط ، بعبارة اخرى ان المنطقة أصبحت مضمونة بدولة عظمى هي بريطانيا .

٢ — ان هذا الانضمام سيسهم في تعزيز الامن والسلم في الشرق الاوسط .

٣ — ويؤدي هذا الانضمام الى استتباب الامن والقضاء على القلاقل والمشاكل الداخلية في الشرق الاوسط ، وبالاحرى فان ذلك يساعد على مكافحة الحركات والعناصر التي ترمي الى قلب الانظمة الداخلية لهذه الدول سواء أكانت عناصر وطنية أم شيوعية .

أما بالنسبة الى الولايات المتحدة فانها لم تنضم لحلف بغداد بسبب احتجاجات اسرائيل التي هاجمت الميثاق وعدته معاديا لها . وكان لهذا التردد من جانب الولايات المتحدة تأثيرات كبيرة من وجهة نظر حكام العراق لان ذلك عرض الميثاق لانتقادات أخرى مفادها انه لم يكن في الحقيقة سوى اداة بيد بريطانيا ، وأنه بدلا من أن يربط سلامة العراق بالغرب بصورة عامة (وبذلك يتفادى سيطرة دولة واحدة عليه) يسمح لبريطانيا ، ان تترك الدار من الباب وتعود من الشباك ، وقد كان من المحتمل لهذه الاعتراضات أن يكون لها أساس قوي من الصدق بالنسبة لايران بصورة خاصة فيما اذا دعيت للانضمام الى الحلف . على انها لم تكن تثني الباكستان عن الانضمام اليه وهي التي سبق لها ان ابرمت مع تركيا معاهدة تعاون مشترك ، فأعلنت باكستان حقيقة انضمامها الى الميثاق يوم ٣٠ حزيران ، وبذلك أكملت الصفقة الرباعية المشترطة تأسيس منظمة دائمة تختص بالميثاق[٣٧] .

ثم أصبحت ايران المشكلة الاخرى في جدول أعمال الحلف ، لانها كانت في البداية مترددة في الانضمام الى الحلف لاسباب مر ذكر بعضها قبل قليل ، الا ان السبب الحقيقي في تردد ايران للانضمام الى الحلف هو ان ايران لها

(٣٧) Lenczowski, Op. Cit., PP. 293—294.

مطامع تقليدية في بعض الامارات الواقعة على منطقة الخليج العربي ، حيث اعتبرت هذه الامارات مناطق تابعة لها ، بينما أكدت بريطانيا انها ضمن مناطق نفوذها وارتباطها معها بمعاهدات حماية ، في حين ان العراق كان يحاول ضم الكويت اليه ، لان العراق رأى في هذه الامارة امتدادا طبيعيا له ، الا ان الدول الاعضاء في الحلف ارجأت مسألة بحث هذا الموضوع . وفعلا فقد تم ضم ايران للحلف في تشرين الاول عام ١٩٥٥ بعد زيارة مندريس لها في أوائل الخريف .

ولقد عادت ايران تمارس نشاطها في منطقة الخليج العربي ، واشتد نشاطها عقب ثورة ١٤ تموز العراقية عام ١٩٥٨ بالتعاون مع الولايات المتحدة بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج .

وقد أكدت الحكومات الخمس على رغبتها للعمل وفقا لمنطوق المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة لاقرار السلام والامن في الشرق الاوسط ، والدفاع عن بلادهم ضد العدوان والاعمال التخريبية والعمل في سبيل زيادة رفاهية وسعادة شعوب المنطقة (المادة الخامسة)[٣٨] .

ولقد استطاع الحلف اقامة خط يمتد من الهمالايا الى البحر الابيض المتوسط يربط الشرق الاوسط بحلف شمال الاطلسي عن طريق تركيا ، كما يربطه بحلف جنوب شرق آسيا (سيتو) عن طريق الباكستان ، كما استطاع الحلف ان يحرم الطاقة العربية من قوة العراق ، كما حرم مبادىء الوحدة والحياد الايجابي من دولة عربية ، لها وزنها في السياسة العربية .

أما بالنسبة الى الولايات المتحدة فالبرغم من انها لم تنضم للحلف ، الا انها دعمته في شتى المجالات ، وهي حقيقة كشفت عنها امور كثيرة منها وعد الولايات المتحدة بتأييد الحلف سياسيا وأدبيا ، وتقديم المساعدات العملية الى دوله فرادى ، وليس بوصفهم أطرافا في الحلف .

---

(٣٨) الحسني ، السيد عبدالرزاق ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

وبعد اعلان الحلف مارس نوري السعيد ضغطا شديدا على سوريا ، كان الهدف منه ضمها للحلف ، ونتيجة لذلك فقد اتجهت سوريا الى القاهرة ، اذ أعلنت اتباع سياسة خارجية موحدة ، ورفض كافة التكتلات الغربية ، ودعم الجامعة العربية ، ولتنفيذ هذه السياسة فقد أبرم الجانبان السوري والمصري معاهدة الدفاع المشترك في ٢٠ تشرين الاول عام ١٩٥٥[٣٩] .

كما حاول نوري السعيد ضم الاردن للحلف ، اذ قام باغراء سفير الاردن في بغداد بمفاتحة حكومته للانضمام الى الحلف مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية تقدم لها العراق وتركيا بعد الانضمام ، ولكن السفير رفض اقتراح نوري السعيد[٤٠] .

ولكن في حقيقة الامر فان الملك حسين ملك الاردن حاول جاهدا الانضمام لحلف بغداد ، وفعلا فقد قام بتكليف هزاع المجالي بتشكيل وزارة تأخذ على عاتقها الانضمام للحلف ، غير ان معارضة الشعب الاردني حالت دون تحقيق مآربه .

---

(٣٩) المجلة المصرية للقانون الدولي العام ، مجلد ١١ ، ١٩٥٥ ، ص ١٥٦ — ١٦٠ .

(٤٠) Callman, *Op. Cit.*, P. 100.

المبحث الثالث

مبدأ أيزنهاور

من الملاحظ ان الولايات المتحدة لم تنضم الى حلف بغداد بعد قيامه مباشرة، لانها استهدفت عدم معاداة كل من مصر والمملكة العربية السعودية واسرائيل[41] .

ولقد ازدادت النوايا الامريكية في الانضمام للحلف بعد انشائه بفترة ، ولذلك فانها انضمت الى اللجان الاقتصادية التابعة للحلف ، ووصف الرئيس أيزنهاور هذا الانضمام « انه يعتبر نصرا عظيما »[42] .

وفي خلال الاجتماع الثاني لحلف بغداد في ١٦ نيسان ١٩٥٦ المنعقد في طهران تمت الموافقة على انضمام الولايات المتحدة الى لجنة مكافحة النشاط الهدام[43] .

أخذت الولايات المتحدة تعيد النظر في سياستها الخارجية ازاء الشرق الاوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذي كان من نتائجه ازدياد النفوذ السوفيتي في المنطقة ، وعليه فان وزارة الخارجية الامريكية اذاعت بيانا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ جاء فيه :[44]

(٤١) Tamkoc, Metin, ''Turkey's Quest for Security through Defensive Alliances'', *Op. Cit.*, P. 27.

(٤٢) Ataov, *Op. Cit.*, P. 133.

(٤٣) Ataov, *Op. Cit.*, P. 134.

(٤٤) الوثائق والبيانات الخاصة بمبدأ ايزنهاور للشرق الاوسط المقدم الى الكونجرس في الخامس من يناير لعام ١٩٥٧ والصادر في الثاني من مارس لعام ١٩٥٧ ، جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة السياسية ، ١٢ مارس ١٩٥٧ ، ص ٢١ .

« ان الولايات المتحدة أيدت ميثاق بغداد منذ انشائه ، وكذلك مبادئ وأهداف الامن الجماعي التي قام عليها ، وقد أظهرت بواسطة اتفاقاتها الثنائية مع دول أعضاء الميثاق في منطقة الشرق الاوسط وعضويتها الفعلية في بعض لجانه استعدادا في اجراءات تعزيز أمن تلك الشعوب .

وتعيد الولايات المتحدة تأكيد تأييدها للجهود الجماعية لتلك الشعوب لصيانة ذلك الاستقلال . واذا حدث أي تهديد لسلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لكل من ايران وباكستان وتركيا فان الولايات المتحدة ستنظر اليه بأقصى الخطورة » .

وقد وجه الرئيس الامريكي ايزنهاور رسالة الى الكونجرس في ٥ كانون الثاني بغية تقديم المساعدة لدول الشرق الاوسط ، وقد جاء في هذه الرسالة مايلي :[45]

١ – استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للامم التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد العدوان المسلح المكشوف في أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية .

٢ – الاضطلاع ببرامج معونات عسكرية أمريكية مع من يطلبها من دول المنطقة.

٣ – ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة لدول الشرق الاوسط من أجل تنمية اقتصادياتها .

كما طلب الرئيس ايزنهاور في رسالته من الكونجرس الامريكي اعتماد ٢٠٠ مليون دولار وذلك بغية مساعدة شعوب الشرق الاوسط اقتصاديا وعسكريا[46] . وبعد اعلان مبدأ ايزنهاور بفترة قليلة اجتمع رؤساء وزراء كل من تركيا وايران وباكستان والعراق في أنقرة في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ ، وقد رحبت الدول الاربع في اجتماعها بمبدأ أيزنهاور وذلك من أجل مجابهة الخطر

(٤٥) Campbell, *Op. Cit.*, P. 122.

(٤٦) Campbell, *Op. Cit.*, P. 122.

الشيوعي ، والمحافظة على الرفاهية الاقتصادية ، كما اعتبروا هذا المشروع علاجا لمواجهة المواقف الخطيرة في المنطقة(٤٧) .

وجاء في البلاغ الرسمي تأكيد الدول الاربع على أهمية حلف بغداد وفائدته بالنسبة لشعوب المنطقة والسلام الدولي(٤٨) .

وبهذه المناسبة علقت صحيفة « نيويورك تايمس » على حلف بغداد قائلة :(٤٩) « ان شعوب حلف بغداد في الشرق الاوسط عاكفة لبعث الامل للعالم الرأسمالي » .

وقد ارسل الرئيس ايزنهاور – مبعوثه الشخصي الى انقرة في آذار ١٩٥٧ وذلك لشرح المبدأ واجتمع مع الرئيس مندريس ، وبعد انتهاء المباحثات بينهما أصدرت الحكومة التركية بيانا رسميا جاء فيه :

« ان الحكومة التركية تكرر مساندتها لاقتراح الولايات المتحدة من أجل دعم الاستقلال السياسي لدول الشرق الاوسط ، وضمان سلامتها الاقليمية ضد تهديد الشيوعية الدولية »(٥٠) .

وقد عقد عدنان مندريس مؤتمرا صحفيا في أنقرة بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ ، تحدث فيه عن مبدأ أيزنهاور ، وجاء في حديثه :

« ان تركيا مقتنعة بأنها سوف تحتل مركزا مرموقا في مبدأ أيزنهاور ، الخاص بالشرق الاوسط ، ولذلك وافقت عليه ، وتقدمت بالشكر الخالص لرئيس جمهورية الولايات المتحدة لتقديمه هذا المبدأ ، وان الحكومة التركية تعتبر ان الاعمال الهامة التي قامت بها الولايات المتحدة ، والدول الغربية المحبة للسلام تتماشى مع ما يجب أن يعطى لهذه المنطقة من أهمية ، وان التصريحات

---

(٤٧)
(٤٨) Zafer, January, 22, 1957, P. 2.
(٤٩) The New York Times, January 23, 1957, P. 1.
(٥٠) The New York Times, Op. Cit., P. 1.
Ayin Tarihi, Sayi 278, Ocak, 1957, P. 98.

التي أعلنها أيزنهاور وبرنامجه الجديد ما هي الا أعمال جديرة بالشكر والثناء(٥١) .

أما بالنسبة للصحافة التركية فقد انقسمت الى اتجاهين :(٥٢)

١ – اتجاه مؤيد لمبدأ أيزنهاور ، وقد تمثل هذا الاتجاه في الصحافة التي توالي سياسة الحكومة ، وشنت هجوما عنيفا على مصر والدول العربية الاخرى التي عارضت المبدأ .

٢ – اتجاه معارض لقرار الحكومة ، وتمثل هذا الاتجاه في صحافة الاحزاب المعارضة ، وشنت حملة عنيفة على المبدأ ، وكان هدفها في هذه الحملة هو الدافع الحزبي فقط .

ويمكن القول في هذا الصدد بان الاتجاه الاول كان المهيمن على الصحافة التركيـة .

ونتيجة لظهور هذا المبدأ فقد تعرضت مجموعة من الدول العربية الى ضغط شديد من جانب الولايات المتحدة بغية حملها على قبوله ، ومن هذه الدول سوريا ، اذ أعلنت في بداية عام ١٩٥٧ رفضها المطلق لهذا المبدأ ، وفي نفس الوقت قام خالد العظم وزير الدفاع السوري بزيارة الى الاتحاد السوفيتي ، وقد تمخضت المباحثات بين الطرفين عن توقيع اتفاقية اقتصادية وفنية(٥٣) .

وقد نشرت الصحف البريطانية بعد ذلك ان سوريا تسلمت من الاتحاد السوفيتي صفقة أسلحة قدرت قيمتها بعشرين مليون جنيه استرليني ، وأقلق هذا الخبر الدول الغربية والولايات المتحدة(٥٤) .

---

(٥١) وزارة الخارجية المصرية ، النشرة الصحفية في ٢١ فبراير ١٩٥٧ ، الادارة الصحفية ، راجع في هذا الصدد Ayin Tarihi, Op. Cit., P. 98.
(٥٢) وزارة الخارجية المصرية ، مرجع سابق .
(٥٣) Ibid, P. 15705.
(٥٤) Kurkcuoglu, Op. Cit., P. 103.

وعمدت الولايات المتحدة على تدبير مؤامرة ضد سوريا بالاتفاق مع دول حلف بغداد والاردن ولبنان ، ولكن الحكومة السورية كشفت هذه المؤامرة وقامت بابعاد ثلاثة من الدبلوماسيين الامريكيين ، حيث اعتبرتهم غير مرغوب فيهم(٥٥) .

وفي ١٧ آب عام ١٩٥٧ قامت الحكومة السورية بتطهير شامل في القيادات العسكرية ، وأحالت رئيس أركان الجيش على التقاعد ، وعينت بدلا منه العقيد عفيف البزري المعروف بميوله اليسارية . وراقبت الدول الغربية والولايات المتحدة هذه التطورات في سوريا عن كثب ، واتهمت هذه الدول سوريا بأنها اتجهت نحو المعسكر الشرقي(٥٦) .

ويروي ايزنهاور في مذكراته قصة المؤامرة ضد سوريا فيقول : « وقد اكتشف في سوريا مؤامرة مدبرة من قبلنا كانت تهدف القضاء على الحكومة الحالية وتغيير سياستها الخارجية ، وقد دبر هذه المؤامرة خبيرنا هوارد ستون بالتعاون مع بعض السوريين الموجودين في خارج البلاد ، وعلى أثر ذلك عمدت سوريا بابعاد هوارد ستون واثنين من الدبلوماسيين »(٥٧) .

وبدون شك ان هذه التطورات في سوريا كانت تهم العراق والاردن وتركيا عن قريب ، وعليه فقد قام كل من ملكي الاردن والعراق بزيارة الى تركيا في ٢٢ آب ١٩٥٧ والتحق بهم هندرسون وكيل وزارة الخارجية الامريكية ، وقد أدى انضمام هندرسون الى هذه المباحثات الى موجة سخط من قبل بعض الدول العربية ، وكانت القاهرة تدين هندرسون انه خبير بالانقلابات العسكرية في الشرق الاوسط(٥٨) .

(٥٥) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 103.

(٥٦) *Ibid.* P. 15721.

(٥٧) Eissenhower, Dwight D., *Waging Peace, The White House Years, Appersonal Account*, 1956 — 1961 Doubleday Co., Inc., New York, 1965, P. 296.

(٥٨) Seale, Patrick, *The Struggle For Syria, A Study of Post-War Arab Politics*, 1945—1958, London; Oxford Unicersity Press, 1965, P. 296.

ولم يذع أي بيان رسمي بعد انتهاء المباحثات ، غير ان هندرسون قد أعلن بأن الوضع خطير للغاية في سوريا ، واذاعت وزارة الخارجية الامريكية بيانا رسميا بهذا الخصوص جاء فيه :

« ان البلدان التي زارها هندرسون تشعر بقلق شديد تجاه الوضع في سوريا ، اذ اصبحت الاخيرة حليفة للشيوعية السوفيتية »(٥٩) .

وقد كانت تركيا تشعر بعدم الارتياح تجاه الوضع في سوريا وخاصة بعد ان احرز الجناح اليساري نجاحا في انتخابات عام ١٩٥٧ ، ومن الممكن ان نجد هذا الاهتمام في مقالة أوزكان آركودر في احدى الصحف التركية ، حيث جاء فيها(٦٠) :

« ان تركيا كانت وما تزال مكتنفة بقوات عدائية من الغرب والشمال والشرق ، واصبحت الآن تحاصر بقوات عدائية من الجنوب ، اذ ان سوريا غدت قاعدة صواريخ سوفيتية ، ويعتبر هذا حصارا جغرافيا على تركيا » .

وكتب البروفسور احمد شكري أسمر مقالة في صحيفة الشعب (ULUS) جاء فيها(٦٠) :

« .. وقد برهنت الحوادث الاخيرة في سوريا ، ان العناصر المتطرفة في طريقهم الى الفوز ضد العناصر المحافظة بعد كفاح طويل بينهما ، ويترتب على ذلك ان تصبح سوريا قاعدة لاطلاق الصواريخ السوفيتية .. »(٦١) .

وقد صرح جروميكو في موسكو في ١٠ ايلول ١٩٥٧ ، بان تركيا تنوي القيام بشن هجوم عسكري على سوريا ، وانه اذا سارت تركيا على هذا النهج قريبا وجدت نفسها في الهاوية(٦٢) .

(٥٩) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 104.
راجع ايضا : Ozcan Erguder, "Henderson' A Birka C Soz", *Vatan*, 29. 8. 1957.

(٦٠) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 106.

(٦١) *Ibid.* P. 420.

(٦٢) *Ibid.* P. 420.

وبعث بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت برسالة شديدة اللهجة الى عدنان مندريس جاء فيها : « عندما تؤكد الانباء ان الحشود تجمع عند الحدود بين سوريا وتركيا فان السؤال المنطقي الذي يتبادر الى الذهن في هذه الحالة هو : ماهو شعور الاتراك في حالة حشود اجنبية على حدودهم ؟ ان تركيا ستجر على نفسها ويلات كثيرة اذا سارت على رأي الدول الاجنبية التي لا تهمها حماية السلام في الشرق الاوسط على الاطلاق »(٦٣) .

ورد مندريس على رسالة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي قائلا :

« ان الادعاءات المزعومة التي ذهبتم اليها لا اساس لها من الصحة ، كما ان اهتمام الاتحاد السوفيتي تجاه الوضع في سوريا يثير دهشة تركيا ، ولا سيما ان الدول المعنية لم تقدم اي شكوى ضد تركيا ، كما ان شعور تركيا بعدم الارتياح من التطورات في سوريا طبيعي للغاية ، اذ غدت سوريا مستودعا للاسلحة السوفيتية »(٦٤) .

واذاعت وزارة الدفاع التركية في نفس الوقت بيانا فندت ادعاءات الاتحاد السوفيتي ، مؤكدة بان القوات التركية تقوم بمناورات روتينية كانت مقررا اجراؤها من قبل حلف شمال الاطلسي(٦٥) .

ومن ناحية اخرى فقد ادلى خروشوف بتصريح لمراسل نيويورك تايمس جاء فيه : « اذا نشبت الحرب في سوريا كنا اقرب الى تركيا منكم (تقصد الولايات المتحدة) الى سوريا ، وعندما تبدأ المدافع التركية في اطلاق قذائفها تبدأ الصواريخ في العبور ، وحينئذ لا مجال للتفكير بهذا الخصوص ، وفي حالة الحرب فان تركيا لن تعيش يوما واحدا »(٦٦) .

وقد اذاعت وزارة الدفاع الامريكية بيانا بهذا الصدد جاء فيه : ان

---

(٦٣) *Ibid*, P. 126.
(٦٤) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 105.
(٦٥) *Ibid*, P. 15821.
(٦٦) *Ibid*, P. 126.

مسؤوليات السوفيت تكون وخيمة للغاية في حالة الهجوم على تركيا ، لان الاخيرة حليفتنا في حلف شمال الاطلسي ، رغم المسافات الطويلة بيننا وبينها(٦٧) .

وفي نفس الوقت كان وزير خارجية الولايات المتحدة قد عقد مؤتمره الصحفي في واشنطن في ١٦ تشرين الاول **١٩٥٧** اكد بان الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الايدي في حالة وقوع عدوان على تركيا من جانب الاتحاد السوفيتي(٦٨) .

ويقول بهذا الصدد أيزنهاور في مذكراته « وكخطوة اولى فقد ارسلت الطائرات الامريكية في اوربا الغربية الى القاعدة الامريكية في أدنة بتركيا لتكون مستعدة في حالة الحاجة اليها ، كما صدرت الاوامر مرة اخرى الى الاسطول السادس بان يبحر الى المنطقة الشرقية للبحر الابيض المتوسط ، وبعد الانتهاء من هذه الاجراءات التمهيدية اوفدت السفير لوي هندرسون الى انقرة حيث يجتمع الملك حسين مع الوصي على عرش العراق والملك فيصل الثاني حتى تتاح للسفير هندرسون فرصة ملائمة للحصول على موافقة رؤساء الدول المشار اليهم على تلك الاجراءات »(٦٩) .

وفي هذا الجو المفعم بالتوتر بادر الملك سعود القيام بدور الوساطة بين سوريا وتركيا ، وسافر الى بيروت لهذا الغرض ، وبعث منها عدة رسائل الى الدول المعنية ، وقد أبدت تركيا وساطة سعود ، اما بالنسبة لسوريا فانها رحبت في البداية بهذه الوساطة ، غير أنها عادت وعدلت عن قرارها وقد ترددت آنئذ أنباء مفادها ان سبب رفض سوريا وساطة الملك سعود يعزى الى سببين :

١ - ممارسة الجيش السوري الضغط على شكري القوتلي لرفض وساطة الملك سعود .

---

(٦٧) *Ibid*. P. 15821.
(٦٨) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 106.
(٦٩) *Ibid*., P. 198.

٢ ـ عدم رغبة مصر في وساطة سعود ، اذ كانت تتهم الاخير بانه ميال للسياسة الامريكية(٧٠) .

وبعد رفض سوريا وساطة سعود عرضت الازمة على الامم المتحدة وقد تحدث فيها وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، اذ أدان كلا من تركيا والولايات المتحدة ، وطلب من الجمعية العامة مساعدة سوريا في حالة وقوع عدوان عليها ، وأكد بأن لديهم وثائق وبيانات تثبت بأن وزارة الدفاع التركية تعد مشروعا للهجوم على سوريا بعد الانتخابات العامة في سوريا عام ١٩٥٧ . كما اتهم وزير خارجية الاتحاد السوفيتي تركيا على تدبير مؤامرة للاطاحة بنظام الحكم في سوريا عن طريق بعض السوريين المقيمين في تركيا(٧١) .

والقى المندوب البريطاني كلمة في الجمعية العامة اكد فيها بأن الاتحاد السوفيتي يحاول ايقاع العداوة بين تركيا والعالم العربي بغية اتساع هوة الخلاف بينهما . وهو يرنو في نفس الوقت الى تعزيز مركزها في المنطقة(٧٢) .

واعلن المندوب التركي بان احساس بلده بعدم الارتياح تجاه التطورات الاخيرة في سوريا طبيعي للغاية ، لان هناك تهديدا مباشرا على تركيا من الشمال والجنوب ، كما أكد على ان حكومته قد استفسرت من سوريا عن سبب انشاء قاعدة بحرية وقاعدة للغواصات في أراضيها ، مع انها لاتملك اسطولا ، غير أنها لم ترد على استفسارات الحكومة التركية(٧٣) .

وبعد هذه المناقشات قدمت عدة اقتراحات في الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن حسم النزاع بينهما ، وهذه الاقتراحات هي(٧٤) :

١ ـ اقتراح قدمته سوريا ، ويتضمن انشاء لجنة تقوم بتقصي الحقائق في الحدود السورية التركية .

(٧٠) Kurkcuoclu, *Op. Cit.*, P. 109.
(٧١) Kurkcuoclu, *Op. Cit.*, P. 109.
(٧٢) Kurkcuoclu, *Op. Cit.*, P. 100.
(٧٣) Kurkcuoclu, *Op. Cit.*, P. 100.
(٧٤) *Yearbook of the United Nations* 1957, P. 56.

٢ ـ اقتراح قدمه رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة ، ويتضمن فض النزاع بين الطرفين عن طريق المباحثات الثنائية بين تركيا وسوريا تحت اشراف رئيس الجمعية .

وبعد مناقشات طويلة وبناء على اقتراح اندونيسيا وافق الطرفان على عدم فرض مشروع قرار ، والدخول في مباحثات مباشرة ، والعيش معا في وئام بغية خدمة السلام في الشرق الاوسط والسلام العالمي(٧٥) .

ويحدد لنا أيزنهاور موقف تركيا عن هذه التطورات قائلا : « أن الاتراك كانوا أبعد ما يكونوا عن الرضا ، ففي حين انهم امتنعوا عن القيام بعمل عسكري ضد سوريا من خلال المؤامرة ، فان الحكومة التركية احتفظت بحالة الاستعداد التام للعمل ، وزادت من قوتها على الحدود السورية من ٣٢ ألف جندي الى ٥٠ ألف وهذه الزيادة لاحظتها المخابرات السوفيتية ، وباتت تستخدمها كحجة على موقف تركيا»(٧٦) .

ويقول هندرسون في هذا الصدد : « ان الحكومة التركية كانت جادة في الاطاحة بنظام الحكم في سوريا ، لانها ارادت تقوية مركزها ضد اية محاولة انقلابية محتملة في داخل تركيا ، كان هندرسن مفوضا على تنفيذ خطته حتى في حالة تحدي نصائح وارشادات الولايات المتحدة »(٧٧) .

ويمكن تلخيص أسباب الموقف التركي في ثلاثة دوافع :

١ ـ خضوع الحكومة التركية لواشنطن بعد هيمنة مستشاري ماوراء الاطلنطي على كل موقف من مرافق الحياة في البلاد .

٢ ـ أمل الحكومة التركية في الحصول من واشنطن على قروض مالية .

٣ ـ تعزيز مركزها في داخل تركيا ضد الاحزاب السياسية المعارضة .

(٧٥) Yearbook of the United Nations, *Op. Cit.*, P. 56.
(٧٦) Eissenhower, *Op. Cit.*, P. 203.
(٧٧) Eissenhower, *Op. Cit.*, P. 204.

وواضح من التحليل السابق ان الولايات المتحدة عن طريق استخدامها تركيا قد اتبعت كافة السبل لتغير نظام الحكم وقتئذ في سوريا بنظام حكم اخر يقبل مبدأ ايزنهاور ، لكي تصبح منطقة الشرق الاوسط داخل نطاق هذا المبدأ - باستثناء مصر - لان دول المنطقة بصفة عامة قد قبلت المبدأ سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر ، الا أن سوريا لم ترضخ أمام كل هذه الاساليب لايمانها بارتباط سلامتها بسلامة كل دولة تعمل من اجل استكمال حقوقها وسيادتها .

ان التطورات السياسية في تلك الفترة كانت كفيلة بان تخلق الجو الملائم للتقارب الحقيقي بين القطرين الشقيقين - سوريا ومصر ، وفعلا فقد تم اعلان الوحدة بينهما في شباط عام ١٩٥٨ ، ولقد ساعدت على ذلك عوامل عدة اسرعت في قيام الوحدة بينهما ومنها :-

١ - الضغط العسكري على سوريا من جانب قوات حلف شمال الاطلسي من الاراضي التركية والذي ترتب عليه ان اسرعت مصر ارسال قسم من قواتها الى الاراضي السورية او اعلانها التصميم على الوقوف الى جانب سوريا في حالة وقوع الهجوم عليها .

٢ - نشاط الاحزاب اليسارية في سوريا ذاتها ، وارتباطها العضوي بأكثر من جهة خارجية .

٣ - المنازعات الداخلية بين قادة سوريا سواء بين العسكريين انفسهم او بينهم وبين الزعماء السياسيين ، وعدم مقدرة القوتلي في صد هذه التيارات .

ولكن يا ترى ماهو موقف تركيا بعد اعلان الوحدة بين القطرين الشقيقين سوريا ومصر ؟ ان فطين رشدي زورلو يلقي ضوءا على هذا التساؤل فيقول : « ان انشاء علاقات وطيدة بين دول الشرق الاوسط هو من مبادئ سياستنا الخارجية ، طالما كانت هذه العلاقات تقف امام التسلل الاجنبي ، وتؤدي الى عدم وقوع جارتنا سوريا في قبضة الاتحاد السوفيتي ، ان الشيء الوحيد بالنسبة

لانقرة هو ان لا تصبح اية دولة مجاورة لنا اداة طيعة لتنفيذ المخططات الشيوعية[٧٨] .

وأقدمت الحكومة التركية على الاعتراف رسميا بالجمهورية العربية المتحدة في ١١ آذار ١٩٥٨[٧٩] .

ويتضح لنا مما تقدم ان الولايات المتحدة كانت ترمي من وراء مبدأ ايزنهاور تحقيق بعض الاغراض في المنطقة العربية منها :-

١ - محاولة جر الاقطار العربية الى الاحلاف والتكتلات العسكرية الغربية عن طريق قبول المعونات الامريكية .

٢ - اراد ايزنهاور ضرب الحركات الوحدوية في الاقطار العربية قبل ان تقبض هذه الحركات على زمام الامور فيها . لان سيطرة هذه القوى على السلطة تعني استبعاد النفوذ الامريكي من المنطقة العربية .

وجدير بالاشارة ان مبدأ ايزنهاور قد وصم الطريقة الثورية التي ولدت بها الولايات المتحدة نفسها بانها مسلك غير قانوني ، بالاضافة الى ذلك من الممكن انتقاد هذا المبدأ في كونه لا يعترف بالحريات والحقوق الشرعية للشعوب التي ترضخ لسياسة فئة مختارة من الحكام غير الشرعيين .

(٧٨) David, Dallin, *Soviet Foreign Policy After Stalin, London,* 1962, P. 472. راجع أيضا : Kemal, Abu-Saber, The Arab Bath Socialist Party, History, Adeolog and Organization, New York: Syracuse University Press, 1966, PP. 43—56.

(٧٩) Kurkcouglu, Op. Cit., P. 144.

المبحث الرابع

ثورة ١٤ تموز العراقية وموقف حلف بغداد منها

١ – ثورة ١٤ تموز العراقية :

لقد شهدت لبنان هزات داخلية عنيفة في منتصف عام ١٩٥٨ ، اذ عمت الثورة معظم المدن اللبنانية ، حيث طالب الشعب اللبناني بتغيير سياسة الحكومة واستقالة شمعون ، وسيطرت القوى المعارضة على جل مدن لبنان . وفي هذه الفترة دعا شمعون الغرب على مساندة حكمه ، وقد استجاب الغرب لندائه عن طريق حكام العراق ، اذ اصدر نوري السعيد رئيس وزراء العراق السابق أوامره الى لوائي التاسع عشر الذي كان يقوده العميد الركن عبد الكريم قاسم ، والعشرين تحت امرة العقيد الركن عبد السلام عارف للتحرك الى لبنان لحماية حكم شمعون ، غير ان العقيد الركن عبد السلام عارف غير مسيرة لوائه واتجه نحو بغداد ، واحتل الاذاعة واعلن الجمهورية[٨٠] .

ولكن ما هي العوامل التي ادت الى نشوب الثورة في العراق ؟

تتحدد هذه العوامل في نقاط ثلاث هي :

١ – معاداة حكام العراق فكرة الوحدة العربية .

٢ – ارتباط حكام العراق بالاحلاف والتكتلات العسكرية الغربية .

٣ – انعدام الحريات السياسية في الداخل .

٢ – موقف حلف بغداد من ثورة العراق :

كان من المفروض ان ينعقد مجلس حلف بغداد في استنبول في ١٤ تموز

(٨٠) كبة ، خليل ، العراق امسه وغده ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠٢ – ٣٠٥ .

عام ١٩٥٨ ، على المستوى العالي لرؤساء حكومات الدول الاعضاء فيه ، الا ان الثورة التي نشبت في العراق قبل فجر ذلك اليوم وقضت على الملك فيصل الثاني ونوري السعيد وعبد الاله حالت دون ذلك ، وقد اصدرت الدول الاعضاء في الحلف بياناً استنكرت فيه الحوادث الاخيرة في العراق ووصفتها بانها : « تأثير هدام قادم من الخارج ، وان قادة الانقلاب يستلهمون افكارهم من دولة اجنبية »[٨١] .

واصدرت الحكومة التركية في نفس الوقت بياناً جاء فيه :

« ان المغامرين السياسيين في العراق يرتأون من وراء القيام بالانقلاب القضاء على حلف بغداد الذي يعتبر مصدر السلام في الشرق الاوسط ، وان أختيار يوم اجتماع مجلس الحلف لتنفيذ هذا الانقلاب خير دليل على ذلك»[٨٢] .

ان الثورة العراقية قد ادت الى ردود فعل مختلفة في تركيا ، حيث ابدى الحزب الديمقراطي الحاكم بزعامة عدنان مندريس وجوب التدخل في الشؤون الداخلية للعراق بغية اعادة النظام الملكي فيها ، اما الاحزاب المعارضة في تركيا فقد أكدت بان الحوادث في العراق ليست حصيلة تحريض اجنبي فقط بل ثورة شعبية ضد نظام الحكم القديم ، وقد اتبعوا سياسة التسامح نحو قادة الثورة الجدد كي يمنعوا هؤلاء من عدائهم للغرب وخضوعهم الكلي للاتحاد السوفيتي[٨٣] .

ان الحكومة التركية قد اخطأت التقدير عند تقييمها لثورة العراق ، لانها اعتقدت بان الاتحاد السوفيتي قد ساهم مساهمة فعلية في هذه الثورة . الا اننا لا نشاطرها القول في هذا المجال ، لان هناك عوامل عديدة سبق ذكرها ادت الى قيام الثورة .

صحيح ان العناصر الشيوعية قد استغلت الثورة في العراق ، غير ان عبد الكريم قاسم لم تكن له ميول شيوعية ، اذ حاول ايجاد توازن بين الشيوعيين

(٨١) Bilge, Op. Cit., PP. 322—323.

(٨٢) Kurkcuglu, Op. Cit., P. 131.

(٨٣) Ataov, Op. Cit., P. 182.

والقوى القومية لاستقطابهم الى جانبه ، ففي مستهل حكمه عهد الى ارضاء الحزب الشيوعي بحيث منح له الحرية المطلقة في التحرك السياسي ، ولكن عاد وانقلب عليهم بعد مذبحة كركوك الشهيرة ، والدليل على ذلك ان قاسم قد اتهم الشيوعيين بالمذبحة في مؤتمر صحفي عقده في بغداد في منتصف عام ١٩٥٩ ، واستطاع بعمله هذا تهدئة العناصر القومية .

وفي ١٥ تموز عام ١٩٥٨ ذهب الباي ميشيل الملحق العسكري الاسرائيلي الى وزارة الدفاع التركية ، واقترح على رئيس اركان الجيش التركي المشروع الآتي :

« ان نظام الحكم في الاردن سيكفل من قبل الانكليز ، والجمهورية اللبنانية من قبل الولايات المتحدة ، وان اسرائيل ستفصم عرى الوحدة بين مصر وسوريا ، وعليه يجب ان تتآزر تركيا مع ايران لاعادة النظام الملكي في العراق »[٨٤] .

وقد تحدث وزير خارجية تركيا في المؤتمر الشعبي الذي عقده في انقرة في ١٨ تموز ١٩٥٨ عن الاحداث الاخيرة في العراق حيث قال :

« في اعتقادي الجازم ليس هناك اي سؤال فيما يتعلق بالنظام الجديد في العراق ، اليوم ان رئيس الاتحاد الهاشمي هو الملك حسين ، وان الحكومة الشرعية الآن هي حكومة الاردن »[٨٥] .

وصرح عبد المجيد حيدر السفير الاردني في انقرة بهذا الخصوص « بان الملك حسين طلب من الولايات المتحدة وتركيا المعونة العسكرية لمقاومة الوضع الجديد في العراق »[٨٦] .

وازاء هذا الوضع فقد وجه الاتحاد السوفيتي مذكرة الى الحكومة التركية في ١٨ تموز ١٩٥٨ جاء فيها : « بان هناك استعدادات واسعة النطاق في تركيا

(٨٤) Tunckonat, Op. Cit., P. 183.
(٨٥) Ataov, Op. Cit., P. 139.
(٨٦) The New York Times, July 15, 1958, P. 1.

للقيام بهجوم ضد ثورة العراق» ، وطلبت المذكرة الامساك عن الاعمال العدائية ضد العراق ، وقد اجابت الحكومة التركية المذكرة في ٢٢ تموز ١٩٥٨ اكدت فيها بان اعمال تركيا هي دفاعية في طبيعتها[٨٧] .

وارسلت حكومة الاتحاد السوفيتي مذكرة اخرى للحكومة التركية في ٢٤ تموز ١٩٥٨ حذرت الاخيرة من مغبة القيام بتحركات عسكرية ضد ثورة العراق ، وجاء في المذكرة ايضا بان تركيا ستصبح مسؤولة عن اي عمل عدائي تقوم به ضد النظام الجديد في العراق .

ولقد افصحت الحكومة التركية عن نيتها بالتدخل في الاوضاع الداخلية للعراق ، حيث تحرك الجيش التركي نحو الجنوب ، غير ان النشاط الامريكي القوي وابداء النصيحة لعدنان مندريس حال دون ذلك[٨٨] .

وقد اتضح من مذكرات خير الدين اركمن خلال محاكمة عدنان مندريس ووزرائه على أثر انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ من ان فطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا السابق اقترح بان تتدخل تركيا عسكريا في العراق ، وبعد مباحثات جرت بين جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس وافقا على هذا الاقتراح ، وقد اعدت وزارة الدفاع التركية خطة لتنفيذ ذلك[٨٩] .

وجاء في مذكرات خير الدين اركمن ما يلي : « وقد اتخذ قرار التدخل في الشؤون الداخلية للعراق دون علم المجلس الوطني التركي الكبير ، غير ان الولايات المتحدة منعت تركيا من تنفيذ هذا القرار »[٩٠] .

(٨٧) Ulman, Haluk, A., "Orta Dogu Buhrani Ve Turkiye", Siyasal Bilgiler Fakültes; Dergisi, 1968, PP. 260—261.
(٨٨) Robison, Op. Cit., P. 187.
(٨٩) Cem, Erogul, Demokrat Parti, Tarihi Ve Idelojisi, SBF Yayinlari, No. 294, Ankara, 1970, P. 159.
(٩٠) Eisonhower, Op. Cit., P. 277: راجع ايضا :
Cem, Erogul, "Demokrat Parti, Tarihi Ve Idelojisi", Op. Cit., P. 159.

وقد ابدى عصمت اينونو رأيه عن الحوادث الأخيرة في العراق في تصريح له لصحيفة : « مليت ـ الوطن » في تموز ١٩٥٨ ، وقد جاء في هذا التصريح : « اهتم رئيس الوزراء بالثورة في العراق وبحكم نوري السعيد ، فحاولنا افهامه بان اهتمامنا يجب الا ينصب على وجوده في الحكم ، كما عملنا جاهدين منعه من التورط في التدخل المسلح ، لقد اثبتت الصحافة لدى حلفائنا ، والتحركات الداخلية ، رغبة عدنان مندريس في القيام بالتدخل العسكري في العراق ... اننا موقنون ان المغامرة السياسية في الشرق الاوسط تؤدي الى الاضرار بمصلحتنا القومية ... ان اتجاهات الحكومة للمغامرة السياسية تستطلعه من وزارة الخارجية الامريكية والبريطانية ، وان الاراء المنشورة في الدول الحليفة والايضاحات التي قدمها جون فوستر دالس في مؤتمر لندن للحيلولة دون اقدام تركيا والاردن من التحرك تجاه العراق ، خير دليل على المخاطرة السياسية في الشرق الاوسط . يظهر ان التحرك من دون تريث ، والقيام بدور عدائي تجاه العراق حركة خاطئة ومضرة بمصالح تركيا ، في الواقع ليس لنا الحق في معارضة الحكم الجديد في العراق ... »(٩١) .

الا ان الحكومة التركية قد غيرت موقفها عن النظام الجديد في العراق ، بعد أن سيطر قادة الثورة فيه على الوضع تماما ، وقد تجلى هذا الموقف بوضوح في خطاب الدكتور نامق كدك وكيل وزارة الخارجية التركية الذي ألقاه في المجلس الوطني التركي الكبير في ٢٦ (تموز) ١٩٥٨ ، حيث جاء فيه : « نحن لا نريد ان نعلق بشيء حول الوضع الداخلي لاية دولة كانت ، ولكن لابد ان نقول ان الاحداث الدموية الداخلية في العراق قد ادت الى الاضطراب في الضمير الانساني العالمي . ونتمنى لهذا القطر الشقيق من صميم قلوبنا الاستقرار وتطور العلاقات التاريخية التقليدية بين البلدين »(٩٢) .

(٩١) Aydemir, *Op. Cit.*, P. 240.
(٩٢) Belge, *Op. Cit.*, P. 324.

وأخيرا أقدمت الحكومة التركية على الاعتراف بالنظام الجديد في العراق في ٣١ تموز ١٩٥٨(٩٣) .

ويخطر على بالنا هذا السؤال وهو : لماذا اهتم عدنان مندريس بحكم نوري السعيد في العراق ؟

للاجابة على ذلك يجب ان نأخذ في الاعتبار الملاحظات الاتية :

١ ـ الخوف من تغلغل الشيوعية الى تركيا عن طريق العراق .
٢ ـ الحصول على البترول من منطقة الموصل .
٣ ـ محاولة تركيا الحفاظ على خط الاتصال بالخليج العربي عن طريق العراق .

(٩٣) Addemir, *Op. Cit.*, P. 324.

المبحث الخامس

احداث لبنان والاردن وموقف تركيا منها

تقدمت حكومتا لبنان والاردن بعد ثورة ١٤ تموز العراقية بطلب المعونة من الولايات المتحدة والغرب ، وقد لبت الولايات المتحدة نداء لبنان حيث أنزلت قواتها في مطار أطنه وقد بلغ عددها ١١٠٠٠ جندي كما هبطت طائرات ف ١٠٠ الامريكية فيه ، واثر ذلك نزل مشاة البحر الامريكيون على شاطىء لبنان(٩٤) .

وفي اليوم التالي لنزول القوات الامريكية في ارض لبنان هبطت قوات بريطانية على ارض الاردن .

وفي هذا الصدد صرح فطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا قائلا :

« ان دول ميثاق بغداد قد قررت اغاثة الاردن وتقويتها بجميع ما تحتاج اليه هذه الدولة . ان تركيا تؤيد الولايات المتحدة وبريطانيا لحماية نظام الحكم في الاردن ولبنان بلا قيد ولا شرط »(٩٥) .

واردف قائلا : « اننا نحس بالاطمئنان تجاه الوضع الجديد في لبنان على أثر نزول مشاة البحرية الامريكية فيها بطلب مسبق من رئيس جمهوريتها - كميل شمعون »(٩٦) .

---

(٩٤)
(٩٥) Turckanat, *Op. Cit.*, P. 182.
(٩٦) Belge, *Op. Cit.*, P. 325.
Belge, *Op. Cit.*, P. 325.

وقد وصفت صحيفة تركية حكومية ارسال الجيوش الى لبنان بأنها : « تنفيذ لمبدأ أيزنهاور » .

وعلقت جريدة « مليت - الوطن » التي لها نفوذ واسع في تركيا على أحداث لبنان والاردن قائلة :(٩٧) « لا يمكن اعتبار حوادث لبنان والاردن بأنها اقليمية » .

وأضافت قائلة :

« بلاريب ان الحرب شيء مرعب ومفزع ، ولكنها تصبح اكثر ذعرا عندما تترك المنطقة للاتحاد السوفيتي كي يخضع بعض الدول الصغيرة تحت نفوذه ، ويجب أن يكون واضحا عند زعماء السوفيت ، بأن الاتراك سوف يقاتلون الى اخر جندي لدرء الخطر الشيوعي من منطقة الشرق الاوسط » .

وقد كتب مراسل جريدة Daily Mail الانكليزية حديثا خاصا ادلى به فطين رشدي زورلو نشرته تلك الصحيفة في ١٩ تموز ١٩٥٨ وقد جاء في حديثه ما يلي : -

« انني امل ان الحملة العسكرية البريطانية في الاردن سوف تتسع وتشمل العراق أيضا » .

ان الاحزاب المعارضة في تركيا لم تؤيد سياسة الحكومة في هذه الاحداث ، وفي هذا الصدد يقول عصمت اينونو :-(٩٩)

« في الواقع ليس لنا جاليات تركية في الاردن ولبنان تحتاج الى الحماية ، كما ان حكومات تلك البلدان لم تتقدم الينا بطلب ... » . وأضاف أيضا :

« ان بلدان الشرق الاوسط لم تظهر مودة نحو تركيا ، حيث ان الحب والمودة ذو قيمة بالغة بالنسبة لنا » .

---

(٩٧) *News From Turkey*, July 23, 1958, P. 1.
(٩٨) Bilge, *Op. Cit.*, P. 341.
(٩٩) Aydemir, *Op. Cit.*, P. 341.

المبحث السادس

الاتفاقية الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة

وقد عقدت دول حلف بغداد باستثناء العراق مؤتمرا في لندن في ٢٨ تموز ١٩٥٨ ، لدراسة الاوضاع الناجمة التي خلقتها الأحداث الاخيرة في العراق ، واشتركت الولايات المتحدة في هذا المؤتمر أيضا ، واثر ذلك صدر بلاغ مشترك عن المؤتمر جاء فيه :(١٠٠)

١ ـ لقد عقد أعضاء حلف بغداد مؤتمرهم الاخير في لندن على مستوى الوزراء ، وبحثوا ظروف الشرق الاوسط من زاوية الاحداث الاخيرة ، وقرروا انه من الضروري بعث روح جديدة في هذا الحلف ، وأبدوا عزمهم على التعاون لدرء أي هجوم تتعرض له احدى هذه الدول من الداخل أو الخارج .

٢ ـ اتخذت دول حلف بغداد قرارات الدفاع الجماعي وقرارات التعاون في الحقلين الاقتصادي والعسكري ، وقرارات تدعو الى التعاون لتأمين الدفاع بين هذه الدول والعالم الحر .

٣ ـ بحثت هذه الحكومات امكانية التعديلات الاساسية أو عدمها في حلف بغداد، وقررت تقوية الصلات الدفاعية بينها .

٤ ـ قررت هذه الدول ضرورة اجراء المباحثات وايجاد اتفاقيات فيما بينها .

ومن جهة اخرى أصدرت هذه الدول بلاغا ختاميا أيدت فيه الاجراءات التي قامت بها كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من انزال قواتها في لبنان

(١٠٠) Bilge, *Op. Cit.*, PP. 327—328.

والاردن ، مؤكدة ان هذه الاجراءات هي مطابقة لمبادىء القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة(١٠١) .

كما وتعهدت الولايات المتحدة في هذا المؤتمر بالدفاع عن دول حلف بغداد ، وعليه فقد عقدت اتفاقيات فردية مع كل من تركيا وباكستان وايران في ٥ آذار ١٩٥٩(١٠٢) .

وقد تضمنت الاتفاقية التي وقعتها تركيا مع الولايات المتحدة على النقاط التالية :

١ ـ ان الولايات المتحدة تتولى صد أي عدوان يقع على تركيا وذلك بناء على طلب الاخيرة ، وتتدخل بصورة عملية بما في ذلك استخدام قواتها المسلحة.

٢ ـ أكدت الولايات المتحدة من جديد عزمها على مد تركيا بالمعونة العسكرية والاقتصادية بغية دعم استقلالها الوطني وسلامة اراضيها وتنميتها اقتصاديا .

٣ ـ تعهدت الحكومة التركية استخدام هذه المعونات العسكرية والاقتصادية المقدمة لها من الولايات المتحدة بما يحقق نموها الاقتصادي وصد العدوان عنها(١٠٣) .

والواقع ان الاتفاقيات التي أبرمتها الولايات المتحدة مع كل من تركيا وايران وباكستان كانت بمثابة اعتراف صريح من جانب الولايات المتحدة والغرب بعدم جدوى حلف بغداد والاستعاضة عنه بتلك الاتفاقيات الثنائية .

وقد عبر عدنان مندريس عن غبطته عقب توقيع هذه الاتفاقية ، بقوله : « ان هذه الاتفاقيات لا تحقق أهداف احلافنا الدفاعية فقط ، وانما ترمز الى الصداقة المتينة للولايات المتحدة مع دول حلف بغداد »(١٠٤) .

(١٠١) Blige, *Op. Cit.*, P. 328.

(١٠٢) Zinner, Paul, E., *Documents on American Foreign Relations*, 1959, New YorK, 1960, P. 396.

(١٠٣) Zinner, *Op. Cit.*, PP. 398—399

(١٠٤) Tamkoc, Metin, "Turkey's Quest For Security Through Defensive Allinaves", *Op. Cit.*, P. 28.

وصرح عصمت اينونو بهذه المناسبة : « نحن نستقبل هذه الاتفاقيات بامتنان ويجب ان لا يغرب عن البال بأن التزاماتنا داخل المعاهدة المركزية يجب ان لاتؤثر على موقعنا داخل حلف شمال الاطلسي »[١٠٥] .

كما صرح اينونو لجريدة مليت التركية قائلا : « ان الولايات المتحدة كانت تقدم لنا المساعدات العسكرية والاقتصادية بموجب مبدأ ترومان ، والان أخذت هذه المعونات تمنح لتركيا وفقا لحلفي شمال الاطلسي والمعاهدة المركزية ، ومن الضروري تعيين مكانة هذه العلاقات في كيان الشعب التركي . أقول بصراحة أنه ليس بين الاحزاب السياسية التركية من لا يعلق أهمية على روابطنا مع الولايات المتحدة . ان حزب الشعب الجمهوري قد أنشأ هذه العلاقات منذ خمسة عشر عاما ، وثابر بالحفاظ عليها طيلة هذه الفترة .

يجب ان لا ننظر الى صداقتنا مع الولايات المتحدة على انها علاقات بين حكومتين بل الابقاء عليها كرمز للصداقة بين شعبين »[١٠٦] .

وقد عبرت الاحزاب السياسية بما فيها حزب الشعب الجمهوري (حزب عصمت اينونو) عن قلقها البالغ من هذه الاتفاقية وخاصة ان المادة الاولى منها كانت تشير الى تدخل الولايات المتحدة في حالة وقوع عدوان مباشر أو غير مباشر على تركيا ، وفسرت العدوان غير المباشر كما أشرنا اليه في الفصل الثاني من الباب الاول التزام الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا في حالة وقوع انقلاب ضد مندريس أو حتى بعد هزيمة الحزب الديمقراطي في معركة الانتخابات التي كان مقررا اجراؤها عام ١٩٦١ .

(١٠٥) Eydemir, *Op. Cit.*, P. 345.
(١٠٦) Eydemir, *Op. Cit.*, P. 345.

المبحث السابع

مصير حلف بغداد

بعد ثورة ١٤ تموز العراقية عام ١٩٥٨ طرح هذا السؤال نفسه على المسرح السياسي وهو : هل يبقى العراق عضوا في حلف بغداد أم لا ؟ .

ان تطور العلاقات بين العراق من جهة ، وبين المعسكر الاشتراكي من جهة اخرى ، قد أعطى انطباعا بان العراق سينسحب من الحلف ان عاجلا أم آجلا.

ومن ناحية اخرى فقد أعلن مؤتمر الحلف الذي عقد في انقرة في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٨ ، بأن حلف بغداد نظرا لظروف خاصة سينقل الى مدينة أنقرة[١٠٧] .

وقد انسحب العراق رسميا من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩ ، وفي هذا الصدد أعلن مشتاق طالب سفير العراق في أنقرة « انه لم يكن أي تبدل سياسي في العراق تجاه تركيا مهما حدث » . وأضاف قائلا « سوف تستمر عرى الصداقة بين الدولتين كما كانتا قبل الميثاق »[١٠٨] .

ويخطر على بالنا هذا السؤال المنطقي وهو : لماذا لم ينسحب العراق من حلف بغداد خلال نشوب الثورة فيه ؟ في الواقع ان هناك عدة عوامل حالت دون انسحاب العراق من حلف بغداد يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ منها :

١ - انزال الولايات المتحدة قواتها في لبنان ، وبريطانيا في الاردن ، في ١٥ تموز ١٩٥٨ ، اشعر عبدالكريم قاسم بخطورة تعرض حكمه لهجوم هذه القوات، أو قوات الدول الاعضاء في الحلف ، فوجد من الافضل عدم اتخاذ قرار

(١٠٧) Bilge *Op. Cit.*, P. 329.
(١٠٨) *News From Turkey*, April 1, 1959, P. 2.

الانسحاب لتلافي الخطر وارضاء حكومات تلك الدول ، وعلى الرغم من ان الهدف الحقيقي من وراء انزال تلك القوات هو حماية نظـام الحكـم في كلتـا الدولتين ٠

٢ ـ ان اقدام الولايات المتحدة وبريطانيا ودول حلف بغداد على الاعتراف بالنظام الجديد في العراق كان له أثره في عدم الانسحاب من الحلف ولا سيما فقد حصل تقارب بين السياسة البريطانية وحكم عبدالكريم قاسم ٠

٣ ـ انشغال عبدالكريم قاسم بالمشاكل الداخلية وذلك بالقضاء على الفئات الداعية الى الوحدة العربية ٠ وعليه فقد حاول مقاومة الجبهة الداخلية دون الصراع والاحتكاك مع الجبهة الخارجية ٠

وبعد انسحاب العراق من الحلف ، عقد مؤتمر في أنقرة في ٢١ آب بين الدول الاعضاء في الحلف ، وعلى أثر ذلك تقرر ابدال اسم الحلف الى المعاهدة المركزيـة أو الـسانتـو "Central Treaty Organization"
وأعلن كذلك ان سبب هذه التسمية هو ان الحلف يحتل مكانا وسطا بين حلفي شمال الاطلسي وحلف جنوب شرق آسيا (CEATO) (١٠٩) ٠

وصرح عصمت اينونو بمناسبة خروج العراق من الحلف لصحيفة « مليت ـ الوطن » :ـ

« ان المعاهدة المركزية اكتسبت أهمية فائقة بعد انسحاب العراق منها وذلك لدخول الولايات المتحدة في اتفاقيات ثنائية مع دول هذه المعاهدة الا ان هناك ثغرة فيها لعدم كون الولايات المتحدة عضوا فعليا فيها »(١١٠) ٠

وعقدت المعاهدة المركزية مؤتمرا في أنقرة في شباط عام ١٩٦١ ولاول مرة بعد انسحاب العراق منه وذلك بمناسبة الذكرى السادسة لتأسيسه ، وقد بعث وزير خارجية تركيا برسالة الى السكرتير العام للمعاهدة المركزية ، جاء فيها :

(١٠٩) Gelik, *Op. Cit.*, P. 174.

(١١٠) Eydemir, *Op. Cit.*, P. 342.

« ان ثقة تركيا قوية بالمعاهدة المركزية ، اذ انها مصدر أمن واستقرار في الشرق الاوسط »(١١١) ٠

وأجاب السكرتير العام على رسالة وزير الخارجية قائلا :

« ان الاستقرار في الشرق الاوسط يعود بالدرجة الاولى الى قوة الجيش التركي ، ومثابرة السياسة الخارجية التركية لدعم المعاهدة المركزية »(١١٢) ٠

والواقع ان حلف بغداد لم يحقق مآربه وهو اشراك الدول العربية في الشرق الاوسط من الناحية العسكرية الى جانب الدول الغربية ، ولم يكسب الغرب من هذا الحلف سوى انضمام ايران والعراق ، وجدير بالاشارة ان العراق كان مرتبطا بمعاهدة عام ١٩٣٠ مع المملكة المتحدة قبل انشاء الحلف ، أما بالنسبة لايران فانها انتهجت السياسة الغربية منذ عام ١٩٥٣ عندما اطاح انقلاب زاهدي المخطط من قبل الولايات المتحدة بحكومة الدكتور مصدق ٠

ان الحلف لم يأت بجديد بالنسبة للامن القومي التركي ، ذلك لان حلف شمال الاطلسي قد ضمن الدفاع عن أمنها مباشرة ٠

كما ان الحلف لم يمارس أي نشاط ايجابي ، بل اقتصر نشاطه على الاجتماعات الدورية ، وأدركت الدول الاعضاء بأن الحلف أصبح اسما بدون مسمى ، ذلك أن أهميته تقتصر الان على التعاون الاقتصادي والثقافي بين تركيا وباكستان وايران ، ان حلف السانتو قد فقد أهميته السياسية والعسكرية وانه ربما لاسباب معنوية فقط يظل الحلف قائما ، ولوحظ في عام ١٩٦٩ ان اجتماعا عقد في تركيا على مستوى عال ضم الرئيس جودت صوناي والرئيس يحيى خان وشاه ايران تناولوا فيه أحاديث مختلفة تتعلق بالقضايا الدولية والاقليمية ، ولكنهم لم يضمنوا بيانهم المشترك أية اشارة تدل على اكتراثهم بحلف السانتو الامر الذي

(١١١) *The Turkish Yearbook of International Relations, 1961*, P. 230.

(١١٢) The Turkish Yearbook of International Relations, 1961, *Op. Cit.*, P. 230.

يظل ـ دون أدنى شك ـ على ان الدول الثلاث تدرك حقيقة ضعف السانتو ، وعدم مماشاتها لمتطلبات الشعوب الواعية لنبذ الاحلاف ورفض الارتباط بالتكتلات الغربية حفاظا على سيادة دول المنطقة ودرء الاخطار المحيقة التي قد تتعرض لها هذه الدول . وما استمرار تركيا بعضوية السانتو الا لما تنطوي عليه هذه العلاقة من منافع اقتصادية وثقافية بالاضافة الى توثيق الروابط مع حليفاتها .

الفصل الثاني

موقف تركيا من اسرائيل والدول العربية من ١٩٤٧ ـ ١٩٥٦

كانت هناك علاقات وطيدة بين العرب والاتراك ابان الامبراطورية العثمانية الى بداية الحرب العالمية الاولى ، لان الدول العربية كانت تحت السيادة العثمانية الى هذا التاريخ . وقد رفض العثمانيون فكرة انشاء دولة لليهود في فلسطين منذ البداية ويذكر لنا التاريخ كيف ان اليهود بذلوا مساعيهم عند السلطان عبدالحميد الثاني محاولين اغراءه لسد عجز الميزانية وبعث الازدهار الاقتصادي مقابل جعل فلسطين وطنا قوميا لهم ، غير انه رفض مطالبهم وقال كلامه المشهور « ليحتفظ اليهود بملايينهم ، فلو قدر لامبراطوريتي ان تمزق فقد يحصلون على فلسطين بلا مقابل ولن يتم ذلك الا اذا مزقت أوصالها ، ولن أوافق على ان تمزق وأنا حي »[1] .

والواقع أن هذا الرفض من جانب السلطان عبدالحميد الثاني قد دفع اليهود الى الاطاحة بحكمه في عام ١٩٠٨ـ١٩٠٩ بالتعاون مع حزب الاتحاد والترقي الذي كان جل أعضائه البارزين من الماسونيين[2] .

وعند قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ لم تتردد تركيا الحديثة من الاقدام على الاعتراف بها ، ويدفعنا هذا الموقف ان نطرح هذا السؤال : لماذا اعترفت تركيا باسرائيل ؟ وما هي الدوافع الحقيقية من وراء ذلك ؟ وسنجد الجواب الوافي على هذا السؤال في الصفحات القادمة من الرسالة .

---

(١) العطار : حسن ؟ (دكتور) ، الوطن العربي (دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة) ، بغداد ، مطبعة اسعد ، ١٩٦٦ ، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .

(٢) ان هناك علاقة وثيقة بين المنظمات الصهيونية والمحافل الماسونية ويصف لنا احد الكتاب هذه العلاقة قائلا : «ان لم يكن الماسوني يهوديا بالولادة فانه متهوده» .

المبحث الاول

نشوء اسرائيل وتركيا

حصل لدى عرض المشكلة الفلسطينية في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، ان صوتت تركيا مع الدول العربية ضد مشروع قرار التقسيم ، وقد بعث شكري القوتلي رئيس جمهورية سوريا في ذلك الوقت برقية الى رئيس جمهورية تركيا ، جاء فيها :ـ

« ان هذا الموقف البناء من قبل تركيا في تأييد قضايا العرب يعتبر حقبة جديدة في تطور العلاقات العربية التركية ، ولا شك ان تركيا تشاركنا في الرأى ، في ان الخطر الاستعماري العالمي يهدد الدول المحبة للسلام »[٣] .

وعلقت جريدة « جمهوريت ـ الجمهورية التركية » على القضية الفلسطينية قائلة :

« ان الجهود التي تبذلها دول العالم لحل قضية فلسطين لم تكن مرضية ، ان موقف تركيا من الدول العربية في هذه الظروف الحالكة ، لجدير بالاجلال والتقدير ، لان تركيا هي مصدر أمل للدول العربية في قضاياها العادلة »[٤] .

وفي خريف عام ١٩٤٨ ، ناقشت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثالثة التقرير الذي أعده الكونت برنادوت ، الوسيط العام في فلسطين ، وقد تضمن هذا التقرير ان عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم طوعا واختيارا ، وانما غادروها نتيجة لاعمال النهب والارهاب التي ارتكبتها السلطات الاسرائيلية ضد

(٣) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 22.

(٤) *Gumhuriyet*, 27 Haziran, 1948, P. 3.

الامنين العرب ، وان قضية فلسطين لا يمكن حلها الا اذا اتيح للاجئين ، العودة الى ديارهم وممتلكاتهم المغتصبة .

وبناء على هذا التقرير ، اصدرت الجمعية العامة قرارها المرقم ١٩٤ (د ٣) في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ حول تأليف لجنة التوفيق ، وقد تكونت الاخيرة من ثلاث دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا[٥] .

ان عضوية تركيا في لجنة التوفيق هي بداية مرحلة جديدة أدت الى الفتور في العلاقات بين تركيا والعرب[٦] .

وفي هذه الفترة بالذات كتب شكري اسمر احد كتاب السياسة الخارجية في تركيا مقالة في صحيفة Ulus ـ الشعب » شبه الرسمية جاء فيها :[٧] يجب على تركيا ان تبحث موضوع الاعتراف باسرائيل » .

وقد أدلى نجم‌الدين ساداك وزير خارجية تركيا بحديث الى وكالة انباء الاناضول التركي في ٨ شباط ١٩٤٩ ، حيث جاء فيه :[٨]

« ان اسرائيل أصبحت حقيقة ، وأن أكثر من ثلاثين دولة اعترفت بها ، وان العرب في حالة مفاوضة مباشرة معها ، وفي هذه الظروف يجب علينا ان لانغير موقفنا في عضوية لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ، كما علينا اداء واجبنا في هذه اللجنة على خير ما يرام » .

« وقالت جريدة « حريت ـ حرية » بهذا الصدد :[٩]

« تقضي مصلحة تركيا الاعتراف باسرائيل ، ولا شك فيه ان الاخير ليست ببعيدة عن حدودنا ، ان جامعة الدول العربية ترفض الاعتراف بها ، ولكن يجب

(٥) منديل ، توفيق ، لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ، جامعة الدول العربية ، ادارة شئون فلسطين ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١ .

(٦) Kurkcouglu, *Op. Cit.*, P. 30.

(٧) Sukru Emer, "Filistin Anlasmazligi", *Ulus.*, 18 Aralik,

(٨) *Ayin Tarihi*, Sayi, 183, Subat, 1949, P. 176.

(٩) Israil Hukmeti "*Hyrriyet*", 30 Mart, 1949, P. 2.

قول ذلك كأمر واقع ، وعلى مر الايام يمكن ازالة هذه المنازعات بين الدول العربية واسرائيل .

ان اليهود قد امتازوا بالتجارة الى حد بعيد ، وسوف يكتب لهم النجاح في السياسة أيضا ، ونتمنى من صميم قلوبنا ان يعم السلام والاستقرار في فلسطين ....

واعترفت تركيا باسرائيل في ٢٨ آذار ١٩٤٩ ، وقد كان هذا الاعتراف اعترافا واقعيا ، وفي مستهل الامر قوبل هذا الاعتراف في تركيا ببالغ من الدهشة، وفي هذا الصدد قالت صحيفة « الشعب التركية » :[١٠]

« ان انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين وانشاء دولة اسرائيل ، خلق جوا مفعما بالتوتر ، ومن الصعوبة بمكان وضع حد لهذا التوتر في الشرق الاوسط » .

وكان قسم من الرأي العام التركي ينظر لاسرائيل كقاعدة ارتكاز للمخططات السوفيتية في الشرق الاوسط ، وفي هذا الخصوص يقول احد الكتاب الاتراك[١١]:

« ان الاتحاد السوفيتي مول اسرائيل قبل انشائها وذلك بواسطة المهاجرين اليهود من رومانيا والدول البلقانية ، والانكى من ذلك ان المنظمة اليهودية الارهابية شترن Stern على اتصال دائم بالاتحاد السوفيتي ـ وقد تفشى سر ذلك ـ وجدير بالذكر بان الاتحاد السوفيتي أرسل الخبراء من العسكريين لتدريب اليهود في اسرائيل ، وهذا يعني ان الانكليز وراء العرب ، والاتحاد السوفيتي وراء اليهود .

ان اسرائيل أصبحت قاعدة استراتيجية للشيوعية الدولية في الشرق الاوسط ، ولذلك فان الشيوعية ستنتقل من الجنوب الى الشمال وليس من الشمال

(١٠) Kurkcouglu, Op. Cit., P. 31.

(١١) *Ayin Tarihi*, Sayi, Mays, 1948, P. 130.

الى الجنوب ، ان هذا التيار الشيوعي سيكون موجها لتركيا بالذات ، وعليه فان امن البحر الابيض المتوسط سيكون مثار بحث » .

وعبر حزب الشعب الجمهوري عن غبطته بمناسبة انشاء اسرائيل ، حيث قال رئيس الحزب عصمت اينونو عند افتتاح مجلس الامة في تشرين الثاني عام ١٩٤٩ :

« وقد كونا علاقات سياسية مع اسرائيل التي انشئت منذ عهد قريب ، ونتمنى أن تكون هذه الدولة مصدر امن واستقرار في الشرق الاوسط »[١٢].

ويثار سؤال بهذا الصدد هو : ما هي الاسباب الكامنة وراء اعتراف تركيا باسرائيل ؟ للاجابة على هذا السؤال يجب ان نضع نصب أعيننا هذه النقاط :

١ ـ عدم الرغبة في التورط في قضية تتبناها الدول العربية التي كانت جميعها تحت السيطرة العثمانية . وكانت كلها سببا في انهيار العثمانيين عندما قام العرب بثورتهم المعروفة بزعامة الشريف حسين خلال الحرب العالمية الاولى ، الامر الذي ساهم على اندحار الجيش العثماني ، ولهذا لم تشأ تركيا تأييد هذه الدول التي سبق ان وقفت ضدها .

٢ ـ الضغط الهائل الذي مارسته الولايات المتحدة على تركيا في هذا المجال ، ولاسيما كانت تركيا على اعتاب الدخول الى حلف شمال الاطلسي ، وخاصة ان الولايات المتحدة كانت مترددة في قبولها (كما رأينا في الفصل الاول من الباب الاول من الرسالة) .

٣ ـ ارتأت تركيا التخلص من اليهود المقيمين فيها ، وكان جل هؤلاء من الفقراء والذين وصلوا اليها باعداد هائلة عقب محاكم التفتيش في اسبانيا في القرون الوسطى ، ومحاربة هتلر لهم اثناء الحرب العالمية الثانية ، وقد هاجر كثير من هؤلاء الى تركيا ، حيث أصبحوا عالة على الاقتصاد التركي ورأت تركيا

(١٢) Kurkcuoglu, Op. Cit., P. 33.

ان الاعتراف باسرائيل سيساعد على هجرة هؤلاء الى فلسطين مما يطهر تركيا منهم .

٤ – ان انشاء اسرائيل سيؤدي الى تنشيط الاقتصاد التركي ، لكونها قريبة منها .

٥ – ان ظهور اسرائيل على مسرح السياسة ، سيؤدي الى ان تقبض تركيا على ميزان القوى في الشرق الاوسط .

المبحث الثاني

حلف بغداد واسرائيل

وبعد اعتراف تركيا باسرائيل في ٢٨ آذار ١٩٤٩ ، توطدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين ، حيث فتحت تركيا أسواقها امام البضائع الاسرائيلية ، كما وقعت الدولتان على اتفاقية تجارية في تموز عام ١٩٥٠ ، وقدرت المعاملات التجارية بينهما في عام ١٩٥٠ بـ ٤٨٠ ألف دولار[(١٣)] .

وقد أجرى السفير الاسرائيلي في انقرة مباحثات مع وزارة الخارجية التركية في تشرين الثاني عام ١٩٥٤ ، وانتهت الى الاتفاق على المبادىء الآتية :[(١٤)]

١ – ان يقوم بين الدولتين تعاون عسكري يضمن لاسرائيل عدم الاعتداء عليها من احدى الدول الواقعة في محيط منطقة الشرق الاوسط .

٢ – ان يقوم بين الدولتين تعاون عسكري لرد أي اعتداء قد يوجه ضد منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة وتركيا واسرائيل بصورة خاصة .

٣ – تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين ، وتبادل البعثات العسكرية والثقافية والاقتصادية بينهما .

٤ – ان تقوم تركيا ببذل المساعي الحميدة لدى جامعة الدول العربية بغية تسوية المنازعات بين اسرائيل والدول العربية .

وقد أدلى فؤاد كوبورلو وزير الخارجية التركية بتصريح الى سير جماك مارون مراسل وكالة الانباء الفرنسية في ٦ كانون الاول ١٩٥٤ حول موقف

---

(١٣) عيسى ، محمد : « الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط » ، السياسة الدولية عدد ١٧ ، ١٩٦٩ ، ص ١١٥ .

(١٤) زايد ، محمد سعدالدين : المشكلات الحديثة في الشرق الاوسط ، القاهرة دار الكتاب العربي ، ١٩٥٥ ، ص ١١٦ – ١١٧ .

تركيا من الدول العربية واسرائيل ، وسئل كوبورلو عن احتمال عقد اتفاقيات ثنائية مع دول عربية مثل العراق ومصر يتفق مع السياسة التي تتبعها تركيا تجاه اسرائيل ، أجاب قائلا :[١٥]

« لا اعتقد بتاتا ان مثل هذه الاتفاقات الثنائية اذا عقدت مستقبلا يكون اثرها غير متفق مع سياسة تركيا ازاء دولة اسرائيل ، لان العلاقات الطيبة التي حرصت تركيا على بقائها مع الطرفين المتنازعين لم يكن من اثرها في الماضي الوقوف موقف الخصومة ضد احد الطرفين وهذا ما سيسير العمل عليه في المستقبل . ولذلك فانه من الخطأ التفكير بان تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين تركيا والبلاد العربية سيؤدي الى تغيير اسس السياسة التركية تجاه دولة اسرائيل . واعتقد انه ليس من العدالة مواجهة تطور العلاقات العربية التركية بنظرة تؤدي الى الوقوع في مثل هذا الخطأ ، اما اذا واجهنا الاشياء بنظرة ارتجالية بعيدة عن التصورات الخاطئة فالذي نستخلصه هو ما يلي : كان من نتائج النزاع العربي الاسرائيلي استمرار حالة القلق السائدة وسط طرفي النزاع المسببة عن الخوف من وقوع عدوان من جانب احد الطرفين ضد الطرف الاخر .

واعتقد بان النتيجة المباشرة لاي تعاون يقع بين تركيا والدول العربية ، سيكون استبعاد هذه المخاوف والشكوك القائمة بين الطرفين ، اذ ان في مقدمة الاهداف الاساسية التي يرمي اليها هذا التفاهم هو تأكيد السلم ودوام الاستقرار في الشرق الاوسط وفقا لمبادىء الامم المتحدة .

وفي الحقيقة ان مثل هذا التفاهم سيكون هدفه دفاعيا ، وسيكون من نتائجه تأكيد سلامة الدول العربية مع الاعتماد على مبادىء الامم المتحدة ، وهو بطبيعته يحرم التهديد والالتجاء الى العدوان ، وينصح بحل المشاكل بالطرق السلمية وحدها ، وفي نظري ان عقد مثل هذه الاتفاقات يطمئن دولة اسرائيل من جهة اخرى .

(١٥) Gummhuriyet, December 7, 1954, PP. 1—2.

وسئل كوبورلو عن استطاعة تركيا ان تقوم بدور الوسيط بين اسرائيل والدول العربية ، فأجاب قائلا[١٦] :

« ان تركيا مستعدة مبدئيا لبذل كل مساعيها لتحقيق هذا الاتجاه ، ولو أني اعتقد بان الظروف القائمة في الوقت الحاضر لا تسمح بمثل هذا التوسط اذا اخذنا هذه الكلمة من ناحيتها القانونية نظرا لما قد يؤدي اليه التوسط من تحقيق النتائج العملية المطلوبة » .

وسئل كوبورلو ايضا عن موقف حكومته في المستقبل في الامم المتحدة بالنسبة للشكاوي المقدمة من اسرائيل والبلاد العربية فأجاب قائلا[١٧] :

« ليس لي ما اقوله بهذه المناسبة سوى انكم بدأتم بالفكرة التي تقول بان قيام علاقات ودية بين دولة من جهة ومجموعة من الدول من جهة اخرى ، لا يمكن ان ينظر اليها الا من ناحية واحدة ، وهي ناحية الاعتقاد بالوقوف موقف الخصومة مع الفردية المضادة لهذه المجموعة من الدول . ولقد حاولت بقدر استطاعتي ان افهمكم بان لا وجود لشيء من ذلك » .

وقد علقت جريدة استنبول التركية على حديث كوبورلو فأكدت على : « ان عقد اي اتفاقيات ثنائية بين تركيا واحدى الدول العربية لن يغير شيئا من موقف تركيا حيال اسرائيل »[١٨] .

واردفت الصحيفة قائلة :

« من المؤكد انه اذا اشترطت الدول العربية افساد العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا واسرائيل كأساس لعقد هذه الاتفاقيات ، فان تركيا لن توافق على ذلك » .

(١٦) Gummhuriyet, Op. Cit., P. 5.

(١٧) Gummhuriyet, Op. Cit., P. 5.

(١٨) Gummhuriyet, Op. Cit., P. 5.

وأضافت الصحيفة قائلة : « ان تركيا لن تتقيد بسياسة موالية للعرب في النزاع الاسرائيلي او في مشاكل شمال افريقيا » .

وتستنتج من تصريح كوبورلو الحقائق الآتية :

١ ـ ان ميثاق بغداد الذي جاء بعد هذا التصريح يتفق مع سياسة تركيا ازاء دولة اسرائيل ، وهي السياسة التي تميزت في هذه الفترة بتوثيق الروابط الاقتصادية والعسكرية بين الدولتين .

٢ ـ ان ميثاق بغداد من شأنه ان يطمئن مخاوف اسرائيل ، ويحقق لها الاستقرار في الشرق الاوسط .

٣ ـ ان ميثاق بغداد يمهد لادماج الدفاع العربي في الدفاع الاسرائيلي .

٤ ـ ان ميثاق بغداد خطوة اولى لتوسط تركيا في سبيل عقد الصلح بين العرب واسرائيل .

٥ ـ ان ميثاق بغداد لن يغير عن موقف تركيا من شكاوى العرب ضد اسرائيل في هيئة الامم المتحدة .

وعلق رئيس وزراء اسرائيل على الميثاق التركي ـ العراقي قبل انضمام بريطانيا قائلا(١٩) :

« ان الميثاق يجعل امل تحقيق السلم في منطقة الشرق الاوسط اكثر بعدا مما عليه الآن . فالمعاهدة لا تحتوى على النصوص المألوفة التي تظهر في غيرها من الوثائق المتشابهة حيث يتعهد الفريقان بفض اي نزاع يقع بينهما وبين فريق ثالث بالوسائل السلمية .

ان قيام الغرب بعقد اتفاق المساعدات العسكرية وتنظيمات الدفاع المتبادل مع الدول العربية قد اخل بالتوازن السياسي القائم في منطقة الشرق الاوسط لغير مصلحتنا واضر بمصالحنا وزاد في الاخطار المحيقة بسلامتنا » .

(١٩) الدجيلي ، حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

ان الدول العربية التي اوحت بهذه المعاهدة لا تستطيع ان تجرد نفسها من مسؤولية ابرام الوثيقة نفسها او ما يترتب عليها من عواقب وخيمة . واذا ما امسكت بزمام المبادأة في تنظيم المنطقة لاغراض دفاعية فانها بهذا تجعل نفسها مسؤولة عن مدى تأثير هذا العمل على وضع كل دولة من دول المنطقة » .

الا ان حكومة اسرائيل اعلنت في أواخر كانون الثاني عام ١٩٥٥ انها تلقت تأكيدا رسميا من الحكومة التركية بانها سوف تواصل سياستها التقليدية الخاصة بتطوير اواصر الصداقة مع اسرائيل . وان حلف تركيا ـ العراق الجديد لن يمس سياسة الصداقة والتعاون بين الدولتين(٢٠) .

وعلق شاؤل راماتي ممثل اليهود في لجنة الهدنة المختلطة بعد انضمام بريطانيا لحلف بغداد في نيسان عام ١٩٥٥ ، حيث قال(٢١) :

« ان الشعور بالعزلة بعد التوقيع على الميثاق التركي العراقي ، والشعور بالتجاهل التام في المراحل التي ادت الى عقد الميثاق ، دفعت الرأي العام الاسرائيلي الى الاستنتاج بانه ينبغي على اسرائيل ان تعتمد على نفسها في المحافظة على سلامتها ، وقد عزز هذا الشعور تردد الغرب في اعطاء تعهد قوي لاسرائيل للمحافظة على حدودها من اعتداء عربي ، وان كان هذا التعهد لا يفي بالمرام بالقياس الى تسليح الدول العربية ، وفي مثل هذه الاحوال لا تثنى ادانة الامم المتحدة ولا سخط الرأي العام العالمي اسرائيل عن الاعتماد على نفسها الا قليلا . ومن المتوقع ايضا ان تجد اسرائيل مضطرة على ان تختار ، قبل الوصول الى مرحلة غير متوازنة ، بين السلم او شن حرب حالا ـ وان كانت الظروف غير موالية ـ او تحطيم اكيد خلال سنة واحدة . ان درس تسليم تشيكوسلوفاكيا للمنطقة الجنوبية باسم المصلحة العامة ، في سنة ١٩٣٨ وتحطيمها في سنة ١٩٣٩ لا يزال عالقا في الاذهان . ومع انه لا يوجد احد من المسؤلين في اسرائيل يدعو الى

(٢٠) زايد ، محمد سعدالدين : مرجع سابق ، ص ١١٦ ـ ١١٧ .

(٢١) زايد ، محمد سعدالدين : مرجع سابق ، ص ١١٧ .

القابلة بالمثل فكذلك لا يوجد من ينكر ان هذه المقابلة تصبح في مرحلة معينة امراً لا مفر منه ».

وطمأن ايدن رئيس وزراء بريطانيا اسرائيل قائلاً[22] : « انه لا يمكن ان يوصف اي تحالف تنضم اليه بريطانيا بانه موجه ضد اسرائيل » .

وفي هذه الفترة بعث احد الصحفيين الانكليز الذي كان موجوداً في اسرائيل برسالة الى الحكومة البريطانية معلناً فيها خوف اسرائيل من قرار بريطانيا للانضمام الى حلف بغداد ، فرده هارولد ماكميلان وزير الخارجية برسالة في ٢٤ نيسان جاء فيه : « انني اعلم علم اليقين ان اليهود يعانون من شعورهم بالعزلة ويرتابون من الحلف التركي العراقي واشتراكنا به ، وانني على ثقة تامة بان هؤلاء غير صائبين في شعورهم ، ان بريطانيا لن تتخلى عن اليهود ، فلدى اسرائيل تصريح عام ١٩٥٠ الثلاثي الذي بموجبه تعهدت الحكومة البريطانية والولايات المتحدة وفرنسا بضمان تخومها الحالية ، وصيانة خطوط الهدنة ، وانني متألم للغاية باعتقاد اليهود ان سياسة الحكومة البريطانية تتسم بالغباء وتخطيء في حقهم »[23] .

وفي الحقيقة ان اسرائيل افادت من حلف بغداد ، اذ مكنها من ابرام اتفاقيات اقتصادية وثيقة مع تركيا ، كما قد استغلت اسرائيل الفرصة لتستصدر ضمانات دولية جديدة لحدودها ، ولتدفع المعسكر الغربي الى ممارسة الضغط على العرب حتى يضطرهم الى توقيع الصلح مع اسرائيل .

---

(٢٢) حافظ ، محمود : استراتيجية الغرب في الوطن العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢١ .

(٢٣) John, Connell, *The Suez Crisis*, London, 1962, P. 18.

المبحث الثالث

تركيا ومؤتمر باندونغ

اجتمعت مجموعة من الدول الافريقية والاسيوية في مؤتمر عقد في باندونغ في ١٨ نيسان عام ١٩٥٥ ، لمناقشة المسائل المشتركة ، وقد كانت تركيا من بين هذه الدول التي اشتركت في هذا المؤتمر .

وقد تحدث في المؤتمر فطين رشدي زورلو رئيس وفد تركيا قائلاً[24] :

« انني لاشعر بالسعادة لاتفاق عدد كبير من الدول الافرو آسيوية ، واجتماعهم في مكان واحد ، ويتبادر الى الذهن هذا السؤال : هل كان عقد هذا المؤتمر ممكناً منذ عشر سنوات خلت ؟ واذا كان الامر كذلك فما عدد الدول المستقلة التي كانت تستطيع شهوده ؟ انه لدليل واضح على كفاح الانسان المستمر ، لنيل حقوقه وحريته ، والطموح في السيطرة والتهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية سواء عن طريق العنف او التغلغل ، قد دفعتنا الى الحذر ، والتأهب لمواجهة التهديدات والسعي لكفالة السلام العالمي والمحافظة على وحدة اراضينا ، وفي هذه الفترة كان يجب على تركيا ان تجمع شملها للوقوف امام المطامع المباشرة الموجهة ضد سلامة اراضينا . لقد كنا نواجه خطراً محدقاً للتخلي عن مجموعة من اراضينا ، وارغامنا على الخضوع لشروط تنافي وسيادتنا ، وكان هذا الخطر موجهاً الينا من دولة مجاورة لنا ، عقدنا معها في الماضي معاهدة صداقة وعدم اعتداء ، واقمنا معها

---

(٢٤) المؤتمر الاسيوي الافريقي الاول المعقود في باندونغ باندونيسيا (٢٨ – ٢٤ ابريل ١٩٥٥) ، تقرير مقدم من محمد عبدالخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية الى مجلس الجامعة ، ١٩٥٥ ، جامعة الدول العربية ، ص ٩٩ – ١٠٠ .

عززنات دولية ، وقدمنا لها معونات قيمة خلال الحرب . وهذه الاسباب الهددة للسلام هي الدافعة الى اجتماع الدول المحبة للسلام من حلف شمال الاطلسي وهي التي ادت الى عقد حلف البلقان ، والحلف التركي الباكستاني ، والحلف العراقي التركي والى تكوين حلف جنوب شرقي آسيا ، والى غير ذلك ، وبعد ان اصبح جليا للعيان ، ان الدول المحبة للسلام قد استعدت للدفاع عن نفسها ولرد العدوان ، ظهر قلق وتردد في المعسكر الاخر ، فأخذ ينادي بالتعايش السلمي . وهكذا نرى ان الحرية والاستقلال والسلام لم تأتنا عفوا بل بعد جهود طويلة ، وان المحافظة عليها تستلزم ان نواصل جهودنا . واذا تجاهلنا هذه الحقائق واتبعنا سياسة سلبية عن الاخطار املا في الطمأنينة فاننا لا نلبث ان ننبه لان ينزل الدمار بنا جميعا . واذا ارتأينا حقا ان تدفع الاخرين للتعاون في سبيل السلام الدائم فواجبنا الاول نحو انفسنا يقتضينا اولا ابعاد العدوان والتسلط عن اراضينا » .

ونستشف من خطاب زورلو الملاحظات الآتية :

١ – ان زورلو يرفض فكرة التعايش السلمي ''Peace co-existence'' التي تبناها الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين ، ويعتبرها مجرد مناورة سياسية .

٢ – يبرز زورلو موقف دولته من الانضمام الى حلف شمال الاطلسي .

وقد تناول مؤتمر باندونغ بحث القضية الفلسطينية ، وتحدث مندوب بورما «يونو» مجيبا على سؤال نهرو رئيس وزراء الهند في ذلك الوقت الذي تحدث مشيرا الى المأساة المروعة في فلسطين حيث قال[٢٥] : «ماذا نفعل بشأن فلسطين هل باستطاعة الدول الافروآسيوية الضعفاء عسكريا واقتصاديا ان ينجحوا حيث فشلت الدول الكبرى ؟ لقد صممت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي على عدم تنفيذ قرار الامم المتحدة القاضي بارجاع الفلسطينيين الى ديارهم ، لذلك اشك كثيرا بقدرتنا على النجاح حيث فشلت هذه الدول القوية» .

---

(٢٥) جانسن ، حـ . هـ : الصهيونية واسرائيل وآسيا ، ترجمة حمد ، راشد ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٢ ، ص ١٩٥ .

واقترح يونو قرارا ينادي بمفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل لحل المشكلة الفلسطينية . وقد هاجم فطين رشدي زورلو رئيس وفد تركيا يونو بحدة بسبب اقتراحه القائل بان القوة الادبية لهذه اللجنة لا تكفي لدعم الاقتراح، حيث قال زورلو : « ان القوة الادبية والطاقة اللتين تمثلهما لا يمكن الاستخفاف بهما والتقليل من شأنهما الى ابعد حد »[٢٦] .

---

(٢٦) جانسن ، حـ . هـ : مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

المبحث الرابع

مشكلة قناة السويس وموقف تركيا منها

ان مشكلة قناة السويس كانت تخص تركيا عن كثب وذلك لسببين :

١ ـ ان بريطانيا التي دبرت الهجوم على مصر عام ١٩٥٦ كانت عضوا في حلف بغداد .

٢ ـ ان تركيا كانت من بين الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ لتنظيم الملاحة في قناة السويس .

٣ ـ انه كان يحق للقوات البريطانية بالعودة الى مصر في حالة وجود تهديد خارجي على احد الاقطار العربية او تركيا وذلك طبقا لمعاهدة عام ١٩٥٤ التي عقدت بين مصر وانكلترا[٢٧] .

وقد بحثت مشكلة قناة السويس في تركيا على انها مشكلة سياسية اكثر مما هي قانونية ، وهذه النقطة تظهر بجلاء ووضوح في مقالة احد الكتاب الاتراك ، حيث يقول : « ان الدول الكبرى لو فسحت المجال لتغلغل الشيوعية في الشرق الادنى والاوسط ، فان ذلك يعني ان امن هذه المنطقة سيتعرض للخطر ، كما يهدد الغرب هذه المنطقة الحيوية . ان الصراع الدائر في هذه المنطقة لم يكن صراعا بين اوربا الغربية وجمال عبدالناصر ، بل ان الاخير ظل لهذا الصراع .

ان عبد الناصر لم يغلق قناة السويس ، ولكن الباخرة هي التي اغلقتها »[٢٨] .

---

(٢٧) Cosar, Omer Sami, ''Suveys Kanali Kozu'' Cumhuriyet. 28 Temmuz, 1956, P. 3.

(٢٨) Ibid, P. 145.

وعند بحث هذه المشكلة في آب ١٩٥٦ في مؤتمر لندن الاول دعيت تركيا للحضور فيه ، وقد تحدث في هذا المؤتمر رئيس وفد تركيا معلنا عن وجهة نظر حكومته حيث قال[٢٩] :

« ... ان الحكومة التركية تؤيد بحرارة الدول العربية ، وتود مخلصة ان ترى مصر مستقلة حرة ، وان تكون بعيدة عن الاعتداءات والضغوط الاجنبية وانا لم ندرك بان مستقبل مصر وحريتها في خطر لما اشتركنا فيه .

وأردف قائلا :

« ان الحوادث الاخيرة في الشرق الاوسط حدتني ان اوجه هذا السؤال لحضرات الوفود وهو : ما هي الاسباب الحقيقية وراء تشويه سمعة النظام السياسي في مصر ؟ ..... »

وأيدت تركيا في هذا المؤتمر مشروع دالس مع اقتراح بعض التعديلات حيث جاء في مشروع دالس ما يلي[٣٠] :

« ان الحكومات الموافقة على هذا التصريح والمشتركة في مؤتمر لندن قد اقلقها الموقف الخطير الخاص بالقناة . وهي اذ تسعى الى ايجاد حل سلمي يتفق وأغراض الامم المتحدة ومبادئها ، واذ تعترف بأن الحل السليم يجب ان يحترم حقوق مصر المستمدة من سيادتها ، بما في ذلك حقها في تعويض عادل منصف نظير استخدام القناة ، ويضمن من جهة اخرى القناة باعتبارها ممرا مائيا دوليا طبقا لاتفاقية الاستانة الموقعة في ٢٨ اكتوبر ١٨٨٨ ، ان هذه الحكومات تتفق في التعبير عن وجهة نظرها بمايأتي : انها تؤكد ـ كما تنص على ذلك مقدمة اتفاقية ١٨٨٨ ـ وجوب انشاء نظام محدد لضمان حرية الملاحة في قناة السويس البحرية في جميع الاوقات ولجميع الدول » .

---

(٢٩) Ibid, PP. 140—143.

(٣٠) مصطفى ، احمد عبدالرحيم : مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ ـ ١٩٥٨) ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٧ ، ص ١٣٢ .

وقد تمخض عن مؤتمر لندن بعد ان استمر اسبوعا كاملا ـ انقسام في الرأي ، فرأت ثماني عشرة دولة اقتراح تكوين لجنة دولية لادارة القناة (وكانت تركيا بجانب هذه الدول) ، وعارضت هذا الاقتراح كل من الهند واندونوسيا وسيلان والاتحاد السوفيتي ، حيث أيدت هذه الدول حق مصر في التأميم والاشراف على قناتها كدولة ذات سيادة(٣١) .

وقد أدلى "M. N. Birgi" رئيس وفد تركيا بتصريح في لندن عقب انتهاء المؤتمر ، حيث قال :

« ان الذين اعتبروا مؤتمر لندن تجاوزا لحق الشعب العربي عموما ، ومصر بصفة خاصة ، يرمون من وراء ذلك جني الثمار عن الصراع القائم بين أوروبا الغربية ومصر ، ولكن تصريحات الوفود في هذا المؤتمر ، والنتيجة التي انتهوا اليها ، تفند مزاعم هؤلاء » .

وأردف قائلا :

« ان وضع قناة السويس تحت اشراف دولي محايد ، لا يمس السيادة والكرامة المصرية »(٣٢) .

وفي مؤتمر لندن الثاني الذي عقد في ايلول عام ١٩٥٦ ، دافعت تركيا عن مشروع جمعية المنتفعين بقناة السويس ، الذي قدم من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وبعد انشائها أصبحت تركيا من الدول المشاركة فيها(٣٣) .

ان هذا الموقف الذي وقفته تركيا تجاه مصر من قضية السويس هو موقف يثير الدهشة ، لان تركيا صاحبة المضايق قد بذلت قصارى جهدها للتخلص من

---

(٣١) *Documents on International Affairs*, 1956, *Oxford Unever-sity* Press, P. 305.

(٣٢) *Ibid*, P. 31.

(٣٣) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 94.

تجريد مضايقها من التسلح وأحكام الاشراف الدولي ، وتمكنت في النهاية الوصول الى مرماها بموجب معاهدة مونترو عام ١٩٣٦ .

وعقب العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٥٦ ، تحدث جلال بايار رئيس الجمهورية التركية في المجلس الوطني التركي في ١ تشرين الثاني ١٩٥٦ قائلا :(٣٤)

« تشهد اليوم الصورة الاليمة في منطقة الشرق الاوسط ، التي احدثها بعض الحكام الذين يرمون ايقاع شعوب هذه المنطقة في صراع دائر فيما بينها ، كي يتسنى لهم البقاء في المنطقة لاستثمار خيراتها واذلال شعوبها » .

وصرح فطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا في مؤتمر صحفي عقده في كراجي في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ :(٣٥) « ان التدخل الانكلو فرنسي في الحرب الاسرائيلية المصرية قد ساهم على وقف اطلاق النار » .

وأردف قائلا :ـ

« ان أمن الشرق الاوسط يرتبط كثيرا بحلفي شمال الاطلسي وبغداد ، ولو ان دول الشرق الاوسط انضمت الى حلف بغداد ، لما نجم عنه هذا الوضع الاليم » .

كما صرح أيضا زورلو في مؤتمر البرلمانيين في بانكوك في تشرين الاول عام ١٩٥٦ ، مناقضا تصريحه في كراجي ، حيث قال :(٣٦)

« ان تركيا غير راضية عن تصرف حلفائها باستخدام القوة ضد سيادة مصر ، ومهما كانت الاسباب وراء هذه المشكلة ، فان تركيا تعتبر هذا الاجراء من قبل الغرب انتهاكا لمبادىء القانون الدولي العام » .

---

(٣٤) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 94.

(٣٥) Kurkuoglu, *Op. Cit.*, P. 94.

(٣٦) Ayin Tarihi, Sayi. 277, Kasim, 1956, P. 341.

وقال أدهم مندريس وكيل وزارة الخارجية التركية في الكلمة التي القاها في المجلس الوطني التركي في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٦ :[٣٧]

« ان القادة المصريين حينما احدثوا مشكلة قناة السويس ، أرادوا ان يجعلوا من هذه المشكلة ، كفاحا بين الشرق والغرب ، بل بين آسيا وأفريقيا ، حتى اعتبروا أنفسهم حماة الدول العربية والعالم الاسلامي ، ومنقذي الشرق كله ، ونجحوا في ذلك الى حد ما ، وذلك بمساندة الدعاية الشيوعية المستمرة لهم .

ولو ان أحدا تطاول باللسان ضد قادة مصر ، مهما كانت الاسباب ، اعتبروا ذلك اعتداءا على شعب مصر والشعوب العربية والاسلامية قاطبة ، بل استقلال الشرق كله » .

في الواقع ان هناك امورا ترسم علامات استفهام كبيرة في السياسة الخارجية التركية ، ويتولد هذا الاستفهام عادة من الخطأ الذي تقع فيه ، والناجم عن عدم تفهم القادة الاتراك للانظمة الجديدة في بعض الدول العربية ، أو عن تضخيم شعور الخطأ تجاه هذه الانظمة .

ان اشتراك تركيا مع الغرب خلال السنوات العشر من عام ١٩٥٠–١٩٦٠ في الضغط على بعض الدول العربية ، قد أدى الى نوع من التوتر في العلاقات بينها وبين البلدان العربية .

أما الصحافة التركية فأخذت تقارن بين الهجوم الانكلو فرنسي على مصر واحتلال الاتحاد السوفيتي للمجر ، حيث اعتبرت الصحافة التركية ثوار المجر من المناضلين عن العالم الحر »[٣٨] ، حيث قالت احدى الصحف[٣٩] .

(٣٧) Ayin Tarihi, Sayi. 277, Aralik, 1956, P. 162.

(٣٨) وقد ايدت تركيا الطلب الذي تقدمت به كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في شهري تشرين الاول وتشرين الثاني عام ١٩٥٦ الى مجلس الامن ، معتبرين تدخل الاتحاد السوفيتي في المجر مهدد للسلام العالمي ، وطالبت تركيا بسحب القوات السوفيتية من المجر واعلنت قبول ٥٠٠ مهاجر مجري لتركيا .

(٣٩) Cosar, Omer Sami, "Orta Dogu da Harb" Cukuriyet, 31 Ekim, 1956, P. 1.

« ان احتلال القوات الاسرائيلية جزءا من الاراضي المصرية ، قد صرف أنظار الرأي العام العالمي عن احتلال الاتحاد السوفيتي للمجر . ان العدوان الاسرائيلي على مصر قد خلق جوا مفعما بالتوتر في الشرق الاوسط ، كما ان هذا الاجراء من قبل اسرائيل يعتبر اساءة للعالم الحر » .

وقد اجتمعت دول حلف بغداد في طهران في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ – باستثناء بريطانيا – لبحث الحالة المضطربة السائدة في الشرق الاوسط ، وصرح فطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا قائلا : « لزاما على حلف بغداد ان تبذل مساعيها الحميدة في حل مشكلة قناة السويس »[٤٠] .

وأثر ارفضاض الاجتماع المذكور في ٨ تشرين الثاني صدر البيان التالي :

« لقد توصلت الدول الاعضاء في حلف بغداد الى قرار يدعو اسرائيل الى التخلي عن أغراضه الهجومية تجاه مصر ، وان تنسحب من جميع الاراضي المصرية المحتلة ، وان تطلق فورا سراح جميع الاسرى المصريين »[٤١] .

وقد دعا اجتماع رؤساء الوزارات هيئة الامم المتحدة الى وضع حد للتدخل الانكلو الفرنسي الاسرائيلي وسحب جميع القوات الغازية من الاراضي المصرية ، حيث اعتبروا هيئة الامم المتحدة ، أعلى هيئة دولية ومسؤولة بالذات عن السلم والرفاه ، كما اعتبروا هذا الهجوم على مصر تهديدا للسلام الدولي ورفاه الشعوب .

كما أعلنت الدول الاربع عن وجوب التوصل الى حل للقضية الفلسطينية توطيدا لاحلال السلام بين الاقطار العربية واسرائيل ، وقد طلبت هذه الدول الاربع اعتبار اتفاقات الهدنة لحرب ١٩٤٨ وقرار هيئة الامم المتحدة بشأنها اساسا لهذا الصلح . وأعلنوا عن اقتناعهم التام بأن خير وسيلة لحل مشكلة قناة السويس

(٤٠) Kurkcuoglu, Op. Cit., P. 96.

(٤١) Bilge, Op. Cit., P. 302.

هي الاعتراف بالسيادة المصرية عليها مع رعاية التوصيات والقرارات التي سوف تصدرها هيئة الامم المتحدة بوصفها أعلى هيئة دولية لفتح الملاحة في القناة أمام سفن كافة الدول .

وأكدت هذه الدول وجوب التحرك الامريكي السريع في هيئة الامم المتحدة لاقرار السلم في المنطقة . كما وأعلنوا ان الهجوم الانكلو الفرنسي الاسرائيلي قد سبب ذعرا بين دول الميثاق ، وان هذا الذعر يرجع الى الخوف الذي كانت تحس به هذه الدول في انتشار شرارة الحرب الى مساحة أوسع في الشرق الاوسط اذا لم تحترم السيادة المصرية ووحدة أراضيها ، وأما بريطانيا فانها أصدرت بيانا من جانبها حول اجتماع دول الحلف الاربع في طهران أوضحت فيه :[٤٢] « ان بريطانيا مهتمة جدا بالمقترحات البناءة الودية المقدمة لها من الدول الاربع ، وان هذه المقترحات لا يمكن اهمالها بتاتا ... » .

ونعتقد ان سبب اصغاء بريطانيا الى هذه النداءات يرجع بصورة اساسية الى الخوف من تلاشي نفوذها في منطقة الشرق الاوسط .

وقد استدعى عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا سفير بريطانيا في أنقرة في ١٠ كانون الاول عام ١٩٥٦ وأوضح له سبب عدم دعوة انجلترا في المشاركة في مؤتمر طهران لحلف بغداد ، وأكد له ان هذا الاجراء هو ضرورة مؤقتة[٤٣] .

وعلقت اذاعة انقره على مؤتمر طهران في ٢٦ كانون الاول عام ١٩٥٦ قائلة :[٤٤] « ان الغاية من عقد هذا الاجتماع في طهران هي بحث المشاكل التي

(٤٢) Bilge, Op. Cit., P. 303..
(٤٣) Bilge, Op. Cit., P. 303..
(٤٤) Bilge, Op. Cit., P. 98.

تخص منطقة الشرق الاوسط بالدرجة الاولى، وان عدم اشتراك بريطانيا فيه هو ضرورة مؤقتة ، ولا يعني بأن الحلف قد ضعف » .

وهذا التبدل الجديد في سياسة دول حلف بغداد قد انعكس بصورة واضحة على السياسة الخارجية التركية ، حيث أعلنت تركيا في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ بسحب وزيرها المفوض من اسرائيل ، وصدر بلاغ رسمي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ من وزارة الخارجية التركية جاء فيه :

« ان الحالة السياسية السائدة في الشرق الاوسط تشكل خطرا حقيقيا على السلم في المنطقة ، وان هذه المشكلة لن تحل الى الابد ، ولذلك تعلن الحكومة التركية عدم اعادة وزيرها المفوض الى تل أبيب ، اذا لم تحل هذه القضية على أساس من العدالة وبصورة نهائية وباتة »[٤٥] .

وبناء على ذلك فان الحكومة التركية خفضت التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل الى درجة قائم بالاعمال .

وفي الوقت نفسه صرح مسؤول تركي لوزارة الخارجية الاسرائيلية : « ان هذه الخطوة لم تتخذ كتعبير للعداء بين تركيا واسرائيل ، انما هي خطوة اتخذت لتقوية الروابط بين دول حلف بغداد ، وان سحب هذا المسؤول لن يؤثر على الاطلاق على الروابط بين البلدين »[٤٦] .

والواقع ان اتخاذ تركيا هذا القرار ، وذلك بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل لم يكن بوحي ارادتها ، لان الولايات المتحدة هي التي أملت عليها اتخاذ مثل هذا الاجراء ، بغية ان ترث بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط وخاصة بعد ازدياد النفوذ السوفيتي فيها .

(٤٥) Bilge, Op. Cit., P. 302.
(٤٦) Blige, Op. Cit., P. 305.

ولقد أدى تأييد تركيا للقرارات المتخذة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٤٧ ، وسحب وزيرها المفوض من اسرائيل ، الى اعادة الثقة بين العرب والاتراك ، تلك الثقة التي تزعزعت بسبب اتجاه السياسة التركية نحو الغرب .

الفصل الثالث

موقف تركيا من الدول العربية واسرائيل بعد انقلاب ١٩٦٠

ان الحزب الديمقراطي الذي يحكم تركيا بزعامة عدنان مندريس من عام ١٩٥٠-١٩٦٠ قد ساير الغرب والولايات المتحدة دون تحفظ ، أما الذين تسلموا مقاليد الامور بعد انقلاب ١٩٦٠ فقد حاولوا ادخال ديناميكية جديدة في السياسة الخارجية ، بيد ان التغيير لم تتبلور أبعاده الا بعد عام ١٩٦٥ ، وذلك بمناسبة الأزمة القبرصية ، اذ برهنت هذه الازمة على مدى عزلة تركيا في مجال السياسة الدولية . وقد أصبحت هذه الحركة في السياسة الخارجية واضحة للعيان لكل مهتم في الشؤون الخارجية ، ولذلك بذل الحكم الجديد في تركيا قصارى جهده في استتباب الأمن والاستقرار في السياسة الداخلية ، ثم بدأ يهتم بالشؤون الخارجية . وعليه يمكن القول بأن أبرز اتجاهات السياسة الخارجية في هذه الفترة يمكن تلخيصها في المبادىء الآتية :

١ — رغبة القادة الجدد في تبني سياسة خارجية مستقلة تأخذ في الاعتبار أولوية المصالح القومية ، وعليه فقد سعت تركيا في تطوير علاقاتها مع جاراتها في الشمال والجنوب خارج نطاق الاحلاف .

٢ — العمل على تعزيز علاقات تركيا مع العالم العربي ، والبعد عن اتخاذ مواقف معينة من بعض الانقسامات داخل المنطقة العربية ، واتباع سياسة الحياد ، التي تضمن حسن علاقاتها بجميع الدول العربية .

المبحث الاول

موقف تركيا من العرب واسرائيل بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦٦

اتبع القادة الجدد الذين تسنموا الحكم بعد انقلاب عام ١٩٦٠ ، سياسة سلفهم تجاه اسرائيل ، حيث تم ابرام اتفاق للتجارة والدفع بينهما في كانون الاول عام ١٩٦٠ ، حل محل الاتفاق القديم الذي عقد في عام ١٩٥٠ ، وبلغت قيمة السلع المستوردة من اسرائيل في هذه الفترة بـ ١٥٫٨٤٥٫٠٠٠ مليون دولار[1] .

وتم أيضا ابرام اتفاقية تجارية اخرى بين تركيا واسرائيل عام ١٩٦١ ، لتنظيم التبادل التجاري بينهما .

وقد نشرت احدى الصحف التركية في حزيران ١٩٦١ مقالة عن حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل ، وجاء فيها :[2]

« ان العلاقات التجارية بيننا وبين اسرائيل آخذة بالازدياد والازدهار يوما بعد يوم . وان اسرائيل التي هي من ضمن جيراننا في الجنوب والتي أقمنا معها العلاقات الحسنة ، قد علقنا أهمية بالغة في علاقاتها الخارجية معها . فحجم التبادل التجاري بين بلدينا يزداد كل عام ، ويظهر ذلك واضحا من الاتفاقيات التجارية التي تعقد بيننا وبينها في كل سنة ، والتي تظهر مدى تقدم التبادل التجاري ونشاطه خلال هذه الفترة القصيرة لتأسيس العلاقات التجارية بيننا .

---

(١) عيسى ، محمد ، « الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط » ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٢) سفارة الجمهورية العراقية ، القاهرة ، رقم الملف ٢ ، ٣/ ٩٠٠ ، بتاريخ ١٩٦١/٧/١٦

وتدل الاحصائيات الرسمية بانه قد صدرت تركيا في الشهور الاولى من هذه السنة الى اسرائيل ما قيمته ١٠٫١٦٩٫٠٠٠ ليرة تركية ، وان اهم ما صدر الى اسرائيل في هذه السنة وحسب الاتفاقيات التجارية ، هي المعادن وغيرها ، وستصدر في وقته الى اسرائيل كمية من المعادن تقدر قيمتها ١٫٦٥٠٫٠٠٠ دولار منها ٥٠٠٫٠٠٠ دولار حديد خام ، ٥٫٥٠٠ دولار كروم ، ٥٠٠٫٠٠٠ منغنيوم .

بيد ان العلاقات بين تركيا واسرائيل لم تقتصر على العلاقات التجارية والاقتصادية وانما انتقلت الى المجال السياحي ، حيث تم ابرام اتفاقية سياحية بين الدولتين في نيسان عام ١٩٦١ ، كما تم ابرام اتفاقية في المجال الدعائي بين اذاعة استنبول وتل ابيب لتبادل البرامج الاذاعية بينهما في ١٨ مايس ١٩٦٢[3] .

وقد انتقد الدكتور نهاد ايريم الحكومة في المجلس الوطني الكبير في كانون الثاني ١٩٦٣ لعدم ارسالها سفيرا الى اسرائيل قائلا[4] :

« تعلق تركيا في كل وقت اهتماما كبيرا على علاقات الصداقة مع البلاد العربية ، الا ان تركيا لم تحصل على تجاوب لهذه السياسة في اي دولة عربية ، انني لا استصوب عدم ارسال سفير تركي ليمثل تركيا لدى اسرائيل لارضاء بعض الموالين لنا من العرب ، لقد كانت تركيا من اوائل الدول التي اعترفت بدولة اسرائيل » .

وصرح عصمت اينونو رئيس الوزراء آنئذ في مؤتمر صحفي عقده في انقرة في نيسان عام ١٩٦٣ ، حيث قال[5] :

« ان العلاقات السياسية بين تركيا واسرائيل تتحسن وتتطور تماما » .

---

(٣) عيسى ، محمد ، « الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط » ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٤) Gumhuriyet, 10 January, 1963, P. 1

(٥) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة شئون فلسطين ، رقم الملف : ٦٣/١٧٤٧ ، ص ١ .

وسئل اينونو عما اذا كانت التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط ستؤدي الى تغيير سياسة تركيا نحو اسرائيل ، فأجاب : « ان علاقة تركيا باسرائيل تسير بصورة مستقلة ، ولا تتأثر بالاوضاع السياسية الاخرى » .

وسئل اينونو عما اذا كانت تركيا ستتبادل الوزراء المفوضين مع اسرائيل فأجاب قائلا : « ان تنظيم المفوضيات بين البلدين سيتحسن ويتطور » .

ونتيجة للعلاقات السلبية بين تركيا والدول العربية ، فقد كتب جواد رفعت اتيلخان رئيس حزب المحافظين الديمقراطي ، ومن المدافعين عن الحق العربي في تركيا مقالة في صحيفة : « ينى استقلال » في ٩ ايلول ١٩٦٣، جاء فيها : « اذا كان الغرب يتقدم فهل الشرق ينام ، وبتعبير آخر ، اذا كانت اسرائيل تعمل فهل نحن جميعا شعوب آسيا والشرق الاوسط لازلنا كما كنا نسبح في الجهل وعدم الاكتراث والكسل ؟

وبعد رحلة قمت بها الى عدد من الدول المجاورة علمت اننا اذا ماتخلينا عن الاعجاب باليهود ــ نتيجة حسن ظن او عدم تجربة ــ نرى ان شعوب الشرق الاوسط وحتى افريقيا تعيش فترة عمل متواصل مملوء بالحماس والاندفاع . وتأتي الجمهورية العربية المتحدة في طليعة المتقدمين ، فمشاهداتي وانطباعاتي فيها لا يتسع مجال بحثها في مقالة او مقالتين ... »(٦) .

وقد طرأ تبدل في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية ابتداءا من عام ١٩٦٥ ، واتضح لنا ذلك بصورة واضحة في الكلمة التي القاها وزير خارجية تركيا في منظمة الامم المتحدة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٥ ، وجاء في خطابه : « ان تركيا بطبيعة موقعها الجغرافي تراقب عن كثب ، وتتبع بمزيد من الاهتمام تطور الاحداث في الشرق الاوسط ، وان المبدأ الدائم في سياسة تركيا هو توطيد علاقات ودية مع الاقطار العربية والبلدان الشقيقة وبلاد المغرب التي تربطنا بها علاقات تاريخية وثقافية .

---

(٦) Atilhin, Gewid, Rifet, "Dun-Dugun" Yini Istanbul, 9, Aylul, 1963, P. 3.

وموقفنا هذا لهو من مقتضيات مصلحتنا المشتركة لدعم السلام والتجاوب في قطاعنا هذا من العالم ...

وفي هذه الدورة من الاجتماع العام للامم المتحدة لابد من دعوتها كرة اخرى للاهتمام بمسألة فلسطين المؤلمة ، وهذه المسألة هي بدون شك اكبر مأساة شديدة التعقيد واجهتها هذه المنظمة حتى الان ، ذلك لان هذه المسألة لا تنحصر كما يظن البعض بقضية ايواء اللاجئين الفلسطينيين ، بل تمثل قضية سياسية يتعلق بها الاستقرار في الشرق الاوسط ومصير مليون و (٢٥٠) الف مهاجر فلسطيني .

ان الاتراك يشاركون اللاجئين في آلامهم الواقعية ، ويشعرون معهم بفجاعة المصير الذي آلوا اليه »(٧) .

وقد صرح سعاد خيري اوركوبلو خلال تأليف حكومته الائتلافية : ــ

« اننا نستقبل بالترحاب البالغ ، التطورات الاخيرة التي طرأت على علاقاتنا مع الدول العربية في الشرق الاوسط ، وشمال افريقيا ، وتؤمن بأن استمرار هذا التطور سيكون ذا فائدة »(٨) .

وكتبت صحيفة «يني استانبول ــ استانبول الجديدة» ، الناطقة بصفة غير رسمية باسم حزب العدالة التركي مقالة تحت عنوان «اما اسرائيل واما العرب» قائلة : « ادى اعتراف تركيا باسرائيل في عام ١٩٤٩ الى ان يدير العالم العربي ظهره لنا ، ومن حين الى آخر تضطر تركيا الى اعادة النظر في سياستها تجاه اسرائيل ولذلك قررنا ان لا نبقي سفيرا في اسرائيل ، كما اننا امتنعنا منذ مدة عن اجراء مباريات رياضية مع اسرائيل ، ولكننا من ناحية اخرى وفي زمن الحكومة الحاضرة قام وزراء لنا بزيارة اسرائيل الواحد بعد الآخر ، وقد قدم الراديو الاسرائيلي وصفا كاملا لهذه الزيارات لاجل ان يغيظ العرب ...

---

(٧) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة شؤون فلسطين ، رقم الملف ٣/١ ، ١٩٦٥ ، ص٢

(٨) مرجع سابق ، ص ٢

ان اكتساب ولاء العرب في مسألة قبرص ليس بالهدف الوحيد لحكومة تركيا ، بل يجب التطلع اليه في نطاق سياستها الجديدة ، وعلى صعيد التحول الشديد الذي وقع في خلال الاشهر الاخيرة نظرا لسياستها الاكثر استقلالا عن الغرب والاكثر ودية تجاه الدول العربية ... »[9] .

وقد جاء في برنامج حزب العدالة بعد فوزه في انتخابات تشرين الثاني مايلي:

« ان من اهداف سياستنا الخارجية هي اقامة الصداقة الحقيقية مع العالمين العربي والاسلامي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ونرحب بحرارة تمثيل ديلوماسيتنا في هذه الدول ورفعه الى مستوى عال ، ان الدول العربية تثق بتركيا وتساند قضايانا الشرعية »[10] .

ان هذا التبدل الجديد في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية يعود الى عاملين وهما[11] :

١ – قضية قبرص :

فقد فشلت تركيا في عام ١٩٦٣ في الحصول على الدعم الدولي فيما يتعلق بالقضية القبرصية مما ادى الى ان يعيد القادة الاتراك النظر في سياستهم الخارجية، وقد لاقت تركيا انعزالا دبلوماسيا لدى عرض قضية قبرص في الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٥ ، حيث صوتت بجانب تركيا ، اربع دول فقط (الولايات المتحدة وايران وباكستان واليابان) وامتنعت عن التصويت احدى وخمسون دولة ، وصوتت ضد تركيا سبع واربعون دولة .

وعليه فقد ابتغت تركيا تحسين علاقاتها مع العالم العربي بغية الحصول على تأييد الدول العربية لموقف تركيا من قضية قبرص .

---

(٩) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة شئون فلسطين رقم الملف م ق ٣/١/٣ – ٥٥٣ ، ١٩٦٥ ص ١ – ٢ .

(١٠) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة شؤون فلسطين .

(١١) Kurcuoglu, Omer, ''Recent Development in Turkish Middle East Policy'', *Op. Cit.*, P. 93.

٢ – السياسة الحزبية :

وقد اتبع حزب العدالة التركي سياسة الباب المفتوح مع الدول العربية ، لانه اراد اسناد الجماهير التركية له وهذا السبب في الواقع يعود الى عامل ديني للانجذاب نحو العالم العربي .

وقد خطت الحكومة التركية خطوة هامة في تطوير علاقاتها مع العالم العربي، وذلك عندما قررت في نيسان عام ١٩٦٦ اغلاق مكتبها السياحي في اسرائيل ، وقد جاء في صحيفة «معاريف» الاسرائيلية في تموز ١٩٦٦ ما يلي[12] :

« ان الحكومة التركية قد اغلقت مؤخرا المكتب السياحي ، ومكتب العلاقات العامة الذي اقامته قبل عامين في تل ابيب .

ويبدو ان اغلاق هذا المكتب جاء بناء على رغبة نظام الحكم الجديد في تركيا لتحسين علاقاته مع الدول العربية » .

واقترح مسؤول في وزارة التجارة التركية ان تشترى الدول العربية جزءا من محصول البندق التركي كوسيلة لخفض قيمة التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل كما عرض ان تحل الدول العربية محل اسرائيل فيما تصدره الى تركيا وما تستورده منها تمهيدا لانهاء العلاقات التجارية بين تركيا واسرائيل[13] .

وقد شهد عام ١٩٦٦ عددا من الاتصالات واللقاءات على مستويات عالية مختلفة ، فقد زارت وفود تركية سياسية واقتصادية وتجارية البلدان العربية ، كما زار عدد من الوفود العربية تركيا .

وقد كانت نتائج هذه الزيارات ايجابية ومشجعة للجانب التركي لبذل المزيد من الجهد في توطيد العلاقات مع الدول العربية ، وكان للموقف العربي في افهام الجانب التركي في ان الدول العربية تحدد علاقاتها مع الدول الاخرى

---

(١٢) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الرقم م ق/٣/١ ١٤٠٤ ، ١٨/٧/١٩٦٦ ، ص ١

(١٣) وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ، الادارة السياسية /قسم الجامعة ، ملف رقم ٦٦٦/ع ، ٩/٧/١٩٦٦ ، ص ١ .

على ضوء علاقة هذه الدول مع اسرائيل اثره البالغ في الاتجاه التركي لتقليص العلاقات التجارية مع اسرائيل .

وقد شهد عام ١٩٦٧ كذلك تطورا ايجابيا في دعم العلاقات التركية العربية ، وانعكس ذلك على موقف تركيا ازاء الحرب العربية الاسرائيلية .

المبحث الثاني

عدوان ١٩٦٧ وموقف تركيا منه

كان الصراع العربي - الاسرائيلي يهم تركيا لسببين هما :

١ - في حالة نشوب الحرب بين العرب واسرائيل ، فان الاتحاد السوفيتي سيجرب المرور من الاراضي التركية .

٢ - ان استراتيجية الحرب الحديثة تركز على ضرب القوة الهجومية للعدو ، والقواعد العسكرية الامريكية في تركيا جناح من القوة الهجومية لامريكا ، وفي حالة الحرب ستجد تركيا نفسها قد تعرضت الى ضرب عنيف قبل ان تجد فرصة في اعلان حيادها(١٤) .

وفي هذا الصدد يقول الجنرال كيهان ساغلمر في مقالة له في مجلة التاريخ التركي : « وتحت هذه الظروف فقد اوصى عصمت اينونو حكومة سليمان ديميرل عندما نشبت الحرب بين العرب واسرائيل في عام ١٩٦٧ التزام جانب الحياد التام »(١٥) .

وفي بداية عام ١٩٦٧ قام احسان صبري جاغليكل وزير خارجية تركيا بزيارة رسمية الى الجمهورية العربية المتحدة ، وبعد انتهاء المحادثات العربية التركية ، صدر البيان الآتي :-

« اتفق الجانبان العربي - التركي على العمل معا بغية تعزيز الروابط المتينة

---

(١٤) Saglamer, Kayhan, "Qun/Dugun", *Delgelrie Turk Tarihi Dergisi*, Sayi, 38, Kasim, 1972, P. 28.

(١٥) Saglamer, Kayhan, "Qun/Dugun, op. cit, p. 28.

بينهما في شتى المجالات كما اتفقا على استمرار الاتصالات في المستقبل بين بلديهما»(١٦).

وقد ادلى احد المسؤولين في وزارة الخارجية التركية بتصريح لصحيفة "New Statesman" البريطانية، اكد فيه عزم تركيا على تنمية العلاقات بينهما وبين الدول العربية، وجاء في هذا التصريح: ان اسرائيل لم تكن الا دولة صغيرة، وعليه لابد لتركيا ان تطور علاقاتها مع الدول العربية»(١٧).

وقبل عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧، استدعت الحكومة التركية سفراءها في الدول العربية في ٢٨ مايس ١٩٦٧ لبحث الوضع الخطير، وعقب ذلك صدر بيان رسمي جاء فيه: «ان الحكومة التركية تراقب عن كثب التطورات الحديثة في منطقة الشرق الاوسط، وستبذل المساعي الحميدة لتخفيف حدة التوتر في المنطقة، وسوف لا تتوانى عن اداء واجبها تجاه هذه الازمة الخطيرة. كما ولزاما على الاطراف المتنازعة تجنب كل حالة تؤدي الى اخلال السلام»(١٨).

ومن ناحية اخرى فقد صرح (F. Sukan) وكيل وزارة الخارجية التركية في ٢٩ مايس ١٩٦٧: «تقتضي المصلحة القومية لتركيا ان تكون منطقة الشرق الاوسط في سلام دائم، وان تركيا تعطي اهتماما كبيرا لتطور النزاع في هذه المنطقة»(١٩).

وقد تحدث احسان صبري جاغليتكل في المجلس الوطني التركي الكبير في ٥ حزيران ١٩٦٧ قائلا:

«ان النزاع الذي بدأ قبل عدة ايام بين العرب واسرائيل ادى الى نشوب الحرب بينهما، وقد بذلت تركيا قصارى جهدها وذلك من اجل احلال السلام

---

(١٦) عيسى، محمد، «الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط»، مرجع سابق، ص ١١٨.

(١٧) *New Statesman*, Vol. 73, No. 1889, May, 1967, P. 25.

(١٨) *Ibid*, P. 39.

(١٩) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 32, Mayis, 1967, P. 103.

في منطقة الشرق الاوسط عن طريق دبلوماسي، وفي هذا الصدد فان تركيا قامت بدور الوساطة بين الاطراف المتنازعة، لان استمرار الحرب في هذه المنطقة تهديد على السلم والامن الدوليين، وعليه سنواصل بذلك مساعينا الحميدة لتسوية النزاع.

وتتمنى من صميم قلوبنا ان تحل هذه الازمة بين الاطراف المعنية، قبل ان تؤدي الى اختلافات واسعة المدى»(٢٠).

وأكد جاغليتكل في مجلس الشيوخ في ٦ حزيران ١٩٦٧ على «ان القواعد العسكرية لا يمكن ان تستخدمها الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ... وانه من المستحيل عليها ان تستخدم هذه القواعد بدون موافقة تركيا ... وفي حالة نشوب الحرب في منطقة الشرق الاوسط فان تركيا ستواصل احترام جميع اتفاقياتها مع البلدان العربية»(٢١).

وقال احسان صبري جاغليتكل في ١٠ حزيران ١٩٦٧ «لا تؤيد تركيا كسب الاراضي عن طريق سياسة القوة في العلاقات الدولية»(٢٢).

وفي ١٦ حزيران ١٩٦٧، قدم سميح جونفير سفير تركيا في القاهرة مذكرة الى السفير احمد حسن الفقي وكيل وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة بناء على تعليمات من حكومته لتوضيح موقف وزير خارجية تركيا احسان صبري جاغليتكل في اجتماعات حلف شمال الاطلسي في لوكسمبرج(٢٣)،

---

(٢٠) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Say. 33, Haziran 1967, P. 15.

(٢١) *Ibid.*, PP. 37—38.

(٢٢) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 33, Agustos, 1967, P. 19.

(٢٣) عندما انفجرت الحرب بين العرب واسرائيل في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ اعلنت وزارة الخارجية التركية في ١١ تشرين الاول ان المنشآت العسكرية الامريكية (المقامة في الاراضي التركية) هي لاغراض الدفاع والامن عن منطقة معاهدة الاطلسي وانها اقيمت لاغراض التعاون الدفاعي فقط عن تركيا. وليس من حق الولايات المتحدة استخدامها ضد العرب، الاهرام ٢٦/ اكتوبر ١٩٧٣.

وكانت وكالات الانباء الغربية قد نسبت تصريحات اليه لا تمثل الواقع ، وقد أوضح السفير التركي ان وزير الخارجية حدد موقف حكومته في اجتماعات الحلف بقوله : « ان ازمة الشرق الاوسط يجب ان تناقش في الامم المتحدة ، وان تصريحات سكرتير حلف شمال الاطلسي لا تعكس آراء اعضاء المنظمة ، وان تركيا تعارض استخدام القوة »[٢٤] .

وعند مناقشة هذه المشكلة في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٢ حزيران ١٩٦٧ ، تحدث احسان صبري جاغليانكل قائلا :

« يؤلمنا كثيرا هذا الوضع الجديد الناجم عن الحرب بين العرب واسرائيل ، لان مستقبل هذه المنطقة يهم تركيا كثيرا ، ان سياستنا تقوم على التعايش السلمي مع جيراننا من دول الشرق الاوسط واحترام اراضيها وسيادتها .

ان الشعب التركي يظهر الود والعطف للشعوب العربية ، وتتمنى ان يجتاز العرب هذه المرحلة الصعبة من تاريخها في القريب العاجل . ان تركيا لا تؤيد كسب الاراضي عن طريق القوة ، وعلى الامم المتحدة ان تصر على انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية .

اذا لم تنجح الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة ، فان هذه المنظمة وسلطتها ستلقيان ضربة قاسمة .

ان الحكومة الاسرائيلية تواجه مسؤليات جساما ، ومن مصلحتها ان تثبت التزامها بمبادىء الامم المتحدة .. ان على اسرائيل ان تتجنب القيام باجراءات اخرى من شأنها ان تزيد من صعوبة اعادة احلال السلام ، وعليها بشكل خاص عدم مجابهة العالم بالامر الواقع في القدس ، وارى من واجبي هنا ان اذكر الحكومة الاسرائيلية بالاهمية الكبيرة التي يعلقها الشعب التركي على الاماكن المقدسة في القدس ، ويجب ان لا تنسى في هذا الصدد ان تركيا مرتبطة بالبلدان العربية بصلات تاريخية وثقافية »[٢٥] .

(٢٤) الاهرام ، ١٦ يونيو ، عدد ٢٩٤٠٧ ، ١٩٦٧ ، ص ١ .

(٢٥) Disisleri Bakanligi Belletini, *Op. Cit.*, PP. 55—56.

وقد اعد الاتراك سياستهم في المنطقة العربية بحذر شديد ، بحيث لا تؤثر على مصالحهم الحيوية على صعيد السياسة الدولية ، وعليه امتنعت تركيا عن اي عمل من شأنه ان يؤدي الى ردود فعل الدول التي تعتبر مهمة بالنسبة لها وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدول العربية .

ولذلك فعند عرض مشكلة الاقطار العربية على الجمعية العامة للامم المتحدة ، صوتت تركيا لمشروع دول عدم الانحياز الذي يدعو الى انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وامتنعت عن التصويت بجانب مشروع امريكا اللاتينية الذي يرمي الى المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل .

اما بالنسبة لمدينة القدس فقد كانت تركيا من بين الدول التي تبنت اقتراحين بشأن عدم تغيير معالمها ، وايدت الجمعية العامة للامم المتحدة ذلك[٢٦] .

كما ايدت تركيا الاقتراح الذي تقدمت به حكومة السويد بشأن المعونة المالية لوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين التابعة للامم المتحدة[٢٧] .

وقد شرح سليمان ديميرل رئيس وزراء تركيا السابق في مؤتمر صحفي عقده في انقرة في ٨ تموز ١٩٦٧ موقف حكومته من القضية الفلسطينية ، حيث قال :

« فقد ايدت تركيا جميع المساعي الحميدة في الامم المتحدة لاقرار السلام العادل في منطقة الشرق الاوسط ، كما تتمنى للشعوب العربية ان تجتاز هذه المرحلة العصيبة من تاريخها ، وان تسترد حقوقها الشرعية ...

كما ترى الحكومة التركية وجوب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، حتى يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الاوسط »[٢٨] .

(٢٦) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 157.

(٢٧) Kurkcuoglu, *Op. Cit.*, P. 157.

(٢٨) *Disisleri Bakanligi Belletini*, Sayi, 34, Temmuz, 1967, P. 46.

وقد بحث سليمان ديمريل القضية الفلسطينية اثناء زيارته الى طهران في ٢٩ تموز ١٩٦٧ ، حيث التقى فيها مع ايوب خان رئيس جمهورية باكستان وشاه ايران ، واجمعوا في نهاية مباحثاتهم على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة فورا ، وعلى حل المشكلة في نطاق الامم المتحدة»[٢٩] .

اما بخصوص مدينة القدس فان موقف تركيا منها كان ايجابيا حيث صرح الرئيس جودت صوناي في الاردن في ايلول ١٩٦٧ ، بوجوب انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلتها منذ الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، وضرورة تنفيذ قراري منظمة الامم المتحدة بشأن القدس تنفيذا دقيقا وسريعا[٣٠] .

وفي تشرين الاول عام ١٩٦٧ زار سليمان ديمريل العراق ، حيث بحث ازمة المنطقة العربية مع المسؤولين العراقيين في ذلك الوقت ، وقد جاء في البلاغ المشترك الذي صدر عقب المحادثات بين الطرفين ، تأييد تركيا للاقطار العربية ، واعرب البيان عن قلق تركيا ازاء اجراءات اسرائيل الانفرادية في القدس ، واتباع الاساليب القهرية ضد الآمنين العرب ، كما اوضح البيان معارضة تركيا لاستخدام القوة لكسب الاراضي ، وايد الجانب التركي وجوب انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، وتنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن مدينة القدس واللاجئين الفلسطينيين[٣١] .

وقد القى احسان صبري جاغليانكل خطابا في اجتماع المجلس الوزاري لحلف شمال الاطلسي الذي عقد في بروكسل في ١٥ كانون الاول ١٩٦٧ ، وقد

(٢٩) اليوميات الفلسطينية ، المجلد السادس في ١٩٦٧/٧/١ الى ١٩٦٧/١٢/٣١ ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٨٥ .

(٣٠) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩ ص ٦٩٧ .

(٣١) عيسى ، محمد ، «الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط» ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

جاء فيه : «ان سياسة تركيا ازاء حرب الشرق الاوسط تقوم على معارضة الاحتلال عن طريق القوة»[٣٢] .

واعلن متحدث بلسان وزارة الخارجية التركية في ١٢ شباط ١٩٦٨ ، «ان الحكومة التركية لا تعترف بقرارات اسرائيل فيما يتعلق بنزع ملكية الاراضي داخل القدس المحتلة وان هذه القرارات تستهدف تغيير وضع القدس من جانب واحد ، وهي قرارات غير مقبولة ومناقضة مع قرارات الامم المتحدة»[٣٣] .

وقد استدعى احسان صبري جاغليانكل وزير خارجية تركيا القائم بالاعمال الاسرائيلي في تركيا وابلغه هذا الموقف ، وقلق حكومته من أعمال اسرائيل[٣٤] .

وفي نيسان ١٩٦٨ قامت السلطات التركية باغلاق المكتب السياحي الاسرائيلي في تركيا ، وقد قال وكيل وزارة السياحة التركي وقتئذ ، «ان الحكومة التركية اتخذت هذا القرار بغية تقوية علاقاتها مع العالم العربي»[٣٥] .

وقد علق محمد محمود محجوب المفوض العام لمقاطعة اسرائيل على قرار الحكومة التركية قائلا :ـ

«ان المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل قد اعد دراسة دقيقة وشاملة عن العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وتركيا وتطورها ومدى امكانية حلول الدول العربية محل اسرائيل في التعامل التجاري مع تركيا»[٣٦] .

(٣٢) موسى ، شحادة ، علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ، بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ، ١٩٧١ ، ص ٣٦٩ .

(٣٣) الاهرام ، عدد ٢٩٢٨٣ ، ١٩٦٨/٢/١٣ ، ص ١ .

(٣٤) الاهرام ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٣٥) عيسى ، محمد ، «الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط» ، مرجع سابق ، ص ١١٨ ـ ١١٩ .

(٣٦) عيسى ، محمد ، «الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط» ، مرجع سابق ، ص ١١٨ـ١١٩ .

وقد وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على احلال الدول العربية محل اسرائيل في التعامل التجاري مع تركيا على ان تتخذ الدول العربية الخطوات الآتية :

١ - ابرام اتفاقات تجارية ثنائية مع تركيا على الصعيد الرسمي والشعبي .

٢ - اقامة اجنحة عربية موحدة في المعارض التي تقام في تركيا .

٣ - اقامة مراكز تجارية عربية في المدن التركية الكبرى .

٤ - تدعيم التمثيل التجاري مع تركيا .

٥ - تدعيم العلاقات بين اتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية في تركيا والبلاد العربية .

٦ - اقامة شركة عربية تركية برأسمال مشترك من الجانبين[٣٧] .

وازاء هذه الخطوات من قبل جامعة الدول العربية ادلى احسان صبري جاغليانكل وزير خارجية تركيا سابقا بتصريح في انقرة ، حيث قال : « ان البلاد العربية ستعمل على استيراد المواد التي كانت تصدرها لاسرائيل ، وان تركيا ستطور علاقاتها مع الشعوب العربية نظرا للروابط التاريخية والدينية التي تربط تركيا بالعرب »[٣٨] .

وفي نفس الفترة فقد اجتمع صبحي الناظفي مراسل جامعة الدول العربية بجودت صوناي رئيس جمهورية تركيا ، حيث قال له صوناي :

« ان مشاكل تركيا المتعددة حالت في الماضي دون الانفتاح على الخارج ، ولم تستطع نتيجة لذلك ان تتجه نحو توثيق علاقاتها بدول العالم ، ولاسيما البلاد العربية ، الا ان تركيا استطاعت في السنوات الاخيرة بعد ان عالجت معظم مشاكلها الداخلية ، ملء الفراغ الذي كان موجودا في علاقاتها مع هذه الدول ،

(٣٧) عيسى ، محمد ، « الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط » ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٣٨) عيسى ، محمد ، « الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط » ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

واتجهت من جديد الى تعزيز هذه العلاقات ، وقد وضعت الحكومة التركية هذا الهدف نصب عينيها ، وهي تعمل على تحقيقه بكل ما تملك من جهد وطاقات ... ان زياراتي لكل من باكستان وايران وتونس وليبيا والسعودية واخيرا العراق وافغانستان مثل واضح للسياسة التي تنتهجها تركيا ازاء العالم العربي والاسلامي ... »[٣٩] .

ونفى الرئيس التركي في مقابلته لمراسل جامعة الدول العربية ان يكون قد جرى اي بحث حول انشاء حلف اسلامي خلال محادثاته مع الملك الحسن وقال : « انه لافائدة من قيام هذا الحلف وان الافضل هو قيام علاقات وثيقة ثقافية واقتصادية وسوق مشتركة بين الدول الاسلامية »[٤٠] .

ومن الطبيعي ان تعنى تركيا بعلاقاتها مع العالم العربي لانها تؤمن بان ذلك يضمن لها الاستقرار والامن في تخومها المحاذية للبلاد العربية ، حيث ان تركيا هي جارة بحدود مع كل من سوريا والعراق ، اما جمهورية مصر العربية فانها تقع على الباب الشرقي للبحر الابيض المتوسط الذي تمر فيه الملاحة التركية .

ان هذه السياسة الجديدة من جانب تركيا تؤدي الى افساح المجال امام تجارتها ، وتوسيع حجم الاستيراد والتصدير والترانسيت مع العالم العربي .

ولوحظ من جهة اخرى ان القادة الاتراك واوساطا متعددة من الرأي العام التركي ادركوا حقيقة ابعاد الخطر الصهيوني وما يبيته من نوايا توسعية لا تقتصر على ما احتلته اسرائيل من الاراضي العربية ، بل تتعداه الى نوايا اخرى ، الأمر الذي جعل المسؤولين الاتراك يقفون الى جانب العرب .

اما على المستوى الشعبي فقد شهدت تركيا ردود فعل قوية ضد اسرائيل ، حيث ذكرت صحيفة «جويش كرونيكل» الاسرائيلية في ٢١ تموز ١٩٦٧ «بان

(٣٩) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة الاعلام ، رقم الملف ١/١٢/٣٠ ، ١٩٦٨/٥/٥ ، ص ١ .

(٤٠) تقارير جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١ .

ماشير تهدد اليهود الاتراك قد الصقت على حيطان وابواب المنازل ولاسيما التي يسكنها اليهود»[41] .

وفي هذا الصدد فقد كتبت صحيفة «يني استانبول - استانبول الجديدة» في ٢٥ ايلول ١٩٦٧ ، بان اليهود الذين يعيشون في تركيا ويحملـــون جنسيتهـــا يقومون بالدعاية لاسرائيل منذ الحرب التي نشبت بين الدول العربية واسرائيل ، كما أكدوا ان اسرائيل هي موطنهم الاصلي .

وقد تقدم ستة وثلاثون يهوديا بطلب للسلطات التركية لاسقاط الجنسية عنهم ولكنهم غادروا تركيا دون الانتظار لاخذ موافقة الحكومة التركية ، واعتبرت الحكومة التركية ان هذا العمل يمس شرفها ، ولهذا فقد اقر مجلـــس الوزراء التركي قرارا بنزع الجنسية عن ١١٨ شخصا معظمهم من اليهود الذيـن غادروا الاراضي التركية[42] .

وعلى اثر التحسن الذي ران على العلاقات بين تركيا والبلدان العربيـــة ، فقد انخفض حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل عام ١٩٦٨ ، فقد بلغت صادرات اسرائيل الى تركيا في عام ١٩٦٨ حوالي ٣٫٦ مليون دولار فقط مقابـــل ٥٫٧٤ مليون دولار في الفترة ذاتها من عام ١٩٦٧[44] .

كما انخفضت الواردات الاسرائيلية من تركيا في هذه الفترة مـــن ٢٫٦٨ مليون دولار عام ١٩٦٧ الى ١٫٨٧ مليون دولار في عام ١٩٦٨ ، اي انخفاض قدره ٧٦٠ آلاف دولار في مقابل ٢٫٥٨ مليون دولار قيمة الانخفاض في الصادرات[45] .

وأقدمت الحكومة التركية في ١٦ نيسان ١٩٦٩ على الغاء اتفاقيـات التجارة والدفع المعقودة بينها وبين اسرائيل في ١٨ آذار ١٩٦٠ ، وقد جاء في قرار الالغاء

(٤١) موسى ، شحادة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .
(٤٢) موسى ، شحادة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .
(٤٣) موسى ، شحادة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .
(٤٤) موسى ، شحادة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .
(٤٥) موسى ، شحادة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .
موسى ، شحادة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٢ .

ما يلي : « عمدت الحكومة التركية على اتخاذ قرار بالغاء اتفاقيات التجارة التي وقعتها مع اسرائيل في ١٨ آذار ١٩٦٠ ، نتيجة للعراقيل والصعوبات التي واجهتها، وقد تم اخطار السفارة الاسرائيلية في انقرة في ١٦ نيسان ١٩٦٩ وبواسطة وزارة الخارجية »[46] .

ان قرار الغاء هذه الاتفاقيات له اهمية من عدة نواح :-

١ - من الناحية السياسية ، فلاشك ان هذا الالغاء كسب للدول العربية .
٢ - من الناحية الاقتصادية ، فان التعامل بالعملة الحرة بين تركيا واســـرائيل لن يكون بالسهولة التي تصورها اسرائيل وذلك بسبب المتاعب التي تواجهها تركيا بالنسبة للعملة الصعبة .
٣ - يمكن للدول العربية اذا ما ارادت ان تقلل حد التعامل التجاري بين تركيا واسرائيل الى ادنى حد ان يكون ذلك على مستوى عربي يتفق عليه في اطار جامعة الدول العربية .
٤ - انه يجب على الدول العربية العمل للحلول محل اسرائيل بالنسبة للمـــواد التي يمكن تصديرها واستيرادها من تركيا واليها حيث ان الاخيرة سترحب بالحصول على احتياجاتها دون دفع عملة حرة .

(٤٦) الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

المبحث الثالث

مؤتمر القمة الاسلامي في الرباط وموقف تركيا منه

عمدت السلطات الاسرائيلية الى حرق المسجد الاقصى في ٢١ آب ١٩٦٩ ، وقد ادى هذا الاجراء من جانبها الى موجة من الغضب والسخط في العالم العربي والاسلامي ، وفي هذا الصدد قال سليمان ديميرئل في ٢٢ آب ١٩٦٩ : « ان الشعب التركي يشارك العالم العربي والاسلامي في حزنه العميق تجاه حرق المسجد الاقصى ، كما ان تركيا تتفق في الرأي مع العالم العربي والاسلامي في هذه الكارثة الاليمة »[٤٧] .

وطالب سليمان ديميرئل باجراء تحقيق دولي دقيق في الحادثة ، يرضي مطلب العالم العربي والاسلامي ، في تقديم تفسير للكارثة التي سوف تأخذ طابعا ينذر بالخطر اذا كان وراءها دافع سياسي[٤٨] .

وقد طلب ممثلو تسع وعشرين دولة عربية واسلامية من يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة في ٢٢ آب ١٩٦٩ ان يصدر اوامره لاجراء تحقيق غير منحاز في حادث احراق المسجد[٤٩] .

وقدم الطلب وفد يمثل تلك الدول ، ويتألف من ممثلي الاردن وتركيا وايران والسودان واندونوسيا وغينيا وافغانستان ، وقال الوفد : انه يريد ايضا

---

(٤٧) *Disisleri Bakanlgi Belleteni*, Sayi. 59, Augustos, 1969, PP. 66—67.

(٤٨) *Disisleri Bakanlgi Belleteni, Op. Cit.*, P. 67.

(٤٩) الاهرام ، عدد ٢٠٢٠٦ ، ٢٢/٨/١٩٦٩ ، ص ١ .

ان تتخذ مؤقتا اجراءات عاجلة لتأمين الاماكن المقدسة الواقعة في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل[٥٠] .

كما اجمعت بعض الدوائر العربية والاسلامية على عقد مؤتمر اسلامي في الرباط لبحث حرق المسجد الاقصى ، ولكن اشتراك تركيا في هذا المؤتمر لم يكن من السهولة بمكان وذلك بسبب دستورها العلماني[٥١] ، واخذت الصحف التركية تناقش هذا الموضوع من جهة ، ومن جهة اخرى فان عدم تلبية تركيا دعوة المؤتمر ستؤدي الى جرح مشاعر الدول العربية والاسلامية .

واخيرا أعلن سليمان ديميرئل رئيس وزراء تركيا السابق في ١٦ أيلول عن حضور تركيا مؤتمر القمة الاسلامي ، حيث مثل تركيا احسان صبري جاغليانكل وزير الخارجية في ذلك الوقت ، وبهذه المناسبة تحدث سليمان ديميرئل في المجلس الوطني التركي الكبير قائلا :

« دعيت تركيا الى الاشتراك في مؤتمر القمة الاسلامي في الرباط ، ومهما يكن الاسم الذي يحمله المؤتمر فان برنامجه واضح ومحدد .

ان تركيا لا يمكن ان تقف مكتوفة اليدين ازاء تصرفات اليهود في اسرائيل ، وعليه فقد قررنا الاشتراك في هذا المؤتمر ، وسيمثل بلدنا احسان صبري وزير الخارجية . ولقد اثيرت بعض المناقشات في تركيا حول اشتراك الاخيرة في المؤتمر ، بحجة ان تركيا دولة علمانية ، ولان ذلك يؤدي الى خرق الدستور .

ان سبب هذه المناقشات في تركيا مفاده عدم فهم مدلول العلمانية ، وقد فسر بعض الكتاب في تركيا بان العلمانية تتعارض مع وجود المساجد ، وهذا في نظري مفهوم خاطئ ينقصه اساس علمي .

واود ان اؤكد ان مؤتمر الرباط لم يكن مؤتمرا دينيا بل هو مؤتمر سياسي

---

(٥٠) الاهرام ، مرجع سابق ، ص ١ .

(٥١) تعني العلمانية فصل الدين عن الدولة ، وقد اقرت الجمعية الوطنية التركية مبدأ العلمانية في ٣ آذار عام ١٩٢٤ .

في موضوع يتعلق بمنطقتنا ، ان الافكار الخاطئة في تركيا تجعلنا ان نبتعد عن اي مكان توجد فيه كلمة الاسلام والمسلمين .

ان اشتراكنا في هذا المؤتمر لم يكن مخالفا لسياستنا الخارجية ، وفي الحقيقة نحن نبغي جني الثمار من وراء اشتراكنا في هذه المؤتمرات . وهذه السياسة تنبع من مصلحتنا القومية ، وعلاقاتنا الخارجية »(٥٢) .

ويعزى اتخاذ هذا القرار من جانب حكومة سليمان ديميرئل الى الاسباب الآتية :

١ - الضغط الشعبي على حكومة ديميرئل للاشتراك في المؤتمر استنكارا لحريق المسجد الأقصى .

٢ - وقد انتهزت حكومة ديميرئل هذه الفرصة للاشتراك في مؤتمر الدول الاسلامية ، بسبب الانتخابات العامة ، حيث كان من المقرر ان تجري الانتخابات في ١٢ تشرين الاول عام ١٩٦٩ ، لكي تكسب جزءا من اصوات الناخبين ، لان قوة حزب العدالة تأتي بالدرجة الاولى من الريف الذي يغلب عليه الطابع الديني .

٣ - خدمة المصلحة القومية التركية وذلك بتعزيز علاقاتها مع العالم العربي .

وقد اوضح انور السادات الذي كان على رأس الوفد العربي وقتئذ ، في بداية المؤتمر وجهة نظر (الجمهورية العربية المتحدة) التي تتركز في انه لا يمكن ان تكون هناك مناقشة لاية قضية تتعلق بالعدوان الاسرائيلي وهي القضية التي يجب ان يبحثها المؤتمر وذلك في غيبة منظمة تحرير فلسطين(٥٣) .

وقد لقي هذا الاتجاه معارضة قوية من جانب تركيا ، وعبر احسان صبري عن وجهة نظر حكومته حيث قال : « ان هذا المؤتمر هو مؤتمر حكومات ولا يمكن

(٥٢) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 60, Eylul, 1969, PP. 19—20.

(٥٣) الاهرام ، عدد ٣٠٢٢٨ ، ١٩٦٩/٩/٢٤ ، ص ١ .

اشتراك وفد فلسطيني في اعماله لانه لا يمثل حكومة »(٥٤) وأخيرا توصل المؤتمرون الى حل وسط وهو اشتراك وفد من منظمة تحرير فلسطين بوصفه وفدا مراقبا يشترك في المناقشات دون ان يكون له حق التصويت(٥٥) .

كما حصلت ازمة اخرى في المؤتمر حيث اعلن الجنرال ايوب خان انه سينسحب من المؤتمر اذا اشترك الوفد الهندي في الجلسات ، وبادر احسان صبري وزير خارجية تركيا بتأييد الرئيس الباكستاني في موقفه(٥٦) .

وفي الجلسة الختامية من المؤتمر كانت المناقشات حادة جدا بسبب الازمة التي اثارتها ايران وتركيا والسنغال ، فقد اتخذت وفود هذه الدول الثلاث موقفا معاندا ضد اي قرار فيه تأييد للمقاومة الفلسطينية او فيه التزام باتخاذ موقف ضد اسرائيل(٥٧) .

وقد وجه انور السادات رئيس وفد (الجمهورية العربية المتحدة) في المؤتمر كلامه الى رئيس الوفد التركي قائلا : « لماذا التحفظ ، هل نحن في محفل دولي ، نحن اخوة في امة اسلامية ، وانني لاشعر بخيبة امل كبير ازاء ما حققنا ، ان الامم المتحدة لها قرارات اقوى مما وصل اليه هذا المؤتمر ، وانني لا ادري لماذا هذه التحفظات وهذا الموقف »(٥٨) .

وبعد انتهاء المؤتمر فسر احسان صبري جاغليانكل رئيس وفد تركيا ان بلاده فسرت نتائج المؤتمر بانها في حدود قرارات الامم المتحدة(٥٩) .

ان بعض الاحزاب التركية وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري لم تؤيد قرار الحكومة في الاشتراك في هذا المؤتمر ، وفي هذا الصدد تحدث عصمت

(٥٤) الاهرام ، مرجع سابق ، ص ١ .

(٥٥) الاهرام ، مرجع سابق ، ص ١ .

(٥٦) Kurkcuoglu, Omer, "Recent Development in Turkey's Middle East Policy," *Op. Cit.*, P. 95.

(٥٧) الاهرام ، عدد ٣٠٢٤٠ ، ١٩٦٩/٨/٢٦ ، ص ١٠ .

(٥٨) الاهرام ، عدد ٣٠٢٤١ ، ١٩٦٩/٩/٢٧ ، ص ٣ .

(٥٩) الاهرام ، مرجع سابق ، ص ٣ .

اينونو اثناء مناقشة الميزانية العامة للحكومة لعام ١٩٧٠ ، وقال : « وقد اكدت عدة مرات للحكومة التزام جانب الحذر والوقوف على الحياد في مسألة الشرق الاوسط ، وبرهنت الايام الاخيرة انحياز تركيا لاحد طرفي النزاع ، وفي اثناء المباحثات السريعة قال وزير الخارجية بجلاء ووضوح : « ان تركيا ستنحاز لاحد طرفي النزاع » ان هذا الاجراء هو خطير للغاية لانـه من الممكن ان يتسع هـذا النزاع الى حد الحرب . ويخطر على بالنا هذا السؤال : لماذا نتدخل في مشكلة الشرق الاوسط ؟ وما المصلحة من وراء ذلك ؟ نحن لم نخلق اسرائيل ، لان العـرب هم الذين انشأوها وذلك حينما اتفقوا مع بريطانيا لمحاربـة الامبراطوريـة العثمانية .. »[٦٠]

اما صدى احراق المسجد الاقصى في تركيا على المستوى الشعبي ، فقد كان هناك موجة غضب من جانب قسم من الرأي العام التركي ، اذ قام الطلاب الاتراك بمظاهرات في استنبول ، وقاموا بمحاصرة الحوانيت والمتاجر التابعة لليهود ، وقالت صحيفة « معاريف الاسرائيلية » في هذا الخصوص « ان هـذه المظاهرات بذرت الخوف في قلوب يهود تركيـا ، خاصـة بسبب مساندة بعض الصحف لهذه الحملة المناهضة للسامية »[٦١] .

كما قام اعضاء الاتحاد الوطني للطلبة الاتراك بوضع اكليل من الزهـود السوداء امام مبنى السفارة الاسرائيلية وكتبوا على الاكليل « ايها الصهيونيون : انكم لم تحرقوا المسجد الاقصى المقدس ، بل احرقتم انفسكم »[٦٢] .

---

(٦٠) "*Millet Meclisi Tutank Dergisi*;, Cilt. 3, Donem. 3, 1970, PP. 450-451.

(٦١) موسى ، شحادة : علاقات اسرائيل مع دول العالـم ١٩٦٧ – ١٩٧٠ ، ص ٣٧١ .

(٦٢) الاهرام ، عدد ٣٠٢١٢ ، ١٩٦٩/٨/٢٩ ، ص ١٥ .

الفصل الرابع

التطورات الحديثة في السياسة الخارجية التركيـة تجاه الشرق الاوسط

ولقد أعلن مستر Eugene Rostow وكيل وزارة الخارجية الامريكية في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٨ ، انه في حالة انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي في عام ١٩٧١ ، ستتكاتف الجهود بين تركيا وباكستان وايران والمملكة العربية السعودية والكويت لانشاء حلف للدفاع عن الخليج العربي . الا ان تركيا فندت هذا الخبر ، معلنة بانها لم تكـن لديهـا معلومـات عن هـذا المشروع[١] .

ومن ناحية اخرى فقد ادلى ضابط امريكي ذا رتبة عالية بتصريح في تشرين الاول ١٩٦٨ قائلاً : « ان تركيا لن تسمح للقيادة العليا لقوات حلف شـمال الاطلسي القيام بالمناورة العسكرية التي كان مقررا اجراؤها في شرق تركيا »[٢] . وقد علق ناطق بلسان وزارة الخارجية التركية حول عدم سماح تركيا لحلـف شمال الاطلسي القيام بهذه المناورة بقوله :ـ

« ان سبب عدم السماح لقوات حلف شمال الاطلسي القيام بالمناورة العسكرية في شرق تركيا يعود الى ذعر تركيا من ان تؤدي هـذه المناورة الى ردود فعل قوية في دول الشرق الاوسط »[٣] .

---

(١) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 40. Ocak, 1968, P. 22.

(٢) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 50, Kisim, 1968, P. 26.

(٣) Disisleri Bakanligi Belleteni, Op. Cit., P. 26.

كما أن الحكومة التركية اتخذت موقفا يتسم بالايجابية وذلك خلال الاشتباكات التي جرت بين الجيش اللبناني والفدائيين في تشرين الاول عام ١٩٦٩ ، وفي هذا الصدد فقد أعلن سليمان ديميرل رئيس وزراء تركيا في ذلك الوقت بأن الحكومة التركية لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام اراضيها في حالة حدوث تدخل أمريكي في لبنان[٤] .

وقد قام جودت صوناي رئيس جمهورية تركيا بزيارة للاردن في ١٨ كانون الاول عام ١٩٦٩ أكد فيها صداقة تركيا وعطفها العميق نحو العرب ، كما أكد عن تمسك بلاده بمقررات الامم المتحدة وبالحل السلمي لانهاء النزاع بين العرب واسرائيل[٥] .

واعرب صوناي عن امله في ان يتم انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة فورا ، تمشيا مع قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، وطلب أيضا تحقيق تسوية عادلة ومشرفة تحفظ بالشكل الكامل حقوق العرب المشروعة ، وفيما يتعلق بموضوع القدس قال صوناي : « ان المسجد الأقصى عزيز على شعب تركيا ، وان قرار مجلس الامن واضح بصدده ، كما أن تركيا لا تؤيد الاجراءات المنفردة التي تستهدف تغير وضع المدينة المقدسة ، ولا يمكن قبولها كما انها ستظل مرفوضة على الدوام »[٦] .

وعندما أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع روجرز لحل أزمة المنطقة العربية في تموز ١٩٧٠ ، قال احسان صبري جاغليتكل وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت :

« ان المبادرة الامريكية خلقت جوا مرنا لحل الازمة القائمة بين العرب

(٤) اليوميات الفلسطينية ، المجلد العاشر في ١٩٦٩/٧/١ الى ١٩٦٩/١٢/٣١ بيروت : مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٠ ، ص ٤٠٠ .

(٥) الوثائق العربية ١٩٦٩ ، بيروت ، الجامعة الامريكية ، ١٩٦٩ ، ص ٧٧٠ .

(٦) الوثائق العربية ١٩٦٩ ، مرجع سابق ، ص ٧٧٠ .

واسرائيل ، ونحن في هذا الصدد نقدر ونؤيد موقف الجمهورية العربية المتحدة والاردن الايجابي لموافقتهما على هذا المشروع»[٧] .

وفي خلال الازمة التي وقعت بين الحكومة الاردنية والمنظمات الفدائية في أيلول ١٩٧٠ ، اتخذت الولايات المتحدة الاجراءات اللازمة لاخلاء رعاياها من الاردن ، وأرسلت لهذا الغرض ست طائرات نقل من قاعدة انجرلك الجوية في تركيا ، وقد أدى سماح تركيا للولايات المتحدة استخدام هذه القاعدة الى ردود فعل قوية في معظم العواصم العربية ، وعلى أثر ذلك أذاعت وزارة الخارجية التركية البيان الآتي :

« ان طائرات النقل المشارة اليها هبطت في قاعدة انجرلك الجوية في ادنة بمعرفة وموافقة السلطات التركية وذلك لاخلاء رعايا الولايات المتحدة من الاردن والركاب الذين فجرت طائراتهم من قبل المنظمات الفدائية .

ان الانباء الواردة من مختلف الدوائر السياسية التي اشارت الى ان هذه الطائرات ستستخدم ضد الفدائيين الفلسطينيين ، هي غير مطابقة للحقيقة بتاتا .

ان سماح تركيا بهبوط هذه الطائرات في قاعدة انجرلك الجوية ، هو بدافع من الانسانية وبالاتفاق مع منظمة الصليب الاحمر ... »[٨] .

كما اذاعت وزارة الخارجية التركية بيانا في ٢٢ أيلول ١٩٧٠ ، حددت موقفها من الصراع بين الحكومة الاردنية ومنظمات المقاومة الفلسطينية جاء فيه :

« تعتبر تركيا حوادث الاردن هي مسألة داخلية تتعلق بتلك الدولة ، وهي مقتنعة بأن التدخل الاجنبي لا يفاقم الوضع فحسب ، بل يعوق الوصول الى نجاح الجهود الرامية لوضع حد للقتال »[٩] .

(٧) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 70, Temmuz, 1970, P. 20.

(٨) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 72, Eylul, 1970, PP. 16—17.

(٩) Kurkcuoglu, Omer, "Recent Development in Turkey's Middle East Policy", *Op. Cit.*, P. 96.

وأدلى السفير السوري في أنقرة بتصريح لصحيفة جمهوريت (الجمهورية التركية) في ٢٤ أيلول عام ١٩٧٠ بخصوص هذه الحوادث قائلا : « ان الرأي العام السوري يعرف بأن قاعدة انجرلك الجوية هي في أدنة ، وقد كنت في سوريا في الأسبوع المنصرم ، وعلمت من المصادر الأجنبية بأن الولايات المتحدة استخدمت هذه القاعدة ضد المنظمات الفدائية في الأردن ، ولكن عندما فندت الحكومة التركية هذه المزاعم ، اطمأن الرأي العام السوري بهذا النبأ . ان سوريا تقدر الموقف التركي في هذه الأزمة ، وتعتبر ذلك تطورا مهما في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الشرق الاوسط »(١٠) .

وفي تشرين الأول ١٩٧٠ أدلى قائد قوات الأسطول السادس الامريكي بتصريح الى صحيفة « جمهوريت التركية » ، حيث قال : « طلبت الولايات المتحدة من الحكومة التركية الاستفادة من الموانىء التركية ، الا أن تركيا لاسباب سياسية عديدة لم تسمح بذلك ...

وقد أصبحت الولايات المتحدة في موقف حرج بعد منع السلطات التركية لقوات الأسطول السادس للاستفادة من ميناء الاسكندرونة في هذه الظروف الحالكة التي من الممكن ان تعتبر بداية لحرب عالمية ثالثة ، واذا كانت تركيا في حاجة الى مساعدات في حالة وجود خطر عليها فما عليها الا أن تسنح لنا الفرصة الكافية ، لاستغلال موانئها »(١١) .

وفي الحقيقة فقد وجهت بعض الاحزاب المعارضة في تركيا الانتقادات لحكومة سليمان ديميرئل الذي بدأ سياسته بنجاح منقطع النظير في المنطقة العربية وقد انصبت هذه الانتقادات على انحياز تركيا بجانب الدول العربية وابتعادها عن الحياد ، حتى وصفت المعارضة السياسة الخارجية التركية بأنها قد تعربت »(١٢) .

(١٠) *Ibid*. P. 1.

(١١) *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 72, Eylul, 1970, PP. 16—17.

(١٢) Kurkcuoglu, Omer, "Recent Development in Turkey's Middle East Policy", *Op. Cit.*, P. 97.

وقد نهجت حكومة نهاد ايريم التي خلفت حكومة ديميرئل في آذار ١٩٧١ نهج الاخيرة فيما يتعلق بالقضية العربية وجاء في برنامج هذه الحكومة ما يلي :

« ان الحكومة التركية تبغي تعزيز علاقاتها مع الدول العربية ، والتي تربطنا وأياها روابط تاريخية متينة .

ان تركيا لا تؤمن بالصراع القائم بين العرب واسرائيل ، وان الطريقة المثلى في حل هذا النزاع هي تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ »(١٣) .

ويلخص لنا عثمان اولجاي وزير خارجية حكومة الدكتور ايريم السياسة الخارجية التركية تجاه القضية العربية في مقالة له في مجلة السياسة الخارجية ، اذ يقول : « ان علاقة تركيا مع جيرانها في الجنوب ـ الدول العربية ـ تقوم على أسس تاريخية ، وفي هذا الصدد يجب أن نضع نصب أعيننا الحقوق الشرعية للعالم العربي ، والتجنب من المشاكل الداخلية لهذه الدول . ان الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي شرط اساسي لاستتباب الامن في الشرق الاوسط . ان اعطاء المرونة للوضع القائم ، واستمرار وقف اطلاق النار السائد بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل يعتبر أساسا قويا لفض النزاع . ان الاطراف المعنية في هذا النزاع لم تصل الى نتائج ايجابية ، ولكن هذا لا يعني ان نفقد الامل في الحل السلمي .

وفي اعتقادنا أن حماية الحقوق الشرعية للاطراف المتنازعة ، واعادة السلام الى المنطقة ، تكون عن طريق تطبيق اسرائيل قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، ان هذا القرار لا يحمي السلام بين الاطراف المتنازعة فحسب ، بل يسهم في استتباب الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط »(١٤) .

(١٣) Kurkcuoglu, Omer, "Recent Development in Turkey's Middle East Policy", *Op. Cit.*, P. 97.

(١٤) Osman Olcay, "Turkey's Foreign Policy", *Foreign Policy*, Vol. I., 2, 1971, P. 82.

ولقد دخل طور من الركود في العلاقات بين تركيا والعالم العربي في نهاية عام ١٩٧١ ، حيث قام وفد اقتصادي تركي في منطقة أزمير بزيارة اسرائيل في ٦ تشرين الثاني ١٩٧١ بدعوة من وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية ،وعرضت اسرائيل على أعضاء الوفد ضمانا على الحكومة التركيـة بعدم فرض قيود عـلى الشحنات التي تقوم بصنعها في تركيا تجاه توظيفها لرؤوس أمـوال تستـغل في المشاريع الاقتصادية ، كما انها على استعداد لاستيراد المواد الخام التي تحتاجها من تركيا[15] .

وعلقت صحيفة تجارة أزمير على هذه الزيارة قائلة : « لقد أصبحت اسرائيل بمثابة سويسرا الشرق الأوسط ، وانها ترغب القيام بالمشاريع التي تحقق لتركيا مواد للتصدير ، وان الاقتصاد الاسرائيلي يعتبر متمما للاقتصاد التركي ، كمـا ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يمكنها استهلاك المواد الخام التي تنتجهـا تركيا والتي تساعد في المستقبل على نموها الاقتصادي . وعلى هـذا الاسـاس فلا يمكن التصور ان هناك دولة في العالم يمكنها أن تكون متممة للاقتصاد التركي كما هي الحالة التي عليها اسرائيل ، كما ان الاخـيرة يمكنهـا ان تلعب دورا أساسيا في تنمية صادراتنا .

ان اسرائيل قد ساهمت في العديد من المشاريع الاقتصادية الهامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي مستعدة للمساهمة في رؤوس الاموال في تركيا ...»[16] .

وعلى أثر نشر هذا الخبر في جريدة تجارة أزمير قـام السـفير العـراقي والسوري والقائم بالاعمال المصري باجراء مقابلات رسمية مع كبار المسؤولين في

(١٥) تقارير جامعة الدول العربية ، الامانة العامة «مقابلات بين السفير العراقي والسوري وقائم بالاعمال المصري وبين السيد حسن استنبلي السكرتير العام المساعد لوزارة الخارجية » ، رقم الملف ٧٢/٣١٩ ، ٩ يناير ١٩٧٢ ، ص ٢ .

(١٦) تقارير جامعة الدول العربية – الامانة العامة – ادارة شؤون فلسطين ، رقم الملف ٧٢/٣١٩ ، ١٩٧٢/١/٩ .

وزارة الخارجية التركية للاستيضاح ولفت النظر ، وكانت أبرز هذه المقابلات تلك التي جرت بين السفير السوري وحسن استنبلي السكرتير العام المساعد لوزارة الخارجية التركية[17] .

وقد قال استنبلي في هذا الصدد : « ان النبأ صحيح ولكن الوفد الذي ذهب الى اسرائيل ليس وفدا حكوميا ، بل انه يمثل القطاع الخاص ، والحكومة لـم يؤخذ رأيها في أمر سفره »[18] .

وأجاب السفير السوري « ان هذا صحيح ، ولكن الصناعيين الاتراك الذين ذهبوا الى اسرائيل اذا استطاعوا ان يعقدوا صفقات مع اليهود ، فلا بد من تدخل الحكومة بعد ذلك باصدارها اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة ، وهذا يعني أنها ملمة بالموضوع مسبقا . ان الرأي العام العربي كان قد تلقى القرار الـذي أعلنته الحكومة التركية أثر العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ والقـاضي بتجميد العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل بارتياح ، وسارت الامور بين الاقطـار العربية وتركيا على أحسن ما يكون من حيث توسيع الصلات وتعميقها ، ولكنني أخشى اذا اعيدت العلاقات التجارية مع اسرائيل الآن أن يؤدي الأمر الى نوع من سوء التفاهم بين العرب وتركيا ، خاصة وأن الحكومة التركية كانت قد أعلنـت مرارا بأنها متمسكة بالمبدأ القائل بأنه لا يجوز التوسع عن طريق الاحتلال ، وان اسرائيل مصممة على عدم اخلاء الاراضي العربية المحتلة ... » .

وفي الواقع ان السياسة الخارجية التركية اعتبارا من عام ١٩٦٥ تسـتمد قوتها من معيار مصلحتها القومية وحاجاتها ، وتتركز هذه السياسة على كسـب وايجاد مناطق جديدة للاقتصاد التركي وخدمة القضية القبرصية ، وفي هـذا الصدد يقول احمد احسان كرملي السكرتير العام المساعد لحزب العدالة « وقد جاء اعتراف تركيا باسرائيل كنتيجة لعلاقتنا مع الولايات المتحدة ،وان علاقتنا مع اسرائيل

(١٧) تقارير جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص١ .

(١٨) تقارير جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص١ .

في الوقت الحاضر تقوم على المصالح الاقتصادية والتجارية ... وبالمناسبة أود أن أؤكد على نقطة هامة وهي اني قد رأيت بأم عيني عند زيارتي للكويت والاردن ولبنان الفواكه الاسرائيلية كالموز والبرتقال في أسواق تلك الدول ... ان تركيا مستعدة بتزويد تلك الدول بهذه الفواكه شريطة استعداد الدول العربية على اقامة علاقات معنا »[١٩] .

وبعد هذا العرض المسهب عن موقف تركيا تجاه العرب واسرائيل أصبح لزاما علينا ان نلقي ضوءا على موقفها بالنسبة للمنظمات الفدائية الفلسطينية .

لقد اتسم موقف تركيا تجاه المقاومة الفلسطينية بالسلبية ، لان تركيا تؤمن بأن نشاط المنظمات الفدائية ضد اسرائيل يؤدي الى تصعيد الحرب في المنطقة العربية ، ويقول في هذا الصدد الجنرال كيهان ساغلمر أحد قادة الجيش التركي البارزين : « ان الاتحاد السوفيتي الذي تحمل هزيمة العرب في ٥ حزيران ١٩٦٧ دون خجل ، قد ملك قوة تضاهي قوة الولايات المتحدة في البحر الابيض المتوسط ، وفي هذا الصدد يجب أن يكون موضوع السلام مدار البحث في الشرق الاوسط ... ان السلام لا يمكن تحقيقه في الشرق الاوسط الا بعد القضاء على المنظمات الفدائية الفلسطينية ، أو على الاقل تجريدهم من قوتهم .

ويجب أن لايغيب عن البال في هذا المجال بأن الاتحاد السوفيتي يدعم هذه المنظمات على أساس ، ان اسرائيل هي قاعدة ارتكاز للمخططات الغربية في الشرق الاوسط »[٢٠] وقد عبر عن الرأي نفسه الدكتور احمد احسان كرملي بالقول « ان بعض المنظمات الفدائية العربية ولا سيما منظمة فتح تغذي الحركات الشيوعية في تركيا وتقوم بتخريبها ، ان صفاء جو العلاقات بيننا وبين البلدان العربية يتوقف بالدرجة الاولى على الحد من نشاط المنظمات الفدائية في داخل تركيا ... »[٢١] .

(١٩) المقابلة الشخصية مع احمد احسان كرملي في نيسان ١٩٧٢ .

(٢٠) Saglame, Kayhan, ''Qun-Dugun'', On. Cit., P. 20.

(٢١) المقابلة الشخصية مع كرملي في نيسان ١٩٧٢ .

وفي أثناء مقتل القنصل الاسرائيلي في استانبول أدلى عثمان اولكاي وزير الخارجية وقتئذ بحديث الى التليفزيون الاسرائيلي في ٢٨ مايس ١٩٧١ ترجم وجهة النظر الرسمية من المقاومة الفلسطينية ، اذ قال : « ان الاسلحة التي وجدت في مخابيء ما يسمى جيش تحرير الشعب التركي واردة من اوروبا الشرقية ، وليست من الاتحاد السوفيتي ... وليس هناك ثمة شك في أن الارهابيين الاتراك تلقوا تدريباتهم في معسكرات الارهابيين العرب ، وقد بذلت تركيا مساعيها في هذا الصدد لدى البلاد التي توجد فيها هذه المعسكرات ، ولكن حكومات هذه الدول أفادت بأنها لاتعلم شيئا عن هذا الموضوع ... ان الحكومة التركية لم يكن في وسعها ان تفعل أكثر مما فعلت لانقاذ حياة القنصل افرايين الروم ... ان العلاقات بين تركيا واسرائيل على ما يرام وأعتقد انها ستزداد في المستقبل . وانني لا أريد أن أنتقد السياسة الاسرائيلية ، ولكن في استطاعتها ان تبدو أكثر مرونة في مناقشتها مع جيرانها العرب ... »[٢٢]

ان هذه الدعاية ضد المنظمات الفدائية ولا سيما منظمة فتح سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي في تركيا ، مصدرها الدعاية الاسرائيلية فيها ، بغية تحقيق هدفين :

١ ـ تشويه سمعة الفدائيين داخل تركيا .

٢ ـ تحريض الاتراك على العرب .

ولا يغيب عن بالنا في هذا الخصوص ان في تركيا خمس دوريات منها ثلاث صحف أحداها يومية باسم Le, Journal Doriet ـ أي الشرق ـ وثانية اسبوعية باسم I Etoile Du Levant ـ نجمة الشرق ـ والثالثة أيضا اسبوعية باسم '' Shalom '' ، كما ان مكاتب جامعة الدول العربية والسفارات العربية في تركيا تقف مكتوفة الايدي امام هذه الدعاية .

(٢٢) نشرة وكالة الانباء العراقية ، عدد ٣٠٠ ، ٢٨ مايس ١٩٧١ .

اذا كانت اسرائيل قد استطاعت استغلال الخلافات بين العرب وتركيا من أجل توثيق علاقاتها بتركيا ، فان لنا من المصالح المشتركة معها ، ما يكفل للطرفين اقامة روابط متينة اذا ما أحسنا استعمال امكانياتها في هذا السبيل •

والحقيقة ان اسرائيل تبذل ضغوطا كبيرة على الحكومة التركية من أجل تقوية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وما زالت تقترح منذ مقتل القنصل أفرايين الروم في استانبول أن يجرى تبادل السفراء بين البلدين والحكومة التركية تجيب دوما على هذا الطلب بالرفض •

واذا كانت اسرائيل تنفذ أهدافها في تركيا عن طريق اليهود الاتراك فان بامكاننا مجابهة مخططاتها عن طريق الجالية العربية في تركيا •

ومما لا ريب فيه ان العلاقات الدولية اليوم تقوم على المنافع الاقتصادية ولذلك لزم علينا النظر الى العلاقات العربية التركية من هذه الزاوية ، علما بأن مجالات العمل في تركيا واسعة ومتعددة ولا يستدعي سوى بذل جهود قليلة وفي خطة مدروسة للوصول الى نتائج ايجابية مستمرة •

ويمكن الاخذ بنظر الاعتبار بالملاحظات الاتية عند وضع خطة للعمل في تركيا :

أولا — تطوير العلاقات السياسية مع تركيا :

ويكون ذلك عن طريق :

١ — التعاون مع تركيا في شتى المجالات السياسية خارج نطاق الاحلاف العسكرية •

٢ — أبعاد تركيا عن دوامة الخلافات العربية عند النظر الى علاقاتنا السياسية معها •

٣ — استغلال الفتور الذي طرأ على العلاقات التركية الاسرائيلية بعد عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ بغية توثيق الروابط مع تركيا •

٤ — توسيع العلاقات الدبلوماسية مع تركيا وذلك بفتح سفارات وممثليات

للدول العربية التي لايوجد لها تمثيل سياسي فيها علما بأن لتركيا سفارات في كافة البلدان العربية •

ثانيا — العلاقات الاقتصادية :

تسعى تركيا جاهدة من أجل تطوير اقتصادياتها بوضع خطط التنمية الاقتصادية ، التي تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة لتوظيفها في المؤسسات الصناعية ، ولذلك فانها تمد يدها لكل من يقدم لها تلك الاموال على شكل قروض أو استثمارات •

وقد استغلت اسرائيل الى أقصى الحدود الظروف الاقتصادية في تركيا فأوعزت الى الشركات العالمية التي يملكها اليهود بتوظيف أموالها في تركيا بواسطة اليهود الاتراك لاحكام سيطرتهم على الاقتصاد التركي •

ان توظيف رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية التركية سيحقق في آن واحد :ـ

١ — توثيق الروابط الاقتصادية بين العرب وتركيا •

٢ — وكنتيجة لذلك تنحسر سيطرة اليهود على الاقتصاد التركي •

كما ان تطور التجارة مع تركيا وتبادل البضائع معها سيؤدي الى تقليل حجم التبادل التركي — الاسرائيلي الذي تقلص الى حد بعيد على أثر العدوان الاسرائيلي على الدول العربية •

ثالثا — التعاون الاعلامي :

يجب الاخذ بنظر الاعتبار الملاحظات الاتية :

١ — فتح مركز اعلامي في تركيا ليعمل على نشر الحقائق عن الدول العربية ، ويقوم بتفنيد مزاعم اسرائيل من خلال النشرات والمطبوعات التي يقوم بتوزيعها ويعمل على الدعاية المضادة لاسرائيل ، ويحقق أهدافه بالوسائل الاتية :

أ ـ التعاون مع الجالية العربية في تركيا ، وتقوم جامعة الدول العربية بتمويلها •

ب ـ التعاون مع الاتراك الذين يؤيدون وجهة النظر العربية في تأسيس جمعيات الصداقة التركية العربية في تركيا ، والسعي لضم الساسة والكتاب والصحفيين المعروفين اليها •

٢ ـ دعوة رجال الاعلام التركي بصرف النظر عن اتجاهاتهم لزيارة البلاد العربية •

٣ ـ نشر الآراء والتعليقات السياسية التي تخدم العلاقات العربية ـ التركية في الصحف العربية من خلال التأكيد على الروابط التقليدية ، في محاولة لاكتساب ثقتها ليكون اداة مؤثرة في اتجاهات السياسة التركية •

الخاتمة

ويتضح من التحليل السابق ان السياسة الخارجية التركية تقوم على العناصر الآتية :ـ

١ ـ اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية :

ان المؤسسات الرسمية في تركيا لها تأثير فعال على عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، اذ تشكل هذه المؤسسات عوامل محددة للقدرة على اتخاذ القرار الرشيد وتنفيذه ، لانها تشكل احيانا ادوات لتحقيق اهداف السياسة الخارجية •

ان بعض هذه المؤسسات في تركيا يتمتع بمركز مرموق يفوق ذلك الذي يتمتع به البعض الآخر وفقا لطبيعة القرار ، وان ساهمت اكثر من مؤسسة واحدة في التأثير على قرار معين •

ووفقا للدستور التركي فان المجلس الوطني التركي الكبير يقوم بدور مهم في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية من الناحية النظرية • الا ان تجارب الدساتير في تركيا تبين بوضوح ان السلطة التنفيذية تمارس عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، كما انها اتخذت قرارات دون الرجوع الى المجلس الوطني التركي الكبير •

والى جانب المؤسسات الرسمية في تركيا توجد مؤسسات غير رسمية تقوم بممارسة سلطة اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والتي لا تقل شأنا من الاولى ، وتتمثل هذه المؤسسات في الاحزاب السياسية وجماعات الضغط ووسائل الاعلام والرأي العام •

٢ ـ تركيا والمعسكر الغربي :ـ

عندما نشب الصراع بين الغرب من جهة ، والاتحاد السوفيتي من جهة اخرى بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، اضطرت تركيا ان تعمل جاهدة على خلق توازن بين المعسكرين بحيث لا يؤدي تفوق الاتحاد السوفيتي الى تنفيذ سياسة ستالين في تركيا •

وعليه فقد قامت تركيا اعتبارا من عام ١٩٤٧ بالاعتماد الكلي على المعسكر الغربي ، اذ دخلت في مجموعة من المعاهدات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة وذلك بموجب مبدأ ترومان • كما واستطاعت تركيا بعد جهود شاقة الانضمام الى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ • ومنذ ذلك الوقت فقد وجد الاتراك في التكتلات العسكرية الغربية خير ضمان للدفاع عن السيادة التركية ضد المطامع السوفيتية •

الا ان السياسة الخارجية التركية بدأت تدخل في طور جديدة بعد الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكم عدنان مندريس في ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، حيث استطاع النظام الجديد في ذلك الوقت التغلب على الازمات السياسية في الداخل اولا ، ثم بدأ يهتم بالشؤون الخارجية ثانيا •

وكان هناك عاملان قد ساهما على ايجاد ديناميكية في السياسة الخارجية التركية بعد الستينات وهما :

اولا : ـ الازمة القبرصية :

وقد برهنت التطورات الاخيرة التي نشبت عام ١٩٦٤ في قبرص على مدى قوة النفوذ الامريكي على السياسة الخارجية التركية • اذ ارسل الرئيس جونسون رسالة بالغة الشدة الى عصمت اينونو حذره فيها من التدخل في قضية قبرص ، وبذلك اصبحت هذه الرسالة بمثابة وثيقة رسمية في العلاقات التركية الامريكية • وقد تبين للاتراك ان الارتباط العشوائي لحلف شمال الاطلسي والاحلاف العسكرية الغربية الاخرى غير كافية لحفاظ امن ومصالح تركيا القومية •

ونتيجة لذلك فقد نشأت آراء متباينة في تركيا بالنسبة للاحلاف الغربية ، ويمكن تقسيم هذه الاراء الى اتجاهات ثلاثة :

١ ـ اتجاه ينادي بالانسحاب الكلي من الاحلاف الغربية ، ويمثل هذا الاتجاه حزب العمل التركي الذي وضع مسؤولية جميع الاضرار التي لحقت بتركيا على السياسة الغربية ، والولايات المتحدة •

٢ ـ اتجاه يرى البقاء في الاحلاف الغربية ، شريطة ضمان الاستقلال القومي •

٣ ـ اتجاه اخير يحاول تقوية مكانة تركيا في داخل الاحلاف العسكرية الغربية •

ثانيا : ـ التقارب بين المعسكر الغربي والشرقي :

تمثل تركيا الجناح الشرقي لحلف شمال الاطلسي ، كما انها تتاخم الاتحاد السوفيتي بصورة مباشرة ، كل هذا قد اضفى على الدور الذي تقوم به تركيا في اطار الدفاع الذي وضعه حلف شمال الاطلسي اهمية لا يستهان بها ، كما اعطى لها بعض المزايا حصلت عليها من خلال العلاقات التي اقامتها مع حلفائها في الغرب والولايات المتحدة •

الا ان الاختراعات التكنولوجية الحديثة وبخاصة الصواريخ عابرة القارات والارتفاع المذهل بالطاقة التدميرية للاسلحة النووية قد قللت كثيرا من اهمية القواعد العسكرية ، وبالتالي تضاءلت اهمية تركيا بالنسبة للغرب والولايات المتحدة على حد سواء • اذ لم تعد تركيا بالنسبة للغرب الدولة القوية كما كانت في الخمسينات من هذا القرن ، ومن ناحية اخرى لم يعد حلف شمال الاطلسي بالنسبة لتركيا يعتبر حلفا دفاعيا الذي بواسطته من الممكن الدفاع عن امنها القومي كما كانت تعتقد في الماضي ، ويعزى السبب في ذلك الى عاملين رئيسيين هما : ـ

١ ـ ان التوازن الذري قد اجرى تغيرا في الاهداف الاستراتيجية التي اختص بها حلف شمال الاطلسي •

٢ ـ ان استحداث مبدأ التعايش السلمي في العلاقات الدولية ادى الى تخفيف

حدة التوتر الدولي الـذي طرأ على العالم قد سـاهم الى حـد بعيـد الى قيـام العلاقات بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي وبالتالي ادى الى تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي • وعليه فان العامل الـذي دفع تركيـا بالانضمام الى حلف شمال الاطلسي قد تلاشى دوره وهو الذعر مـن الاتحـاد السوفيتي ، ونتيجة لذلك بدأت تركيا تفكر للخروج من سياسة الانعـزال التي فرضتها على نفسها بعد انضمامها الى حلف شمال الاطلسي •

في هذه الاتجاهات والتغيرات في السياسة الدولية ، عمدت تركيا الى تحسين علاقاتها مع جاراتها الشمالية ـ الاتحاد السوفيتي ـ وقامت زيارات متبادلـة على مستوى عال بين الدولتين ، وقد ادت هذه الزيارات الى حلول ايجابيـة لعـدد من المشكلات بينهما ، واتسع حجم التبادل التجاري بينهما ، كما ازداد التعـاون في المجال الصناعي والاقتصادي والزراعي كما اخذ الخبراء السوفيت يساعدون في التنقيب عن النفط وبقية الثروات المعدنية الدفينة ، كما خطت تركيا خطوات اخرى نحو تعزيز علاقاتها مع الدول البلقانية والانفتاح نحو المجتمع الاوربي الاقتصادي ، وبذلت جهودها في سبيل تطوير روابطها التقليدية مع العالم العربي والبعد عـن اتخاذ مواقف محددة من بعض الانقسامات في المنطقة العربية بين الانظمة العربية •

وعلى هذا الاساس نستطيع ان نقول ان حلف شمال الاطلسي لم يعد غاية في حد ذاته بل يعد وسيلة لتحقيق مصلحة تركيا القومية ، واذا ما اختلفت اهـداف الحلف مع المصالح القومية لتركيا ، فان الاخيرة سوف تتبع الخط الملائم لمصلحتها الذاتية ، لان موقفها قد تغير من حلف شمال الاطلسي الى حد بعيد عما كان عليه في فترة حكم عدنان مندريس •

وفي الواقع ان تغيرات السياسة الخارجية التركية تشبه الى حد بعيد بعض جوانب الانسحاب الفرنسي من الجهاز العسكري لحلف شمال الاطلسي ، غير ان تركيا لا تستطيع ان تجرؤ على الانسحاب من الحلف وذلك لسببين : ـ

١ ـ اعتمادها الكلي اقتصاديا على الولايات المتحدة •

٢ ـ الذعر التقليدي من الاتحاد السوفيتي على الرغم من تحسن العلاقات بينهما •

ومهما يكن من امر فان تركيا عادت الى سياسة التوازن "Balance of Power" التي اضطرت الى التخلي عنها بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الدولية ، وما زال امام تركيا طريق طويل وصعوبات جمـة ، الا ان هناك فرصا كثيرة في تطوير السياسة الخارجية التركية نحو سياسة عدم الانحياز بعد الاستقلال النسبي في سياستها عن الولايات المتحدة •

٣ ـ تركيـا والشرق الاوسـط : ـ

اخذت تركيا تولي اهتمامها بالمنطقة العربية والشرق الاوسط بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، ريثما انتهت على ترسيخ معالم النظام الديمقراطي في الداخل ، الا ان هذا الاهتمام قد ازداد الى حد بعيد بالمنطقة منـذ ان بـدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها الى تلك المنطقة وذلك اعتبارا من عام ١٩٤٦ •

وعلى هذا الاساس نرى بان تركيا قد اشتركت مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في مستهل عام ١٩٥١ لتأسيس منظمة قيادة الشرق الاوسط ، الا ان هذا المشروع لم يدخل الى حيز التنفيذ نتيجة رفض الاقطار العربية له • وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الغرب على بلورة مشروع قيادة الشرق الاوسط في عـام ١٩٥٥ وذلك عن طريق تأسيس حلف بغداد •

وقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحـو العالـم العربي منذ عام ١٩٦٤ وذلك نتيجة للازمة القبرصية ، اذ قامت تركيا على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الاقطار العربية ، حيث ادرك القادة الاتـراك انه بتوطيد اواصر الصداقة مع العالم العربي خدمة لصالح تركيا القومية •

«الملاحق»

« ملحق رقم (١) »

مشروع قيادة الشرق الاوسط :

١ ـ ان الامم المتحدة تعتبر استجابة عالية لمبدأ ان السلام لا يتجزء ، ان امن كافة الدول يتعرض للخطر اذا ما انتهكته اية دولة في اية منطقة من العالم، وعليه يجب على كل دولة ان تقوم بالدفاع المدني عن منطقتها اولا لخدمة السلام العالمي .

٢ ـ ان الدفاع عن الشرق الاوسط امر حيوي للعالم الحر ، وان الدفاع ضد العدوان الخارجي يكفل فقط عن طريق التعاون بين الدول التي يهمها الامر .

٣ ـ ان تحقيق السلم والامن الدوليين في الشرق الاوسط سوف يؤدي الى التقدم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية .

٤ ـ ان وظيفة قيادة الشرق الاوسط هي مساندة الدول التي ترغب الاشتراك في الدفاع عن الشرق الاوسط ، وتنمية قابلية كل دولة كي تصبح قادرة للوقوف ضد اي عدوان خارجي ، وان هذه القيادة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء .

٥ ـ تنصب مهمة قيادة الشرق الاوسط بالدرجة الاولى على التخطيط وتزويد دول الشرق الاوسط بالمونة في شكل النصيحة والتدريب وذلك عند طلبها هذا .

٦ ـ ان القائد الاعلى سيتولى قيادة القوات الموضوعة تحت تصرفه ووضع خطط العمليات لتلك القوات ضمن المنطقة (او التي يتم جلبها من خارج المنطقة) في وقت الحرب او عند الطوارىء الدولية ، ولكن هذا لا يعني ان وضع القوات تحت تصرف قيادة القائد الاعلى للحلفاء في وقت السلم امر ضروري من اجل المساهمة في المجهودات المشتركة للدفاع عن الشرق الاوسط .

ان تحركات القوات الموضوعة تحت تصرف القائد العام للشرق الاوسط داخل اراضي الدول المشتركة في الدفاع عن الشرق الاوسط يتم فقط بعد موافقة الدولة او الدول المعنية ـ طبقا لاستقلالها وسيادتها ٠

٧ ـ وحيث ان التفاصيل لم تتم صياغتها بعد ، تحترم الدول الضامنة بجعل قيادة الشرق الاوسط قيادة متحالفة متكاملة وذلك من اجل اضعاف فاعلية مشروع الدفاع الجماعي الذي تمثله القيادة ٠

وان كافة الدول المنضمة الى هذا المشروع ستنضم الى القيادة انفراديا على اساس المساواة عن طريق منظمة اتصال دفاعية خاصة بالشرق الاوسط سيكون مركزها في قيادة الشرق الاوسط والدول التي تبدي استعدادا للاشتراك في الدفاع عن هذه المنطقة ٠

٨ ـ اية تسهيلات تمنح لقيادة الشرق الاوسط بواسطة الدول المنضمة الى هذه القيادة ستكون طبقا لاتفاقية خاصة ٠

٩ ـ ان المهمة العريضة لقيادة الشرق الاوسط وصفتها التعاونية تجعل من الضروري ان تعمل كافة الدول ـ سواء اكانت جزءا من هذه المنطقة او في خارجها ـ من اجل صالح الدفاع التعاوني عن هذه المنطقة ، ومن الطبيعي ان قيادة الشرق الاوسط لن تعمل على دعم المصالح الوطنية لاية دولة معينة ٠

١٠ ـ ان الهدف المستمر لقيادة الشرق الاوسط هو التقليل من عدد النقائص الموجودة في المنطقة التي تعوق قدرتها للدفاع عن هذه المنطقة الحيوية الهامة وذلك لان دور المنطقة في وقت السلم يزداد اهمية للدفاع عن الشرق الاوسط وبهذا يمكن ان يتناقص الدور الذي تقوم به الدول التي لا تعتبر جزءا من الشرق الاوسط في وقت السلم ٠

«ملحق رقم (٢)»

الحلف التركي العراقي في ٢٤ شباط ١٩٥٥ :

« لما كانت علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين العراق وتركيا في تقدم مستمر ، واستكمالا لما جاء في معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين ملك العراق ورئيس الجمهورية التركية الموقع عليها في أنقرة في ٢٩ آذار عام ١٩٤٦ التي جاء فيها ان السلم والامن بين الدولتين جزء لا يتجزأ من السلم والامن لشعوب العالم ، وخاصة شعوب الشرق الاوسط وأساسا لسياستها الخارجية ٠

ولما كانت المادة الحادية عشرة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية تنص على ان ليس في أحكامها ما يمس أو يقصد به ان يمس بأي حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، ونظرا لعضويتهما في الامم المتحدة يهمهما استتباب الامن ـ السلم في منطقة الشرق الاوسط مما يوجب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وفقا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة.

اما اهم نصوص الميثاق فهي : ـ

المادة الاولى :

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانها وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، وسيحدد اتفاق خاص للتدابير اللازم اتخاذها لتحقيق هذا التعاون ٠

المادة الثانية :

بغية ضمان التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى والعمل على تأمينه تقوم السلطة المختصة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها عند وضع هذا الميثاق في حيز التنفيذ ، وتصبح هذه التدابير معمولا بها حال اقرارها بمصادقة حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين ٠

المادة الثالثة :

يتعهد الفريقان الساميان بالامتناع عن التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية لاحدهما الآخر ، ويقومان بفض أي نزاع بينهما بالطريقة السلمية لميثاق الامم المتحدة •

المادة الرابعة :

يؤكد الطرفان المتعاقدان عدم تعارض أي شرط من شروط هذا الميثاق مع ما على كل منهما من التزامات دولية نحو الغير ، ويتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم الارتباط بأية التزامات دولية لا تتمشى مع هذا الميثاق •

المادة الخامسة :

يكون هذا الميثاق مفتوحا للانضمام اليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلام والامن في هذه المنطقة بصورة فعالة ، والمعترف بها اعترافا كاملا من كلا الطرفين الساميين المتعاقدين ويصبح هذا الانضمام نافذا اعتبارا من تاريخ ايداع وثائق انضمام الدولة التي يخصها الامر لدى وزارة الخارجية العراقية •

لاية دولة منضمة الى هذا الميثاق ان تعقد اتفاقيات خاصة بموجب المادة الاولى منه مع دولة أكثر من الدول الاطراف في هذا الميثاق ، وللسلطة المختصة لاية دولة منظمة أن تحدد التدابير بموجب المادة الثانية ، وتصبح هذه التدابير معمولا بها حال اقترانها بمصادقة حكومات الفرقاء الذين يخصهم الامر •

المادة السادسة :

وفي حالة اشتراك أربع دول في هذا الحلف يؤلف مجلس دائم اعضاؤه من الوزراء يكون الغرض منه العمل في نطاق هذا الميثاق ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي •

المادة السابعة :

يسري هذا الميثاق مدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويجوز لاي طرف من الاطراف الانسحاب منه شريطة اخطار الحلف قبل ستة أشهر من انتهاء اجله وفي هذه الحالة يعتبر الميثاق ساري المفعول بالنسبة للاطراف الاخرى •

المادة الثامنة :

يتم التصديق على هذا الحلف من جانب كل طرف بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا على أن يتم تبادل وثائق التصديق في أنقرة حتى يصبح ذلك ممكنا ويكون الميثاق ساري المفعول بمجرد تبادل هذه الوثائق •

« ملحق رقم (٣) »

النصوص الكاملة لحلف بغداد :

لقد جاء في البلاغ الرسمي لمجلس ميثاق بغداد ما يلي :

١ ـ ان الاجتماع الرسمي لدول ميثاق بغداد وهي ايران والعراق وباكستان والمملكة المتحدة عقد في بغداد يومي ٢١ و٢٢ تشرين الاول برئاسة رئيس الوزراء العراقية نوري السعيد وقد حضر عن ايران رئيس الوزراء حسين علاء وعن باكستان رئيس الوزراء جودري محمدعلي وعن تركيا رئيس الوزارة عدنان مندريس وعن المملكة المتحدة وزير الخارجية هارولد ماكميلان .

٢ ـ ان حكومة الولايات المتحدة قد قبلت دعوة دول ميثاق بغداد للمساهمة في اجراءات الاجتماع بإيفاد مراقبين وقد حضر عنها في المجلس سفير الولايات المتحدة في بغداد ومن اللجنة العسكرية ممثل القوات الامريكية .

ولقد رحب المجلس برغبة حكومة الولايات المتحدة لتأسيس لجنة ارتباط سياسية وعسكرية دائمة بالمجلس وان يكون لها مراقب في الاجتماع التأسيسي للجنة الاقتصادية .

٣ ـ ان الحكومة العراقية أكدت بأن مسؤلياتها بموجب الحلف وعضويتها بالمجلس الوزاري كما ورد في ديباجة الميثاق والفقرة الرابعة منه تتفق مع التزاماتها بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، وقد رحب أعضاء الحلف الاخرون بذلك .

٤ ـ قرر المجلس بأن ميثاق بغداد والاتفاق الخاص بموجب الميثاق بين العراق والمملكة المتحدة ووثائق انضمام الدول التي اشتركت في الميثاق يجب أن تسجل من قبل الحكومة العراقية في الامم المتحدة .

٥ ـ أكدت الحكومات الخمس في المجلس مرة اخرى على رغبتها كما ورد في الميثاق والموافق لمنطوق المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ـ للعمل على قدم المساواة وبهدف موحد لاقرار السلم والامن في الشرق الاوسط والدفاع عن بلادهم ضد العدوان والاعمال التخريبية والعمل في سبيل زيادة رفاهية وسعادة شعوب المنطقة .

٦ ـ استعرضت الحكومات الخمس الممثلة في المجلس الوضع العالمي الحرج خاصة على ضوء مؤتمر جنيف وعزمت نتيجة لذلك ابقاء اتصال دائم وتعاون أوثق لمواجهة أي تهديد لمصالحها المشتركة .

٧ ـ لقد أسست الحكومات الخمس المجلس الدائم المنصوص عليه في المادة ٦ من الميثاق ، وسيعتبر هذا المجلس في اجتماع مستمر ، وستعقد الاجتماعات الوزارية مرة في السنة على الاقل . وبما ان العراق هو البلد الضيف فانه سيحتفظ برئاسة المجلس حتى نهاية عام ١٩٥٦ ، وستكون رئاسة المجلس بعد ذلك للدولة التي تأتي بعد العراق حسب الحروف الهجائية لمدة سنة أيضا وهكذا بالنسبة للدول الاخرى واذا عقدت اجتماعات اضافية في عاصمة غير العاصمة التي تتمتع دولتها برئاسة المجلس فان الدولة الضيفة ستكون لها رئاسة ذلك الاجتماع .

٨ ـ ان مقر المؤسسة والمنظمات التابعة لها سيكون في بغداد .

٩ ـ ستقوم كل حكومة بتعيين نائب ممثل عنها في المجلس الدائم برتبة سفير .

١٠ ـ ان المجلس الدائم الذي يضم نوابا دائمين سيجتمع في أي وقت لمناقشة مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ذات العلاقة بمصالح الدول المشتركة في الحلف .

١١ ـ وافق المجلس على وجوب تأسيس سكرتارية دائمة للميثاق في بغداد .

١٢ ـ أسس المجلس لجنة عسكرية دائمة مسؤولة امامه وتابعة له وعهد اليها

بدراسة التعليمات الناطة بها وسيكون أعضاء هذه اللجنة رؤساء أركان جيوش دول الحلف أو نوابهم .

١٣ ـ ان اللجنة العسكرية في أول اجتماعها وضعت أساس المؤسسة العسكرية التي ستضمن الامن في المنطقة .

وفي هذا المجال لاحظ المجلس ان الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة قد وضعتا اتفاقا خاصا بموجب الميثاق يوم ٤ كانون الثاني ١٩٥٥ . وبموجب هذا الاتفاق الخاص أخذ العراق على عاتقه مسؤولية الدفاع عن نفسه وتسلم قيادة وحراسة المواقع الدفاعية في العراق وان عملية جلاء قوات المملكة المتحدة عن قاعدتي الشعيبة والحبانية تجري وفق الخطة المنصوص عليها في الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة . كما لاحظ المجلس أيضا بأن المملكة المتحدة تقدم للعراق المساعدات لبناء قواته العسكرية وإبقاء هذه القوات في حالة التهيوء للدفاع عن العراق .

١٤ ـ لاحظ المجلس بتقدير المساعدات القيمة والسخية التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة للدول المنظمة للحلف بشكل أسلحة ومهمات عسكرية حرة لمساعدتها في تقوية أجهزتها الدفاعية ضد العدوان ومساندة الولايات في محاولاتها في التعاون لاقرار السلام .

١٥ ـ لقد تم تأسيس لجنة اقتصادية لتساهم في تطور وتقوية الموارد الاقتصادية والمالية للمنطقة وبصورة خاصة ستقوم اللجنة الاقتصادية بدراسة طرق ووسائل الاستفادة من الخبرة المشتركة وتوجيهها في سبيل التطور الاقتصادي وحل مشاكل المنطقة والشؤون التي تعود بمنافع مشتركة بضمنها المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية كمصرف الاعمار والانشاء الدولي ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات الاختصاص العالمية .

١٦ ـ وما يتعلق بذلك فقد استعرض المجلس برضا بالغ التقدم العلمي الذي تحقق فعليا في المنطقة ولاحظ مثلا بان المملكة المتحدة قررت مساعدة العراق

بتهيئة ذهب له يكون رصيد لعملته بمبلغ ٥ ملايين دينار خلال السنتين القادمتين ، بالاضافة الى وجوه التعاون المالي الاخرى بين البلدين .

١٧ ـ ولاحظ المؤتمر التصريح الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة من ان حكومته مستعدة لتجهيز أقطار حلف بغداد بالطاقة الذرية وتزويدها بالخبرة العلمية والفنية في هذا المجال لمساعدتها في تأسيس مشاريع الطاقة الذرية للاغراض السلمية وان حكومته مستعدة لتجهيز دول حلف بغداد بالخبرة الذرية التي هي ذات فائدة لمشاكل محلية وأقليمية . وقد رحب المجلس بهذا العرض ورحبته اللجنة الاقتصادية للنظر في الطلب العملي .

١٨ ـ أعربت الحكومات الخمس عن بالغ رضاها للمساعدات الاقتصادية التي وافقت على تقديمها الولايات المتحدة .

١٩ ـ قرر المجلس ان يعقد جلسة اخرى خاصة في طهران خلال النصف الاول من نيسان عام ١٩٥٦ . وأوصى كلا من اللجنة العسكرية واللجنة الاقتصادية بتقديم تقريرها عن انجازاتها في هذا الاجتماع .

«المراجع»

المراجع العربية

اولا : الكتب :

- الجمال ، أحمد عبد القادر (دكتور) : من مشكلات الشرق الاوسط ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٥ .
- حافظ ، حمدي : المشكلات العالمية المعاصرة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .
- حافظ ، محمود : استراتيجية الغرب في الوطن العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .
- الحسني ، السيد عبدالرزاق : تاريخ الوزارات العراقية - الجزء التاسع، بيروت : مطبعة العرفان ، ١٩٦٠ .
- الحصري ، ساطع : البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ .
- الدركزلي ، سليمان جغرافية العراق والاقطار المجاورة العسكرية ، بغداد ، مطبعة البرهان ، ١٩٥٦ .
- راتب ، عائشة (دكتورة) : المنظمات الدولية : دراسة نظرية وتطبيقه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ .
- رفعت ، محمد : تاريخ حوض البحرالابيضالمتوسط وتياراته السياسية، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٩ .
- زايد ، محمد سعد الدين : المشكلات الحديثة في الشرق الاوسط ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٥ .
- الشاوي ، هشام : الوجيز في فن المفاوضة ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٦٩ .
- شلاش ، محمد حسن : الجغرافية العسكرية ، بغداد ، مطبعة الارشاد ، ١٩٦٨ .
- عبد الحميد ، محمد كمال : الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ .
- العبار ، أحمد عبداللطيف : مشكلة قبرص بين الماضي والحاضر ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٥٦ .
- العطار ، حسن (دكتور)، الوطن العربي : دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة ، بغداد ، مطبعة اسعد ، ١٩٦٦ .

- العمري ، احمد سويلم (دكتور) : اصول العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩ .
- عني ، محمد علي : اسرائيل والشروق الاوسط ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٥٥ .
- غالي ، بطرس بطرس (دكتور)، عيسى محمود خيري (دكتور) : المدخل في علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦ .
- كنه ، خليل : العراق امسه وغده ، بيروت ، ١٩٦٦ .
- مصطفى ، احمد عبدالرحيم : مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ ـ ١٩٥٨) ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٧ .
- مقلد اسماعيل صبري (دكتور) : العلاقات السياسية الدولية ، الكويت ، مطبعة جامعة الكويت ، ١٩٧١ .
- مقياس ، رفعت لبيب (دكتور) : الاتفاقات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية المعاصرة وما ينبغي ان تكون عليه ، الاسكندرية ، مطبعة صلاح الدين ، ١٩٧١ .
- موسى ، شحادة : علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧١ .

ثانيا : الكتب المترجمة :

- جانسن ، ج . هـ : الصهيونية واسرائيل واسيا . (ترجمة راشد حميد) ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٢ .
- الدجيلي ، حسن ، (ترجمة) : ميثاق بغداد مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ .
- مكريدس ، روى : مناهج السياسة الخارجية في دول العالم : (ترجمة الدكتور حسن صعب) الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٦ .
- نيسترزم ، ج . وارين ومالوف ، بيتر : السوق الاوربية المشتركة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٥ .

ثالثا : المجلات والمذكرات :

- ربيع ، حامد (دكتور) : نظرية الدعاية الخارجية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٠ .
- ربيع ، حامد (دكتور) : نظرية السياسة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٣ .
- راتب ، عائشة (دكتورة) : «الحصار البحري الامريكي على كوبا» ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ـ عدد ٢٣ ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- الرفاعي ، عبدالحكيم (دكتور) : الرسوم الكمركية والتكتلات الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- عبدالعزيز ، مصطفى : «السوق الاوروبية المشتركة ودول البحر الابيض المتوسط» ، السياسة الدولية ، عدد ٢٦ ، اكتوبر ، القاهرة ، مطابع مؤسسة الاهرام ، ١٩٧١ .
- عبدالعظيم ، لطفي (دكتور) : «الصادرات ومشاكل التنمية في تركيا» ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ٣٢٩ ، القاهرة ، مطابع مؤسسة الاهرام ، ١٩٦٩ .
- عيسى ، محمد «الموقف التركي وازمة الشرق الاوسط» ، السياسة الدولية ، عدد ١٧ ، القاهرة ، مطابع مؤسسة الاهرام ، ١٩٦٩ .
- فؤاد ، حسن «الازمة الدستورية في تركيا» ، السياسة الدولية ، عدد ٢٥ ، القاهرة ، مطابع مؤسسة الاهرام ، ١٩٧١ .
- محمد ، محمود اسماعيل (دكتور) : «استخدام القوة المسلحة في العصر النووي» ، السياسة الدولية ، عدد ٢٤ ، القاهرة ، مطابع مؤسسة الاهرام ١٩٧١ .
- مسرور ، ايهاب (دكتور) : «التضخم المالي وتوازن القوى» ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ٣٩٥ ، القاهرة ١٩٧٢ .
- « محاولات السلام في قبرص » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤ ، القاهرة ، مطابع مؤسسة الاهرام ، ١٩٦٨ .
- المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد ١١ ، القاهرة ١٩٥٥ .

رابعا : الوثائق :

- اليوميات الفلسطينية ، المجلد السادس من ١ ـ ٧ ـ ١٩٦٧ الى ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٦٧ ، بيروت ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨ .
- اليوميات الفلسطينية ، المجلد العاشر من ١ ـ ٧ ـ ١٩٦٩ الى ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٦٩ ، بيروت ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٠ .
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٦٩ .
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٩ ، بيروت ، الجامعة الامريكية ، ١٩٦٩ .
- الوثائق والبيانات الخاصة بمبدأ ايزنهاور للشرق الاوسط المقدم الى الكونجرس الامريكي في الخامس من يناير لعام ١٩٥٧ والصادر في الثامن من مارس لعام ١٩٥٧ . جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة السياسية ، ١٢ مارس ١٩٥٧ .
- المؤتمر الاسيوي الافريقي الاول المعقود في باندونغ باندونيسيا ١٩٥٥ : تقرير مقدم من محمد عبدالخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، الامانة العامة .
- التقارير الخاصة بجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة شؤون فلسطين ، رقم الملف ٣/١ ، ١٩٦٥ .

- تقارير جامعة الدول العربية : الامانة العامة ، ادارة شؤون فلسطين ، رقم الملف م ق ٣/١/٣ – ٥٥٣ ، ١٩٦٥ .
- تقارير جامعة الدول العربية : الامانة العامة ، ادارة شؤون فلسطين ، رقم الملف م ق ٣/١/٣ ، ١٤٠٤٣ ، ١٩٦٦ .
- تقارير جامعة الدول العربية : الامانة العامة ، ادارة الاعلام ، رقم الملف ١٨/٢٧/٦٠ ، ١٩٦٧ .
- تقارير جامعة الدول العربية : الامانة العامة ، ادارة الاعلام ، رقم الملف ١/١٢/٣٠ ، ١٩٦٨ .
- لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشان فلسطين : الامانة العامة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧٢ .
- تقارير جامعة الدول العربية : الامانة العامة ، ادارة شؤون فلسطين ، رقم الملف ١٩/٣١٩/٧٢/١٩٧٢ .
- تقارير وزارة الخارجية المصرية : النشرة الصحفية ، الادارة الصحفية ، ١٢ فبراير ، ١٩٥٧ .
- تقارير وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة : الادارة السياسية ، قسم الجامعة ، رقم الملف ٦٦٦/ع ، ٩ يوليو ، ١٩٦٦ .
- تقارير وزارة الخارجية للجمهورية العراقية لعام ١٩٧٠ .

خامسا : الصحف :

- الاهرام : عدد ٢٩٤٠٧ ، ١٦ يونيو ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- الاهرام : عدد ٢٩٤٨٣ ، ١٣ فبراير ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- الاهرام : عدد ٣٠٢٠٦ ، ٢٢ اغسطس ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- الاهرام : عدد ٣٠٢٤٠ ، ٢٦ سبتمبر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- الاهرام : عدد ٣٠٢٣٨ ، ٢٤ سبتمبر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- الاهرام : عدد ٣٠٢٤١ ، ٢٧ سبتمبر ، القاهرة ، ١٦٩٦ .
- الاهرام : عدد ٣٠٧٧٤ ، ١٤ مارس ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- الاهرام : عدد ٣١٧٢٩ ، ٢٤ اكتوبر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- الاهرام : عدد ٣١٧٣١ ، ٢٦ اكتوبر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

سادسا : المقابلات الشخصية :

- المقابلة مع احمد احسان كرملي النائب الاول لرئيس حزب العدالة التركي .
- المقابلة مع فروح بوزبيلي رئيس الحزب الديمقراطي الجديد في تركيا .
- المقابلة مع اورهان اوزترك النائب الاول لرئيس حزب الثقة القومي التركي .
- المقابلة مع آلب ارسلان توركش رئيس حزب الحركة القومي التركي .

المراجع الاجنبية

(١) المراجع الانكليزية

BOOKS

- Ataov, Turkaya. *N.A.T.O. and Turkey*, Ankara Seving Printing House, 1970.
- Ataov, Turkaya. *Turkish Foreign Policy* 1939—1945. Ankara: Ankara Universitesi Basimei, 1965.
- Black, Joseph, and Thomoson, Kenneth W., *Foreign Policies in a World of Change*. New York, 1963.
- Bryce, James. *Modern Democracies*, II. New York: The Macmillan Co., 1921.
- Calman, Waldemar J., *Iraq Under General Nuri*. The John C. Hokins Press, Baltemore, 1969.
- Campbell, John C., *Defense of the Middle East*. New York, Council of Foreign Relations, Harper and Brothers, 1958.
- Campbell, John C., *The United States in World Affairs*. 1947—1948. New York, 1948.
- Davison, Roderic H., *Turkish Diplomacy From Mudros to Lausanne*, Princeton Uneversity Press, 1953.
- Davison, Roderic H., Turkey. *Englewood Cliffs*, New Jersey, 1968.
- Dellin, David J., *Soviet Foreign Policy After Stalin*, London, 1962.
- Dellin, David J., Soviet Russia's Foreign Policy 1939—1942, New Haven, Conn, 1942.
- Deutsch, Karl. *The Analysis of International Relations*. Englewood: Prentice Hal. Inc., 1968.
- Dhar, Sailendra Nath. *International Relations and World Politics Since* 919— Asia Publishing House, 1967.
- Dyke Van, Vernon. *International Politics*. Appleton - Century - Crofts, Second Edition, New York, 1966.
- Eisenhower, Dwight D., *Waging Peace, The White House Years, Apersonal Account*, 1956—1961, Doubleday Co., Inc. New York, 1965.
- Ernest, May R., *The American Foreign Policy*. New York: George Braziller, 1963.
- Fleming, D.F., *The Cold War and its Origins* 1917—1960, Vol. 2, New York, 1961.

— Ramazani, Rouhollah. *Teh Northern Tier.* New York, 1966.
— Robison, Richard D., *The First Turkish Republic*, New York, 1963.
— Rosenau, James. *International Politics and Foreign Policy*, New York, The Free Press, 1961.
— Scott, Andrew. *The Functioning of International Political System.* New York: The Macmillan Company. 1967.
— Seale, Patrick. *The Sstruggle for Syria*: a Study of Post War Arap Politics 1945—1958. London: Oxford University Press 1965.
— Snyder, Richard; Bruck, H.W., and Sapin, Burton *Foreign Policy Decision Making.* New York: The Press of Glencoe, 1962.
— Stebbins Richard. *The United States in World Affairs* 1953, New York, 1953.
— Theodore I. Ceshkoff. *Balkan Union*, New York: Columbia Univesity Press, 1940.
— Walker, Weiker. F., *The Turkish Revolution* 1960—1961. Washington; The Brooking Institution, 1963.

DOCUMENTS

— Curl, P.V., Ed., *Document on American Foreign Relations.* New York, Harper, 1955.
— Dennett, Raymond, and Turner, Robert K. *Documents on Americans* 1947, Vol. IX, World Peace Foundation, 1949.
— Folliot, Denise. *Document on International Affairs* 1951. Oxford University Press, 1959.
— Cott, Richard and Major Geoffrey, Jhon, *Documents on International Affairs* 1960, Oxford University Press, 1954.
— Jane, Degras, Ed., *Soviet Documents of Foreign Policy*, London Royal Institute of Intednational Affairs, 1953.
— Zinner, Paul E., *Documents on American Relations*, 1959, New York, 1960.
— Royal Institute of International Affairs. *Document on International Affairs* 1953. London: Oxford University 1956.

II. **OTHERS**

— Armaoglu, Fahir. H., "Turkey and the Peoples Republic of China". *Foreign Policy.* Vol. 1, No. 3, Ankara: Tisa Matbaacilik Sanayii, 1971.

— Frankel, Joseph. *The Making of Foreign Policy.* London: Oxford University Press, 1963.
— Giritli, Ismet. *Fifty Years of Turkish Political Development* 1919—1969. Istanbul, Fakulteler Matbaasi, 1969.
— Gonlubol, Mehmet. Turkish Participation in the United Nations 1945—1954, Ankara: Ankara Basimevi Universitesi, 1965.
— Gonlubol, Mehmet, and Ataov, Turkkaya. *Turkey in the United Nations — A Legal and Political Appraisal*, Ankara, Ajans Turk Press, 1960.
— Hans, Tutsch. From Ankara to Marrakesh. London, 1964.
— Hill, Norman. *International Politics.* New York: Happer and Row, 1963.
— Humbaraci, Arslan. *Middle East Indictment.* London: Camelot Press, 1958.
— Hupe, Robert Strausz. *International Relations.* Second Edition, New York, 1954.
— Hurewitz, J.C., *Middle East Dilemmas.* The Background of the United States Policy, New York: Council on Foreign Relations, by Harper and Brother, 1953.
— Jewis, Geoffrey — *Turkey*, third edition, London, 1965.
— Jhon, Connell, *The Sues Crisis*, London, 1962.
— Karpat, Kemal H., Turkey's Politics: The Transition to Admulti-party System. New Jersey University Press, 1959.
— Kemal, S. Abu-Jaber. *The Arab Baath Socialist Party, History, Ideolog and Organization.* New York, Syracuse University Press, 1966.
— Kurt, L., *How Foreign Policy is Made.* New York, Happer and Row, 1963.
— Laqueur, Walter. Z., The Soviet Union and the Middle East. New York, 1959.
— Latham, Edward. *Crisis in the Middle East.* New York: The H. W. Wilson Company, 1952.
— Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs.* New York, Cornell University Press, 1962.
— Potter, Pitman. *An Introduction to the Study of International Organization*, New York, 1948.
— Price, Philips M., *History of Turkey from Empire to Republic.* London, 1956.

— Armaoglu, Fahir. H., "Recent Development in Turkish Foreign Policy" *Foreign Policy*. Vol. I, No. I, 1971.
— Armaoglu, Fahir. "Turkey and the United States: A New Alliance". *The Turkish Yearbook of International Relations* 1965, VI, Ankara: Institute of International Relations, Faculty of Political Science, University of Ankara, 1968.
— Barston, Ronalid. P, "Cyprus: The Unresolved Problem 1960—1967", "*India Quarterly*. Vol. XXVII, No. 2, Indian, 1971.
— B. S. E. "Athens, Ankara and Belgrade: Implications of the Balkan Pact" *Th eWorld Today*. Vol. IX, No. I, The Royal Institute of International Affairs, July, 1953.
— Grawshaw, Nancy. "The Republic of Cyprus from the Zurich Agreement to Independence". *The World Today*. No. 13, December, 1960.
— Gonlubol, Mehmet. "Turkish - American Relations: A General Appraisal". *Foreign Policy*. Vol. I, No. 4, December 1971.
— Gulek, Kasim. "Democracy Takes Root in Turkey". *Foreign Affairs*. Vol. 30, No. I. October, 1951.
— Kilig, Altemur. "A visit and implication: Professor Nihat Erim's Visit to the United States". *Foreign Policy*. Vol. 2, No. I, 1972.
— Kurkcuoglu, Omer E., "Recent Development in Turkey's Middle East Policy". *Foreign Policy*. Vol. 1, No. 2, 1971.
— Lambert, J. R., "The European Community and the Miditerranean Area". *The World Today*. Vol. 21, No. 4, April 1965.
— Olcay, Osman. "Turkey's Foreign Policy". Foreign Policy, Vol. I, No. 2, 1971.
— Sapain, Jame W., "Middle East Defence: A New Approach". *The Middle East Journal*, Vol. 8, No. 3, Summer, 1954.
— Schick, F. B., "Cuba and the Rule of Law". *International Affairs*. No. 9, Moscow, 1963.
— Semyonov, N., "Cyprus Yesterday and Today" *International Affairs*, No. 3, Moscow, 1969.
— Tamkoc, Metin. "Traditional Diplomacy of Modern Turkish Diplomats". *Foreign Policy*, Vol. I, No. 4, 1971.

— Tamkoc, Metin. "Turkey's Quest for Security Through Defensive Alliance". *The Turkish Yearbook of International Relations* 1961, 1963.
— Tashan, Seyfi. "Internal Development in Turkey". *Foreign Policy*. Vol. I, No. 2, 1971.
— Ulman, A. H., and Dekejian "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959—1967". Orbis, Vol. XI, No. 3, 1967.
— Ustunel, Besim. "Turkey's Attitude Towards Common Markets", *The Turkish Yearbook of International Relations* 1964, 1966.
— Windsor, Philip. "T. O. Confronts its Future", *The World Today*. Vol. 24, No. 3, March, 1968.
— "Nato's Prayed End" *The Economist*. May 7, London, 1960.
— "The Problem of the Turkish Straits" *U.S. Department of State*". Washington: Government Printing — Office, 1947.
— *Daily News*, No. 4092, April 13, 1972.
— *New Statesman*, Vol. 73, No. 1889, May, 1967.
— *News From Turkey*, July 23, 1958.
— *News From Turkey*, April, 1959.
— *The Middle East*, Vol. III, No. 3, 1954.
— *The Middle East*, Vol. 9, No. 2, Spring, 1955.
— *The Middle East*, No. 4, 1970.
— *The New York Times*, August 11, 1950
— *The New York Times*, January 22, 1952.
— *The New York Times*, July 15, 1958.
— *The Turkish Constitution*, July 20, Ankara, 1961.
— *The Turkish Revolution of 27th May 1960 with its Economic and Judicial Aspects*, Istanbul: Milli Egitim Basimevi, 1963.
— *Time*, July 4, 1960.
— *Time*, Vol. 97, No. 9, March 1, London, 1971.
— *Time*, Vol. 97, No. 12, March 22, London, 1971.

(٢) المراجع التركية

KITAPLAR

— Aksin, Aptulahat. *Turkiyenin 1945 den Sonraki Dis Politika Gelismeleri*, Orto Dogu Meseleler: Istanbul, 1959.

— Alparaslan, Turkes. *Turkiye nin Meseleleri*. Strair Basimevi, 1971.

— Arar, Ismail. *Hukumet Programlari*, 1920—1965. Ankara, Tipo Nesriyat Ve Basimei, 1968.

— Armaoglu, Fahir H., *Siyasi Tarih*, 1789—1960, Seving Matbaasi, Ankara, 1964.

— Aydemir, Sevkel Sureyya. *Ikinci Adem*, III. Cilt. 1950—1964, Yukselen Matbaasi, 1968.

— Bilce, Suat A. *Olaylarla Turk Dis Politikasi*, 1919—1965, Ankara: Seving Matbaasi, 1969.

— Bozbeyli, Ferruh. Parti Programlari, Istanbul Matbaasi, 1970.

— Cercek, Gelik. *Turkiye'nin Dis Politika Tarihi*, Ankara Gergek Yayinevi, 1969.

— Erogul, Cen. Demokrat Parti, Tarihi Ve Ideologisi, S B F *Yayinlari*, 1970.

— Gokalp, Ziya. *Turkgulugun Esaslari*, Milli Egitim Basmimevi, Istanbul, 1970.

— Gonlubol, Mehmet. *Dis Politika*, Ankara, Ulusal Basimevi, 1962.

— Haluk, Ulman. *Turk Dis Politikasina Yon Veren Etkenler* 1923—1968, Ankara, Seving Matbaasi, 1968.

— Haluk, Ulman, Turk-American Diplomatik Munasebetleri, 1939—1947, Ankara: S B F Yayinlari, 1961.

— Kurkcaoglu, Omer E., Turkiyenin Arap Orta Dogusu'na Karsi Politikasi 1945—1970, Ankara, Seving Matbaasi, 1972.

— Mumtaz, Soysal. Dis Politika Ve Parlamento, Ankara, Seving Metbaasi, 1967.

— Ongor, Sami, *Orta Dogu*, Ankara, Seving Matbaasi, 1964.

— Tunckanat, Haydar. *Ikiki Anlasmalarin Iran Igyuzu*, Ankara, Ekim Yayinlari, 1970.

MAKALELER

— Atilhin, Gewid Rifet. "Dun-Dugun". *Yini Istanbul*, Istanbul, 9 Aylul, 1963.

— Cosar, Omer Sami. "Suveyes Kanali Kozu". Cumhuriyet, 28 Temmuz, 1956.

— Cosar, Omer Sami, "Orta Dogu da Harb". *Cumhuriyet*, 31 Ekim, 1956.

— Emer, Ahmet, Sukru. "Filistin Anlasmazligi", Ulus, 18, Aralik, 1948.

— Esmer, Ahmet, Sukru. "Israil - Arap Catismasin." Cumhuriyet, 3 Mayis, 1967.

— Erguder, Ozcan. "Henderson'a Birkac Soz". *Vatan*, 1957.

— Fenik, Faik M., "Filistin'de Carpisan Menfaatler", *Vatan*, 1 Mayis, 1948.

— Conlubol, Mehmet, Ve Ulman, A. Haluk, "Turk Dis Politikasinin Yirmi Yili, 1945—1965. "*Siysal Bilgiler Fakultesi Dergisi*, Ciyt. XXI, No. 1, Mart, 1966.

— Conlubol, Mehmet, " Parlamento ", Siysal Bigiler *Fakultesi Dergisi*. Cilt. XIX, No. 1; Mart, 1964.

— Conlubol, Mehmet, "Dis Ve Ic Etkenler Cisindan NATO Ve Turkiye". Turk Tarihi Dergisi, Sayi. 143, 11 Nasan, 1971.

— Conlubol, Mehmet. "Podgorni Nin Son Ziyareti Turkiyi" *Milliyet*, Sayi, 8790, April 20 Istanbul, 1972.

— Ipekci, Abdi, "Podgornin Ziyarati Turkiyi". *Milliyet*, sayi. 8776, April 12, Istanbul, 1972.

— Saglamer, Kayhan. "Qun/Dugun", *Turk Tarihi Dergisi*, Sayi. 38, Kasim, 1972.

— Turkes, Alparsalan, "Turkiyi Ve NATO" *Milliyet*, Sayi. 8770, Ankara, 1972.

— Ulman, Haluk A., "Orta Dogu Buhrani", *Siysal Biligler Fakultesi Dergisi*. No. 4, December, 1968.

— Ulman, Haluk A., "Otra Dogu Buhrani; Ruzgar Ekey Firtina Bicer", *Gumhuriyet*, 31 Mayis, 1967.

— Us, Asim, "Turkiye Disisleri Bakaninin Bir Ihtari" *Vakit* 9 Nisan 1950.

— *Cumhuriyet*, 27 Haziran, 1948.

— *Milliyet*, November, 1946.

— *Milliyt*, 6 Ekim, 1947.

— *Son Hawadith*, Sayi. 2506, 1972.

— *Ulus*, 6, December 1945.

— *Zafar*, 12, January 1957.

BELGELER

— *Ayin Tarihi*. Sayi. 174, Mayis, Ankara, 1948.
— *Ayin Tarihi*. Saqi. 145, Mayis, Ankara, 1949.
— *Ayin Tarihi*. Sayi. 183, Nasan, Ankara, 1949.
— *Ayin Tarihi*. Sayi. 197, Nasan, Ankara, 1950.
— *Ayin Tarihi*. Sayi. 203, Ekim, Ankara, 1950.
— *Ayin Tarihi*. Sayi. 207, Subat, Ankara, 1951.
— *Ayin Tarihi*. Sayi. 249, Aguestos, Ankara, 1954.
— *Ayin Tarihi*. Sayi. 276 Kasim, Ankara, 1956.
— *Ayin Tarihi*. Sayi. 277, Aralik, Ankara, 1956.
— *Ayin Tarihi*. Sayi. 278, Ocak, Ankara, 1957.
— *Ayin Tarihi*- Sayi 285, Agustos, Ankara, 1957.
— *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi, 32, Mayis, Ankara, 1967.
— *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 33, Haziran, 1967.
— *Disisleri Bakanligi Bellenteni*, Sayi. 34, Temmuz, 1967.
— *Disisleri Bakanligi Bellenteni*, Sayi. 35, Agustos, 1967.
— *Disisleri Bakanligi Bellenteni*, Sayi. 40, Ocak, 1968.
— *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 50, Kasim, 1968.
— *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 59, Agustos, 1969.
— *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi, 60, Eylul, 1969.
— *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 70, Temmuz, 1970.
— *Disisleri Bakanligi Belleteni*, Sayi. 72, Eylul, 1970.
— *Hukumet Program*, Millet Meclisi; 29/5/1972, Basbakanlik Basin-Yayin Genel Mudurlugu, Ankara, 1972.

A Summary of the dissertation for the degree of M.A.

Trkish Foreign Policy after the Second World War

By
Ahmed Nouri Mohamed

Supervisors
Prof. Dr. Mahmoud Khairi Issa
Dr. Mahmoud Ismail Mohomed

Turkish Foreign Policy can be Summarised as follows:

1. **The making of decisions in Turkish Foreign Policy:**

Official institutions have a great impact upon the process of making decisions in foreign policy. Such institutions act, in fact, as factors contributing to take and put the most proper decisions into effect, as they are sometimes instruments for the realization of the objectives of foreign policy.

Some of these institutions in Turkey act more positively than others, according to the nature of the decision to be taken. Though Turkish constitution holds the Grand Assembly responsible for the process of making decisions, yet the Assembly is often unable to shoulder all these burdens imposed by these responsibilities.

From this point, we can state that the Executive power in Turkey has had the upper hand in taking decisions concerning the foreign policy, far-exceeding its powers as provided for in the Constitution. Then Executive Power has taken decisions in foreign policy without prior consultation with the Grand National Assembly.

Besides the effective role played by the official institutions in the process of making decisions, the unofficial institutions have an effect upon them. These unofficial institutions comprise the political parties, pressure-groups, mass-media and public opinion.

2. **Turkey and the Western Camp:**

In the wake of the Second World War, Turkey was forced to join Western military blocs as a result of the Soviet threat. Turkey

has acceded to a group of bilateral treaties with the USA according to the Truman Doctrine, Turkey exerted great efforts and was able finally to join NATO in 1952.

But the Turkish foreign policy has undergone a new change following the military coup d'etat against Adnan Manderes, former Turkish Prime Minister. The most important factors that have contributed to this change are:

a) **The Cypriot Crisis :-**

Developments in Cyprus in 1964 indicate the depth of American influence over Turkish foreign policy. President Johnson of the U.S.A. dispatched a strong worded message to Ismat Inonou, former Prime Minister of Turkey in which he warned him of the grave consequences of a military intervention in the island. This message has thus become an official document on the relations between the two states after the Second Wolrd War.

b) The acceptance by the NATO Ministerial Council in December 1967 of the Harmel Report, which provided for asoftening-up of East-West relations through bilateral contacts.

3. Turkey and the Middle East:

During the Second World War Turkey switched its attention from strengthening its regime to the Middle East. This attention has gined momentum by the U.S.A.'s effective attention to this area since 1946.

At the outset of 1951, Turkey participated with Britain and France in the formation of the Midlle East Command. The refusal of the Arab Countries, however, to join it, sealed the doom of the project at that time.

The West able, however, through Turkey, to revive the organization of the Middle East Command in 1955, through their creation of the Baghdad Pact.

But Turkey followed a policy of "Openess" towards the Arab world after the Cypriot crisis. The Turkish officials have realised that they should consolidate their ties with the Arab state to serve Turkey's economic and political interests.

المحتويات